

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢٠	كتاب الطلاق	١٩٢	كتاب العتق	٢٢٢	كتاب اللقطة
١٢١	كتاب طلاق الكتاب	١٩٤	كتاب الوقف	٢٢٥	كتاب القضا
١٢٥	باب الخلع	١٩٩	كتاب الحدايا	٢٥٠	كتاب الخصومة
١٢٤	باب الإيلاء	٢٠٢	كتاب الحيات	٢٥٥	كتاب الحدود
١٢٨	باب الظهار	٢٠٣	كتاب الأيمان	=	باب الحد الزاني
١٢٩	باب اللعان	٢٠٤	كتاب النذر	٢٤٢	باب السرقة
١٥٠	باب العدة	٢٠٩	كتاب الأطعمة	٢٤٥	باب حد القذف
١٥٢	كتاب الاستبراء	٢١٢	باب الصيد	٢٤٦	باب حد الشرب
١٥٣	باب النفقة	٢١٣	باب الذبح	٢٤٤	كتاب في الغنم
١٥٤	باب الرضاع	٢١٤	باب الضيافة	=	باب حد المحارب
١٥٩	باب الحضنة	٢١٩	باب آداب الكحل	٢٤٩	باب مستحق القتل
١٦١	كتاب البيع	٢٢٠	كتاب الإشرية	٢٤٢	كتاب القصاص
١٦٩	باب الربا	٢٢٥	كتاب اللباس	٢٤٤	كتاب الديارات
١٤٢	باب الخسار	٢٢٨	كتاب الأضحية	٢٨٢	باب القسامة
١٤٤	باب السلم	٢٣١	باب الوصية	٢٨٣	كتاب الوصية
١٤٨	باب القرض	٢٣٢	كتاب العقيقة	٢٨٦	كتاب المواريث
١٤٩	كتاب الشفعة	٢٣٣	كتاب الطب	٢٩١	كتاب الجمل
١٨٠	كتاب الإجارة	٢٣٤	كتاب الوكالة	٢٩٤	كتاب في غنم الجمل
١٨٢	باب الإحياء	٢٣٨	كتاب الضيافة	٣٠٢	كتاب استنواق الفرس
١٨٩	كتاب الرهن	٢٣٩	كتاب الصلح	٣٠٤	كتاب قتل البغاة
١٩٠	كتاب الودية والعارية	٢٤٠	كتاب الحراسة	٣٠٨	كتاب طاعة الإمامة
١٩١	كتاب الغصب	=	كتاب المغلس		

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والرحمة والبرهان

على طبع الكتاب الجامع لمسائل الجبال والعالا بالكتابين بين الاطراف والبيات التي منتهى البرهان والبرهان



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والرحمة والبرهان

والطبع العاقل للبرهان والبرهان  
والطبع العاقل للبرهان والبرهان



الصريح وآتي بتحقيقات جليلة نزلت منها الدفاتر وأشار إلى توفيقات نفيسة لم يتجربها صحت الأكابر وتسببت هذا التخصر في المطولات من الكتب الفخرية نسبة السبكية الذبيعية إلى الترتيب العدسية كما يعرف ذلك من ربح في العلوم تدونه وتشرح في بحار المعارف وذهنه ولسانه وقلمه سأله جماعة من أهل الاتقاد والعلم النافذ العاصنين على علوم الاجتهاد باقوى الحجة وأخذ ناجدا ان يحل عليهم عوا ذلك التخصر ويزيد عليهم ان في محاسنه النشر فاستمر بهم ثم ابلغ منه ما يحتاج الى التصحيح وينبغي فيه ما لا يستغنى عن التفتيح ويربح من مباحثه ما هو منتقى الى الترجيح ويوضح من غوامضه ما لا يوفيه من التوفيق فشرحه بشرح مختصر من معين عيون الاولاد معتصر

تفتيح بزنده فيسه وارسه	فأعنت على الدرر رسته	سكنت بسب طامن درار
------------------------	----------------------	--------------------

وتكره هذا كان بالقول فجعلته شرحا مزجيا ومبصرة على منواله منسوجا مستوعبا للفظه ومعناه ويستعجب الفخاويه ومبناه مشيئا اليه فذهب بعض الفقهاء ليشهر ضعفها وقوتها عن تقابل الادلة وتعارضها بالآراء للالاف بها على ما كان باق حال فان الرجال تعرف بالحق لا بالحق بالرجال هذا وقد ايلقتها على طريق الارتجال بالاستعجال ارشادا الى طرق من العلم لما لم تترك ومنه الطلب الى جادة طام المار كرت راجيا من الله تعالى ان يكون من تعلم علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه واذا عهدهم على الناس وفيهم رتبه واشاعه عندك بذلك المشروح والشرح ملقى اليك زمام التوفيق في ذلك والقبح يامن له في اوج التحقيق صعودا وعلا من ملابس التدقيق وهو يروي غليل طالبي فقد السنته وفي غليل السائقين الى مساق الجنة فليسه بكل طالس الحق الصادق وليس بكل ذي باطل زاهق ولكن ربه القاصرون فسقيل الماهرون وان ذمه الجمله فسوف يجره الكلمة وتسميت هذا الشرح الانيس بل العلق النفس بالكر ووضعه

**الندوة شرح الدر المنثور** والله سبحانه وتعالى ارجوان لعين على التمام وتقعني به ومن اخلفه جميع المتبعين لسنن في هذه الدار ودار السلام انه ولي الاجابة وسيد الهداية والامانة قال رضي الله تعالى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما اصابنا بالتفقه في الدين واشكركم في ارشادنا الى اتباع سنن سيد المرسلين واصدقهم واسلمهم على الرسول الامين واله الطاهرين واصحابه الكرامين باب هذا الباب قد شتم على مسائل الاولى لما عطاها هر مطهر ولا خلاف في ذلك وقد نطق بذلك الكتاب والسنة وكما دل الدليل على كونه طاهرا مطهرا وقام على ذلك الاجماع كذلك يدل على ذلك الاصل والظاهر والبراهة فان أهل عصره المأطاهر مطهر بلا نزاع وكذلك الظهور يقيد ذلك والبراهة الاسلية عن مخالطة النجاسة كما تستعجب لا يهتجره عن الوصفين اعمى عن وصف كونه طاهرا وعن وصف كونه مطهرا الا ما غلبت رايته او لونه او طعمه من النجاسات بهذه المسئلة الثانية من مسائل الباب وهي انه لا يخرج الماء عن الوصفين الا ما غلبت رايته او لونه او طعمه من النجاسات لاس غير ما وهذا المذهب هو ارجح المذاهب واقواها والدليل عليه ما اخرج احمد وصححه ابو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني البيهقي والحاكم وصححه وسموا ايضا يحيى بن معين وابن حزم من حديث ابن سعير قال قيل يا رسول الله تنوش من بئر بئنا



وصي يترقى فيها الخيض ولحم الكلاب والنعن فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الماء طهور لا ينجس شيء وقد علمه  
 ابن القطان باختلاف الروايات في اسم الراوي لعن ابن أبي سفيان واسم أبيه وليس منكم بعلته وقد اختلفت في اسمها  
 كثير من الصحابة والتابعين على احوال ولم يكن ذلك موجبا للجمالة على ان ابن القطان نفسه قال بعد ذلك  
 الاعطال وله طريق احسن من هذه لم يسبقها عن ابن سفيان وقد قامت الحجة بفتح من يخرج من اولئك الاثمة  
 شواهد منها حديث سهل بن سعد عن الدارقطني ومن حديث ابن عباس عن احمد وابن خزيمة وابن حبان  
 حديث عايشة عند الطبراني في الاوسط والابن يعلل والبراء وابن السكن كلها بنحو حديث ابن سفيان واخرجه بزيادة  
 الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلغظ الماء طهور لا ينجس شيء الا انقلب على رجليه وطعمه واخرجه ايضا مع  
 الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث ابى امامة بلفظ ان الماء طهور الا ان تغير رجليه او لونه وطعمه نجاسة تحدث  
 فيه وفي استاودهما من الصحيحين وقد اتفق اهل الحديث على ضعف هذه الزيادة لكنه قد وقع الاجماع على ضمها  
 كما نقله ابن المنذر وابن الملقن في البدر النير فمن كان يقول بحجية الاجماع كان الدليل عنده على ما افادته تلك  
 الزيادة هو الاجماع ومن كان لا يقول بحجية الاجماع كان هذا الاجماع مفيدا لصحة تلك الزيادة كونهما قد صارت  
 مما اجمع على معناها وتلقى بالقبول فلا استدلال بها لا بالاجماع وعن الثاني ما اخرجوه عن اسلم لما  
 المطلق من المخدرات الطاهرات هذه المسئلة الثالثة من مسائل الباب وبوجه ذلك ان الماء الذي  
 شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يصف الى شيء من الاعوار التي خالطه فان خالطه شيء اوجب اضافته  
 اليه كما يقال ماء الورد ونحوه فليس هذا الماء المتغير بته الى الورد ومثلهما والماء المطلق الموصوف بأنه طهور  
 في الكتاب الغرض لقبوله ماء طهورا وفي السنة المطلقة لقوله الماء طهور فخرج بذلك عن كونه  
 مطهرا ولم يخرج بمن كونه طاهرا ان الفرض ان الذي خالطه طاهر واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما  
 عن الوصف الذي كان حقيقا لكل واحد منهما قبل الاجتماع وفي حجة عبد الباقية واما الوصف من الماء المقيّد  
 الذي لا يطلق عليه اسم الماء بالقيده فامر برفع المسئلة باوصى الراي نعم انه انجست بمحتل بل هو المراجع وقد اطلال  
 القدم في فروع سوت احيوان في البير والقشر في العشر والماء المجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم البته ولما الاثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كاشرا ابن الزبير في البرزخي وعلى  
 شئ الله تعالى عنه في الفارة والنجعي والشعبي في نحو السنو فليست مما يشهد له الحديثون بالصحة ولا لما اتفق عليه في  
 اهل القرون الاولى وعلى تقدير صحتهما يمكن ان يكون ذلك تيسيرا للقلوب في تنظيم النماز لا من جهة الوجوب الشرعي كما ذكر  
 في كتب المالكية ودون في هذا الاحتمال خروا القتاد وبالحجة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويحب العمل عليه حديث  
 القاسم بن ابي ثبوت من ذلك كله بغير شبهة ومن الحال ان يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل احبا وشيئا زيادة على  
 ما لا ينفكون عنه من الاتفاقات وصي مما يكثر وقوعه ولهم بالمعنى ثم لا ينص عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 نصا جليا ولا يفتي في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله اعلم انتهى وقد اطلال الحافظ ابن حجر

رحمه الله تعالى في تخرجه حديث القاتين والكلام عليه جرحا وتعديلا لفظا ومعنى في كتابه تخيص الجبر في تخرجه  
 اخبار الرافعي الكبير فليرجع اليه ولا فرق بين قليل وكثير فذكر المسئلة الرابعة من مسائل الباب  
 والردا بالثلاثة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين اهل العلم بعد اجماعهم على ان ما غيرت النجاسة احد  
 او صافه الثلاثة ليس بطاهر فقبل ان الكثير ما بلغ قلتيين والقليل ما كان دونها كما اخرج احمد وابن السني في الشا  
 وابن خزيمة وابن جبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ومحمد بن الحكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر  
 بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول ان الماء يكون بالثلاثة من  
 الارض وما ينوبه من سبعاء والدواب فقال اذا كان الماء قلتيين لم يحل الخبث وفي لفظ احمد لم يخسبه شيء  
 وفي لفظ البايع داود لم يخسب واخرجه بهذا اللفظ ابن جبان والحاكم وقال ابن مندة استناد حديث القاتين على  
 شرط مسلم انتهى ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في اسناده ومنه ما هو بين في مواطنه وقد اجاب من اجاب  
 عن دعوى الاضطراب وقد دل على ذلك الحديث على ان الماء اذا بلغ قلتيين لم يحل الخبث واذا كان دون القاتين  
 فقد يحل الخبث ولكنه كما في حديث الماء طهور لا يخسبه شيء تلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها كذلك يفيد  
 حديث القاتين بها فيقال انه لا يحل الخبث اذا بلغ قلتيين في حال من الاحوال الا في حال تغير بعض اوصافه بالنجاسة  
 فانه قد حمل الخبث بالمشاهدة وضروته المحس فلا منافاة بين حديث القاتين وبين تلك الزيادة المجمع  
 عليها وانما ما كان دون القاتين فهو مظنة محل الخبث وليس فيه انه محل الخبث قطعاً وتباً ولا ان ما يحمل من  
 الخبث يخرج عن الطهورية لان الخبث يخرج عن الطهورية هو خبث فاص هو الموجب لتغير احد اوصافه او كمالها  
 لا الخبث الذي لم يغير واحداً من اوصافه عليه مفهوم حديث القاتين من ان ما دونهما قد يحل الخبث لا يتفاد  
 منه الا ان ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة فاحملها وانما ان يصير نجسا خارجا عن كونه طاهرا فليس في هذا  
 المفهوم ما يفيد ذلك ولا ملازمة بين محل الخبث والنجاسة الخارجة عن الطهورية لان الشارع قد نفى النجاسة  
 عن مطلق الماء كما في حديث ابى سعيد المتقدم وما شهد له ونفاها عن الماء المقيد بالقلتيين كما في حديث عبد الله  
 بن عمر المتقدم ايضا وكان النفي بلفظ جوامع صريح العام فقال في الاول لا يخسبه شيء وقال في الثاني ايضا  
 كما في تلك الرواية لم يخسبه شيء فاذا ذلك ان كل ما يوجب على وجه الارض طاهرا لا يوجب فيه التخصيص  
 بما يخص هذا العام مصرحاً بان يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها فانها وردت  
 بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من المحضات المتصلة بالنجاسة الى حديث ابى سعيد  
 ومن المحضات المنفصلة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما على القول الرابع في الاصول  
 وهو انه يبنى العام على الخاص مطلقاً فتقرر بهذا انه لا منافاة بين مفهوم حديث القاتين وبين سائر الاحاديث  
 بل يقال فيه ان ما دون القاتين محل الخبث جملة مستلزم لتغير ربح الماء ولونه او طعمه فهذا هو اللام الموجب بالنجاسة  
 والخروج عن الطهورية وان جملة جملة لا يغير احد تلك الاوصاف فليس هذا محل مستلزم بالنجاسة وقد ذهب

الى تقدير القليل بما دون العائتين والكثيرهما الشافعي واصحابه ذهب الى تقدير القليل بما ظن استعمال النجاسة  
 باستعماله والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روى ايضا عن الشافعية واخفئته  
 واحمد بن منبل ولا ادري بل تصح هذه الرواية ام لا فمذهب هو لا مدونه في كتب اتباعهم من اراد القولون  
 عليهما راجعها واستخرج اهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى والجز فأكهي وتجزر الاستيقاظ وتجزر الولوع وايجاد  
 الذي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطلوب ولو فرضنا ان الشيء منها دلالة  
 بوجه ما كان ما افادته تلك الدلالة مقيدا بما تقدم لان التعبد انما هو بالظن ان الواقعة على الوجه المطابق للكثير  
 على انه لا يعبدان يقال ان العاقل لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء اذا خالطت الماء بجزءها او بجزءها  
 او بجزءها او بطمعهما مخالطة ظاهرة توجب ذلك الظن ولا شك ولا ريب ان ما كان من الماء على هذه الصفة  
 نجس لان المخالطة ان كانت بالجزم فالمشكوك مستعمل العين النجاسة وان كانت المخالطة بالريح والاولون  
 او الطعم فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه واتحاصل انهم ان ارادوا بقولهم ان  
 ظن استعمال النجاسة يستعمله في القليل وان لم يظن فهو الكثير ما هو اعلم من عين النجاسة ويجهل اولونها وطعمها  
 فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه الا من جهة ان هؤلاء اعتبروا المنظمة واهل  
 المذهب الاول اعتبروا المنتهى ولكن لا يخفى ان المنظمة اذا كانت هي الصادرة من غير اهل الوسوسة  
 والشكوك فهي لا تخالف المنتهى في مثل هذا الموضع وان ارادوا استعمال العين فقط او عدم استعمال العين فقط  
 فهو مذهب يفتقر غير ذلك المذهب ولكن الظاهر انهم ارادوا المعنى الاول ويدل على ذلك انه قد وقع الاجماع  
 على ان ما غير لون الماء او ريحه او طعمه من النجاسات اوجب تحريمه كما تقدم تقريره فاهل هذا المذهب  
 من جملة القائلين بذلك لدخولهم في الاجماع بل هو مخرج الحكاية الاجماع في الجرح فتقرر بهذا انهم يريدون  
 المعنى الاول اعني الاعلم من العين والريح واللون والطعم شيئا وانتفاء روح فلا مخالطة بين المذهبين لان  
 اهل المذهب الاول لا يخالطون في ان استعمال المطهر لعين النجاسة مع الماء موجب لخروج الماء عن  
 الطهورية وخروج الماء على خروجه عند استعمال ما فيه جرح والريح واللون او الطعم فتأمل هذا فهو مقيد بل مجموع ما قلنا  
 عليه هذا البحث في الجمع بين المذاهب المختلفة في الماء وبين الأدلة الدالة عليها على هذه الصورة التي نختصها  
 محالما اقف عليه لاحد من اهل العلم وهذه المسئلة هي من المضائق التي يتعثر في ساحتها كل محقق ويقتل عند  
 تشعب طرقاتها كل مدقق وقد حررنا المسائل في سائر مؤلفات تحريات مختلفة لهذه العلة واطال الكلام  
 عليها في طبيب النشر وقد استدلل بعض اهل العلم بمثل حديث استفتت فليكن وان اقتاك المفتون مثل  
 حديث روى ما يريكم الى ما لا يريكم ولا يستفاد منهما الا ان التورع عند الظن من الاقدام الى اهل هذا المذهب  
 لا يجوز العمل بذلك الظن جهما وجزما وقد عرفت ان ادلة المذهب الاول على الوجه الذي تضمنه تدل  
 على المذهب الثاني فابعد النجاسة الى مثل حديث استفتت فليكن روى ما يريكم ليس كما ينبغي فان قيل انه قصد

الاستدلال على مجزئ العمل بالظن من غير نظر إلى هذه المسئلة فيقال أدلة العمل بالظن في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأكثر منها أدلة النهي عن العمل به وبهذا التعويل على حديث الولوغ والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد وقد حكى في تحديد الماء الكثير أقوالاً منها أن الكثير يستجر وقيل ما إذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر وقيل ما كان مساحته مكانة كذا وقيل غير ذلك وهذه الأقوال لا يظن أنها من علم بل هي خارجة عن باب الرواية المقبولة والدراية المعقولة وما فوق القلتين وما دونهما قد راسخ في الماء الذي لا يجر بوقوع الجحاشته ما لم يتغير بالقلتين وقد رهاج بمنس قرب وضرباً أصحاً بنسبائه رطل وقدره الكيفية بالقياس الكبير الذي لا يتحرك بجانب منه يتحرك في الآخر والعشر في العشر كذا في المسوي وقال في حجة السد البالغة ومن لم يقل بالقلتين اضطر إلى مثلها في ضبط الماء الكثير كما لما كليتة والرخصة في آبار الفلعات من نحو الجار لا بل انتهى ويدفع ذلك ما من عدم الفرق بين ما دون القلتين وما فوقهما مع الدليل ومتحرك وساكن وجه ذلك أن ساكنه وإن كان قد ورد والنهي عن التطهير به حاله فإن ذلك لا يخرج به عن كونه طهوراً لأنه يعود إلى وصف كونه طهوراً مجرداً وتحركه وقد دلت الأحاديث على أنه لا يجوز التطهر بالماء الساكن ما دام ساكناً كحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يغسل من أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا يا أبا هريرة كيف نفعل قال يتناولونه تناوؤاً ولا ينفصلون ولا يبولون أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنباته وفي لفظ البخاري لا يبولون أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ الترمذي ثم يتوضأ منه وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها النهي عن البول في الماء الدائم على الفراه والنهي عن الاغتسال فيه على الفراه والنهي عن مجموع الأعيان ولا يصح أن يقال إن روايتي الأنفاس مقيدتان بالاجتماع لأن البول في الماء على الفراه لا يجوز فافان الاغتسال والوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه غير جائز فمن لم يجبا الماء ساكناً وأراد أن يتطهر منه فعليه أن يمتثل قبل ذلك بأن يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكناً ثم يتوضأ منه وأما أبو هريرة فقد حمل النهي على الانفاس في الماء الدائم وأما قال لم يسئل كيف نفعل يتناولونه تناوؤاً ولا ينفصلون ولا يبولون في الوضوء فإنه لا انفاس فيه بل هو يتناولونه تناوؤاً ولا من الابتداء فالأولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر به وقد ذهب الجمهور إلى خلاف ما دلت عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين المتحرك وساكن منقح من قال إن هذه الروايات مأمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك وقد قيل إن السجدة مخصوص من هذا الباب والرأج إن الماء الساكن لا يحل التطهر به ما دام ساكناً فإذا استحرك عادله وصنعه الأصلي وهو كونه مسطراً وهذه هي المسئلة الخامسة من مسائل الباب ومستعمل وغير مستعمل هذه المسئلة السادسة من مسائل الباب وقد وقع الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات بل يخرج بذلك عن كونه مسطراً أصلاً في عين أحمد بن حنبل والليث والداودي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وإلى حنيفته في رواية



أن الماء المستعمل غير مطهر واستدلوا بما تقدم من حديث النبي عن الاعتسال في الماء الدائم ولآدلاله على ذلك  
 لأن علته النبي عن التطهير ليست كون ذلك الماء مستعملاً بل كونه ساكناً وعلته السكون لا الملازمة بينهما بل السكون  
 واجتراحه أيضاً بما ورد من النبي عن الوضوء بفضل وضوء المروءة ولا تخص علة ذلك في الاستعمال كما سبأ في تحقيقه  
 أن شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك الاحتمال ولو كانت العلة الاستعمال ثم انحصر النبي بمنع التزل  
 من الوضوء بفضل المروءة وبالعكس بل كان النبي يبيح من الشارع لكل أحد من كل فضل ومن جملة ما استدلو  
 به أن السلف كانوا يكملون الطهارة بالتيتم عند قلة الماء بالاحتياط منه وبهذه حجة ساقطة لا ينبغي التعويل  
 على مثلها في اثبات الأحكام الشرعية فعلى هذا المستدل أن يوضح بل كان هذا التكميل لفي كل جميع السلف  
 أو بعضهم والآول باطل الثاني لا ندرى من هؤلاء من هو على أنه لا حاجة إلا الإجماع عند من يحتج  
 بالإجماع وقد استدلووا بأنه هي اجنبية عن محل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثاً بعد الاستيقاظ  
 قبل أذانها إلا أنار ونحوه فاتحى أن المستعمل طاهر مطهر عملاً بالأصل وبالآدلة الدالة على أن الماء مطهر وقد  
 ذهب إلى هذه جماعة من السلف والخلف ولبيان حزم إلى عطاء وسفيان الثوري والي ثور وجميع أهل الشام  
 ونقله غيره عن الحسن البصري والزهري والنخعي ومالك والشافعي والي حنيفة في أصالة روايات عن الثلاثة  
**الآخرين فصل والنجاسة** جمع نجاسة وهي كل شيء يستقذره أهل الطب الخ السليمة  
 ويحفظون عنه ويغسلون الثياب إذا أصابها كالغزرة والبول والدم وهي غيبط الإنسان  
 مطلقاً وبوله بالآدلة الصحيحة المفيدة للقطع بذلك بل نجاستها من باب الضرورة الدينية  
 كما لا يخفى على من نه شغل بالآدلة الشرعية وبما كان عليه الأمر في عصر النبوة ولا يفتح في ذلك  
 التخفيف في تطهيرها في بعض الأحوال أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم قال إذا وطئ أحدكم بعله لا يمسح بالتراب له ظهور وفي لفظ إذا وطئ الأذى بخفيه  
 فظهر بها التراب رواها أبو داود وابن السكيت والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه على الأوزاعي  
 وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
 إذا جاز أحدكم السبي فليقلب عليه ولينشر فيها فان رأى خبثاً فليمسح بالارض ثم ليصل فيها وقد اختلف  
 في وصله وأرساله ورجح أبو حاتم في العمل بالوصول وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ يطهروا بعده  
 وعن انس عند البيهقي بسند ضعيف بنحوه وكذلك عن امرأة من بني عبد الأشهل عند البيهقي أيضاً فان خبل  
 التراب مع السج مطهر لذلك لا يخرج عن كونه نجساً بالضرورة إذا اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجساً  
 وآما التخفيف في تطهير البول فكما ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بان يراق على بول الأعرجي  
 ذنوباً من ما وروى في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة والنسائي وأما ما عدا غائط الأذى وبوله من البول  
 والازبال فلم يحصل الاتفاق على شيء في شأنها والآدلة مختلفة فورد في بعضها ما يدل على طهارته كبول الأبل

فانه ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المؤمنين بان يشربوا من البوال الا بل ومن فلتك قد  
 لابس بيول ما لكل الحمد وهو حديث ضعيف اخرجه الدارقطني من حديث جابر وبراء وفي اسناده عمر بن الحصين  
 العقيلي وهو ضعيف جدا وقد رد ما يدل على نجاسته الروث كما اخرجه البخاري وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم  
 في الروثه انها كرس من الكرس النجس وقد نقل التيمي ان الروث منقش بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد  
 ابن خزيمة في روايته انها كرس منها روثه حار ولا يخفى عليك ان الاصل في كل شيء انه طاهر لان القول سبحانه  
 يستلزم لقب العباد بحكم من الاحكام والاصل عدم ذلك والبرائة قاضية بان لا يكمل به بالتمثل حتى يثبت ثبوتها  
 ينقل عن ذلك وليس من اثبت الاحكام المنسوبة الى الشرع بدون دليل باطل انما من البطل ما قد ثبت  
 وليد من الاحكام فالكل اما من التقول على الله تعالى بما لم يقبل انون البطل ما قد شرعه لعباده بلا حجة الا ان ذكر  
 الرضيع حديث يغفل من بول الجارية ويرش من بول الغلام اخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي  
 وابن خزيمة من حديث ابى السمع خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم صححه الحاكم واخرج احمد والترمذي عنه  
 من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينجس وبول الجارية يفسل واخرجه ايضا  
 ابن ماجه وابو داود بسند صحيح عن علي بن موفيه فاخرج احمد وابو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان  
 والطبراني من حديث ام الفضل بباقة بنت الحارث قالت قال ابى الحسين بن علي بن ابي حجر النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فقلت يا رسول الله اعطني ثوبك واللبس ثوبا غير حتى اغسله فقال انما ينجس من بول الذكر بول  
 من بول الانثى ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ام ميس بنت محصن انها اتت بامر ابن ابي صغير لم ياكل  
 الطعام الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبال على ثوبه فدعا بما ينضجه ولم يغسله وفي صحيح البخاري من حديث  
 عائشة قالت اني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصبي بجنبه فبال عليه فاتبعه الماء وفي صحيح مسلم عنها قالت كان  
 يوتي بالصبيان فيبكر عليهم ويكنيهم فاني بصبي فبال عليه فدعا بما فاتبعه بوله ولم يغسله فهذا القصرح بانه لم يغسله  
 فيكون اتباعه الماء اما مجرد النضج كما وقع في الحديثين الآخرين او مجرد صب الماء عليه من دون غسل وبالحمل فالتصريح  
 من صلى الله تعالى عليه وسلم بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاول بالاتباع لكونه كلاما مع امته فلا يعارضه ما وقع  
 من فعله على فرض انه مخالف للقول وقد ذهب الى الكفار بالنضج في بول الغلام لا الجارية جماعة منهم علي بن ابي طالب  
 والثوري والاذاعي والنخعي وداود وابن وهب وعطاء وحسن والزهري واحمد واسحق ومالك في رواية وهذا  
 هو الحق الذي لا محيص عنه وذهب بعض اهل العلم وقد حكى عن مالك والشافعي والاذاعي الى انه يكفي النضج  
 فيما وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب الحنفية ومالك  
 الكوفيون الى انها سواء في وجوب الغسل وهذا المذهب كالذي قبله في مخالفة الاول وقد استدلل  
 اهل هذا المذهب الثالث بالاول والثانية في نجاسته البول على العموم ولا يخفك انها مخصصة بالاول والثانية  
 المصروفة بالفرق بين بول الجارية والغلام واما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفك انه

فانما

قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذكر الى ذكر  
كان وهو اجمال للعقيد المذكور سابقا بلفظ بول الغلام الرضيع ينضح والواجب حمل المطلق على المقيد  
قال في الحجة قد اخذ بالحديث اهل المدينة وابراهيم النخعي واصلح في القول محمد فلا تغتر بالشهور بين الناس  
قلت قال الشافعي ينضح من بول الغلام الملم بطعم وليس من بول الحارثية فسر البغوي بان بول الصبي  
غيره يكتفى فيه بالرش وهو ان ينضح الماء عليه بحيث يصل الى جميعه فيطهر من غير مس ولا دلك وقال الحنفية  
ليصل منها مساو وتيجان يقال من جانب البجينة ان الماء بالنضح الغسل الخفيف والغسل المرس والدلك  
واصل المسئلة ان التطهير لما يكون بازالة عين نجاسته واشربا وبول الحارثية اغلظ وانتن فاصح فيه  
الى زيادة المرس كذا في المسوي ولعاب كلب قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في انا واحدكم فليسله سبعا وثبت ايضا عند جماعة وغيرهما مثله  
من حديث عبد الله بن مغفل قال قال علي بن ابي طالب لعاب الكلب وهو المطلوب هنا والكلام في الخلاف بين  
من عمل بنظره من الاول ومن كفى بالثلاث معروف وليس ذلك مما يقع في كونه نجسا لان محل الدليل  
على النجاسة هو ايجاب الغسل وهكذا لا يتعلق بما نحن ابعد زياذة الغليظة بالترتيب كما وقع في احاديث  
الباب في الصحيحين وغيرهما فان المقصود ههنا ليس الاثبات كون اللعاب نجسا لايمان كيفية تطهيره  
فان ذلك موضع آخر وروى الدليل على نجاسته ما تقدمت الاشارة اليه من قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم في الروضة انما ركس والركس في اللغة النجس فالروضة نجس وهو المطلوب وقد قدنا كذا الترتيب  
في تخصيص ذلك بروث الخيل والبغال والحمير وروى حفيظ الدليل على ذلك ما ثبت عند جماعة من الرواة  
والترمذي من حديث خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد وانا حيض فيه قال  
فاذا امرت فاغسل الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله ان لم يخرج اثره قال كفيك الماء ولا يضر اثره  
وفي اسناده ابن ابي عمير واهج احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث  
ام قيس بنت محسن من روى بلفظ كفيك بصلع واغسله بما وسدر قال ابن القبطان اسناده في غاية الصحة  
وفي الصحيحين وغيرهما من حديث اسماء بنت ابي بكر رضی الله تعالى عنها قالت جارت امرت الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم فقالت احذرنا يصيب ثوبنا من دم حيض فكيف تصنع قال تحتة ثم تفرقه بالماء ثم تصفحه  
ثم تصلي فيه قال لا يغسل دم حيض وحكمه بصلع ليقيد بثبوت نجاسته وان اختلف وجه تطهيره فذلك لا يخرج  
عن كونه نجسا وانما سائر الدماء فالاوله فيها مختلفة مضطربة والبراة الاصلية تصحيتها حتى ياتي الدليل  
الحا لص عن المعارضة الواجبة او المساوية ولو قام الدليل على جوع التضمير في قوله تعالى فانه حسن الى جميع  
ما تقدم في الآية الكريمة من الميتة والدم المسفوح والحم الخنزير لكان ذلك مفيدا لنجاسته الدم المنسحق الميتة  
ولكن لم يرد بالفيضان ذلك بل التزاع كما نحن في رجوعه الى الكل او الى الامر بوالا من رجوعه الى الاقرب وهو

باب

لحم الخنزير لا فساد فيه ولما اخرجنا منها نجاسة لحم الخنزير دون الميتة والدم الذي ليس بالحمض لا يفسد  
وقد ورد في الميتة بالقياد لا يحرم منها الاكل كما ثبت في الصحيح بلفظ انما حرم من الميتة اكلها ومن رام تحقيق  
الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره اهل الاصول في الكلام على اقيده  
الواقع بعد جازية شتمه على امور متعددة ولحم خنزير الدليل على نجاسته ما ذكرنا قريبا من الآية الكريمة  
وفيما عدا ذلك خلاف واما المنى فالظاهر نجس لوجود ما ذكرنا في حد النجاسة وان الفرق  
يظهر بالبداهة اذ كان لحم الخنزير كذا في الحجة وفي سبل السلام والحق ان الاصل الطهارة والدليل على القائل  
بالنجاسة فحسب ما تقرر على الاصل وذو سبب الخفية الى نجاسته المنى كغيرهم ولكن قالوا يطهر الغسل او الفرق  
او الازالة بالخرقة او الاذرة عمدا بالحيثين وبين الفرقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجازاة  
ومناظرات واستدلالات طويلة استوفينا ما في حواشي شرح العمدة انتهى والا حصل الطهارة فلا  
ينقل عنها الا نال صحيح لم يعارضه ما يساويه او يقدم عليه لان كون الاصل الطهارة  
معلوم من كلمات الشريعة المطهرة وجزئياتها والارباب ان الحكم بنجاسة شيء يستلزم تحليف الضابط بحكم  
والاصل البراءة من ذلك ولا يمان الامور التي تقوم بالبطلان وقد ارشدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم الى السكوت عن الامور التي سكنت الله تعالى عنها وانها عفو فلما لم يرد فيه شيء من الاولات الدالة على نجاسته  
فليس لاحد من عباده الله تعالى ان يحكم بنجاسته بمجرد رأي فاسد او غلط في الاستدلال كما يدعيه بعض  
اهل العلم من نجاسته ما حرم الله تعالى زنا ما ان النجاسة والتحريم متلازمان وهذا الزعم من البطلان بالبداهة  
فالتميز لا شيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا نقصان ولا التزام فتحريم لحم الميتة والدم لا يدل على نجاسته  
ذلك وكان الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض ائمة فارشدهم الى ما يدفعه قائلا انما حرم من الميتة  
اكلها ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزم للنجاسة لكان مثل قوله تعالى حرمت عليكم اكلها الى آخره دليلا على نجاسته  
النساء المذكور في الآية والسلم لا نجس حيا ولا ميتا كما ثبت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح  
وبكذا يلزم نجاسته اعيان وقع التصريح بتحريمها وهي طاهرة بالاتفاق كالانصاب والازلام واليسكران  
الذيات والثمرات باصل الخلقة فان قلت اذا كان التصريح بنجاسته شيء او جازية او كسبية يدل على انه  
نجس كما قلت في نجاسته المرونة ولحم الخنزير فكيف لم يحكم بنجاسته انما لقوله تعالى انما الحمر والميسر والانصاب  
والازلام حرم حسب قلت لما وقع التحريم بها بالانصاب والازلام كان ذلك قرينة صادقة بمعنى الحرمة على غير  
النجاسة الشرعية وبكذا قوله تعالى انما الشركون نجس لما جازت الاولات الصحيحة يقتضية لعدم نجاسته وذوات المشركين  
كما ورد في اكل ذبايحهم واطعمتهم والتوضي من آنيةهم والاكل فيها وانزالهم المسجد كان ذلك ليلا على ان المراد  
بالنجاسته المذكورة في الآية غير النجاسته الشرعية بل قد ورد البيان من الشارع لذلك بالاحتياج الى زيادة  
فقال في وقد تقيقت لما انزلهم المسجد ليس على الارض من انجاس القوم شيء انما انجاسهم على انفسهم وهذا

في النجاسة



يدل على ان تلك النجاسة حكيمة لا سبب والغلبة انما هو بالنجاسة المحسوسة واما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته ولكنه قد عارض بما هو ارجح منه فلا شك ان يتعين العمل بالراجح فان غرض ما يساويه فلا يصلح عدم التعبد لما نحن في ذلك الحكم حتى يرد محذورا خاصا من شوب المعارضة او راجحا على عارضه وبالحكمة فالواجب على المصنف ان يقوم مقام المنع ولا يترشح عن هذا المقام الراجح شرعية قال في سبل السلام وان الحق ان الاصل في الاعيان الطهارة وان التحريم لا يلزم النجاسة فان خشية محرمته ظاهرة وكل المخدرات والسهميات القاتلة لا دليل على نجاستها واما النجاسة فيلزمها التحريم لكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم في النجاسة هو المنع عن الاستعمال على كل حال فالحكم بنجاسته العين حكم بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم فانه يحرم لبس المحرم والذهب وجماله من ضرورة شرعية واجماعا اذا عرفت هذا فالتحريم والتحريم الذي دللت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها بل لا بد من دليل آخر عليه والابقيا على الاصول المتفق عليها من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه انتهى وقد اوضح الماتن في مصنفاته كشرح الفتاوى وحاشية الشفا في هذه المسائل المتعلقة بالنجاسة بالاحتياج الناظر في ذلك الى النظر في غيره فليارجح **فصل ويظهر ما يتنجس بفعله اي** باسالة الماء عليه ثم ان ورد فيه شيء من الشارع كان الواجب الاقتصاد في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه ولتفاته ان لما ورد في ان النعل اذا تلوث بالنجاسة لم يمسح وقد تقدم ما يدل على ذلك وقد تقدم ايضا ما ورد في كيفية تطهير نجس بدم الحيض وبلعاب الكلب وبالحكمة فكلما علمنا الشارع بكيفية تطهيره كان علينا ان نفتقر على تلك الكيفية واما ما ورد فيه من الشارع انه نجس لم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذ لم يأت تلك العين حتى لا يبقى لها عين ولا لون ولا ريح ولا طعم لان الشيء الذي يحيد الانسان ريحه او طعمه قد بقي فيه جرس من العين وان لم يبق جرمها ولو نهنا اذ انفصال الرطوبة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم والنعل بالمسح وكذلك الخف لانه جسم ملبس لا يخل فيه النجاسة والظاهر انه عام في الرطوبة واليباسة فيلزم من النجاسة التي لها جرم بالذات ولا استحالة مظهر اي اذا استحال الشيء الى شيء آخر حتى كان ذلك الشيء الآخر مخالفا للشيء الاول ولما وطما ورجا كاستحالة العذرة وما لا عدم وجود الوصف المحكوم عليه يعني فقد فقد الوصف الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والخلاف في ذلك معروف وما كان لا يمكن نسبه من المتنجسات كالارض والبئر متطيرة بالصين عليه او الذنوب منه حتى لا يبقى اي لا يوجد للنجاسة اثر لانها لو كانت باقية لكان التعبد باذنها باقيا ولكن هذا انما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم ولون واما مثل البول فقد ورد عن الشارع ان تطهيره بان يمسح عليه ذنوب من ماء فاذا وقع ذلك صارت الارض المتنجسة بالبول ظاهرة اقول البول على الارض يظهره كثرة الماء عليه وهو ما هو خفيته

في التطهير



حرمته فلم يرث الشئ من اهل السنن وصحة الترمذي والمنذري وابن دقيق العيد بل غلط كان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل في الخلوة خرج خاتمه ولم يأت من صنعته بما تقوم به ايجته في التضعيف  
 وتجنب الاكمنة التي تمنع عن التحلي فيها شرح كالتحلي في ظل الناس وطريقهم ومخبرهم والمارك  
 قد ورد في ذلك احاديث منها حديث ابى هريرة عن مسكم واهله وابى داود قال القوا اللاعنين قالوا  
 وبالله لعنان يا رسول الله قال الذي يتحلى في طريق الناس او ظاهريهم ان الحكمة الاحقر من انهم يتأذونهم  
 ومنها حديث ساذن بن جيل عن ابى داود وابن ماجه والحاكم وابن السكيت وصحاحه قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم القوا الملاعن الثلاثة البراذن في الموارد وقارعة الطريق والظلل وقد اعل بانه من رويته ابى  
 الحيمري عن ساذن لم يسمع منه وفي الباب احاديث فيها مقال ومن الاكمنة التي نهى الشارع عنها الحجر لحديث  
 عبد الله بن حرس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبال في الحجر اخرج احمد والنسائي  
 والحاكم والبيهقي وقد اعل بانه من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه ولكنه قد صحح سماعه عنه على بن المديني وصح احاديث  
 ابن خزيمة وابن السكيت وابى هريرة في حديثه او مثلها فخرج وتوذي ومنها ما اخرج احمد وابى السنن بن  
 حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبول احدكم في ستمه ثم يتوضأ فيه فان  
 عاتة الوساوس منه ومنها ما اخرج مسكم واهله والنسائي وابن ماجه عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى  
 ان يبال في المار الكرا وعرف وجهه انهم يتأذون بذلك وما كان فريضة الى غلايلهم لئلا يحل  
 وعدم الاستقبال ولا استدبار القبلة في ذلك احاديث منها في الصحيحين وغيرهما  
 حديث ابى ايوب بلغنا اذا تيمم الغائط فلا تقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا وغربوا واتخرج  
 نحوه مسلم وغيره من حديث ابى هريرة عن مسكم واهله والحاكم وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله  
 بن الحارث بن جندب والوداد عن حديث عبد الله بن مغفل الدارمي في مسنده من حديث سهل بن حنيف  
 وقد اختلفت اهل العلم في ذلك على ثمانية اقوال ستوفنا الماتن في ميل الاوطار وقد استدلل من لم يمنع  
 من ذلك بما اخرج الجماعة من حديث ابن عمر قال رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة وجعلوا هذا الحديث ناسخا لاحاديث النبي ومن جملة ما استدلو  
 به حديث جابر عن احمد وابى داود والترمذي وحسنه وابن ماجه والبخاري وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان  
 والحاكم والدارقطني قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان مستقبل القبلة يبول فريضة قبل ان يقبض بعاءم  
 يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري الصحيح وصححه ايضا ابن السكيت وحسنه ايضا البرازي وما يخفى انه قد تقرر  
 في الاسول ان فعله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعارض القول بالامنة فموقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لا يعارض النهي عن الاستقبال والاستدبار للقبلة فان قلت حديث عائشة عند احمد وابن ماجه قالت  
 ذكر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ناسا يكرهون ان يتقبلوا القبلة لفرجهم فقال او قد فعلوا باحوالوا

متعدى قبل القبلة قلت لوصح هذا كان صالحا للنسخ لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله لقصد التشريع لا لانه  
ولما لفته من كان يكبره الاستقبال ولكنه لم يصح فان في اسناده خالد بن ابى الصلت قال ابن جهم هو مجهول فقال  
الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن ابى الصلت ان هذا الحديث منكرو وقد استدل من خصص النسخ من الاستقبال  
والاستدلال بالقبلة بالفضا بما اخرج ابو داود والحاكم عن مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر اناخ راحلته  
القبلة يقول اليها فقلت يا ابا عبد الرحمن اليس قد نسي عن ذلك فقال بلى انما نسي عن هذا في الفضافاذا كان  
بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده ولكنه انما يكون هذا دليلا اذا كان قبيح  
من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشيء يخص ذلك النسي السابق وانما اذا كان مستنده انما هو مجرد منه من فعله  
صلى الله تعالى عليه وسلم في بيت حفصة فلا يكون هذا الفهم حجة ومع الاحتمال لا نهض للاستدلال قال الشافعي  
الاستقبال والاستدلال بمرحان في الصحرا لاني البنيان ووجه الجمع عند تنزيل النسي والاباحة على حالتين  
وقال ابو حنيفة مكرهان فيهما سواء ووجه الجمع عنده ان النسي للتنزيه والفعل لبيان الجواز في الجملة كذا في  
المسوي قال في سبل السلام اختلف العلماء فيها على خمسة اقوال اقربها يحرم في الصحاري ودون العمران لان  
احاديث الاباحة وردت في الاباحة فحملت عليه واحاديث النسي عامة وتخصيص العمران باحاديث فعله التي  
سلفت لبقية الصحرا على التحريم وقد قال ابن عمر انما نسي عن ذلك في الفضافاذا كان بينك وبين القبلة شيء  
يسترك فلا بأس رواه ابو داود وغيره وهذا القول ليس بالبصير لبقاء احاديث النسي على ما بها واحاديث  
الاباحة كذلك انتهى وعليه الاستحباب بثلاثة احوال طاهرة اى مسحات لانها لا تنقي غالبها باقل  
من ثلثة احوال في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن الاستحباب باقل  
من ثلثة احوال عن الاستحباب اجمع واعظم واتخرج احمد والنسائي وابوداود وابن ماجه والدارقطني وقال  
اسناده صحيح من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا ذهب احدكم الى الفلاة  
فليستطب بثلاثة احوال فانها يخرى عنه واخرج نحوه ابو داود والنسائي من حديث ابى هريرة واخرج احمد  
وابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يامر بثلاثة احوال  
وينهى عن الروثة والروثة واخرج ابن خزيمة وابن جبان والدارقطني وابوعوانة في صحيحه والشافعي من حديث  
ابى هريرة ايضا باللفظ ليستنج احدكم بثلاثة احوال في الباب احاديث غير ما ذكرناه في المسوي قال الشافعي  
الاستحباب واجب والمروث مسحات قال ابو حنيفة سنة والكراد الاقواء وقال الشافعي لا يجوز الاقتصار على اقل من ثلثة احوال  
وان حصل الاقواء بها فان لم يحصل حبلان يزيد حتى يحصل فان حصل بعد بالشفيع يستحب ان يتيمم بالبروق قال  
ابو حنيفة ليس الاقواء ولا يستحب الايتار وتاويل بحديث عنده ان المروا باليتار هو التلث كفى بعن الاقواء وجب  
الاستنجاء بالماء من غير وجوب عن عمر بن الخطاب يوضأ بالماء لما تحت ازاره قلت معنى الوضوء هنا الغسل للتنظيف  
وعلى عامة اهل العلم انتهى وقد كيفيته استعمال الثلث في حديث ابن عباس بن عمر الصنفين وجرس تبين من ثلثة وادفعته



مجرى الحديث من الدرر او ما يقوم مقامها للضرورة اى اذا لم توجد الاحكام لم يكن ذلك الغير مأثور  
 النهى عنه كالمروثة والرجع والعظم فانه لا يجوز ولا يخرجى قال فى الحجته لانه كلام الحق وكذا سائر ما ينتفع به وجب  
 الجمع بين الحجج والماء وتندب الاستحاذة عند الشروع اى الدخول لان الحشوش محتضرة  
 يحضرها الشياطين لانهم يحبون النجاسة ووجهها اخرجها جماعة من حديث النسخ قال كان النبى صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلا قال اللهم انى اعوز بك من البهائم والنجائث وقد روى سعيد بن منصور فى  
 سننه انه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم انى اعوز بك من النجث والنجائث واسناده  
 على شرط مسلم ولا يستغفار والحجل بعد الفلح لانه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشياطين  
 والدليل عليه ما اخرج ابن ماجه بسنده صالح من حديث النسخ قال كان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
 خرج من الخلا قال الحمد لله الذى اذ به عنى الذى واخرجه نحوه النساء وابن السني من حديث ابى ذر  
 رضى الله عنه صلى الله تعالى عليه وآله واخرج احمد وابوداؤد والترمذى وابن ماجه من حديث عائشة قالت كان النبى  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلا قال غفرانك وصح ابن حبان وابن خزيمة والحاكم باب

**الوضوء** فرض مع الصلوة قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لا لانياس  
 يجب على كل مكلف لمن اراد الصلوة وهو محدث او جنب ان يسبى وجهه وجوب التسمية  
 ما در من حديث ابى هريرة عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن  
 لم يذكر اسم الله عليه اخرج ابن ماجه وابن خزيمة وابن السكيت والدارقطنى وابن السكيت والحاكم  
 والبيهقى وليس فى اسناده ما يستقطع عن درجة الاعتبار وله طريق اخرى من حديثه عند الدارقطنى والبيهقى  
 واخرج نحوه احمد وابن ماجه من حديث سليمان بن زيد بن حريش بن سعيد بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر  
 بن سعد بن ابى شجرة وام سبرة وعلى بن السنن ولا شك لارسلها جميعا تنهض الحاج بها بن محمد والحديث الاول ان يفيض الحاج  
 لانه حسن فكيف اذا عضد بهذه الاحاديث الواردة فى معناه ولا حاجة فى تحريجها للتويل فالكلام عليها معروفا  
 وقد صرح الحديث بنفى وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك لغير الشبهة التى يستلزم عدمها عدم فضلها عن الوجوب  
 فانه اقل ما يستفاد منه اذا ذكر تقييد الوجوب بالذكر للجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث ابن توفى  
 وذكر اسم الله عليه كان لهو الجميع بدنه ومن توفى ولم يذكر اسم الله عليه كان لهو الاعضاء وضوءه اخرج الدارقطنى  
 والبيهقى من حديث ابن عمر وفى اسناده تروك ورواه الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن مسعود وفى هذا  
 ايضا احتروك ورواه ايضا الدارقطنى والبيهقى من حديث ابى هريرة وفيه ضعيفان وهذه الاحاديث لا تختص  
 للاستدلال بها وليس فيها ايضا دلالة على المطلوب من ان الوجوب ليس الا على الذكرو لكنه يدل على انك  
 احاديث عدم المواخذة على السهو والنسيان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز من فقد اندجبت تلك  
 الاحاديث الضعيفة تحت هذه الاولية الكلية ولا يلزم مثل ذلك فى الاعضاء القطعية وبعد هذا كله وفى التقييد بالذكر

باب

اشكال قال في الحجة البالغة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وضوء لمن لا يذكر الله عز وجل الحديث لم يجمع على الخبر  
بالحديث على التحجية وعلى تقدير صحته فهو من المواضع التي اختلف فيها طريق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقد استمر المسلمون يحكون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلمون الناس ولا يذكرون التسمية حتى ظهر  
زمان اهل الحديث وهو يفسر على ان التسمية ركن او شرط ولكن ان جميع بين الوجهين بان المراد هو التذكير بالقلب  
فان العبادات لا تقبل الا بالنية وح يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها نعم التسمية ادب كسائر الآداب لقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم كل امرئ بال لم يبد باسم الله وضوءا بترقياسا على مواضع كثيرة <sup>المنع</sup> ويحتمل ان يكون  
لا يحل للوضوء لكن لا الرضى مثل هذا التاويل فانه من التاويل البعيد الذي يعود بالمخالفة على اللفظ انتهى  
ويمضى ويستشق وجهه انهما من جملة الوجه الذي ورد القرآن الكريم بفسله وقديين النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم في القرآن بوصفه المنقول الدينا ومن جملة النقل الدينا المضمضة والاستنشاق فانها ذلك الوجه  
الماور بغسائه من جملة المضمضة والاستنشاق وقد ورد الامر بذلك كما اخرج الدارقطني من حديث ابن شيرة  
قال امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق وثبت في الصحيحين من حديث ابن شيرة  
ايضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا توضؤ احدكم فليجعل في انفه ماء ثم لينثره وثبت عند اهل السنن  
وصححه الترمذي من حديث القبط بن صبرة بلفظ بالغ في الاستنشاق الا ان يكون صائما واخرج النسائي  
من حديث سلمة بن قيس اذا توضأت فانثروا اخرجه الترمذي ايضا وفي رواية من حديث القبط بن صبرة  
المذكورة اذا توضأت فمضض اخرجه البوداود بسناده صحيح وقد صح حديث القبط الترمذي والنووي وغيرهما ولم  
يات من اعله بما يفتح فيه وقد ذهب الى وجوب المضمضة والاستنشاق احمد واثبت في رواية ابن ابي ليلى  
وجامد بن سليمان وقد ذهب جماعة من اهل العلم الى ان الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء والمضمضة سنة  
فيهما حكى هذا المذهب النووي في شرح مسلم عن ابى ثور والى عبيد وداود والطاهري وابن المنذر وروى  
عن احمد وقد روى غير شل ذلك عن ابى حنيفة والثوري وزيد بن علي وقد ذهب مالك والشافعي والاذن  
والليث والحسن البصري والزهري وربيعه ويحيى بن سعيد وقتادة والكلب بن عتيبة ومحمد بن جابر الطبري الى  
انها غير جنتين واستدلوا على عدم الوجوب بحديث عشرين من السليين وهو حديث صحيح ومن جملة ما  
المضمضة والاستنشاق ورواه لم يرد بلفظ عشرين من السنن بل بلفظ عشرين من الفطرة وعلى فرض ورود ذلك  
اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهي نعم الواجب لا ما وقع في اصطلاح اهل الاصول وهكذا يجاب عن استدلالهم  
بحديث ابن عباس بلفظ المضمضة والاستنشاق سنة اخرجه الدارقطني وسناده ضعيف ثم يفتل  
جميع وجهه والمراد بالوجه بالسمي جها عند اهل الشرع واللغة وجوب غسل الوجه لاختلاف فيه في الجملة وقد  
قام عليه الدليل كتابا وسنة ثم يدل به مع مرفقيه وهو وضوء القرآن والسنة المطهرة والاختلاف  
في ذلك وانما وقع اختلاف في وجوب غسل الرجلين معهما وتمايدل على وجوب غسلهما جميعا حديث

جابر بن عبد الله الرقاشي، واليحيى بن النعمان، ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ادار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء قليل  
 الصلوة الاله وفي استناده القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عتيق وهو ضعيف وفي صحيح مسلم من حديث  
 ابيه شريك انه توضع حتى شرع في الغسل ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي رواية للعلامة  
 من حديث عثمان بن عفان وجبه ويديه حتى مسح اطراف العندين وهذا بيان لما في القرآن فاناد وان الغاية  
 واغسل فيما قبلها ثم مسح راسه ولا خلاف في معنى الجملة وانما وقع الخلاف في التسليم مسح الكل ام يكفي  
 البعض وانما في الكتاب الضرورة قد وقع الخلاف في كونه يدل على مسح الكل ام البعض والسنة الصحيحة ورويت  
 بالبيان وفيها ما يفيد جواز الاقتصار على مسح البعض في بعض الحالات كما في صحيح مسلم وغيره من حديث الخضر  
 انه مسح على راسه صلى الله تعالى عليه وسلم توضع مسح بياضه وعلى العمامة واخرج البوداوي من حديث الشيخ انه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اقبل يده من تحت العمامة مسح مقدم راسه ولم ينفض العمامة ولا يخفى ان قوله تعالى وادسحو ابرؤكم  
 لا يفيد القيل المسح على جميع الرأس كما في نظائره من الافعال نحو ضربت راس زيد وضربت براسه وضربت  
 زيدا وضربت يدي زيد فانه لا يوجد المعنى اللغوي في جميع ذلك بل وجود الضرب على جزء من الاجزاء المذكورة  
 وبهذا ما في الآية وليس النزاع في معنى الرأس لانه حتى يقال انه حقيقة في جميع بل النزاع في القيل المسح عليه  
 وعلى فرض الاجمال فقد بينه الشارع تارة بمسح الجميع وتارة بمسح البعض بخلاف الوجه فانه لم يقتصر على غسل  
 بعضه في حال من الاحوال بل غسلا جميعا واما اليدان والرجلان فقد صرح فيهما بالغاية للمسح والغسل فاقبلت  
 ان المسح ليس كالضرب الذي مثلت به قلت لا ينكر احد من اهل اللغة انه لا يصدق قول من قال مسحت الثوب  
 او بالثوب او مسحت الخياط او بالمخاط على مسح جزء من اجزاء الثوب او الخياط والكل مثل هذا كما هو مع اذنيه  
 وجه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وسلم مسح راسه فثبتت على الله تعالى عليه وسلم بلفظ  
 الاذان من اس طرق يتوجه لجنبها البنا ويخرج مسجده بعضه قال الشافعي الغرض اني ما يطلق عليه السلام في المسح  
 مسح الرأس قال مالك مسح جميع الرأس قال اهل العلم لا يخرج المسح على العمامة والخمار حتى مسح على الرأس في سفر السعيا  
 والعزى وكان مسح جميع اسماها واحدا باسمه على العمامة واسماها باسمه على الناصية والعمامة ولم يقتصر على مسح بعض الرأس  
 ابدأ وكان مسح الاذان ظاهرا وباللغة لم يثبت في مسح الرقبة حديث انتهى والمسح على العمامة او غيرها مما هو على الرأس ثبت  
 ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث عمرو بن ابيته الضمري عنه البخاري وغيره ومن حديث مالك  
 عنه مسحه وغيره ومن حديث النخعي عن الثوري عن حماد بن عيسى عن المسح على الناصية بل هو بلفظ مسح على الخنجر  
 والعمامة وفي الباب احوال غير هذه منها عن سلمان بن عبد الله عن ثوبان بن عبد الله داود واحدا ايضا وانما  
 انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحده وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت وقد عرفت في حديث  
 ثوبان ما يشهد بالاذن بالمسح على العمامة مع العذر وهو عندنا صحيح والى داود وانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبعث  
 سريته فاصابهم بالسر فلما قدسوا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شكوا اليه باصابعهم من البرد فامرهم ان يسحوا

على العصائب والتشابين وفي اسناده راشدين سعد قال الخلال في علله ان احمد قال لا ينبغي ان يكون  
 راشدين سعد بن مسعود من ثوبان لان مات قديما ثم انفصل رجليه وجهه ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في جميع الاحاديث الواردة في حكاية وضوره فانها جميعها مصدرة بالفضل وليس في شئ منها انه مسح الا في رواية  
 لا تقوم بمثلها البجة وتؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما سمع على اعقابهم ويل للاعقاب من النار  
 كما ثبت في الصحيحين وغيرهما وما يؤيد ذلك وقوع الامر منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لغسل الرجلين كما في رواية  
 جابر عند الدارقطني وتؤيد ذلك ايضا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فمن راو على هذا الغسل فقد اساء وطمع  
 حديث رواه اهل السنن وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة الى الغسل نقص وكذلك قوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم هذا وضوء لا يقبل الصدقة الا باله وكان في ذلك الوضوء غسل رجليه وكذلك قوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم لا عرابي توفيا كما امرك الله ثم ذكر له صفته الوضوء وفيها غسل الرجلين هذه احاديث صحيحة مرفوعة  
 تفيد ان قررة البحر انما منسوخة او محمولة على ان البحر بالجوار وقد ذهب الى هذا الجمهور قال النووي ولم يثبت خلاف  
 هذا عن احد يعتمد به في الاجماع وقال الحافظ في الفتح انه لم يثبت عن احد من الصحابة خلاف ذلك الا عن علي  
 وابن عباس والنسائي وقد ثبت الرجوع منهم عن ذلك وروى سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن ابى بكر  
 قال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على غسل القدمين وقالت الامامية الواجب  
 مسحهما وقال محمد بن جرير والحسن البصري والنجباء انهم يوجبون الغسل والمسح وقال بعض اهل الظاهر يجب الجمع  
 بين الغسل والمسح ولم يجمع من قال بوجوب المسح الا بقرة البحر وهي لا تدل على ان المسح متعين لان القررة الاخرى  
 ثابتة بلا خلاف بل غاية ما يدل عليه هذه القررة هو التخيير لولم ير عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يوجب التمسك  
 على الغسل قال في البحر ولا عبرة بقوم تجارت بهم الامهوار فانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية فانه لا فرق  
 عندهم بين من قال بهذا القول وبين من اكرهه بوجه واحد مما هو كاشف في رابعة النهار نعم قال  
 بان الاحتياط اجمع بين الغسل والمسح وان اودى في الفرض المسح وان كان الغسل مما يلام اشد الملامة على تركه  
 فذلك امر يمكن ان يتوقف فيه العلماء حتى تنكشف جليلة الحال انتهى مع الكعبيين اى مع القدمين للامية  
 وبها العظماء النابتان عند فضل الساق والقدم فالكلام في ذلك كالكلام في المرفقين ولكنه لم يثبت  
 في غسلهما عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثل ما ثبت في المرفقين واذا تقررت لائمه الواجب الا بغسلهما نفى  
 ذلك كفاية مغتية عن الاستدلال بابل اخروله المسح على الحفنين ويشترط في المسح عليهما ان يكون  
 داخل جليبه فيهما وبها طاهران قال الشافعي يشترط كمال الوضوء عند اللبس وقال ابو حنيفة عند الحدث  
 ومسح اعلى الخف فرض ومسح اسفله سنة عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يمسح الا الاعلى وبالجمله فوجه ثبت  
 تواترا عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله وقوله وقد قال الامام احمد فيه اربعون حديثا وكذلك  
 قال غيره وقال ابن ابي حاتم انه رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصحابة احدوا ريعون رجلا



وقال ابن عبد البر ابوعون رجلا وقال ابن منذر ان الذين روي عن الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
ثلاثون رجلا ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك انه قال ليس في السبع على اثنين عن الصحابة اختلاف لان كل من  
روى عنه منهم الحارث قد روى عنه اثباته وقد ذكرنا ان حديث ابي هريرة في الحج والمسح باطل وكذلك ما روى  
عن عمار بن عبد الله وابن عباس فقد افكرنا في هذا وقد روي عنه خلافه وكذلك ما روى عن علي انه قال سبق الكتاب  
الاثنين فهو منقطع وقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالسبع عليهما بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وقد روى الامام المهدي في البحر عن علي القول بسبع الاثنين وقد ثبت في الصحيح من حديث جبريل انه صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم مسح على الاثنين وسلام جبريل كان بعد نزول المائدة لان آية المائدة نزلت في غزوة  
المريسج وقد روى غيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسح على الاثنين فانه فعل لك في غزوة تبوك  
وتبوك متأخرة عن المريسج بالاتفاق وقد ذكرنا ان حديث غيره هذا رواه عنه مستوفى بطلا وبالحكمة  
فشرعية المسح على الاثنين اظهر من ان لقول الكلام عليهما ولكنه لما اختلف فيهما وطال التراجعت فاشغل الناس  
بها حتى جعلنا بعض اهل العلم من سائل الاعتقاد وقد وردت في المسح بثلاثة ايام للمسافر ويوم وليلة فيقيم  
قال ابن القيم في اعلام الموقعين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المسح على الاثنين فقال للمسافر  
ثلاثة ايام فيقيم يوما وسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن ابي عمارة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال نعم قال يوما قال ويومين قال ثلثة ايام قال نعم وسمعت ذكره ابو داود وطائفة قالت هذا مطلق واحد  
التوقيت مفيدة والسبب يقتضي على المطلق انتهى ولا يكون وضوءا شرعيا الا بالنية لاستباحة  
الصلاة لحيث انما الاعمال بالنيات وهو في الصحيحين وغيرهما وورد من طرق بالفاظ قال في التلخيص  
لم يبق من اصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرج به سوى مالك فانه لم يخرج به في الموطا وان كان ابن جريحه به في  
ذلك وادعى انه في الموطا قال الروي كتب هذا في بيت عن سبعة ايام فمر من اصحاب يحيى بن سعيد قلت تتبعته  
من الكتب والاجاز حتى مررت على اكثر من ثلثة آلاف جزمنا استطعت ان اكل كل سبعين طريقا هذا ما  
وقفت عليه ثم ان في المستخرج لابن عمدة عدة طرق فضعتهما الى ما عندي فزادت على ثلثة طرق انتهى ان  
كان المقدور عانا فموقفي ان لا يثبت العمل الشرعي الا بها وان كان خاصا فاقرب ما نقد الصحة وبقيت  
ذلك قال في الفتح وقد اتفق العلماء على ان النية شرط في المقاصد واختلوا في الوسائل ومن ثم خالفنا  
في اشتراطها للوضوء وروى ابن القيم عن الحنفية باجماعهم وبها في اعلام الموقعين فاي حجة اليه وقد سئل بقول  
لفرضية النية الى الشافعي ومالك والليث وربيعة والحمد بن حنبل وسحق بن راويه **فصل في سبب**  
**التثليث** وجه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات  
ربين ان الوجه مرة واحدة في غير الواس لان الاحاديث الواردة بتثليث سائر الاعضاء وقيل التصريح  
ينها بافراغ الراس ولا تقوم الحجة باور في تثليثه وطالة العرق والتجمل لنبوته في الاحاديث الصحيحة

لقد روي الصدوق عليه السلام ان امتي يدعون يوم القيمة غرا جملين من آثار الوضوء فمن سفل غرا منكم ان  
 يطيل غرة فليفعل وقد روي السواك استحبابا وجهه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم وفعله وليس في ذلك خلاف قال في النجاة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا ان شق على  
 امتي الامر بالسواك عند كل صلاة لمعناه لولا ان شق على امتي لاجتهدت بالسواك شرطا لصلوة كما لو نزلت في  
 هذا الاسلوب احاديث كثيرة جدا وهي دلائل واضحة على ان الاجتهاد والنبذ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك  
 في الحدود الشرعية وانها منسوبة بالمقاصد وان رفع الحرج من الاصول التي بنى عليها الشارع وقول الراوي في  
 مدقة تسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لعاءع كما يتوجه اقول ينبغي للانسان ان يبلغ بالسواك كما  
 الفهم يخرج بلاغم الحلق والصدر والاستقصاء في السواك يذهب بالقلع ويصفي الصوت ويطيب المنكته انتهى  
 وغسل الميدين الى الرسغين ثلاثا قبل الشروع في غسل الاعضاء المتقدمة لحديث اوس بن اوس الثقفي  
 قال ربيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم توضأ فاستوكف ثلاثا انما غسل كفيه اخرجه احمد  
 والنسائي وثبت في الصحيحين من حديث عثمان فافترغ على كفيه ثلاث مرات يغسلها وثبت نحو ذلك  
 عن جماعة من الصحابة يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم **فصل** وينتقض الوضوء  
 بما اخرج من الفرجين من عین او يريح فقد وردت الادلة بذلك مثل حديث ابی هريرة الثا  
 في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث حتى  
 يتوضأ وقد فسره ابو هريرة لما قال له رجل ما حدث قال فسا رواه في الحديث اعلم ما فسره به  
 ولكنه شبه بالانحف على الاغظ ولا خلاف في انتقاض الوضوء بذلك وبما يوجب الخسل في الجماع  
 ولا خلاف في انتقاضه باليضاء وفي المصططع وجهه ان الاحاديث الواردة بانتقاض الوضوء  
 بالنوم كحديث من نام فليتوضأ متعديا وما ورد ان النوم الذي يثقب به الوضوء هو نوم المصططع وقدر روي  
 من طرق متعددة والمقال الذي فيها يخبر بكثرة طرقها وبذلك يكون الجمع بين الادلة المختلفة في ذلك  
 ثمانية نراه سببا متوفينا بان في سبب الاختتام شرح بلوغ المرام واستوفانا الماتن في نيل اللوطا شرح في اخبار  
 وذكر الاحاديث المختلفة وتخرجها ويرجع ما هو الرابع جمع قال الشافعي ان نوم من تقضى الوضوء الا ان نوم من تقضى  
 اربعينقة لوزام قائما او قاعدا وساجدا لا وضوء عليه حتى ينام مضطجعا او مستكفا كذا في السوي واكمل  
 الا بل وجه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتوضأ من لحوم الابل قال نعم وهو في الصحيح من حديث  
 جابر بن سمرة وقد روي ايضا من طريق غيره وذهب الاكثرون الى انه لا يثقب الوضوء واستحلوا بالاجساد  
 التي نسخت الاحاديث الواردة في الوضوء مما مست النار ولا ينبغي ان لم يصح في شيء منها بلحوم الابل  
 حتى يكون الوضوء منها منسوخا وقد ذهب الى انتقاض الوضوء باكل لحوم الابل احمد بن حنبل  
 واسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وابن المنذر وابن خزيمة والبيهقي وحك عن اصحاب الحديث

عن جماعة من الصحابة كما قال النووي قال البيهقي حكى عن بعض اصحابنا الشافعي انه قال ان صح الحديث في  
لحوم الابل قلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قال في الحجة والابل لم ياكل  
فالامر فيه اشد لم يقل به احد من فقهاء الصحابة والتابعين ولا سبيل الى الحكم منه فذلك لم يقل به من غلب  
عليه التخرج وقال بالاحمد وسحق وعندي ان ينبغي ان يحتاط فيه الانسان والاسد اعلم وقد اثال ابن القيم في  
اعلام الموقعين في اثبات النقض به والقي وجه ياروي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال فافتونا اخبرني  
احمد واهل السنن قال الترمذي هو اصح شيء في الباب صحيح ابن مندة وليس فيه ما يفتح في الاحتجاج به ويؤيد جوده  
منها حديث عائشة عنده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اصحابه في اورعاف او قل من اودى فليصرف  
فليتوضأ وفي اسناده اسمعيل بن عباس فيه مقال وفي الباب عن جماعة من الصحابة والمخرج يفتن لك استدلال  
وقد ذهب الى ذلك ابو حنيفة واهل كوفته سبب الشافعي واهل كوفته الى انه غير ناقض واجابوا عن احاديث  
الوضوء من القمي بان المراد بها غسل الميدين ولا ينبغي ان الحقيقة الشرعية مقدرة وفي الحجة الباقية قال ابراهيم  
بالوضوء من الدم السائل القمي الكثير والحسن بالوضوء من التهمة في الصلوة ولم يقل بذلك آخرون وفي كل  
ذلك حديث لم يخرج اهل المعرفة بالحديث على صحبه والاصح في هذه ان من احتاط فقد استبرأ ولم يضره  
ومن لا فلا سبيل عليه في صراح الشريعة والدم السائل والقمي الكثير ملوثان للبدن مبلدان للمنفس والنفقة  
في الصلوة خطيئة تحتاج الى كفارة فلا عجب ان يأمر الشارع بالوضوء من هذه ولا عجب ان يأمر ولا عجب ان  
يرغب فيه من غير غزوة وفي المسوي قال الشافعي خروج النجاسة من غير الوضوء لا يوجب الوضوء وقال ابو حنيفة  
يوجب شربة ماء انتهى وهو في المراد نحو القمي هو القلس والرعاف واختلاف في القلس كاختلاف في التقي قال  
الخليل هو ما يخرج من الحلق ملا الغم او دونه ليس القمي وفي النهاية القلس ما يخرج من الجوف ثم ذكر مشكل القلس  
واما الرعاف فقد ذهب الى انه ناقض ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والجمهور من جنس ما سقى وتغيره بالسيلان  
وقد ذهب ابن عباس وما لك والشافعي ودوسي عن ابن ابي اوفى والي خبره وجابر بن زيد وابن السبب  
وكثير من ربيعة الى انه غير ناقض واجابوا عن دليل الاولين بما فيهم من المقال وبالمعارضة بمثل حديث ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتم فصل لم يتوضأ ولم يزد على غسل محامه بعد الدار فطني وفي اسناده صالح  
بن مقاتل وهو ضعيف ويحجب عن الاول بانه يفتن مجموع طرقه وعن المعارضة بانه غير صالح للاحتجاج  
وبان دم الرعاف غير دم الحجامة فلا يبعد ان يكون الخروج من الاعناق تاثير في النقض في المسوي قال القاسم  
الرعاف والحجامة لا يفتنان الوضوء وقال ابو حنيفة يفتنان اذا كان الدم سالما وقال مالك الاثر  
انه لا يتوضأ من رعاف ولا دم ولا من قح سبيل من الجسد ولا يتوضأ الا من حدث يخرج من ذكره او برأه او نوم  
انتهى ومس الذكر وقد دل على ذلك حديث بسخر ثبت مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ رواه احمد واهل السنن مالك الشافعي وابن خزيمة وابن حبان في الحاشية

نواقض الوضوء

وابن الجارود وصححه أحمد والترمذي والدارقطني ويحيى بن معين والبيهقي والحازمي وابن حبان وابن خزيمة في الكليات  
 احاديث عن جماعة من الصحابة منهم جابر والزهري وعبد الله بن عمر وزيد بن خالد وسعيد بن ابي وقاص  
 وعائشة وابن عباس والنفثان بن بشير والنسائي وابن كعب ومعاوية بن ابي حنزة وقبيصة واروحي بن ابي  
 وحديث بسيرة مجرود اخرج من حديث طلق بن علي عن ابي الحسن مرفوعا بلفظ الرجل خمس ذكره اعلية وضوء  
 فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هو لضعفة منك فكيف اذا انضم الى حديث بسيرة احاديث كثيرة كما  
 اشترنا اليه ومن مال الى ترجيح حديث طلق فلم يأت بطائل قد ذهب الى انتقاض الوضوء من الذكر جماعة  
 من الصحابة والتابعين والائمة وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك واتخذ الانتقاض وقد ورد  
 ما يدل على انه يتيقظ الوضوء من الفرج وهو اعم من القبل والذكر كما اخرجه ابن ماجه من حديث ام حبيبة  
 قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليتوضأ وصححه احمد والبيهقي  
 وقال ابن السكيت لا اعلم علمه واخرج الدارقطني من حديث عائشة مرفوعا اذا مست احدكم فرجها فليتوضأ  
 وفي اسناؤه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه قال واخرج احمد والترمذي والبيهقي من حديث عمر بن  
 عن ابي عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا رجل من مس فرجه فليتوضأ وايما امرأة مست فرجها  
 فليتوضأ وفي اسناؤه لقيته بن الوليد ولكنه صرح بالتحديث في التسوي قال الشافعي يجب الوضوء على من  
 الفرج وشتر ان يسمن بطن الكلف اول بطون الاصابع وقال ابو حنيفة مس الفرج لا ينيقض واحتج بقوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم بل هو الاضعفة منك انتهى وفي الحجة البالغة موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث  
 درجات احداها ما اجتمع عليه جمهور الصحابة وقطابون في الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط والبرج والذكر  
 والنوم الثقيل وما في معناها الثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة والتابعين وقطابون في الرواية  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كس الذكر لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مس ذكره فليتوضأ قال به  
 عمر وسالم وعروة وغيرهم ورواه علي وابن مسعود وفتحها والكوفة ولم يروا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل هو الاضعفة  
 منه ولم يجزئ الشك بكون احدهما منسوخا وتس الرواية قال به عمر وابن مسعود وابراهم لقوله تعالى او كما مستهم  
 النساء ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة بخلافه لكن فيه نظر لان في اسناؤه القطاعا وعندى  
 مثل زبارة العلاء انما اعتبر في مثل ترجيح احاديثين على الآخر ولا اعتبر في ترك حديث من غير تعارض صلى الله تعالى علم  
 وبالحجة في الفقهاء من بعدهم على هذين على ثلاث طبقات اخذ به على ظاهره وبارك له راسا وفارق بين الشهوة  
 وغيره ولا شبهة ان لمس المرأة مبيح للشهوة منقطعة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع وان مس الذكر فعل شنيع  
 وكذلك جاء النهي عن مس الذكر مبيح في الاستنجاء فاذا كان قضاء عليه كان من افعال الشياطين لا محالة  
 والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقد اجمع الفقهاء من الصحابة والتابعين على تركه كالوضوء مما مست النار  
 فانه ظهر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخذوا بخلافه وابن عباس والبيهقي وغيرهم بخلافه وبين جابر بن

قلت عامة اهل العلم على ان الوضوء مما سجد منه النار منسوخ وما اول الغنيم على غسل اليد والقدم قال قتادة عن غسل ثوبه  
 تؤخذ كذا في السوى **باب الغسل** واصلة بغيره البدن بالغسل يجب بخروج المني الشهوة  
 ولو بتفكير وقد روت على ذلك الادلة الصحيحة كما حديث المار من المار واحاديث في المني الغسل صدق  
 اسم اجنبية على من كان كذلك وقد قال الله تعالى وان كنتوا جنبا فاطهروا والاطهار استيعاب جميع  
 البدن بالغسل كذا في المسوى ولا أعلم في ذلك خلافا وانما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة وكذلك بين من  
 بعدهم هل يجب الغسل بالتقاء الختنين لمن دون خروج مني ام لا يجب الا بخروج المني واتفق الاول على  
 اذا جلس بين شعبها الا ربع ثم جدد باحدثه وجب عليه الغسل اخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابي هريرة  
 وخرج نحوه مسلم واحمد والترمذي ومحمد بن حنبل عن عاتكة بنت عبد الله بن مسعود عن ابيها عن ابيها عن ابيها  
 لما كان في اول الاسلام من ان الغسل انما يجب بخروج المني وقيل على ذلك حديث ابي بن كعب قال  
 ان الفتيا التي كانوا يقولون المار من المار رخصة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرضى بها  
 في اول الاسلام ثم امرنا بالانكشاف بعد ما اخرج مسلم عن حديث عاتكة ان رجلا سأل رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع امرأته ثم يكسل وعاتكة ما سئلت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم اني لا اغسل لك انا وهذه ثم اغتسل وقال في الجملة البالغة اختلف اهل الرواية هل يحل الاكسال التي تجماع  
 من غير انزال على الجماع الكافي في معنى قضاء الشهوة اعني ما يكون معه الانزال والذي صح روايته وعليه الجمهور  
 هو ان من جدد بعد غسل عليه الغسل وان لم ينزل فاختلنا في كيفية الجمع بين هذا الحديث وحديث انما الماء  
 من المار فقال ابن عباس للاختلاف وفيه نافية لانه ياباه سبب ورود الحديث كما اخرج مسلم وقال ابي نضلة  
 في اول الاسلام ثم منى وقد روى عن عثمان وعلي وطائفة والزرير والابن كعب والابن ايوب رضى الله تعالى  
 عنهم جميع امرئته ولم يمين قالوا يتوضأ كما يتوضأ للصلاة وليس ذكره ورفع ذلك الى النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم ولا يجزئ عندي ان يحل ذلك على الباشرة الفاحشة فانه قد يطابق بالجماع عليها قلت  
 على هذا اكثر اهل العلم ان غسل اجنبية يجب باحد الطرفين اما باوفاً الحشفة في الفرج او بخروج الماء والرائحة من  
 الرجل والمرأة بالتحقق بالختنانين وعلى هذا اكثر اهل العلم ان من جامع امرأته فغيب انشدة وجب عليه  
 وان لم ينزل واختان موضع القطع من ذكر الغلام ولواته الجارية وبالحيض والنفاس ولا خلاف في  
 ذلك وقد روى علي بن القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بالنفاس وكذلك  
 وقع الاجماع على وجوبه بالاغتسال الا ما يحكى عن النخعي ولكنه انما يجب اذا وجد التحتم بالامع وجود بلل  
 كما في حديث عاتكة قالت سئل رسول الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع امرأته ثم يغتسل  
 يغتسل عن الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجد البلل فقال لا يغسل عليه اخرج احمد وابوداود والترمذي وابن ماجه  
 ورجالهم رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمري وفيه قال خفيف وخرج نحوه احمد والشافعي من حديث نحوه بن



وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أم سلمة أن أم سلمة قالت يا رسول الله إنني من الحيض فليس علي المزة  
 الغسل إذا حلت قال نعم إذا رأيت الماء وهذه الأحاديث ترد على من اعتبر أن غسل المصحة شهوة ومتيقن ذلك المراء  
 من البطلان لأن رأى بللا ولم يمتنع منه لم يجب الغسل عند أكثر أهل العلم قال في الحجة أدار الحكم على البطلان  
 الرؤيا لأن الرؤيا يكون تارة حديث نفس ولا تأثير له وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بعين بل فلا يصلح  
 لادارة الحكم إلا البطلان وأيضا فان البطلان شيء ظاهر يصلح للأضبط وأما الرؤيا فانها كثيرا ما تنسى انتهى وبالله  
 المراء وجوب ذلك على الاحبار ولا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن أي يجب على الأحياء  
 أن يغسلوا من مات وقد حكى النووي الإجماع على وجوب غسل الميت وناقش في ذلك بعض المتأخرين من حيث  
 رواية وسيأتي الكلام على غسل الميت وصفته وتفاصيله ان شاء الله تعالى في الحجة وأما غسل الميت فلان الرضا  
 ينتشر في البدن وتكسبت عند منتهى رأي أن الملكة الموكلة بقبض المأكلة بحجته في الحاضر من فنهت مانه  
 لا بين تغيير الحالة لقبه النفس الخافها وبكلا سلاهما وجهه الآخر أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود  
 وابن حبان وابن خزيمة عن عيسى بن عاصم أنه سلم فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يغسل بهار  
 وسدر وصحبه بن السكك وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة  
 أن فاطمة سلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه جوابه إلى حاله بنى فلان فمروه أن يغسل وأصله في الإبر  
 وليس فيها الأمر بالاعتسال بل فيها أنه اغتسل في الحجة قال لاخر التي عنك شعركم وسره أن تغسل عنده الخروج  
 من شيء أصح ما يكون والله تعالى أعلم انتهى وقد ذهب إلى الوجوب أحمد بن حنبل وأتباعه وذهب الشافعي  
 إلى عدم الوجوب وأما الأول فوثيقه ما وقع عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأمر بالغسل عند الإسلام  
 لوأثله وقتادة الراموي كما أخرجه الطبراني وأمره أيضا الغسل بن أبي طالب كما أخرجه الحاكم في  
 تاريخ نيسابور وفي مسانيد هاتل **فصل** والغسل الواجب هو أن يفيض الماء على

جميع بدن أو يغمس فيه أقول الغسل شرعا ولغته هو ما ذكر وقد وقع التراجع في دخول ذلك في  
 معنى الغسل ولكنه لا يخفى أن مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا كما يفهم ذلك من الاستعمال  
 العربية وكما يفيد ذلك ما تقدم في بول الصبي أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتته الماء ولم يغسله وهو في صحيح  
 مسلم وغيره مع المضمة والاستنشاق فقد ثبت في الغسل من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ووجه الوجوب ما قدمناه في الوضوء وفيها وفي السواك إزالة النجاسة والنحر والدلك لما يمكن ذلك  
 ولا يكون شرعا إلا بالنية لرفع موجب ما قدمناه في الوضوء وذلك لانه يجب لانه  
 يصدق الغسل بوجود سماءه بالافادة على جميع البدن من غير تقدم فقد يغسل أعضاء الوضوء  
 إلا القدمين لما قد ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا اغتسل من الجنابة  
 يبدء بغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فيه ثم يوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل

فان يغسل

رجليه وهو من حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين وغيرهما من حديث ميمونة بلفظ الصلي على الله تعالى عليه السلام  
 افرغ على يدي فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم افرغ بيديه على شماله فغسل يداك وكره يدك بالارض ثم مسح  
 استنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلاثا ثم افرغ على جسده ثم تيمم من مقامه فغسل قدميه وثبت عنه  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان لا يتوضئ بغسل كفاه الا بالسنن وقال الترمذي حسن صحيح اخرجه  
 البيهقي ايضا باسناد جيدة وقدر روى ابن ابي شيبة عن ابن عمر فروعا وسوقوا انه قال لما سئل عن الوضوء  
 بغسل الرجل اى اعم من الغسل وروى عن حذيفة انه قال لا يكفي احدكم الغسل من قرنه الى قدميه حتى يتوضأ  
 وقدر روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال ابو بكر بن العزلى انه لم يخلف العلماء ان الوضوء  
 داخل تحت الغسل وان نية طهارة اجنبية تأتي على طهارة الحدث وهكذا نقل الاجماع ابن بطال وللقب بانه قد روى  
 جماعة منهم ابو ثور وداود وغيرهم الى ان الغسل لا يوجب عن الوضوء بشرا التيا من لبثوه عنه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قولوا نفعلا عموما وخصوصا فمن العموم ما ثبت في الصحيح انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعجبه التيمم  
 في تخلله وتزججه وطلوره وفي شأنه كله ومن الخصوص ما ثبت في الصحيحين وغيرهما انه بدأ بشق راسه الايمن ثم الايسر  
 في الغسل وقد ثبت من قوله بالفيض ذلك ولا خلاف في استحباب التيامن **فصل** ويشيع الشيخ في الغسل  
 لصلوة الجمعة لحديث اذا اجاز احدكم الجمعة فليغسل وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وقد ثبت  
 الامة هذا الحديث بالقبول رواه عن نافع بن خزيمة ثمانية من رواده من الصحابة غير ابن عمر نحو اربعة وعشرين صحابيا  
 وقد ذهب الى وجوب جماعة قال النووي على وجوب طائفة من السلف حكموه عن بعض الصحابة وبه قال اهل الظاهر  
 وحكاها ابن المنذر عن يهينة وعمار وما لك وحكا الخطابي عن الحسن البصري وحكاها ابن حزم عن جمع من الصحابة  
 ومن بعدهم وذهب الجمهور الى استحبابه واستدلوا بحديث يهينة عند مسلم بلفظ من توضأ فحسن الوضوء  
 ثم اتى الجمعة فاستمع وانصت غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة ايام وحديث سمرة ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال من توضأ الجمعة فيها فغفر له ما بين الجمعة الى الجمعة فذلك فضل اخبرنا احمد وابوداود والنسائي والترمذي  
 وفيه مقال مشهور وهو عدم سماع الحسن من سمرة وغير ذلك من الاحاديث قالوا وبى صارفة للامر الى الندبة ولكن  
 اذا كان نازكروا الى الصفح الامر فنوا لا يصلح لصرف مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حق على كل مسلم ان يغسل في كل  
 سبعة ايام يوا يغسل فيه راسه وجسده وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث يهينة وقد استوفى الماتن الطائفة  
 حكم غسل الجمعة في نيل الاوطار فليس رجح اليه ولا يخفى ان التيمم الغسل بالماء للجمعة يدل على انه للصلوة لا لليوم وللعين  
 فقد روى من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث النافذة بن سعد انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يغسل  
 يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر اخرجه احمد وابن ماجه والبراء والبغوي واخرج نحوه ابن ماجه من حديث ابن عباس  
 واخرجه البراء من حديث ابن ابي رافع وفي اسانيد باضعف ولكنه يتقوى ببعضها لبعضا ويتقوى ذلك آثار  
 عن الصحابة جيدة ولما غسل ميتا وجبه اخبرنا احمد وابو السنن من حديث ابن يهينة فروعا عن غسل ميتا

فصل في الغسل

فليغتسل من جملة فليغتسل فدا وقد روى من طرق واصل بالوقف وبان في اسناده صالحا موثق النونية ولكنه  
 قد حسنه الترمذي ونحوه ابن القطان وابن حزم وقد روى من غير طرق قال الحافظ ابن حجر هو كاشفة طرقه  
 اسواحواله ان يكون حسنا فانكار النووي على الترمذي تحسینه معتبر من وقال الذبيبي هو اقوى من عدة آحاد  
 اخرج بها الفتناء وذكر المادودي ان بعض اصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا وقد روى  
 نحوه عن علي بن محمد وابي داود والنسائي وابن ابى شيبة وابي يعلى والبزار والبيهقي وعن سنن الفقيه عن يونس  
 قال ابن ابى حاتم والدارقطني لا يثبت عن عائشة من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند احمد وابي داود  
 وقد ذهب الى الوجوب علي بن ابوبهر شرقة والامامية وذهب الجمهور الى الاستحباب فحفظوا وقالوا وهذا الامر المذكور  
 في الحديث السابق مصروف عن الوجوب بحديث ان ميتكم يموت طاهرا فحكم ان تغسلوا ايديكم اخيرة البيضة  
 وحسنه ابن حجر وحديث كذا الغسل الميت فمننا من يغتسل ومننا من لا يغتسل اخيرة بخلطيب عن ابن عمر وروى  
 ابن حجر ايضا اسناده ولما وقع من الفتيا من الصحابة كاسماء بنت عيسى امره بلى بكرة ما غسلت فقالت لم امان  
 هذا يوم شديد البرد وانا صائمة فعل علي بن غنم قالوا لا رواه مالك في الموطا ولا احرام الحديث زيد بن ثابت  
 انه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تجرد دلا بالاله وغتسل اخيرة الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني وحسنه الترمذي  
 وضعفه العقيلي لعل له التضعيف كون عبد الله بن يعقوب المدني في اسناده قال ابن المغيرة في شرح المنهاج  
 لعل الترمذي حسنه لانه عرف عبد الله بن يعقوب لى عرف جاله وفي الباب عن عائشة عند احمد وعمل احمد  
 عند مسلم وقد ذهب الى استحباب غسل الاحرام الجمهور وقال الحسن البصري ومالك انه محتمل ولدخل مكة  
 المكرمة حرسها الله تعالى لما اخبره مسلم عن ابن عمر انه كان لا يدخل مكة الا بابت بذي طوى حتى يصبح يغتسل  
 ثم يدخل مكة نهرا ويند كعن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه فعله واخرج البخاري معنى قال في الفتح قال  
 ابن المنذر لا اغتسال عند دخول مكة استحباب عن جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية وقال اكثرهم  
 يجرى عنه الوضوء **باب التيمم** قال تعالى وان منكم من ضل وعلى سفر او جاء احد منكم  
 من الغائط او لامس النساء فلم يجدوا ماء فليمسحوا برؤسهم وايديهم بغير ماء وايديهم بغير ماء  
 بالوضوء والغسل لان حكم التيمم مع الغرض السوء له حكم الوضوء لمن لم يكن جنباً وحكم الغسل لمن كان جنباً  
 يصلي به بالصلى التوضي بوضوءه وبتييمم بالبيضة الغتسل بغسله فيصلي بالصلوات المتعددة ولا ينتقض  
 بفرغ من صلوة ولا بالاشتغال بغيره ولا بخروج وقت على ما هو الحق واختلاف في ذلك معروف بالادلة  
 الواردة لمشرعية التيمم عن عدم المداومة كتاباً سنة قال في النجدة ولم اجد في حديث صحيح تصريحاً بان  
 يجب ان تيمم لكل فرضية او لا يجوز التيمم للآتين ونحوه وانما ذلك من التخرجات وانما لم يفرق بين الغسل  
 والوضوء ولم يشرع التيمم لان من حق ما لا يعقل ما دى الرأي ان جعل كالموثر بالخاصية ودون المقدار فانه  
 هو الذي اطمانت نفوسهم به في هذا الباب ولان التيمم فيه بعض المخرج فلا يصلح رافعا للمخرج بالكلية وفي

معنى المرض البرد الضار للحديث محمد بن العاص السفياني ليس بقيد انما هو صورة لعدم وجدان الماء يتبادر  
الى الذهن وانما لم يوصف بمسح الرجل بالتراب لان الرجل محل الاوساخ وانما يومه باليس حاصلا ليحصل التيميم  
انتهى وآما التيميم خشية الضر من الماء فلما اخرجوه ابوكا وداين مانحة والد ارقطني من حديث جابر قال خرجنا  
في سفر فاصاب رجلا منا جرح شديدا في راسه ثم احتمل فسال اصحابه بل تجدون له رخصة في التيميم فقالوا لا عليك  
رخصة وانت تقدر على الماء فاعتسل فمات فلما قدنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبرنا بذلك  
فقال فتأوه فسلم الله الاسألو اذ لم يعلموا انما شافوا الى السؤال انما كان يكفيه ان يتميم ويعصب على جرحه ثم  
يمسح عليه وليس سائر جرحه قد تقرب الزبير بن جريح ليس بالقوي وقد صححه ابن السكن وروى من طريق اخر  
عن ابن عباس ثم قد ذهب الى مشروعية التيميم بالغرض المجهور وذهب جريح بن زبل روى عن الشافعي في قول  
انه لا يجوز التيميم خشية الضر ولا اوردى كيف صحت ذلك عنهما فان هذا الحديث يؤيده قوله تعالى وان كنتم  
مريضى والآية وكذلك حديث المسح على الجوارح المروى عن علي وكذلك حديث محمد بن العاص لما بعثه رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غزوة ذات السلاسل فاستلم في ليلة باردة فتميم صلى بالجحابة فلما قدما ذكره اذ  
لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا عمر واصليت مع اصحابك دانت جنب فقال كرت قول الله تعالى  
ولا تقتلوا النفس كمن ان الله كان بكم رحيمًا فتميمت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم  
يقبل شيئًا رواه احمد والدارقطني وابن حبان واحكام واخرجه البخاري تعليقًا قال في الحجة وكان عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنهما  
لا يريان التيميم احب اليه من المسح ولا يفيض الوضوء ولكن يمشي عمر بن الخطاب في الشوارع فخلوا ذلك واعضاءه لا يوجب الكفا  
يتميمها اى الوجه والكفين لما روى عن الامام ابي بصير الصحيح قوله لا فعلوا فاشا بالخطف ثم الى الترتيب بين الوجه  
والكفين وآما الاقتصاد على الكفين فلكون الاحاديث الصحيحة مصرحة بذلك منها حديث عمار بن ياسر رضى الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امره بالتيميم للوجه والكفين اخرج الزندي وغيره وسجدة وثمانى الصحيحين من حديث  
عمار ايضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له انما كان كيفيك هكذا وضرب النبي صلى الله تعالى عليه  
والله وسلم بكفيه الارض ولفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه وفى لفظ للدارقطني انما كان كيفيك ان تضرب  
بكفيك في التراب ثم تنفخ فيها ثم مسح بها وجهك وكفيك الى السخين وقد ذهب الى انه يقتصر من التيميم  
على الكفين خطأ وكحول والاوزاعي والاحمد واسحق وابن المنذر وعامة اصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم  
وذهب الجمهور الى ان المسح في التيميم الى الرقيقين وذهب الى انه يجب المسح الى اللابطين وقال الخطابي انه  
لم يختلف احد من اهل العلم في انه لا يلزم مسح ما وراء الرقيقين واتحق ما ذهب اليه الاولون لان الاول الذي بعثه  
بها الجمهور منها لا يتعاضل للاستحباب كحديث ابن عمر عند الدارقطني واحكام واليه انتهى مرفوعا بلفظ التيميم فبينان  
ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرقيقين وفى سنده على بن ظبيان قال الدارقطني وثقة يحيى القطان وثقة  
غيرهما وقال الخطاف هو ضعيف منعفا القطان وابن معين وغير واحد وآما ما ورد فيه لفظ اليدين كما وقع

في بعض روايات حديث عمار قال لما طلق يحمل على التقيد بالكفين في اتبع الزهري بما ورد في روايته من حديث  
عمار أيضا بلفظ الالباط وقد نسخ ذلك كما قال الشافعي صراحة بضربة واحدة لان ذلك من الثابت  
في الاحاديث الصحيحة ولم يثبت ما يخالف ذلك من صحيح وقد ذهب الى كون التيمم ضربة واحدة للموجب  
والكفين المجهور وذهب جماعة من الائمة والفقهاء الى ان الواجب ضربتان ضربة للموجب وضربة لليدين ذوات  
ابن السيب وابن سيرين الى ان الواجب ثلاث ضربات ضربة للموجب وضربة للكفين وضربة للذرايين لاويا  
مسحيا لما تقدم في الوضوء لانه بدل عنه وادله النية شاملة لكل عمل ونوا قضيه نواقض الوضوء  
لما ذكرنا من البدلية ومن اثبت للتيمم شيئا من النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الا بديل  
ولم يجز ليل التيمم به المحجة ليل ذلك فالواجب الاقتصاد على نواقض الوضوء ولما وجد الماء في الوقت  
بعد الفراغ من الصلوة بالتيمم فصرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يجد الصلوة من العليلين الذين  
سألاه بعد ان صليا بما لا يتيمم ثم وجد الماء ان الذي لم يجد اصاب السنة المحرمات معروفة واما قوله للذي  
اعاد لك من الاجرة من فلكونه فذكر العباد مستقدا ونحو ذلك كان الاجر الآخر لذلك وليس المراد ههنا الا  
الاجزاء وسقوط الوجوب وقد افاد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصبت السنة مع ما في اصابتها  
من الخير والبركة والتعريض بان ما عدا ذلك مخالفت للسنة كما لا يخفى واما القول بان من اسباب التيمم تضر  
استعمال الماء ونحو سبيله ونحو ذلك فلا يخفى ان هذه وافلت تحت ما ذكرناه من عدم الماء خشية الضرر  
استعماله فان من تغذر عليه استعمال الماء فهو عادم للماء اذ ليس المراد الوجود الذي لا ينفع  
من كان شاهدا في قصره في تغذ عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عادم وهكذا خوف السيل  
الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان يحجب ولا محالة اذا استعمله وهكذا من كان يحتاجه للمشي  
فهو عادم بالنسبة الى الوضوء واما ما قيل من ان فوت الصلوة باستعمال الماء وادركها بالتيمم سبب  
من اسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلوة الى  
ذلك الوقت لغرض مسوغ للتأخير كالنوم والسهو ونحوهما فلم يلزم وجوب الله تعالى عليه التأدية الصلوة في  
ذلك الوقت بالطور الذي اوجبه الله تعالى وان كان التراخي لا العذر الى وقت كواستعمل الوضوء فيه  
لخرج الوقت فعليه الوضوء وقد بارأى بالتمتع فيه واما ما قيل من الطلب الى متقارير محدودة فليس على ذلك  
وجه **باب الحيض** لم يأت في تفديرا قوله واكثره ما تقوم بالحجبة وكذلك الطهر

لان ما ورد في تفديرا اقل الحيض والطهر واكثرهما فهو اما سقوت ولا تقوم بالحجبة او من نوع ولا يصح فلا نقول  
على ذلك ولا يرجع اليه بل العبرة لذات العادة المتقررة هو العادة وخير المعتادة لقولنا ان الاستفادة من الدم  
فدانت العادة المتقررة لتعمل عليها فتصح في غير حديث اعتبار الشارع للعادة كحديث اذا قبلت  
الحجبة فارتكى الصلوة فاذا ذهب قدرها فغسل عنك الدم وصلى اخرج البخاري وغيره من حديث عائشة



وآخر مسلم وغيره من حديثها نحو ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة أنها قالت  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في امرأته تهرق الدم فقال لتستقر قدر الليالي والايام التي كانت تحتضن  
 وقد برهن من الشهر فتدفع الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب بنت جحش ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في السجدة تجلس اياماً اخرجه النسائي والاحاديث في بلاء المعنى كثيرة  
 وغيرها ترجع الى المقرائن المستفادة من الدم فلهذا حديث فاطمة بنت ابى جحش انها كانت تحتضن  
 فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان كان دم الحيض فاذ اسود يعرف فاذا كان ذلك فاسكى  
 عن الصلوة فاذا كان الآخر فتوضى وصلى فانما هو عرق اخرجه ابو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم  
 واخرجه ايضا الدارقطني والبيهقي والحاكم ايضا بزيادة فانما هو داء عرض او كفتة مثل شيطان او عرق الفطخ  
 قد مر الحيض يتميز عن غيره فتكون حائضاً اذا رأت دم الحيض ومستحاضة وبما التي  
 يستخرج الدم منها اذا رأت غير ذلك فعل على العادة المنقولة فتكون فيها حائضاً مثبت لها فيه احكامها  
 وفي غير ايام العادة طاهر المأكل المأهول وهي كالطاهرة كما افادت ذلك الاحاديث الصحيحة الواردة  
 غير وجه فاذا لم يكن لها عادة متقربة كالبدرة والملبسة عليها عاداتها فانما ترجع الى التمييز فان دم الحيض اسود  
 يعرف كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتكون اذا رأت وما ذلك حائضاً واذا رأت وليس كذلك طاهر  
 وقد اطل الناس الكلام في هذا الباب في غير طائل كثرت فيه التفريعات والتدقيقات لا الميسر من كثرة تفصيل اثر الدم  
 لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عائشة الثابت في الصحيح فاعلى عنك الدم صلى وقد ورد  
 بالقياس معنى ذلك من غير وجه وتتوضأ لكل صلوة وذلك هو الذي ورد من وجه معتبر واذا  
 بين الصلوتين فاخرت الاولى الى آخر وقتها وقدمت الثانية في اول وقتها كان لها ان تصليها بوضوء  
 واحد لم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة ايجاب الغسل لكل صلوة ولا لكل صلوتين ولا في كل يوم بل الذي  
 صح ايجاب الغسل عند القضاء وقت حيزها المعتاد وعند القضاء باليقوم مقام العادة من التمييز بالقرائن  
 كما في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما بلفظ فاذا قبلت الحيضة فدعى الصلوة فاذا دبرت فاعلى عنك  
 الدم صلى وآما في صحيح مسلم ان ام حنيفة كانت تغسل لكل صلوة فلا حجة في ذلك لانها فعلت من جهة نفسها  
 ولم يامر بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك بل قال لها المكثي قد راكنا حبسك حيثما كنت ثم صلى  
 فانه طاهر بهذه العبارة انها تغسل بعد المكثي قد راكنا كانت يجلسها الحيضة وذلك هو الغسل الكائن عند الحيضة  
 وليس فيها يد على انها تغسل لكل صلوة وقد ورد الغسل لكل صلوة من طرق لا تقوم بمثلها الحجة كما سيجاء في موضعها  
 لما ثبت في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة العظيمة على النساء والناقصات العقول الا ايمان والتولية سمية سمله  
 وجعل عليهم في الدين من حرج والقوا السدا واستلغوا الحائض لا تغسل ولا تصوم فلما ورد في ذلك  
 من الادلة الصحيحة كحديث ليس اذا حاضت لم تغسل ولم تصوم وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى سعيد

وهو مجمع عليه واما كونها لا تقبض حتى تقتسل فذلك نص الكتاب العزيز قال الله تعالى ولبسوا كوناك  
عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض والاحاديث في ذلك كثيرة فمنها قوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح وهو في الصحيح وهو مجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف  
وتحريم الصلوة والصوم على الحيض وكذلك وطوره هو الى غاية هي الغسل بعد الطهر كما صحت بك الامة  
واما كونها تقضى الصيام فلا حديث عالته بل فقط فنوم لقضاء الصيام ولا نوم لقضاء الصلوة  
وهو في الصحيحين وغيرهما وقد نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما اجماع المسلمين على ذلك وعلى ابن عبد الجبار طائفة  
من الخواص انهم كانوا يوجبون على الحيض قضاء الصلوة ولا يقبح في اجماع الامة مخالفة هؤلاء الذين هم كل الشار

### فصل والنفاس اكثره اربعون يوما لحديث ام سلمة قالت كان النفساء تجلس على عرس

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اربعين يوما اخرجه احمد وابوداود والترمذي والداقطنى والحاكم  
ولحديث طرق يقوى بعضها بعضا والى ذلك ذهب الجمهور وقد قيل ان اكثره ستون يوما وقيل سبعون يوما  
وقيل خمسون وقيل ثمانون والحق الاول واما كونه لاحد لاقله فلم يأت في ذلك دليل بل ادام  
الدم بما فيها كانت المدة نفسا فان القطع قبل الاربعين القطع عنها حكم النفاس فان جاوزها والاربعين  
عالت نفسها معاملة المستحاضة اذا جاوزت ايام العادة المتقررة وهو اى النفاس كما الحيض  
في تحريم الوطى وترك الصلوة والصيام وفي رواية لابي داود ومن حديث ام سلمة قالت كانت المدة

من نساء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقعد في النفاس اربعين ليلة لا يام بها النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم لقضاء صلوة النفاس اجماع كذلك وتعل الخواص بخالفون ههنا كما خالفوا هناك لا يغنيهم

### كتاب الصلوة قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى

وقوموا لله قانتين اول وقت الظهر لعين اول الاوقات واخرها قد ثبت في الاحاديث  
من تعليم جبريل عليه السلام صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تعليم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأل  
وغیر ذلك من اقواله وافعاله الزوال اى زوال الشمس وبين ذلك باخضرار الجدار الى جهة الشرق  
يعرف كل من عينين واخره مصير ظل الشئ مثله سوى فمى الزوال فان قلت اخرج للنسائي

وابوداود ومن حديث ابن مسعود كان قد صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصبيغ  
ثلاثة اقدام الى ستة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام قلت انهم حملوه على البراء كما قال ابن عمر  
الملكى في القبس وتبعوا حافظ السيوطى انه حديث قد قبح فيه فانه من رواية عبيدة بن حميد الطيبى الكوفى  
عن ابى مالك سعد بن طارق عن كثر بن مارك عن الاسود وفى عبدة وشيخ سعد خلافت قتي الميزان فى  
ترجمة سعد وثقة احمد وابن معين وقال القتيلى لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعفه عبد الحق حديث لثقة  
صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقدام فى الشتاء والصيف والعجب من حافظ بن حجر

لما نخص لم يكن كما لفظ اي ريث فلا سنده وذكر كلام ابن العربي والبطلة السيد محمد الامير في البيضايت  
 نعم ويا م شتا رخصين الثاني بالظهر حتى يحل ظن ان الشمس لو كانت في كبد السماران قد زالت لانه يتركها  
 والمشاورة اذا كانت من جهة الجنوب لان ظلمها يزداد في جهة الشرق زيادة كثيرة ولكن لا الى الحد الذي يقدر  
 بالاقدام وغايته ان ينظر في امارات تحصيل الظن بالنزول واهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا غير وليس احد من اهلها  
 بظن غيره بل الظن لنفسه قائل وهو اول وقت العصر اي صيرورة ظله مثله قال ابن القيم وانهم كانوا  
 يصلونها مع البني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم يذهب احدهم الى العولي قدر اربعة اميال والشمس في الغدق  
 وقال الشيخ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يكون هذا العمل الشليلين في صحيح مسلم عنه وقت صلاة الظهر لم يصح  
 جزوا وانا نخب ان تحضر ما قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور له نحر فخرت ثم قطعت ثم طبع منها  
 ثم اكلنا منها قبل ان يغيب الشمس ومحال ان يكون هذا العمل الشليلين في صحيح مسلم عنه وقت صلاة الظهر لم يصح  
 ولا معارض لندة السن في الصحة ولاني الصراحة والبيان فرددت بالحل من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومثل  
 اهل الكتاب قبلكم كل من عمل استاجرا جبر ان قال من عمل الى نصف النهار على قيراط قيراط الخ ويا شدة العجب اي دلالة  
 في هذا على انه لا يغفل وقت العصر حتى يصير الظل شليلين بنوع من انواع الدلالة وانما يدل على ان من صلوة الظهر  
 الى غروب الشمس اقص من نصف النهار الى وقت العصر وهذا لا ريب فيه انتهى واخره اي آخر وقت للصلاة  
 ظله مثليه قال الشافعي آخر الوقت المختار للعصر ان يكون ظل كل شيء مثليه وقيل الى ان نصف الشمس في آخر وقت  
 الضرورة مغيث الشمس كذا في المسوي في الحجة البالغة وكثير من الاحاديث يدل على ان آخر وقت العصر ان  
 تغيب الشمس وهو الذي اطبق عليه الفقهاء فعمل الشليلين بيان لآخر الوقت المختار والذي يجب فيه وهو  
 فصل الشرع نظر اوله الى المقصود من اشتقاق العصر ان يكون الفصل بين كل معلوتين نحو من ربع النهار فعمل الاله  
 الآخر لوجه الظل الى الشليلين ثم ظهر من جوارهم واشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الامة ايضا معروفة ذلك احتياج  
 الى ضرب من التاويل وحفظ الشيء الاصلي ورصده وانما ينبغي ان يتحاطب الناس في مثل ذلك بما هو محسوس  
 ظاهر فنفت الله تعالى في روعة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يحيل الامة لتفسير قرص الشمس او ضوءها والله تعالى  
 اعلم ما دامت الشمس بيضاء تقيية فاذا اصفرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الاحاديث  
 منها حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر لم يحضر العصر وقت  
 صلاة العصر لم تقصر الشمس وقت صلاة المغرب لم يسقط نور الشفق وقت صلاة العشاء الى نصف الليل وقت صلاة  
 الفجر لم يطلع الشمس اخره سلم واحمد والنسائي والبوداود ولا يخالف في هذا الحديث في آخر وقت العصر العشاء ما ورد في بعض  
 الاحاديث ان آخر وقت العصر حين يطلع الشئ مثليه آخر وقت العشاء ذهاب ثلث الليل فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير ثلث  
 للاصل لان وقت اصفر الشمس يتاخر عن الشليلين او يمتد ايضا لبقية الشليلين كذلك نصف الليل يتاخر عن زيادة غير ثلث  
 لما وقع في رواية لفظ ثلث الليل على ان الرواية تتضمن زيادة من يتاخر من الاخرى واول وقت المغرب غروب الشمس

أي سقوط القوس وهو وقت الاختيار الذي يجوز أن يصلي فيه من غير كراهية والعمدة فيه حديثان حديث  
 جبريل عليه السلام فانه صلى بالبنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يومين وحديث بريرة فقيه انه صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم اجاب السائل عنها اي عن الاوقات بان صلى يومين والفتنة منها قاض على المهمل وانما اختلفت بين فيه حديث  
 بريرة لانه مدني متاخر والاولى على تقدم وانما متبع الآخر فالآخر كذا في الحجة وآخره ذهاب الشفق الا حصر  
 قال ابن القيم رحمه الله تعالى امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر  
 وقد تقدم وفي صحيحه ايضا عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المواقيت  
 فذكر الحديث وفيه فامره فاقام المغرب حين وجبت الشمس فلما كان اليوم الثاني قال ثم اخر المغرب حتى كان  
 عند سقوط الشفق ثم قال الوقت ما بين هذين وهذا متاخر عن حديث جبريل عليه السلام لانه كان بكته وهذا قول  
 وذلك فعل وهذا يدل على الجواز وذاك على الاحتباب وهذا في الصحيح وذاك في السنن وهذا يوافق قوله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم وقت كل صلاة ما لم يدخل وقت التي بعدها وانما خص منه الفجر بالاجماع فماعداه من الصلوات  
 داخل في عمومها والتعلل بما يدل على الاحتباب فلا يعارض العام ولا الخاص وهو اي ذهاب الشفق وغسبه  
 اول العشاء للاجماع على دخوله بالشفق والاحمر هو التبادر منه لان وقت الاحتباب الذي يستحب ان يصلي فيه  
 هو اوائل الاوقات الا العشاء وآخره نصف الليل فاستحب الاصلي تاخيرا وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتم ان يخرجوا العشاء ولانه يقع في تصفيتها الباطن من الاشغال النسبية لذلك  
 تعالى واقطع لما دونه السمر بعد العشاء لكن التاخير بما يقضي الى التقليل الجماعه وتنفيه التعميم وفيه قلب الموضوع فامدا  
 كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذ اكثر الناس عجلوا اذا قلوا اخر كذا في الحجة فمعه علامات وكان العلم  
 لما جبريل عليه السلام ثم محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما سمع اول وقت الفجر اذ الشفق  
 الفجر اي ظهور الصف المنتشر وبينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشقى بيان فقال لهم انه يطلع معترضا في الاق  
 وانه ليس الذي يلوغ بياضه كذنب السرحان وهذا شيء تدركه الابصار وقال تعالى حتى تبين لكم اخيط الابيض  
 من اخيط الاسود ومن الفجر نجاء بلفظ الفعل لا فادة انه لا يكتفى الا بالتبيين الواضح اي تبين لكم شيئا فشيئا حتى  
 يتضح فانه لا يتم تبينه وظهوره الا بعد كمال ظهوره فانه يطلع اول ابتداءه للظهور ثم ذنب السرحان وهو الفجر الكذاب  
 ثم يتضح نور الصباح الذي ابداه بقدرته فالق الاصباح ولذلك قال الشاعر  
 وارزق الصبح سيد قبل ارضيه  
 واول الغيث قطر ثم منكبت  
 قال ابن القيم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ بالاستين  
 الى المائة ثم ينصرف منها والنسار لا يعرفون من الغلس وان كانت في الغلغلة حتى توفاه الله تعالى وانه  
 انما اسفر بهامة واحدة وكان بين سجوده وصلوته قد حرسين آية فتر ذلك بمجل حديث رافع بن خديج اسفروا  
 بالفجر فانه اعظم للاجر وهذا البعد بثبوت انما الدواب الاسفار بهاد واما الابتداء فببطل فيها مغلسا ويخرج منها اسفرا  
 كما كان يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعوله موافق لفعله لما تفضل له وكيف يظن البطلية

على فصل بالاجرا الاعتظم في خلافه انتهى واخبره طلوع الشمس وهذه تكاليف موجهة كلف الله تعالى بها عباده وعين اوقاتهما تعينها يعرف العالم والجاهل والقروي والبدوي والحضر والعبد والذكر والانثى على حد سواء اشترك في كل هؤلاء الاحتياج منه الى شئ آخر **اصح الصبح للنجوم** مثل اسم مع الشمس من ظلام بقاء قال صاحب جمل السلام التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا ان يدعي ان ذلك كان في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذ عصره خلفاء الراشدين وانما هو بدعة لعلماء طرقت في عصر المأمون حين اخرج كتب الفلاسفة وعمرتها ومنها المنطق والنجوم فانه علم اولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جاءهم فصررسلنا بالبينات فرجوا بما عندهم من العلم فاقول احوال المقرين على حساب المنازل القمرية انهم مبتدعون وكل بدعة منكرة ولقد عظمت نكرة البدعة في الجزع الشرطين فانهم في ملكة المكرونة لا يعترفون الاعلى في ذلك ولهم فيه انواع مؤلفات مثل الرجب الحبيب ونحوه يدورونه ولا يعرفونه ويعتدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علمه لا ينفع وجبل لا يضر وهو من علم اهل الكتاب فان اعباءهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان واهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ان انزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم وانميت عليكم لغمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان اهل بيته واصحابه رضي الله تعالى عنهم على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان وكما جلد المتأخرون هو الميزان ولا شئ من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت عليها يدور انتهى ومن نام عن صلواته او سخطى عنها فوفقه ما حين يذكرها اي وقت القضاء او اذ ذكره وقد قلت على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث النضر بن النضر وغيرهما وحديث ابى هريرة عندهم وغيره وقد ورد في المعنى من غير وجه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لم يمسك صلوة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز اقم الصلوة لذكرى قلت على اهل العلم وقاسوا المقتوت تصد على الشائكة كذا في السوى ومن كان معذوراً لان الاوقات للصلوة قد عينها الشارع ودعا وانها او اخرها لبلدات حسية وجعل ما بين الوقتين لكل صلوة هو الوقت لتلك الصلوة وجعل الصلوة المشغولة في غير هذه الاوقات المعينة صلوة المناق وصلوة الامر الذين يبيتون الصلوة كقولهم في حديث النضر الثابت في الصحيح قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول تلك صلوة ان نزل مجلس تحت الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر ما اربعاً لا يذكر الله الا قليلاً وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا ابي ذر كيف انت اذا كان عليك امر يبيتون الصلوة او لو خروا الصلوة عن قمتها قلت فما تأمرني قال صل الصلوة لوقتها الحديث ونحو ذلك وكذا الاحاديث النبوية عن الصلوة للبدن بعد الفجر فكان اذكرناه لئلا على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن الاوقات المفروضة كوقت طلوع الشمس فزودها وطلوع الفجر هو خاص بالمعد وركن مرضى مرضاً شديداً لا يستطيع متواريه الصلوة ثم ليشفي واما انما

۱۰





ان يتكثر منها قليلا فيعمل غير انه منى عن خمس اوقات ثلثتها منها اكد زيبا عن الباقرين في الساعات  
الثلث اذ اطلعت الشمس بازغة حتى يرتفع حين يقوم قائم الظهيرة حتى يتل وحين تنقضي للغروب  
حتى تغرب لانها اوقات صلوة المحوس واما الاخران فنقول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلوة بعد الصبح  
حتى يتبرغ الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب ولذلك صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثارة وروى  
استثنا نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الاوقات الثلث في المسجد الحرام من حديث يابني  
عبد مناف من دلي منكم من امر الناس شيئا فلا يمنعن احد اطراف هذا البيت وصلى آية ساعة شام من  
ليل او نهار وعلى هذا السر في ذلك انها وقت ظهور شعائر الدين ومكانه فتقارضا المانع من الصلوة انتهى

**باب الاذان** يشرع اذ كان في وجوبه والظاهر الوجوب لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم في غير حديث لاهل كل بلد ان يتخذوا مؤذنا ينادي بالفاظ الاذان  
المشروعة لاعلامهم بوقت الصلوة ولتتمسك بشعار الاسلام فقد كان الغزاة في ايام النبوة  
وبالعباء اذ اهلوا حال اهل قرية تركوا احرهم حتى يحضر وقت الصلوة فان سمعوا اذانا كفوا عنهم وان لم يسمعو  
قاتلهم مقاتلة المشركين واما غير اهل البلد كالمسافر والمقيم بغلاة من الارض فيؤذن لنفسه ولغيره فان  
كانوا جماعة اذن لهم اجمعهم واقام والفاظ الاذان قد ثبتت في احاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف  
بزيادة ونقص وقد تقرر ان العمل على الزيادة التي لا تنافي في المزيد لما ثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة تعين قبله  
كتر بجزء الاذان وترجع الشهادات ولا تطرح الزيادة اذا كانت ادلة الاصل اقوى منها لانه لا تعارض  
حتى يصار الى الترجيح كما وقع لكثير من اهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل المجمع يمكن بضم الزيادة  
الى الاصل وهو مقدم على الترجيح وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية لما تقرر في الاصول  
وادلة افراد الاقامة اقوى من ادلة تشفيها ولكن التشفيح شتمل على زيادة خارجة من مخرج صالح للاعتبار  
فكان العمل على ادلة التشفيح متعيينا عند دخول وقت الصلوة الا الاذان للفجر قبل دخول وقتها  
لما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال ان بكلا لا يؤذن بل  
فكلا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم وفي صحيح مسلم عن حمزة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
لا يفركم نداء بلال ولا هذا البياض حتى يتفجر الفجر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود ولا ينعى انهم  
اذان بلال من سمعوه فانه يؤذن او ينادي ليرجع قائمكم وفيه نائمكم قال مالك لم ينزل الصبح ينادي بها  
قبل الفجر فرددت هذه السنة لخالفتها الاصول والقياس على سائر الصلوات وبحديث حماد بن سلمة  
عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر قائم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرجع  
فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فرجع فنادى الا ان العبد نام ولا ترد السنة الصحيحة بل  
ذلك فانها اصل نفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الامصادمة للسنة لكفى

في رده فكيف والفرق قد اشار اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلاة والحكمة التي  
لا يكون في غير الفجر واذا اختص وقتها بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحتياق واما حديث حماد عن  
اليوب فحديث معلول عند ائمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في اعلام الموقعين وقد اطال ابن القيم في تعليل هذا  
الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه ويشترع للسامع ان يتابع المؤذن لما قد ثبت في  
الصحيح من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول  
المؤذن وفي الباب عن جماعة من الصحابة نحو هذا وروى مفصلا بينا من حديث عمر بن الخطاب قال قال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر  
ثم قال شهد ان لا اله الا الله قال شهد ان لا اله الا الله ثم قال شهد ان محمدا رسول الله قال شهد  
ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول  
ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله  
من قابه دخل الجنة اخرجه من غيره واخرج نحوه البخاري وقد اخذ بعض العلماء المجمع عند المجتهدين من المتابعة  
للمؤذن والمحذوف وهو جمع حسن وان لم يكن متعينا **باب** ويجب على المصلي تطهير ثوبه  
لنص القرآن وثيابك فطهر وقلوه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأل هل يصلي في الثوب الذي  
يا في فيه اهل فقال نعم الا ان يرى فيه شيئا فيغسله اخرجه احمد وابن ماجة ورجال اسناده ثقات ومثله عن معاوية  
قال قلت لام حبيبة هل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه  
اوسى اخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجة بسند رجاله ثقات ومنها حديث فلعنه صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم للنفل اخرجه احمد وابوداود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طريق عن جماعة من الصحابة ليقول  
بعضها بعضا ومنها الادلة المتقدمة في تعيين النجاسات وبن دله لانه اولى من تطهير الثوب ولما ورد  
من وجوب تطهيره ومكانه لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من شمس الذنوب على لول العرا  
ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثوب للصلاة وذهب جمع الى ان ذلك شرط الصحة للصلاة  
وذهب آخرون الى انه سنة وحق الوجوب فمن صلى ملابسا النجاسة عاذا نقلا فخل بواجب صلوة  
صحيحة وفي المقام اوله مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل بسطها وسطر عورته لقوله تعالى يا بني  
ادم خذ وارثك من عندك كل مسجد قلت الزينة ما واري عورتك ولو عبادة قال مجاهد وابو  
الصلاة ولما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الامر بستره في كل الاحوال كما في حديث بهز بن  
حكيم عن ابيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتا ما في منها وما نذر قال احفظ عورتك الا منى وجنتك  
او مالك يمينك قلت فاذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت ان لا يراها احد فلا يراها  
قلت فاذا كان احدنا خاليا قال الله تبارك وتعالى احق ان يتحجب منه اخرجه احمد وابوداود والترمذي

ان يستكثر منها فليفعل غيره من غير ان يفتقر اوقات ثلثة منها او كذا ينسب عن الباقر في اربع الساعات  
الثلثة اذا طلعت الشمس بازغته حتى يرتفع وصين ليقوم قائم الظهيرة حتى تميل وصين تنضيف للغروب  
حتى تغرب لانها اوقات صلوة الجوس واما الاخران فقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلوة بعد الصبح  
حتى تشرق الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب ولذلك صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة وروى  
استثنائا لنصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الاوقات الثلثة في المسجدين الحرام من حديث ابني  
عبد مناف من ولي مكهم من امر الناس شيئا فلا يمنعن احد طواف هذا البيت وصلى آية ساعة شام من  
ليل او نهار وعلى هذا السطر في ذلك انهما وقت ظهور شعائر الدين ومكانة فتاخرها المانع من الصلوة انتهى

**باب الاذان** يشرح اوقاد اختلف في وجوبه وانها الوجوب لامر صلى الله تعالى عليه وآله

وسلم بذلك في غير حديث لاهل كل بلد ان يتخذن واموذا ينادي بالفاظ الاذان

المشروعة لاعلامهم بوقيت الصلوة ولتتمسك بشعائر الاسلام فتد كان الغزاة في ايام النبوة

وبالعباد اذا اهلوا حال اهل قرية تركوا حرمهم حتى يحضر وقت الصلوة فان سمعوا اذانا كفوا عنهم وان لم يسمعو

قاتلوهم مقاتلة المشركين واما غير اهل البلد كالمساقر والقيم لبقلة من الارض فيؤذن لنفسه وليقيم فان

كانوا جماعة اذن لهم اجمعهم واقام والفاظ الاذان قد ثبتت في احاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف

بزيادة ونقص وقد تقرر ان العمل على الزيادة التي لا تنافي في المزيد لما ثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة لتعين قبله

كتر جميع الاذان وترجيع الشهادتين ولا تطرح الزيادة اذا كانت اوله الاصل اقوى منها لانه لا تقارض

حتى يصار الى التزجج كما وقع لكثير من اهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل المجمع ممكن بضم الزيادة

الى الاصل وهو مقدم على التزجج وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في الاصول

وادلة افراد الاقامة اقوى من اوله تشفيها ولكن التشفيج شمل على زيادة خارجة من مخرج صالح للاعتبار

فكان العمل على اوله التشفيج متعيينا عند دخول وقت الصلوة الا الاذان للفجر قبل دخول وقتها

لما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال ان بكلا لا يؤذن ليل

فكلا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم وفي صحيح مسلم عن حمزة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

لا يفرككم نداء بلال ولا هذا البياض حتى يفر الفجر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود وكلفه لا يمنع احد

اذان بلال من سجود فانه يؤذن او ينادي ليرجع فاعلم وينبهناكم قال مالك لم ينزل الصبح نيا دى لها

قبل الفجر فمرت هذه السنة لتخالفتها الاصول والقياس على سائر الصلوات وحديث حماد بن سلمة

عن اليونس عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرجع

فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فرجع فينادي الا ان العبد نام ولا ترد السنة الصحيحة بخلاف

ذلك فانها اصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الامصادمة للسنة لكفى

في رده فكيف والفرق قد اشار اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من الصلوة والحكمة التي  
لا يكون في غير الفجر واذا اختصر وقتها بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحتياق واما حديث حماد عن  
اليوب فحديث محمول عندائمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في اعلام المؤمنين وقد اطال ابن القيم في تعليل هذا  
الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه ويشراخ للسامع ان يتابع المؤذن لما قد ثبت في  
الصحيح من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول  
المؤذن وفي الباب عن جماعة من الصحابة نجوذا ووروفصلا بينا من حديث عمر بن الخطاب قال قال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر  
ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهد  
ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول  
ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله  
من قابه دخل الجنة اخرجه منك وغيره واخرج نحوه البخاري وفي اختصار بعض العلماء اجمع عند الحجة من المتابعة  
للمؤذن والحكمة وهو جمع حسن وان لم يكن متعينا **باب** ويجب على المصلي تطهير ثوبه  
لنص القرآن وثيابك فطهر ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأل هل يصلي في الثوب الذي  
يأتي فيه ابله فقال نعم الا ان يرى فيه شيئا فيغسله اخرجه احمد وابن ماجه ورجال سنده ثقات ومثله عن  
قال قلت لام حبيبة هل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه  
اذى اخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه بسناد جال له ثقات ومنها حديث خلفه صلى الله تعالى عليه  
واآله وسلم للنعل اخرجه احمد وابوداود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طريق عن جماعة من الصحابة ليقول  
بعضها بعضا ومنها الادلة المتقدمة في تعيين النجاسات وبيان انه لا ناول من تطهير الثوب ولما ورد  
من وجوب تطهيره ومكانه لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من شمس الذنوب على لول العرا  
ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثلاثة للصلوة وذهب جمع الى ان ذلك شرط للصحة والصلوة  
وذهب آخرون الى انه سنة واتحق الوجوب فمن صلى ملابسا نجاسة عاذا ففقد اخل بواجب وصلوته  
صححة وفي المقام اوله مختلفة ومقالات طويلة ليس بها محل سطها وسطر عورته لقوله تعالى يا بني  
آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد فقلت الزينة ما واري عورتك ولو عبادة قاله مجاهد **باب**  
الصلوة ولما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الامر بستره في كل الاحوال كما في حديث بهز بن  
حكيم عن ابيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتا ما تاتي منها وما تذر قال احفظ عورتك الا من وجبت  
او ما ملكت يمينك فقلت فاذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت ان لا يراها احد فلا يراها  
قلت فاذا كان احدنا خاليا قال الله تبارك وتعالى احق ان يستحي منه اخرجه احمد وابوداود والترمذي

ومحمد بن الحنفية عن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي لا تبرز فخذ بك ولا تنظر الى فخذ حتى ولا ما سبت  
 اخرجه ابو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي في اسناده مقال ولكنه يعضده حديث محمد بن حنبل قال ابو داود  
 صلى الله عليه وآله وسلم على عمر بن الخطاب مكشوفتان فقال يا عمر غط فخذيك فان التخذين عورة اخرجه  
 احمد والنسائي في تعليقهما واخرجه ايضا في تاريخه والحاكم في المستدرک وروى الترمذي واحمد من حديث  
 ابن عباس عن مرفوع النخعي عورة واخرج نحوه مالك في الموطا واحمد وابوداود والترمذي وحسن وابن حبان  
 وصححه وعلقه البخاري وقد عارض احاديث الفخذ احاديث ليس فيها الا انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 كشف عن فخذيه يوم خيبر اوفي بيته ولا يصلح ذلك لمعارضته ما تقدم وروى في الركبة ايضا انها تستر  
 ما يحتاج ذلك واما المروءة فورد حديث لا يقبل الله صلوة فائض البخاري اخرجه احمد وابوداود والترمذي  
 وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم وروى موقوفاً ومرفوعاً من حديث عائشة ومن حديث ابى قتادة  
 وما يقيد وجوب ستر العورة احاديث النهي عن الصلوة في الثوب الواحدين على حالتين المصلية منه شيء وفي بعضها  
 فليخالف بين طرفيه وفي بعضها وان كان ضيقاً فالتز به وكلها في الصحيح ولا يشتمل الصماء لمحيب ابهرق  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يشتمل الصماء وهو في الصحيحين وفي لفظينهما وان شتمل في انزله  
 اذا ما صلى الا ان يخالف بطرفيه على حالته واخرج نحوه الجماعة من حديث ابى سعيد واشتمال الصماء  
 هو ان يحلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده ولا يسدل لمحيب النهي عن السدل  
 في الصلوة وهو عند احمد وابى داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي الباب عن جماعة من الصحابة  
 والسدل هو اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه بين يديه بل يتحف به ويدخل بدهن من دخل فيركع  
 ويسجد وهو كذلك ولا يسبل لما ورد من الاحاديث الصحيحة من النهي عن ارسال الازار والامر بالاكبال  
 ان يرخي ازاره حتى يجاوز الكعبين ولا يكف لانه قد ورد النهي عن ان يكف الرجل ثوبه او شعره  
 اما كفت الثوب فكمن ياخذ طرف ثوبه فيغزله في حجرته او نحو ذلك واما كفت الشعر فنحو ان ياخذ منه  
 خصلته مسترسلة فيكفها في شعر راسه او يرطها بخلط اليد ونحو ذلك ولا يصلى في ثوب حرير  
 والاحاديث في ذلك كثيرة وكلها يدل على المنع من لبس ثوب الحرير الخالص اما الثوب فالحديث  
 في ذلك معروفه فبعض الاحاديث يدل على انه انما يحرم الخالص لا المشوب كحديث ابن عباس عن النبي  
 وابى داود قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصبت من التفر قال ابن عباس  
 اذا السدا والعلم فلان منى به بأساً وتجنبها يدل على المنع كما ورد في حاله السير اذ غصب لما رمى عليه  
 قد لبسها وقال اني لم البعث بها اليك لتلبسها انما البعثت بها اليك لتشقها فحرم ابن النضر والنسائي  
 والسير اذ قيل انها المخطوطة بالحرير الخالص وقيل انها الحرير الخالص المخطوطة وقيل غير ذلك  
 ولكنه قد ورد في طريق هذا الحديث ايضا انها غير خالصة فاخرج ابن ابي شيبة وابن ماجه



والدور في هذا الحديث بلفظ قال علي بن ابي طالب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مسيرة اما سداها او اتمتها  
 قد ذكر الحديث ولا ثوب شهرة الحديث من ليس ثوب شهرة في الدنيا البس السد ثوب مذلة يوم القيامة  
 اخرجه احمد وابوداود وابن ماجه والنسائي باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر وفيه الوعيد يدل على  
 ان لبسه محرم في كل وقت فوقت الصلوة اولى بذلك واما الثوب المصبوغ بالصفرة والحمرة فالاولى في ذلك  
 متعارضة فلماذا لم يذكره وقد افرد الماتن برسالة مستقلة ولا مخصوب لكونه ملك الغير وهو حرام بالاجماع  
 وعليه استقبال الكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد وجوبه لانه قد يكون  
 من اليقين فلا يعذر عند النظر والاحاديث المتواترة مصرحة بوجوب الاستقبال بل هو من الغرض القرآني  
 قول وجهك شطر المسجد الحرام وعلى ذلك اجمع المسلمون وهو قطعي من قطعيات الشريعة وغيرها  
 المشاهد ومن في حكمه يستقبل الجهة بعد التحريم لان ذلك هو الذي يمكنه ويؤخذ تحت  
 استقامته ولم يحث الله تعالى الا لا يطيق كما صرح بذلك في كتابه الخيرة وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم بين المشرق والمغرب قبلة كما في حديث ابي هريرة عند الترمذي وابن ماجه ومثل ذلك ودون  
 الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجهة بعز وجوب من كبر  
 المكرمة وشرع للناس ذلك قال في الجهة ولما كان استقبال القبلة شرطا انما يريد تكميل الصلوة وليس  
 شرطا لايتى اصل فائدة الصلوة الا بتبني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فمن تخلى في ليلة مظلمة  
 لولا القبلة قوله تعالى فايما قولوا افتخروا وجه الله يومئذ ان صلواتهم جائزة للضرورة **فاد**  
 كيفية الصلوة وهي على ما تواتر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتوارثه الامة ان يتطهر ويستر  
 عورته ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ويتوجه الى الله تعالى لقلبه وتخلص للعلل ويقول الله أكبر بلسانه ويقرأ  
 فاتحة الكتاب ويضمعها الا في ثلثة الفرض والربعة سورة من القرآن ثم يركع ويخني بحيث يقف على ان  
 يسبح ركعتيه ركعتين والوجه ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائما ثم يسبح على الارب السبعة اليك  
 والرحيلين والركعتين والوجه ثم يرفع رأسه حتى يستوي جالسا ثم يسبح ثانيا كذلك هذه ركعة يقعد  
 على رأس كل ركعتين وتشهد فان كان آخر صلوة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودعا الخ حاشا  
 اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين فهذه صلوة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يثبت انه ترك شيئا  
 من ذلك قط عهدا من غير عذري في رخصة وصلوة الصلوات والتابعين ومن بعدهم من الامة المسلمين  
 وهي التي توارثها سبب الصلوة وهي من ضروريات الملة لعم اخلاف الفقهاء في اجزائها من اهل بيوتهم  
 لايتقربها بدونها واجباتها التي تنقص تركها ارباعا من كلامهم على تركها ويجوز في تركها في الجملة  
 بالغة لا تكون شرعية الا بالنية لقوله تعالى وما امر الا للعبادة والله خالق  
 له الدين وروى مالك باسناد في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما الاعمال

بالهيات قلت وعلى وجوب النية في ابتداء الصلوة اهل العلم وأركانها كلها مفترضة تكونها ما بهية  
 التي لا يسقط التكليف الا بغيرها وتقدم الصورة المطلوبة بعلمها ويكون ناقصة بنقصان بعضها والقياس  
 فالركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال فالقعود للتشهد وقد بين الشارع صفاتها  
 ومبانيها وكان يحيلها قريبا من السوا كما ثبت في الصحيح عنه الا قعود التشهد الا وسطا لكونه لم يأت  
 في الادلة ما يدل على وجوبه بخصوصه كما ورد في قعود التشهد الاخير فان الاحاديث التي فيها الاواخر تشهد  
 قد اقرنت بما يفيد ان المراد التشهد الاخير فان قلت قد ذكر التشهد الاوسط في حديث المسي كما في  
 رواية لابي داود ومن حديث رفاعه ولم يذكر فيه التشهد الاخير قلت لا تقوم به الحجة بمثل ذلك ولا يثبت به  
 التكليف العام والتشهد الاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسي فقد وردت به الاوامر وصح الصلوة  
 بافتراضه والاستراحة لكونه لم يأت دليل يفيد وجوبها وذكرها في حديث المسي وهم كما صرح بذلك  
 البخاري ولا يجب من اذكارها اى الصلوة الا التكبير لقوله تعالى وسبك فكلير وقولك لعل  
 تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي اذ امنت الى الصلوة فكبر ولما ورد من ان تحريم الصلوة التكبير  
 اقول القيين التكبير للقبول في الصلوة محكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل احد صلوة اعظم  
 حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول اسد اكبر وما تقدم من النصوص وهي مخصوص في غاية  
 الصحة فردت بالمتشابه من قوله تعالى وذكر اسم ربه فصله قال في الحجة فاذا كبر يرفع يديه الى اذنيه  
 وتكبيره كل ركعة والفاصلة في كل ركعة لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي ثم قرأ  
 ما تيسر منك من القرآن وفي لفظ من حديث المسي لابي داود ثم اقرء بام القرآن وكذلك في لفظ منه  
 لاحد وابن حبان بزيادة ثم اصنع ذلك في كل ركعة بعد قوله ثم اقرء بام القرآن فكان ذلك بيان لما  
 تيسر وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسي كاحاديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وهي صحيحة  
 ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسي فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وصف له ما يفعل في كل  
 ركعة وقدمه بفاتحة الكتاب فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما انه يجب فعل ما قرآن بها في كل ركعة بل كبر  
 ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه قال للمسي ثم اعمل ذلك في الصلوة كلها وهو في الصحيح  
 من حديث ابي هريرة قال قال لك بعد ان وصف له ما يفعل في الركعة الواحدة لاني جملة الصلوة فكان ذلك  
 قرينة على ان المراد بالصلوة كل ركعة تماثل تلك الركعة من الصلوة قال في الحجة واذكرة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بلفظ الركنية لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وقوله لا يخبر صلوة الرجل حتى  
 يقيم ظهره في الركوع والسجود وما سمي الشارع الصلوة به فانه تبيين يبلغ على كونه ركنا في الصلوة انتهى ولو كان  
 متوهمًا فوجوب الفاتحة في كل ركعة على التوهم لما ورد من الادلة الدالة على ان التوهم لغيره خلف الامام  
 كحديث التعلل بالفاتحة الكتاب ونحوه لدخول التوهم تحت هذه الادلة المقننة لوجوب الفاتحة في كل

في بقية الصلوة

ركعة على كل مصل قال في الحجة وان كان مأموما وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام لم يقر بالاعتناء  
 الاسكاته وان خافت فله الخيرة فان قرء فليقر والفاخرة قررة لا يشوش على الامام وهذا في الاقوال عندى  
 يجمع بين احاديث الباب انتهى وفي تنوير العيينين دلائل الجانبين فيه قوتية لكن يظهر بعد التامل في الدلائل  
 ان القررة اولى من تركها فقد عولنا في على قول محمد كما نقل عن صاحب الهداية وتركنا الكلام وقال ابن القيم  
 في الاعلام ردت النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيينين قررة الفاتحة ونسبها بالتشابه من قوله تعالى فاقروا بآياتها  
 منه ليس ذلك في الصلوة وانما يدل على قيام الليل وقبول الدعاء الى ثم اقرء ما تيسر من القرآن وهذا يدل  
 ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلوة وان يكون الاعرابي لا يسنها وان يكون لم يسي في قررتها فامرهم ان يقر  
 منها ما تيسر من القرآن وان يكون امره بالانكفاء بما تيسر عنها فهو متشابهة في هذه الوجوه فلا يترك الصحيح انتهى  
 وقال في ازالة الخفا عن غلظة الخلفاء روى البيهقي عن يزيد بن شريك انه سأل عمر عن القررة خلف الامام  
 اقرء الفاتحة الكتاب فقلت وان كنت انت قال وان كنت انا فقلت وان جهرت قال وان جهرت فقلت  
 روى اهل الكوفة عن ابي عبد الله الكوفي ان المأموم لا يقر شيئا واجمع ان البصيح في الاصل ان ينادى الامام  
 في القرآن وقررة المأموم قد نفى الى ذلك ثم ان اشتغال المأموم بمناجات ربه مطلوب فتعاضدت مصلحة  
 ومفسدة فمن استطاع ان يأتي بالصلاة بحيث لا يشوشها مفسدة فليفعل ومن خاف المفسدة ترك الاستماع  
 اعلم انتهى اقول لا وجه هو الايمان كما تشهد له اول السنة الصريحة من دون تعارض وبالسؤال في التوفيق  
 ولتشهد الاخير واجب لورود الامر به في الاحاديث الصحيحة والفاظه معروفة وقد ورد بالفاظ من طريق  
 جماعة من الصحابة وفي كل تشهد لفظ التشهد الآخر والآخر الذي لا يحصى منه انه يجزى للمصلحة ان تشهد  
 بكل واحد من تلك الشهادات الخارجة من مخرج صحيح وهما التشهد الذي علمه النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم ابن مسعود وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديثه بلفظ التحيات بعد الصلوات والطيبات السلام  
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد  
 ان محمدا عبده ورسوله وفي بعض الفاظها اذا قد احكم فليقل قال في الحجة الثالثة وجاز في التشهد صيغتهما  
 تشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ثم تشهد ابن عباس وعمر رضي الله تعالى عنهما وروى كاحرف القرآن كلها كان  
 وشاف انتهى فقلت اختار ابو حنيفة تشهد ابن مسعود والشانعي تشهد ابن عباس ثم كالح تشهد عمر واختلافهم في هذا  
 لاني لا اذكر في المسوي وآما الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي فعلها المصلي في التشهد فقد ورد  
 بالفاظ وكل اصح منه جزي ومن اصح ما ورد ما ثبت في الصحيح بلفظ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم  
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم كما حميد مجيد وبارك في الحجة  
 اللهم صل على محمد وازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وازواجه وذريته كما باركت على  
 آل ابراهيم انك حميد مجيد انتهى فقلت علم اهل العلم على ان الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستحبة

في التشهد الاخير غير واجبة والى هذا الشيئ لفظ ابن عمر وحاشية في باب التشهد وان التشهد الاول ليس محلها  
 وذهب الشافعي وحده الى وجوبها في التشهد الاخير فان لم يصل لم تصح صلوة واستحبها في التشهد الاول  
 وروى ما ينيد وجوب التقويم من الاربع كما اخرج مسلم وغيره من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم اذا فرغ احدكم من التشهد الاخير فليقلع ذبا من اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر  
 ومن نقمة المحيا والممات ومن شر السبع والذئب ودور ونحو ذلك من حديث عائشة رضي الله عنها وهي في الصحيحين  
 فيكون هذا التقويم من تمام التشهد ثم يخرج المصل الى بعد ذلك من الدعاء اعجبه كما ارشد الى ذلك رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الحجة وورد في مسند الدعاء في التشهد اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا  
 الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم وورد اللهم اغفر لي ما قدمت  
 وما اخرت وما اسررت وما اعلمت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت  
 والتسليم وهو واجب لكون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حجة تحليل الصلوة فلما تحليل لها الاية فاد  
 ذلك وجوب وان لم يذكر في حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجب ان لا يكون ما يخرج من الصلوة الاجل  
 هو احسن كلام الناس اعني السلام وان يوجب ذلك انتهى قال ابن القيم ان السنة الصحيحة الصريحة  
 المحكمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رواها خمسة عشر نفسا من الصحابة انه كان يعلم  
 في الصلوة عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود  
 وسعد بن ابى وقاص وجابر بن سمرة والبراء بن عازب وشعيب بن ابي سلمة وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب  
 واثاب بن جابر والبراء بن عازب والاشعري وحدثني عن عمه الضمري وطلق بن علي واثاب بن اوس والبراء بن عازب  
 والاحاديث بذلك ما بين صحيح حسن وقوي ذلك تحت احاديث مختلفة في صحتهما واردة في تسليمة حجة  
 انتهى وقد ظال في الجواب عنها الى خمسة اوراق فليرجع اليه فقلت دعائه اهل العلم على انه يسلم تسليمة من يمين  
 وعن شماله وفتحوا بحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه ابو داود والترمذي  
 ولفظه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرمى بياض حذو  
 اليمين السلام عليكم ورحمة الله حتى يرمى بياض حذو اليسار واه النسائي واحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم  
 وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة بن غزية بن شعبة واثاب بن الاسقع وقيس بن الحسين ووقع في  
 صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركاته وهي عند ابن ماجه ايضا وعند ابى داود ايضا في حذو  
 واصل بن حجر فالحجب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في  
 رواية واصل بن حجر في التلخيص وقال لا تسلم الا امامك تسليمة واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك تسليمة  
 فلما سمع ان يسلم ثلثا عن يمينه وعن شماله وقلنا وجهه يرد على ما في المسوي وما عدا ذلك من  
 لانهم يردونها ما يفسد وجوبها من امر بالفضل او نهي عن الترك غير مصر وغيره من المعنى الحقيقية في اريد شذوذا في

في كمالها الصلوة

ولا ذكر شيء منها في حديث المسي الأعلی وجب لا تقوم به الحجة أو تقوم به وقد ورد بالقياسية غير واجب وهي الرفع  
 في المواضع الأربعة أي عند تكبيرة الأحرار وعند الركوع وعند الاعتدال من الركوع وعند القيام  
 إلى الركعة الثالثة فقد روت على ذلك الأحاديث الصحيحة أما عند التكبيرة فقد روى ذلك عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم نحو خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع الصحابة  
 من غير استثناء وقال الشافعي روى الرفع جميع من الصحابة لعله لم يرد قط حديث بعدوا أكثر منهم وقال  
 ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزء  
 رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفسا من الصحابة وسره واليهيقي في السنن وفي الخلافيات إسماعيل بن  
 الرفع نحو أسن ثلاثين صحابيا وقال الحسن ومكي بن الملال كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحدا منهم كذا في التلخيص وقال النووي في شرحه كلهم إنما اجتمعت الأئمة  
 على ذلك عند تكبيرة الأحرار وإنما اختلفوا فيما عدا ذلك وقد ذهب إلى وجوبه داود الظاهري والجمهور  
 أحمد بن حنبل والليث الجوري والاوزاعي والبخاري وابن خزيمة وأما الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه  
 فقد رواه زيادة على عشرين رجلا من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال محمد بن نصر المروزي  
 إنما جمع علماء الأصهار على ذلك الأهل الكوفة وأما الرفع عند القيام إلى الركعة الثالثة فهو ثابت في صحيح  
 من حديث ابن عمر وأخرجه أحمد وداود والنسائي وابن ماجه والنسائي وصححه أيضا أصحاب جليل من  
 حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي حجة الله بالاختلاف إذا أراد أن يرفع  
 يديه عند تكبيرة وكذا إذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من السكيات فعلة النبي صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم مرة وتركه أخرى وأكمل سنة وأخذ بكل واحد جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم  
 وفي لأحد المواضع التي اختلف فيها الفرقيان أهل المدينة وأهل الكوفة وكل واحد أصل أصيل وأصح عندي  
 في مثل ذلك أن الكل سنة وتظهر الوتر بركعة واحدة أو بثلاث والذي يرفع أحب إلى من لا يرفع فإن  
 أحاديث الرفع أكثر واشتت غير أنه لا ينبغي للإنسان في مثل هذه الصور أن يثير على نفسه فتنة عوام مله و  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو لاحدتان قومك بالكفر لفتنت الكعبة ولا يجد أن يكون ابن مسعود  
 رضي الله تعالى عنه ظن أن السنة المقررة آخرها هو تركه لما تلقى من أن النبي الصلوة على سكون الاطراف  
 ولم يظهر له أن الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتدئ به في الصلوة أو لما تلقى من أنه فعل مني عن الترك  
 فلا يناسب كونه في أثناء الصلوة ولم يظهر له أن شيئا التبت تركه ما سوى الله تعالى عند كل فعل أصلي  
 من الصلوة مطلوب والله تعالى أعلم بقوله لا يفعل ذلك في السجود وأقول القوتية شرعت فارتقت بين ركوع  
 والسجود فالرفع معارف للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بحجوفه وفي الكميس المشيخ رفيع الدين الدباوي اختلفوا  
 في سنية رفع اليدين في الصلوة بعد التحريمة مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه ما يجاب ولا بيان فنهية

ولا نهي الصحابة عنه قطا وعلى انه ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله مدة الا انه زاد ابن مسعود فقال لا  
 اعلى كجم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا في اول مرة وظاهر انه لم يوتركه ابد او انما اراد  
 تركه آخر كما يشعر به بعض ما نقل عنه ان آخر الامرين ترك الرفع ولا يدري مدة الترك فحمل انه تركه في ايام المر  
 للضعف فقلن قوم ان سنية كانت بحج الفل فطلبت بالترك وقوم ان الترك بعذر وبغيره لا ينبغي لهية  
 كترك القيام للفرض بالعذر في اوقات فاعلم ان سنية في الجملة ولا في بقا جواز ان  
 بعض المنقصة او ليس مما يخالف افعال الصلوة لبقائه في التحريم والقنوت والعبدان فلا يكره على فاعله  
 لا حرج في بقا سنية بنا على الظنين فلا نزاع الا في المواظبة والرجحان وحيث واطب عليه جمع بلغوا  
 حدا لا يستغفنه فوق الشهرة ولم يتر من صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله كما تعرض لرفع اليد في السلام  
 حيث قال بال ايكم كانها اذ ناب خيل شمس وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خلفه كما يرى  
 امامه فثبت بقا سنية وتركه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احيا كما رواه ابن مسعود والبراء بن عازب  
 وعدم التعرض لما تركه ليقضي بسقوط تأكيد وطه يبلغ ابا حنيفة رحمه الله تعالى خبره لا يجمع انما روى الا لا ورا  
 عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر فرج عليه ابو حنيفة كما اذا عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة  
 الفقه لا بكثرة الحفظ فكانه لظن انه لفظن ابن مسعود وللشيخ دون ابن عمر حيث لم يرفع الا في التحريم بنا على  
 ان السكوت في معرض البيان ليس محصورا يذكر عن الشافعي ممن عدم الرفع عند قبو شعر لعدم التأكيد  
 انتهى وفي توفير العينين للشيخ محمد اميل الدردي ان رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام منه والقيام  
 الى الثالثة سنية غير مؤكدة من سنن الهدى في كتاب فاعله بقدر ما فعل ابن ابي نجيب وان مرة فثبت له  
 ولا يلزم تاركه وان تركه مرة وعمره واما الطاعن العالم بالحديث اي من ثبت عنه الاحاديث المتعلقة بهذا  
 المسألة فلا خلاف الا في من ثبته الرسول من بعد ما تبين له الهدى وتريه يا بن سنة الهدى بهيئ  
 غير فرض وغير محض بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله هو والخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم  
 او امر وابوا واقروا عليه قربة ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع وبغير المؤكدة ما فعلوه مرة وتركوه اخرى فبقولنا  
 فعل خرج به عدم الرفع فان عدمه ليس بفعل نعم اذا كان عدمه تريا في زمان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم ففقطه يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ازالته  
 السنة حتى يلزم كون عدمه سنة بل مفهومها فعل لم ينعم في زمنهم وبقولنا غير فرض خرجت الفرض  
 كلها وبقولنا غير محض خرجت النوافل المختصة بصلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالوصال في الصوم والقيام  
 لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة كالقيام للمحاضرة وبقولنا لم يترك بالاجماع خرجت السنن المتروكة به كرفع  
 بين السجدين انتهى وفي بالا بدنه ان رفع اليدين عند الامم الاعظم ليس سنة ولكن اكثر الفقهاء  
 والمحدثين يثبتونه انتهى وفي سفر السعادة ان الاخبار والآثار التي راويت في هذا الباب تبلغ الى العجا

في كيفية الصلوة



انتهى قال شارح الشيخ عبد الحق الدارمي ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى وقد مر الجواب عنه وفي سفر  
السعادة العزلي وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة وكثرة روايته شابا المتواتر فاصح في هذا  
الباب اربعائة خبر واثر رواة العشرة المبشرة ولم ينزل على هذه الكيفية حتى رجع عن هذا العالم ولم يثبت  
غيره انتهى لعبارة ونقل ابن الجوزي في ترجمته الناظر المقيم والمسافر عن المزني انه قال سمعت الشافعي  
يقول لا يخل الا بعد سمع حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في رفع اليدين في اقتراح الصلاة  
وعند الركوع والرفع من الركوع ان ترك الاقتداء بغيره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا يصح في انه يوجب  
ذلك انتهى وباجمالة فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربع المذكورة بروايات صحيحة ثابتة واثار مرفوعة  
راجحة وهذا هو حقيقة معاذة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة وعظماء العلماء والفقهاء  
والجمهورين بحيث لا يشوبها نسخ ولا تعارض حتى ادعى لبعضهم التواتر ولا اقل من ان يكون مشهورة كذا في التفسير  
والفهم لليدين حال القيام على الصدر وتحت السرور او بينهما فقد رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم نحو ثمانية عشر صحابيا حتى قال ابن عبد البر انه لم يأت فيعن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خلاف  
تنويع العنين ان وضع اليد على الأخرى اولى من الارسال لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
ولا عن اصحابه بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن اصحابه وروا  
تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه عن رجل من عبد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل  
يده اليمنى على ذراع اليسرى في الصلاة قال ابو حازم لا اعلم الا انه يعني ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم وروى الترمذي عن تميم بن ابي عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يؤمنا  
فياخذ شماله بيده قال الترمذي وفي الباب عن ائمة بن حجر وعطيف بن الحارث وابن عباس وابن مسعود  
وسهل بن سعد قال ابو عيسى حديث ابي حنيفة عن ابي عبد الله العلم من اصحاب النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم والشافعي ومن بعدهم يرون ان يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة وراى بعضهم ان يضعها  
فوق السرة وراى بعضهم ان يضعها تحت السرة وكل ذلك راسع عندهم انتهى وكذلك اخرج مسلم عن  
وائل بن حجر وابن مسعود والنسائي عن وائل بن مسعود والبخاري والحاكم عن علي بن ابي شيبه عن عطيف  
بن الحارث وفي نسخة بن ابي عن ابيه وائل بن حجر وعطيف بن ابي بكر الصديق والي الدرر وانه قال من خلاف  
المؤمنين وضع اليمين على الشمال في الصلاة واحسن انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
كان في النظر الى اصحابي اسيريل واضع ايمانهم على شمالهم في الصلاة وهكذا اخرج عن ابي عبد الله والي عثمان بن  
مجاهد والي الحارث واما ما روى عن الارسال عن بعض التابعين من نحو الحسن وابرارهم وابن المسيب  
وابن سيرين وسعيد بن جبيرة اخرجوا عن ابي شيبه فان بلغ عندهم حديث الوضع فمحمول على انه يسهو  
سنة من سنن الهدى بل سبوه عادة من العادات فما لو الى الارسال لاصالته مع جواز الوضع

فتعلمه بالارسل بنا على العمل اذ الوضع امر جديد يحتاج الى الدليل واذا لا دليل لهم فابسطوا الى الارسل اذ  
 ثبت عنه جميع الارسل والى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يسلك سبيله شمالا قال انما  
 فعل ذلك من اجل الروم كما اخرج ابن ابي شيبة والخرج ابو بكر بن ابي شيبة عن يزيد بن ابراهيم قال سمعت  
 عمر بن دينار قال كان ابن الزبير اذا سئل يسئل بيديه في رواية شاذة مخالفة لما روى الثقات عنه كما اخرج  
 ابو داود عن زكرية بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول سمعت القاسم بن وضع اليد على اليد من السنة  
 وان سلك منها صحته فله والفعل لا عموم له ورواية الوضع عنه مرفوعة فانه نسب الى السنة وقول صحابي  
 من السنة في حكم الرفع كما حقق في كتب اصول الحديث وتقدمنا العلم لم ير الوضع من سنن المهدي وفيه الشك  
 ليس بحجة كما مضى لاسيما اذا كان مخالفا لاجلة الصحابة كالميل للمؤمنين الى بكر الصديق وعلى القرشي في غير  
 وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على انها مخالفة للاحاديث المرفوعة المشهورة واعمال الصحابة المستفيضة  
 في باب الوضع فيغني عن الالقول عليها لا ينقطع عن الاعتبار ولا يلتفت اليها واما ذلك من النسب فله اضطراب لرواياته  
 فالذي يروون من احبابه ورواياته مرفوعة مطلقا سواء كان في الفرض والنفل كما يشهد به حديث الحواري عن سهل بن سعد واثره عن  
 جابر بن عبد الله البصري وغيره من احبابه ورواياته مرفوعة في الفرض والنفل وعبد الرحمن بن ابي عمير  
 عنه الارسل مثلنا وروايت شاذة مخالفة لروايات ابي داود والسيرين وابن القاسم عنه وان عمل  
 بالمتأخرين من المالكية كنهما ورواية شاذة مخالفة لروايت جمهور اصحابه فلا تخرق الاجماع والاتفاق ولا تضار  
 ما وعينا من الاطباق ولكننا شاذة اولها ابن الحجاج في مختصره في الفقه بالاعتماد على الارض اذ ارفع راسه  
 من السجدة ونهض الى القيام ووضع تحت السرة ونهض متساويا لان ذلك منها مروي عن اصحاب النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم اخرج ابو داود واحمد وابن ابي شيبة عن علي السنة وضع الكف في الصلوة تحت السرة وروى  
 زرير وغيره في سفر السعادة وضع الكف تحت الصدر في صحيح ابن خزيمة قال الترمذي رأي بعضهم ان يضعهما  
 فوق السرة ورأي بعضهم ان يضعهما تحت السرة وكل ذلك اسع عندهم كما ذكرنا سابقا وقال الشيخ ابن القيم  
 ثبت عنه شيئا صحيح لوجب العمل في كون الوضع تحت الصدر وفي كونه تحت السرة والعبود من اصفية بكونه تحت  
 وعن الشافعية تحت الصدر وعند احمد قولان كالمذهبين التحقيق المسواة بينهما كما ذكرنا سابقا وانه تعالى اعلم  
 باحكامه انتهى وقال ابن القيم في اعلام الموقعين بعد ترجيح الاخبار الاتار في وضع اليمنى على اليسرى روت في ذلك  
 رواية ابني القاسم من ذلك قال تركه حسب الى ولا اعلم شيئا روت به سواد امتي والتوجه فلهذا روت  
 فيه احاديث بالغا الاختلاف ويجزى التوجه بواحد منها اذا اخرج من حرج صحيح واحدهما الاستفتاح للمروي من  
 حديث ابي هريرة وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قيل انه لو اترق لفظا وجهه باليمى بعد يمنى ومن خطا ياي كما اوردت  
 بين الشرق والغرب اللهم تقضى من خطا ياي كما يقضى الشوب الايض من اللبس اللهم تقضى من خطا ياي  
 بالباد والشمس والبرق قال في الحجة وقد صح في ذلك ما يصح منها اللهم يا عبد يني الى آخره ومنها الى وجبت وهي للذكر





تدارك القلة ركعاته بطول قررت وفي العشاء سبع اسم ربك الاعلى والليل اذ الغشي ومثلها حمل النظر على الفجر والبصر  
على العشاء وفي بعض الروايات النظر على العشاء والعصر على المغرب وفي بعضها وفي المغرب بقصار الفصل لضيق الوقت  
انتهى واما التشهد الاوسط فلم يرد فيه الفاظ تخصب القول فيه يقول في التشهد الاخير ولكنه يسرع بذلك  
وقد روي في الخبر والنسائي من حديث ابن مسعود قال ان محمدا قال اذا قعدت في كل ركعتين فقلوا التحيات فليصلوا  
والطهيات السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله  
واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم يخرج احكم من الدعاء اعجبه اليه فليدبر به عز وجل رجاله ثقات واخرجه الترمذي  
بلفظ علمنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قعدنا في الركعتين فالتقيد بالبعود في كل ركعتين فليدبر  
التشهد بالاشهاد الاوسط ولكن ليس فيه ما يخفى زيادة الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد مر عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في التشهد من تشتر به بالسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما ورد بلفظ علمنا  
كيف السلام عليك كيف الصلوة وهو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من حديث ابن مسعود فكيف  
فصل عليك اذا نحن صلينا في صلواتنا وانما يكون التشهد الاوسط واجبا ولا تقوم له لان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم تركه وهو افسح الضحى فانه لم يزل يستمر سجد السجود فلو كان واجبا لعادله عند ذهاب السجود بوقوع  
التبعية من الضحى فلا يقال ان سجود السجود كان بغير الواجب كما يكون الجهر ان غير الواجب لا نقول محل الدليل  
هو عدم العود لفعله بعد التبعية على السجود واما الاذكار الواضحة في كل ركن فكثيرة جدا منها تكبيرة الركوع سجود  
والرفع وانخفاض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال آيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض  
وقيام وقعود واخرجه البخاري والنسائي والترمذي وصححه واخرج نحوه البخاري في مسنده من حديث عثمان بن حنيف اخرج  
نحوه من حديث ابنه بشيرة وفي الباب حديث الاعن للارتقاء من الركوع قال الامام السفيروني لان سمع السمن  
حمدة والموتحم ليقول ربنا لك الحمد وهو في الصحيحين من حديث ابى موسى قال ابى القحيم في الاعلام سنة الصيحة في  
قول الامام ربنا ولك الحمد كما في الصحيحين من حديث ابنه بشيرة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قاع  
سمع السمن حمدة قال اللهم ربنا لك الحمد وفيما ايضا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يتم  
يقول سمع السمن حمدة حين يرفع عليه من الركعة ثم ليقول هو قائم ربنا لك الحمد وفي صحيح مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رفع راسه من الركوع قال سمع السمن حمدة اللهم ربنا لك الحمد فردت هذه السنن الجميلة  
من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الامام سمع السمن حمدة فتولوا ربنا لك الحمد انتهى اذا ذكر الركوع فهو جاز في ثم  
وذكر السجود سبحان بي الاعلى ويدعو بعد ذلك صاحب بن الماوراء وغيره واقل ما يجب في السجود ثلاث ركعات  
ابن مسعود وان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ركع احكم فقال في ركوعه سبحان في العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه  
وذلك دناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان في الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك دناه واخرجه ابو داود والترمذي  
وابن ماجه وفي اسناده انقطاع واما الذكر من السجودين فقد روي الترمذي وابو داود وابن ماجه والحاكم وصححه

من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني  
 واجبرني واهدني وارزقني والآحاديث في الأذكار الكائنة في الصلوة كثيرة جدا ينبغي أن يستكثر  
 من الدعاء في الصلوة بخير من الدنيا والآخرة بما وساد وبما هو مردد والادنى أن يذكر  
 بهذه الأذكار قبل الرواتب فإنها جارية في بعض الأذكار ما يدل على ذلك كقول من قال قبل أن ينصرف  
 ويثنى عليه من صلوة المغرب والصبح اللهم لا اله الا انت وكقول الراوي كان إذا سلم من صلوة يقول بصوت  
 الاعلى لا اله الا انت سبحانك قال ابن عباس كنت اعرف القنء صلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بالتكبير في بعضها ما يدل ظاهر القول وبكل صلوة وأما قول عائشة كان إذا سلم لم يقعد الا مقعدا يقول اللهم  
 أنت السلام الخ فيجمل وجوبا ذكرته في شرح بلوغ اللام وبالحجاء فالادعية كلها بمنزلة أحرف القرآن من قراءتها  
 شيئا فاز بالثواب الموعود وهذا الباب يحتمل البسط وليس المراد هنا الا الإشارة وقد ذكرنا ما تن هذه  
 المسائل الا ذكرنا في شرح المنتقى وادرك كل محتاج اليه على وجه الاحتياج الناظر فيه الى غيره **فصل** فيما لا  
 يجوز في الصلوة ويبطل الصلوة بالكلام لحديث زين بن ارقم في الصحيحين وغيرهما قال كنت  
 متكئا في الصلوة يكلم الرجل مناصبه حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالكسوت وثمينا عن الكلام  
 وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما باللفظ ان في الصلوة لشغل وفي رواية لاحد والنسائي وابي داود  
 وابن حبان في صحيحان الحديث من امره ما شاء وأنه قد احدث من امره ان لا يتكلم في الصلوة ولا يخلط  
 بين اهل العلم ان من تكلم عاردا عالما فسدت صلوة وآثار الخلاف في كلام السابى ومن لم يعلم بانه ممنوع فاما  
 من يعلم فظاهر حديث معاوية بن الحكم السلمي الثابت في الصحيح انه لا يعيد وقد كان شانه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم ان لا يخرج على الجاهل الا يامره بالقضاء في غالب الاحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره لعدم جواز  
 اوقع منه وقد يامره بالاعادة كما في حديث السبي وآما كلام السابى والناسي فالظاهر انه لا فرق بينه وبين  
 العالم في البطلان الصلوة قلت وذهب بعض القوم الى صحة صلوة من تكلم فيها جاهلا او ناسيا في اعلام القوم  
 قال ابو حنيفة كلام الناسي يبطل الصلوة وحديث ابي هريرة كان قبل تحريم الكلام ثم نسخ وفيه بحث لان تحريم  
 الكلام كان بمكة وهذه القصة بالمدينة وقال الشافعي كلام الناسي لا يبطل الصلوة وكلام العالم يبطلها او قول  
 وتأويل الحديث عند ابن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ناسيا بانما كلامه على ان الصلوة تمت وهو  
 نسيان وكلام ذي اليردين على توهم قصر الصلوة فكان حكمه حكم الناسي وكلام القوم كان جوابا للرسول واجاب  
 الرسول لا تبطل الصلوة وقال مالك ان كان الكلام العملي سيرا الاصلاح الصلوة لا يبطل مثل ان يقال  
 لا تحل فتقول قد كملت وحديث ثمانية عن الكلام ولا تملأوا من هذا النوع من الكلام كذا في السوي و  
 بالاشتغال بما ليس منها وذلك مقيد بان يخرج المصلي عن هيئة الصلوة كمن شغل مثلا بخياطة او  
 تجارة او شئ كثيرا والتفات طويل او نحو ذلك بسبب بطلانها بذلك ان الهيئة المطلوبة من المصلي

في مبطلات الصلوة



قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار النافذ صاحبها لا يعلو مصليا وتني سفر السعادة العزلي  
 ويساجج بكما الطفل كان يخفف الصلوة واحيانا كان يتخلل في الصلوة طفل فحمله على عاتقه واحيانا كان ياتي  
 وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود والجلد واحيانا كانت عاتقه تأتي وهو في الصلوة وتخلل  
 الباب فيخلطو لفتح الباب لها واحيانا كان يسلم عليه وهو في الصلوة فيجيب بالاشارة باسطا يده وقد يؤمى برأسه المبارك  
 وكانت عاتقه تائمته تجا صلوته فكان عند السجود يضع يده على رجليها تخلي مكان السجود ليعلم رجليها وكان قد  
 يصل الى آية السجدة على السبيل فينبط الى الارض ليسجد ثم يصعد واختصم وليد تان بن بني عبد المطلب فتصارعها  
 فلما دنت منه اسكسها بيده ورفق بينهما وكان يمكن في الصلوة كثيرا وتخرج احيانا الحاجة والصبي منتعلا وغير متعل  
 صلوا في نواكهم خلافا لليهود وانتهى قال في الحجة الباقية ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد فعل اشياء في الصلوة  
 بيانها للمشروع وقرر على اشياء فذلك ربا ورويه لا يبطل الصلوة والحاصل من الاستقراء ان القول ليس بشئ الغناك  
 بلغته الله ويرحمك الله ويأكل ما به وباشا كنتم تنظرون الى والبطلان ليس بشئ وضع صبيته من العاتق ورفقها  
 وعزم الرجل وتوشح للباب والمشي ليس بشئ كالقول من رجع السبيل الى مكان لبيتا في صلاة السجود في اصل الخبر الثاني  
 من موضع الامام الى الصف والقصد الى الباب المقابل لفتح الباب والخوف من الله تعالى والاشارة المفهمة  
 وتسل الحجة والعقرب والخطمين والاشارة الى العنق لا يفسد وان تعلق القدر بحجبه او ثوبه او الكفن ليعلم  
 لا يمكن ان لا يعلمه لا يفسد انتهى قلت التفقوا على ان العمل ليس بشئ لا يبطل الصلوة في العالم كبرية ان حصل صبيا او ثوبا  
 عاتقه لم يفسد صلوته وان حصل شيئا يتكلف في عمله فسدت وفي النهج المكثرة بالعرف فخطوتان والصبغة  
 قليل من الثلاث كثير وتبطل بالوثبة الفاشة لا حرركات الخفيفة المتواترة كتحريك اصابعه في سجدة او حرك  
 في الاصح في العالم كبرية تفتح على غير امامة لفسد الاذاغني به التلاوة ودون التعليم وان فتح على امامه فالصحيح لا يفسد  
 بحال وفي النهج لو نطق بنظم القرآن بقصد التفسير كياحي في هذا الكتاب ان قصد معه قوة لم يفسد والابطال  
 كذا في المسوى ويترك شرطه كالوضوء فلان الشرط لو اثر عدمه في عدم الشرط او ركن لكون زاهية حجب  
 خروج الصلوة عن بنيتها المطلوبة بعمل او اذا ترك الركن فما فوته سهوا فعليه وان كان قد خرج عن الصلوة كما هو  
 منه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في حديث ذي الديدن فانه سلم على كعتين ثم خضر بذلك فكبر ففعل العتين  
 المتركتين فاما ترك ما لم يكن شرطا ولا ركن من الواجبات فلا تبطل بالصلوة لانه لا يؤثر عدمه في عدمها  
 بل حقيقة الواجب بايجاج فاعلمه ويؤيد بركه وكونه يديم لا يستلزم ان صلواته باطله والحاصل ان شرطه لا يفسد  
 هي التي تثبت بدليل على انتفاء الشرط عند انتفاء الشرط نحو ان يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلوة له  
 او ياتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الصحة او بعدم القبول او الاجابة ثبتت عنه النهي عن الاتيان بالشرط بدو الشرط  
 لان النهي يدل على الفساد والردف للبطلان على ما هو الحق واما كون الشيء واجبا فهو مثبت بمجرد طلبه من الشارع  
 ومجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجبا فتدبر هذا التسليم من الخطأ والخطأ فصل ولا يجب

في صلبها صلوات

الصلوة المكتوبة الخمس على غير مكملات لان خطاب التكليف لا يتناول غير مكملات ولا خلاف في ذلك  
 في الواجبات الشرعية وانما اورد من تعويد الصبيان وتدريبهم فالخطاب في ذلك للمكملين والواجب عليهم الاكمل  
 وليسقط عنهم عجز عن الاشارة لان ايجابها على المريض مع بلوغه الى ذلك الحد يجوز ترك تكليفه لا ريب  
 ولم يكلف الله تعالى احدافرق طاقته وكذلك ضمن اعني عليه حتى خرج وقتها فلا وجوب عليه لانه غير  
 مكمل في الوقت ويصلي المريض قائما شعر قاعد اشعر على جنب الحديث عمران بن حصين عند البخاري  
 والسنن وغيرهم قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلوة فقال صل قائما  
 فان لم تستطع فقعاعا فان لم تستطع فعلى جنب قد يظن بمشهور ذلك القرآن الكريم باب صلوة  
 التطوع هي اسرع قبل الظهر واربع بعدة واسرع قبل العصر لما ثبت في ذلك من حديث ام  
 حنيفة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من صلى اربع ركعات قبل الظهر وابعد باحدة بعد  
 على النار رواه احمد وابو الحسن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان الفضل بين هذه الاربع  
 بمسليتين قال امير المؤمنين علي كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي قبل الظهر اربع ركعات فيفضل منهن  
 بالتسليم على الملائكة المقربين ومن بعدهم المسلمين والمؤمنين رواه احمد والترمذي حاشا انتهى واخرج احمد  
 والبخاري والترمذي وابن عمر بن عثمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال سمع الله امر صلى قبل العصر اربع ركعات  
 الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة وركعتان بعد المغرب قال في سفر السعادة وفي سنة المغرب شيئا  
 أحدهما ان لا يتكلم بينهما وبين الفريضة لما في الحديث من صلى ركعتين بعد المغرب قال كحول النبي قبل ان تكلم فحوت  
 صلوة في عشرين الثانية ان تكون في البيت فحل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سجد سجدتين في البيت  
 المغرب فلما فرغ رأى الى السجدة فقلوا بالصلوة الستة فقال هذه صلوة البيوت وفي لفظ ابن ماجه اركعوا ما بين  
 في بيوتكم حاصل ان عادة حضرة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصلي جميع السنن في بيته  
 الا ان يكون سبب وكان يقول ايها الناس صلوا في بيوتكم فان افضل صلوة العجل في بيته الا المكتوبة انتهى  
 وقال ايضا وكان الصحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم ينههم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك فثبت  
 في الصحيحين ان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة لمن شأ ذكره ان يتخير  
 الناس ستة فصولا منها مندوبة مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب انتهى وركعتان بعد العشاء  
 وركعتان قبل الفجر لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال خطبت عمر بن الخطاب  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد العشاء وركعتين  
 قبل العشاء واخرج نحوه ثم في صحيحه واحمد والترمذي وصححه حديث جابر بن عبد الله بن شقيق واخرج نحوه مسلم  
 وابو الحسن من حديث ام حنيفة ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل على مشروعية اربع قبل الظهر اربع  
 بعده لان هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

في صلوة التطوع

لم يكن عاصي من النوافل اشد تعاهدا منه على كعتي الفجر ثبت في صحيح مسلم وغيره من عديتها ان كعتي الفجر خير من الدنيا  
 وانيها فيها احاديث كثيرة وفي سفر السعادة وكان يحافظ على كعتي الفجر بحيث انه كان يواظب عليها في السفر  
 اليها ويطهر رداءه صلى الله عليه وآله وسلم على في السفر شيئا من السنن الرواتب الا سنة الفجر وصلوة الوتر واجبا  
 في انشائية سنة الفجر وصلوة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر كذا قال بعضهم بل الوتر وكما ان الوتر واجب  
 عند البعض كذا سنة الفجر تجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة الفجر اجلوا العمل والوتر قسم العمل فلا جرم  
 العناية لشأنهما ولهذا السبب مرع فيها قرة سورة الاخلاص وسورة قل بالاشتغالهما على توحيد العلم والعمل  
 وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاعتقاد والقصد كما بيناه في كتاب جلال كورة الاخلاص في فضائل سورة  
 الاخلاص انتهى وصلوة الصبح والاعاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة واقام ركعتان كما في حديث  
 ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما اكثر ما انتا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الدولة وفي الحجة الباقية ولكن في ثلاث درجات  
 اقام ركعتان وفيها انها تجزى عن الصدقات الواجبة على كل سلامي بن آدم وثم ثابتهما اربع ركعات فيسما  
 عن الله تعالى يا ابن آدم اركع لي اربع ركعات من اول النهار ركعتك آخره وثالثتهما اربع ركعات ثمان ركعات  
 وثاني عشرة ركعات من اول وقتها من غير ركعات الوتر فيصلي ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلي اربع ركعات وتارة  
 متواترة لا يتبع المقام بسطها قال تعالى ان ناشئة الليل هي اشد وطرا وقوم قبلا وقال  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا بالليل الناس نيام وكانت العناية بصلوة التعبد اكثر من غيرها صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم فضاها وضبط ادها وكانا قال عليكم قيام الليل فانه واجب الصالحين فكلهم وهو قرة لكم الى ربكم كفره  
 للسيئات منهاة عن الاثم وغير ذلك واكثرها ثلاث عشرة ركعة وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم يصلي صلوة الليل على النحى ومختلفة فتارة يصلي ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلي اربع ركعات وتارة  
 يحجج بين زيادة على الاربعة وذلك كله سنة ثابتة في حجة نيلها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجود الكل  
 سنة قال في المنهج قالت عائشة رضي الله عنها ولا أعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام  
 ليلة اكمل حتى يوتر في آخرها بركعة اما منفردة او متضمنة الى شفع قبلها قال ابن القيم ووردت السنة في  
 الصلوة المحكمة في الوتر خمس متصلة وسبع متصلة كهي سنة اسم كانت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يوتر بسبع وخمس الا فضل السلام ولا كلام رواه احمد وكقول عائشة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك خمس الاجلس الا في آخرهن متفق عليه كهي سنة عائشة رضي الله  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تسع ركعات للاجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يسلم تسليما سمعنا ثم يصلي  
 ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة فلما اسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وانزه اللهم وتر سبع وضع في الركعتين مثل صنيعه في الاول في لفظا عنها فلما اسن الله وتر سبع ركعات  
 لم يجلس الا في السابعة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي لفظا صلى سبع ركعات لا يقعد الا في آخرهن

في صلوة النجوم

وكما احاديث صحاح صريحه لاسعاض لما فرت بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوة الليل ثلثي ثلثي وهو حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي اوتربا السبع والخمسون سنة كلها حتى يصديق بعضها لبعضا فالذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجاب السائل عن صلوة الليل بانها ثلثي ثلثي ولم يسأله عن الوتر وآما السبع والخمسون والتسع والواحدة فهي صلوة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها والخمسون والسبع والتسع المتصلة بالمغرب اسم للثلاث المتصلة فان التصلت الخمس السبع بسلايين كان احدى عشرة كان الوتر اسم للركعة المنفصلة وحدها كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوة الليل ثلثي ثلثي فاذا شئى الصبح اوتر بواحدة توتر له ما قد صلى فالتفق فعليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله وكصدق بعضه لبعضا انتهى وان كان الوتر سنة هو اكد السن بنية على ابن عمر وعباد بن الصديق واليه سبب كثر العلماء الا با حقيقه فانه واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعة لا يزيد ولا ينقص قال في السو وائل الوتر ركعة في قول اكثرهم واكثره احدى عشرة او ثلاث عشرة وادنى الكمال ثلث وما زاد فهو افضل انتهى وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا صلا ما ثلثا ليقرب في الاول سج اسم بك الاعمى في الثانية ليقبل يا ايها الكافرون وفي الثالثة ليقبل هو احد واحد والعودتين وخجته للمسجد الحديث اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين اخرجه الجماعة من حديث ابى قتادة في ذلك احاديث كثيرة وقد وقع الاتفاق على مشروعية تجنيد سجدة وذو سبب اهل الظاهر الى انها واجبتان وذلك غير لجيد وقد حقق المساتن المقام في شرح المنتقى وفي رسالته في صلوة الاستحرام وفيها احاديث كثيرة منها حديث جابر عند البخاري وغيره بلفظ كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما علمنا السجدة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفتر ثم يقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك اسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال عجل امرى آجله فاقدروا لي ويسروا لي ثم بارك الله فيه ان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال عجل امرى آجله فاصرفه عني واسرعه اقدر ان يخرجك كان نعم ارضيني به قال يوسفي حاجته قال في الحجج البالدية عندي ان كثرة الاستخارة في الامور يوجب تعبيل شبه اللامانة وضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اوترباها ودعا بها فشرع ركعتين وعلم اللهم اني استخيرك الى اخره انتهى في ركعتين بين كل اذان واقامة لحديث بين كل اذانين صلوة قال في ذلك ثلث مرات ثم قال لمن شاء وهو حديث صحيح والمراد بالاذنين الاذان والاقامة تغليبا كالقيرن والعمرين باب صلوة الحاجة طهي من كذا السنفن لما ورد فيها من الترغيبات حتى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صرح بانها تزيد على صلوة الفرد سبع وعشرين درجة كما في الصحيحين ووقع منه الاخبار بانها قد يهوان يحرق على التخلفين ودرهم قال ابن القيم ولم يكن يحرق تركب صغيرة فترك الصلوة في الجماعة هو من الكبائر انتهى ولازمها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى الى ان قبضه الله تعالى اليه ولم يرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تركها من سماع الناس فانه سأل الجليل الاعلى ان يصلي في بيته فرفض له فلما ولى دعا فقال بل سمع النداء قال نعم قال فاجب كل ما ذكر

في صلاة الجمعة

ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح ايضا عن ابن شعث وانه قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق  
قال ابن القيم وهذا فوق الكبرة انتهى ولقد كان الرجل يوتي بهيادي بين الحطين حتى يقيم في الصف وفي الحجة  
لما كان في شهود الجماعة جرح الضعيف والسقيم وذوي الحاجة اقتضت الحكمة ان يرضى في تركها عند ذلك ليتحقق  
العدل بين الافراط والتفريط فمن انواع اخرج ليكن ذات بر ومطرب تحب عند ذلك قول المؤذن الاموا  
في الحال ومنها حاجة لبعض الرخص بها كالعشاء اذا حضر فانه ربما يتشوف اليه وربما يصنع الطعام وكذا فست  
الاثنين فانه يفضل عن فائدة الصلوة مع ما يستحق النفس والاختلاف بين حديث لاصلوة بمحضرة  
الطعام وحديث لا تؤخر الصلوة لطعام والاخيه اذ يمكن تنزل كل واحد على صورة المعنى والمراد في وجوب  
سرايا التمسك وعدم التأخير هو الوظيفة لمن آمن بالتمسك وذلك كتنزيل فطر الصائم وعدمه على الحالين  
او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام او خوف ضياع وعادة اذ لم يكن كذلك ماخوذ من حال العلة ومنها  
ما اذا كان خوف فتنه كما مره اصابت بخورا والاختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا استأذنت  
امرؤ احدكم الى المسجد فلا يمنعهما وتبين ما حكم جمهور الصحابة من منع من اذا منعه عن الغيبة التي تنبعث من الالفنة  
ودون خوف الفتنه والجارء فافيه خوف الفتنه وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغيبة غيرتان احدهما  
وحديث عائشة ان النساء احدثن الحديث ومنها الخوف والمرض والامر فيها ظاهر ومعنى قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم لا تمنعوا السماع الا ان سألوا كان في الغيبة فلم يخصص له وينعقد بانثنين وليس  
في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم وحده وتعد عن يساره فاداره الى يمينه واذا اكثر الجمع كان الثواب اكثر لانه قد ثبت عن ابى  
بن كعب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوة الرجل مع الرجل ازيد من صلوته وحده صلوته  
مع الحلين ازيد من صلوته مع الرجل ما كان اكثر فهو احب الى الله اخرج له احمد والبخاري وابن ماجه  
وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم ويصح بعد المفضل لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صلى  
بعد ابى بكر وبعد غيره من الصحابة كما في الصحيح والعدم وجود دليل يدل على انه يكون الامام ففضل الامام حديث التي  
فيها لا يؤمنكم ذو جررة في دينه ونحوها لا تقوم بها الحجة وعلى فرض انها تقوم بها الحجة فليس فيها الا المنع من اياته  
من كان ذا جررة في دينه ليس فيها المنع من اياته المفضل وقد عورض ذلك باجاديث تقتضى الارشاد  
الى الصلوة خلف كل بر وفاجر خلف من قال لا اله الا الله وهي ضعيفة وليست باضعف مما عارضها والاصل  
ان الصلوة عبادة لصيحتها خلف كل مصل اذا قام باركانها واذا كان على وجه لا يخرج به الصلوة عن الصورة  
الحجزة وان كان الامام غير محتجب بالمعاصي ولا مستور عن كثير مما يتويع عنه غيره وانما ان الشارع انما اعتبر  
حسن القرعة والعلم والسن ولم يعتبر الويع والعدالة فقال ليوم القوم اقرهم كتاب الله فان كانوا في القرعة  
سواء فاعلمهم سنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم حجة فان كانوا في الحجة سواء فاقدمهم سنا اخرجهم

وغيره من حديث أبي مسعود وفي حديث مالك بن الحويرث وليكنما البركبا ويؤتي الصحيحين وغيرهما وقد اختلف  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على المدينة فزمن يصلي بهم وهو عي وأما في ان الشارع اعتبر الأنسية  
 في القرنة والعلم بالنسبة وقدم العروة وأما الحسن فلا ينبغي للمنفقون في مثل هذه الأمور ان يؤموا الفاضل إلا باذنه ولا  
 اعتبارا بفضل في غير ذلك والأولى ان يكون الامام من الخيار لحديث ابن عباس قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجعلوا المستكم خياركم فانهم قد كفروا فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني وأخرج الحاكم  
 في ترحمة من أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان سكرتم ان تعطل صلواتكم فليؤمكم خياركم فانهم قد كفروا فيما بينكم وبين  
 ربكم قال في منعه وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحج المائة الأعمى واستخاف ابن أم مكتوم المؤذن على المدينة  
 مرتين يصلي بهم وكذلك كان يحج المائة الأرقاء وكان يؤم على أبي عبد الله يصلي بالمهاجرين الأولين لما نزلوا  
 بقباء لكونه أكثرهم قرأنا وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول صلوا خلف كل بر وفاجر وكانت الصحابة يصلون  
 خلف الحجاج وقد احتضى الذين قتلهم من الصحابة والتابعين فليؤموا مائة الف وعشرين الف انتهى ويوم الرجل  
 بالنساء لا العكس لحديث انس في الصحيحين وغيرهما انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 والعجوز من وراءهم وقد اخرج الاسماعيلي عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خرج من  
 صلى بنا وقد كانت النساء تسلي خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مسجده وليس في صلوة النساء خلفه ابر  
 مع الرجال نزاع وأما الخلاف في صلوة الرجل بالنساء فقط ومن زعم ان ذلك لا يصح فعليه دليل من الآحاد  
 صحة ائمة المروءة بالرجل فلا نها عورة وناقصة تحفل من دين والرجال قوامون على النساء وتكن يطلع قوم  
 ولواهم امره كما ثبت في الصحيح ومن اتهم بالمرءة فقد دلاها امر صلوة والمفترض بالمتفضل والعكس لحديث  
 معاذ انه كان يؤم قومه لغزان يصلي هناك الصلوة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبؤي في الصحيحين وغيرهما  
 وأما صلوة المتفضل بعد المتفضل فكما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صلوة الليل وصل بها ابن عباس وكذلك  
 صلوة بالنسك واليتيم والعجوز وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح ويجب المتابعة في غير مبطل لحديث  
 انما جعل الامام ليؤمهم فلا يحتلوا عليه وهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر والنسج وجاهد ثابت خارج الصحيح  
 عن جماعة من الصحابة وورد الوعيد على الخالف كحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم ما ينشئ احدكم رأسه قبل الامام ان يحول له رأسه اس حمارا ويحول صورته صورة حمارا خرجت الجماعة  
 ولا يتابع في شيء يوجب بطلان صلوة نحو ان يتكلم الامام ليفعل افعا لا يخرج عن صورة المصلي ولا خلاف في ذلك  
 في السجود هو كذلك عند الجمهور يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله اذا صلى جالساً فصلوا جلوساً انفسوا  
 ومنى كان الناس يصلون صلوة في كبر على الصحيح ان كان كبراً لم يحسن خلفه في العاكسة اذا رفع المقتدى رأسه  
 من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ركوعين وسجودين فقلت غايته اهل العلم على ان هذا الفعل منهي  
 عنه بصلوة مخيرة واكثرهم يأمرون بان يعود الى السجود ولا يؤم الرجل قوماً شهراً كارهون لحديث عبد الله

في صلوة الجماعة



بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلوة من يقدم قوماهم له كاربون  
 ورجل أتى الصلوة وبار ورجل اعتد محمرة أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي مسنده عبد الرحمن بن زياد بن النعمان  
 الأفرنجي وفيه ضعف وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة  
 لا يجاوز صلواتهم أذنهم العبد الأول حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كاربون  
 وقد حسد الترمذي وضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والأصح قول الترمذي وفي الباب أحاديث عن جماعة  
 من الصحابة يقيسون بعضها بعضا ويصلون لجهنم صلوة أخفها لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير فإذا صلى  
 لنفسه فليطول ما شاء وفي الباب ما روي صحيح واردة في التخفيف قال في المحجة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من الصلوة التي آتته بالوقت واختار بعض السور في بعض الصلوات  
 لنفوس من غير حتر ولا طلب سوكه فمن أتبع فقد أحسن فمن لا فلا حرج وقصة معاذ في الأمانة مشهورة انتهى حاله  
 ويقدم السلطان ورأس المنزل لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود وعقبة بن عمرو ومروعا  
 لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه وورد تقييده جواز ذلك  
 بالذن وفي لفظ لا يؤمن الرجل في بيته وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن مالك  
 بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أرتقوا فلا يؤمنهم وليؤمنهم رجل منهم  
 ولا قسرا ثم لا علم ثم لا سبق لما في حديث أبي مسعود وبلغنا يوم القوم أقرهم كتاب الله فان كانوا  
 في القرية سوارفا علمهم سنة فان كانوا في السنة سوارفا قديمهم بقرية فان كانوا في الهجرة سوارفا قديمهم  
 وهو في الصحيح وإنما يذكر الهجرة في التخصيص لانه لا الهجرة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح وإذا اختلفت صلوة أهلها  
 كان ذلك عليه لا على المؤمنين به الحديث ما يهتد به قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يصلون بهم فان أصابوا فلكم ولم وان خطأوا فلكم عليهم أخريه البخاري وغيره وأخرج ابن ماجه من حديث أبي  
 بن سعيد نحوه وموقفهم أي المؤمنين خلفه أي خلف الامام الا الواحد فمن عيینه الحديث جابر بن  
 عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجلسه عن يمينه ثم جاز آخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم فاجابا بما فيهما حتى أقاما خلفه وهو في الصحيح وقد كان هذا فعلا فعل الصحابة في الجماعة ليقف  
 الواحد عن يمين الامام والاثان فما زاد خلفه وقد ذهب الجمهور الى وجوب ذلك وقال سعيد بن المسيب انه  
 مندوب فقط وروى عن النخعي ان الواحد ليقف خلف الامام وامامة النساء وسط الصف لما روي  
 من فعل عائشة انها استساقا من وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة والحاكم وروى  
 ذلك عن أبيه أخرجه الشيخان وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني قال ابن القيم في السند السني من حديث عبد الرحمن بن خالد  
 عن أم مرقدة بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد في بيتهما رجلان فإخراهما كان يؤذن لها واما ما كان يؤمن

صلوة الجماعة

اهل ابراهيم قال عبد الرحمن فانما رأيت مآخذها شيئا كبيرا ولو لم يكن في السموات الا عموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم بفضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد سبع وعشرين درجة لكفى واخرج البيهقي بسنده عن عائشة ان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة النساء الا في صلوة او جنازة والاعتقاد على ما تقدم فمرت بهن  
 بالمشايير قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن افلح قوم ولوا امرهم امرة رواه النجاشي ورواه الترمذي في الولاية  
 والامانة القطعي والقضا والامر والرواية والشهادة والفتيا والامانة فلا يدخل في هذا من العجب ان من خالف هذه  
 الستة جاز للمرة ان تكون قاضية على امور المسلمين فكيف افلحوا هي حاكمة عليهم ولم تقطع احوالهم من النساء  
 اذا امتنهن انتهى حاصله وقد عرفت الرجال ثم الصبيان ثم النساء على ريث ابني مالك الاشعري  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يجعل الرجال قدام العلماء والعلماء خلفهم والنساء خلف العلماء  
 اخرج احمد واخرج بعض ابوداؤد وفي اسناده شهر بن حوشب ويؤيده ما في الصحيحين من حديث النسي انه قام  
 جود ليتم خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وام سلمة خلفهم واما كون الاحق بالصف الاول هم  
 اولوا الاحلام والتمني فله ريث ابني مسعود الانصاري الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال يلبسني منكم اولوا الاحلام والتمني ثم الذين يلبسهم ثم الذين يلبسهم واخرج احمد وابن ماجه والترمذي والنسائي  
 قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحجب ان يلبس المهاجرون والانصار لياخذوا عنه قال  
 في الحج والعمرة على اولي الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى واما كون الامر على الجماعة فان يسوا واصفونهم  
 ويسدوا والخل فلما رواه ابو داؤد من حديث بيهزيرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يسلطون الا ما  
 اخل في الصحيحين من حديث النسي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يسوا واصفونهم فان التسوية الصفوف من  
 تمام الصلوة وعند النسي في الصحيحين كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل عليا بن ابي طالب ان يركع فيقول تراصوا ثم  
 وثبت في الصحيحين من حديث النسي ان بن شيرة قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عباد الله التسوية صفوفكم في الجاهل الذين  
 وجوهكم قلت وهو قول اهل العلم ان التسوية الصفوف سنة وتيمم الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك لما ورد في  
 الاحاديث الصحيحة من امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فالتسوية انما هي  
 المؤتمرة في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم التقف في الصف الثالث في الصف الثاني سعة ثم كذلك  
 وورد ايضا ان الوقوف بين الصفين اولي وفضل **باب** سجود السهو ستن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلوة ان يسجد سجدة من تدارك لما فرط فيه شبه القضا وشبه الكفارة  
 والمواضع التي ظهر فيها النص اربعة وسياقي قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ولزمه على الامة المحمديّة  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسجد في الصلوة ليقدرى الامة به في التشرع واذا ذاك يقول انما  
 انا بشر انسى كما تنسون فاذا نسيت كذرتوني وقال انما انسى وانسى لاسن يعني لاسن ما شرع في جبر ذلك  
 انتهى وهو سجدتان قيل التسليم او بعدة ووجه التخيير ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صح عنه انه



من سلم ركعتين ساهبا اتم سجدة سجدين وهو في ترتيب السجدة فانسى ركعتين على ركعتين على انهما  
 رابعة فلو سلم على راسها على انهما سجدة او على انه سافر فانسى قبل الصلوة كذا في العالمكية في فصل الغسل  
 واستخرج له الشافعي علة وجب فعل شيء يبطل الصلوة عمده دون سهو او ما كونه شرعا للزيادة ولو سكت  
 سهوا فلم يثبت التقدير وما دون الركعة الاولى قال في السوي عن الحنفية ان سبى عن التقدير الاخرة وقام الى الثاني  
 رجع الى التقدير ما لم يسجد واستشهد ثم سجد للسهو وان قيل انما مسبه بالسجدة بطل فرضه ولو تفرغ في الركعة ثم قام ولم  
 عاد الى التقدير ما لم يسجد بل انما مسبه وسجد للسهو وان قيل بان السجدة ثم فرضه فيهم اليها ركعة اخرى فليكن الركعة  
 فان لم يقم قطع الصلوة لم يلزم القضا لانهما شرعا طنا وعند الشافعية في اية حاله ذكرنا انها فاسدة تورد في  
 الزائد وراعي ترتيب الصلوة مما قبل الزائد ثم سجد للسهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويتجه على ترتيب  
 الحنفية ان يقال في حديث ابن شمسو انه حكاه في حال فلهذا قام به التقدير ولم يصح المسألة لبيان انه غير  
 انتهى واما المشك في العدد فنفى الاحاديث التقديرية المصروفة بان من شك في العدد بنى على اليقين سجد  
 للسهو قال في المحرر وهو الاول من المواضع الاربعة التي ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والثاني  
 زيادة الركعة كما سبق وفي معناه زيادة الركعتين والثالث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلم في ركعتين فقبل له  
 في ذلك فصل بترك سجدة سجدين والبيان الذي انه سلم وقد بقي عليه ركعة بمثله وفي معناه ان يكمل سهوا او يبطل عمدا  
 الركعة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام في الركعتين كما قرأ في معناه ترك التشهد في التقود وقوله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم اذا قام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس ان استوى قائما فلا يجلس سجد  
 سجدة للسهو اقول في الحديث دليل على ان من كان قريب الاستواء ويستوي قائما فلا يجلس فلهذا لما عليه  
 العامة انتهى وفي السوي اختلفوا في ذلك عند الشافعية اذا شك في صلوة بنى على اليقين وهو الاقل سواء كان  
 شك في ركعة او ركعتين وعن الحنفية ان كان ذلك اولى مرة سجدت قبل الصلوة وان كان لغرض له كثير انتهى  
 على الكبرية في حديث ابن شمسو اذا شك احدكم في صلوة فليجهر بالصواب وقال احمد يطلع الشك ما باخذ اقل  
 واما بالتحرر فان اختار الاول سجدة قبل السلام وان اختار الثاني سجدة بعده انتهى واذا سجد الاصل ما دام تابعه  
 المذبح لان ذلك من تمام الصلوة ولانه كان سجدة السجدة او اذا سجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد ورد  
 الامر بمبتا لغيره الامام كما سبق في باب القضاء للقواضات ان كان التوك علة لا لغيره  
 فدين الله تعالى احق بان يقضى وقد اختلف اهل العلم في قضاء القواضات المتروكة للعذر فذهب الجمهور  
 الى وجوب القضاء وذهب واووا الظاهري وابن حزم وبعض اصحاب الشافعي الى انه لا قضاء على العامة غير العذر  
 بل قد يتركه من الصلوة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية ولو مات الجمهور بديل يدل على ذلك  
 ولم اجدا ما رواه الامام من كتاب سنة الاما وروى في حديث الحنفية حيث قال اما النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فدين الله احق ان يقضى وهو حديث صحيح وفيه من الجمهور الذي يغيره المصدر المضاف بالمثل ثم الباب فلهذا

الردقة النديه



ابن اَحَابِب التجزى الاربعه ونحوها ولا بد من قوم يتقرب بهم القرية ولا يشترط السلطان على الاصح وفي العالم  
 القروي اذا دخل مصر ونوى ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت او بعد دخوله لاجمعة عليه انتهى كلامه  
 والعبد والمساقر والمريض حديث اجمعه عن وجوب على كل مسلم في جماعة الاربعه عبد مملوك او امرأة  
 ايسرى او مريض اخرجه ابو داود ومن حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اخرجكم  
 من حديث طارق عن ابي موسى وصححه غيره وفي حديث جابر بن عبد الله وذكر المسافر وفي الحديث  
 مثال محرف والغالب ان المسافر لا يسمع النداء وقد ورد ان اجمعة على من سمع النداء كما في حديث  
 ابن عمر وعنه ابى داود في السوسى والفقهاء اعلى انه لاجمعة على مريض ولا مسافر ولا امرأة ولا عبد وانما  
 منهم احد سقط القرض وعلى انه ان لم يرض او مسافر جاز في النهاج وتصح خلف العبد والصبي المسافر في الاطهر  
 اذا تم العبد وبغيره وفيه ايضا ولا جمعة على معذور بخص في ترك الجماعة وفي العالمكية المطر الشديد لا يفتأ  
 من السلطان النظام سقط قال في النسخ وكان صلى الله عليه وآله وسلم يرضى في تركها وقت المطر ولو قيل  
 اسفل النعلين كان يرضى في السفر يوم الجمعة لا سيما للجمعة وهي كسائر الصلوات لا ينفكها  
 لكونها بات ما يدل على انها تنافي في غير ذلك في هذا الكلام شارة الى وما قيل ان يشترط في وجوبها الا انما  
 الاعظم والمصرح بجمع والعدد والمخصوص فان هذه الشروط لم يبدل عليها دليل يقيد استحبابها فضلا عن وجوبها  
 فضلا عن كونها شرط بل اذا صلى رجلان اجمعة في مكان لم يكن فيه غيرهما جماعة فقد فعل ما يجب عليهما فان  
 خطب أحدهما فقد عملا بالسنة وان تركا الخطبة نهى سنة فقط ولو لاحديث طارق بن شهاب المذكور  
 قريبا من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه في جماعة ومن عدم اقامتها صلى الله عليه وآله وسلم في زمنه في  
 غير جماعة لكان فعلها فردى مجزأ كغيرها من الصلوات في الجمعة البالغة وقد تعلقت الامة بتلقيا معنويا من غير تلقى  
 لفظه ان يشترط في اجمعة الجماعة ونوع من التمدن وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفلقاؤه رضي الله تعالى  
 عنهم والامة المجتهدون جميعهم اشد على جميعون في البلدان ولا يوافدون اهل البيوت بل لا القيام في عديهم  
 في البلد ومنهم من ذلك قرنا بعد قرن وعصر بعد عصر انه يشترط لهما الجماعة والتمن اقول وذلك لانه لما  
 كان حقيقة اجمعة اشاعة الدين في البلد وجب ان ينظر الى تمدن الجماعة والاصح عندي انه يكفي اقل ما يقال  
 فيه قرية لما روي من طريق شتى يقوى بعضها البعض خمسة لاجمعة عليهم وعده منهم اهل البادية قال صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم اجمعة على خمسين رجلا اقول انهم يسبون يتقرب بهم قرية قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اجمعة واجبة على كل قرية واقل ما يقال في جماعة بحيث لا ينقض والظاهر انهم لم يرجوا اشد تعالى اعلم  
 فاذا حصل ذلك جبت اجمعة ومن تخلعت عنها فهو الاثم ولا يشترط اليعون وان الامر اراعى باقامة الصلوات  
 وهو قول على كثره اشد وجهه ارجح الى الامام الى آخره كدس وجود الامام شرطا انتهى بجموده قال الماكث رحمه الله  
 تعالى اعلم ان من تأمل فيما وقع في هذه العبادات الفاضلة التي افترضها الله تعالى عليهم في الاسبوع جعلها شعارا

صلى الله عليه وآله وسلم



من شخائر الاسلام وهي صلوة الجمعة من الاقوال الساقطة والمزايا المزاينة والاجتهادات الراحضة تقتضي  
من ذلك العجب فتأمل ليقول الخطبة كعنتين وان من فاتته لم تجز جمعته وكان له ما يبايعه ما ورد عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة ليقول بعضها البعض والبعض الآخر من فضل البعض ان من فاتته  
ركعة من كتي الجمعة فليضف اليها اخرى وقد تمت صلوة ولا يبايع غيره بالحديث من الادلة وقائل يقول لا ينقصد  
الجمعة الا بثلاثة منع الامام وقائل يقول باربعة وقائل يقول بالسبعة وقائل يقول بمسقة وقائل يقول بانني عشر  
وقائل يقول بعشرين وقائل يقول بثلاثين وقائل يقول لا ينقصد الا بربعين وقائل يقول  
بخمسين وقائل يقول لا ينقصد الا بسبعين وقائل يقول فيما بين ذلك وقائل يقول بجميع غير تقييد وقائل  
يقول ان الجمعة للضحى الا في مصر جامع وقده بعضهم بان يكون الساكنون فيه كذا وكذا من الآف واخر قال  
ان يكون فيه جامع وحمام واخر قال ان يكون فيه كذا وكذا واخر قال انها لا تجب الا مع الامام الاعظم فان لم يوجد  
او كان مفصل العدة لوجوب من البدوه لم يجب الجمعة ولم يشترع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها اشارة من علم ولا وجوب في  
كتاب الله تعالى الا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على اعادة من كون هذه الامور  
المذكورة شروطا لصحة الجمعة وفرضها من الزمان او كذا من اركانها فبما العجب ما يفضل الرأى بالبداهة من خرج  
من كسهم من انخر عبيدات الشبهة بما يتحدث الناس به في مجامعهم وما يخبرونه في اسماؤهم من التخصيص الاحاديث الملققة  
وهي عن الشريعة المطهرة بمخل يعرف بذلك عارف بالكتاب السنة وكل تصنف بصفة الانصاف وكل من ثبت  
قديمه لم ينزل عن طريق الحق بالقياس والقال ومن جاء بالغلط فغلطه روعليه ضرب ببني وجهه وانما بين العباد  
هو كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قال سبحانه وان تنازعتم في شئ فمنعوه  
الى الله والرسول انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا فلا  
وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما هذه الايات  
ونحوها تدل ببلغ دلالة وتقدير عظيم فائدة ان المرجع مع الاختلاف الى حكم الله ورسوله وحكم الله هو كتابه وحكم  
رسوله يعني ان قبضه الله تعالى هو سنة ليس غير ذلك لم يجعل الله تعالى لاحد من العباد وان بلغ في العلم  
اعلى مبلغ وجمع منه الا يجمع غيره وان يقول في هذه الشريعة بشئ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا جهة ولا  
جارت الرخصة بل بالعمل براية عند عدم الدليل فلا رخصة لغيره ان يأخذ بذلك الرأى كما تناسل كان البحث في هذا  
بطول جدا وقد جمعت فيه مصنفيين مطولا ومختصرا ويشهد الحمد لافي مشرق عيبة الخطبتين من قبلها لان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من في الجمعة خطبتين يحبس بينهما قال في الجمعة سنة الخطبة ان يحلله  
ويصل على نبيه ويشهد ويأتي بكلمة الفصل اي بالبعد ويذكر ويامر بالتقوى ويخبر عن عذاب الله تعالى في الدنيا  
والآخرة ويقر شيئا من القرآن ويدعو للمسلمين فان الخطبة من شخائر الدين فلا ينبغي ان ينحوا عنها كالأذان  
وفي الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالماء الجار ما انتهى قلت الفقهاء على ان الخطبة فرض في الجمعة ثم اختلفوا

فمنعنا بحقيقة الفرض ذكرنا ولو تخمينية أو تسليمية بشرط ان تكون في الوقت قبل الصلوة وعند الشاخصين شرط  
 خطبتان قبل الصلوة واركنا خمس حركات على الصلوة صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والوقت  
 بالتقوى وهذا التمسك فرض في الخطبتين جميعا وقررة آية في احداهما ودعاء المؤمنين في الثانية ونحوه الخمس  
 عند الحقيقة من سنن كذا في السوى وتسبب الخطبة على غير التتابع فان لم يمتنع فعلى ما قلناه لا يبلغ في الاعلام ان  
 تغدو يستند الى خشبة او نحوها ووقتها وقت الظفر لكونها بعد الاغتسال وقد ورد ما يدل على انها تجزئ قبل  
 الزوال كما في حديث النضر انه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون الى القابلة ليقبلون وهو  
 في الصحيح وشاهد حديث سهل بن سعد في الصحيحين ثبت في الصحيح من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى جامعهم فيسبحون بها حين يروى الشمس في هذا فيه التصريح بانهم صلوا قبل الزوال  
 وقد ذهب الى ذلك اخرون من قبل وهو الحق وذهب الجمهور الى ان اول وقتها اول وقت الظهر وعلى من  
 حضرها ان لا يتخطى مراقب الناس الا اذا كان اماما او كان بين يديه فربما لا يصلها الا يتخطى كما نقله  
 عن الروضة حديث جعفر بن عبد الله بن بسر قال بل يتخطا مراقب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يتخطى فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجلس فقد اذيت اخرا جاحدا والوداد والنسائي  
 وصححه ابن خزيمة وغيره وحدثت انهم من الامة المحرمي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الذي  
 يتخطا مراقب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروجه الامام كالحاج رقبته في النار خروجه جاحدا والطبراني في  
 الكبير في مسنده قال وفي الباب احاديث منها عن معاذ بن انس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من يتخطا مراقب الناس يوم الجمعة اتجه جبر الى جهنم قال الترمذي حديث غريب العمل  
 عليه عند اهل العلم وفي تنبيه الخافين عن اعمال الجاهل منها يتخطى مراقب الناس يوم الجمعة كذا اورد الشيخ في مسنده  
 بن القيم من الباب المذكور قد صرح النووي وغيره بانها حرام انتهى قلت في الباب عن عثمان والنسائي وان نصبت  
 حال الخطبتين في حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة  
 والامام يتخطى فقد ثبوت وهو في الصحيحين وغيرهما وخرج احمد وابوداود ومن حديث علي قال من دانس الامام  
 فلعنا ولم يستمع ولم نصبت كان عليه كفى من الوزر ومن قال لعنه فقد لعنا ومن لعنا لعنه لم يمتنع قال هكذا سمعت  
 بنسكهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي مسنده مجهول وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة وندب  
 التكميل في حديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من غسل يوم الجمعة  
 غسل الجنازة ثم راح فكنا قرب بئنه ومن راح في الساعة الثانية فكنا ما قرب بقبره ومن راح في الساعة  
 الثالثة فكنا ما قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكنا ما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة  
 فكنا ما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمنون الذكروني في الباب احاديث في مشروعية التكبير  
 في السوى شرح الموطا الاصح ان هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال الا الساعات التي يدور عليها حساب الليل

في الصحيحين

واللهما رايتي والطيب والتجل لحديث ابني سعيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الغسل يوم الجمعة وليس من صالح ثيابه وان كان للطيب مسح منه اخرج البخاري والبوداؤد وهوني الصحيحين لم يفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان لم يستن وان لم يمس طيبا ان وجد واخرج احمد والبخاري وغيرهما من حديث سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من ودهن او يمس من طيب بيته ثم يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسيت للامام اذا تحم الاغفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى واخرج احمد وغيره من حديث ابني ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب ان كان عنده وليس من حسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى ياتي المسجد فيركع ان بدله ولم يؤذ احد اثم الفست اذا خرج الممته حتى يصلي كان كفارة لما بينهما وبين الجمعة الاخرى ورجال اسناده ثقات وفي الباب احاديث والدة نويسن الامام لم يحدث ثمة عند احمد وابي داود والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال احضروا الذكر وادنو من الامام فان الرجل لا يزال يتابعه حتى يوحى اليه الجمعة وان دخلها وفي اسناده القطيع وفي الباب احاديث ومن جملة ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل ومن ادرك ركعة منها فقد ادركها الحديث من ادرك ركعة من الجمعة فليغسل اليها الاخرى وقد تمت صلوة ولطرق كثيرة يصير بها حسن الشيرة وقد قدمنا انها كسائر الصلوات وليست بالخطبة شرط من شروط الجمعة حتى يتوقف ادراك الصلوة على ادراك الخطبة وقد اوضح المصنفان المقال في ابحاث مطولة وقعت مع بعض الاعلام شتمه على احتياج اليه في هذا البحث فاجب الى ذلك فهو فيه جدا وهي في يوم العيد رخصة لحديث زيد بن ارقم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى العيد في يوم الجمعة ثم نخص في الجمعة فقال من شاء ان يجمع فليجمع اخرج البخاري والبوداؤد وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه على بن المديني واخرج البوداؤد وابن ماجه والحاكم من حديث ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء اجزاه من الجمعة وانا مجمعون وقد اعمل بالارسل في اسناده ايضا الباقية بن الوليد وفي الباب احاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما واهل الحديث الترخيص شتم من صلى العيد ومن لم يصل بل صلى للنسائي والبوداؤد وان ابن الزبير في ايام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلوة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك اصاب السنة وفي اسناده مقال **باب** صلوة العيدين قد اختلف اهل العلم هل صلوة العيد واجبة ام لا وانما الوجوب لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع ملازمته لما قد امرنا بالخروج اليها كما في حديث امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس ان يفدوا الى مصلاهم بعد ان اجزاه الركب بروية الدلال وهو حديث صحيح وثبت في الصحيح من حديث اميرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يخرج من في الفطر والاضحى والعواقب والحيض وذوات الفخدور فاما الحيض فيعز عن الصلاة ويشهدن بالخبر ودعوة المسلمين فالامر بالخروج ليقضي الامر بالصلوة لمن لا عذر لها فيمضي الخطاب والرجال اولى من النساء بذلك وهي ركعتان

فصل في صلاة العيدين

يخبر فيها بالقررة ليعرف عند ارادة التخفيف سبع اهرم ربك لا على اهل اناك عند الاتمام و واقربت الساعة و  
عند الشافعي تشرع صلوة العيد جماعة وللنفرد والعبد والمرة والمسا فقيل لا يخطب المنفرد ويخطب امام  
المسا فزين وعنده الجديفة تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وتشرط الصلوة العيد بالشرط الصلوة  
كذلك في السوي وغيره في الاولي سبع تكديرات قبل القررة وفي الثانية خمس لاذلك الحديث عمر بن  
عن ابي عبيد بن جبر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة سبعيا في الاولي وخمسا في الثانية  
اخرجه ابن ماجه وفي رواية لابن داود التكبير في الفطر سبع في الاولي وخمس في الاخرة والقررة بعد كل طليتها  
واسناد الحديث صالح وقد صححه البخاري واخرج الترمذي من حديث عمر بن عوف الترمذي ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الاول سبعيا قبل القررة وفي الثانية خمس قبل القررة وقد حسنه الترمذي  
واكره عليه تحسينه لان في اسناده كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن ابي عبيد بن جبر وهو متروك قال النووي  
لعله اعتضد بشواهد غيرهما انتهى قال العراقي ان الترمذي انا متبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العمل المنفرد  
سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء اصح منه وبا قول انتهى وقد اخرج ابن ماجه  
بدون ذكر القررة واخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي واخرج ابن ماجه من حديث سعد القرطبي المؤذن  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الاولي سبعيا قبل القررة وفي الاخرى خمسا  
قبل القررة واسناده ضعيف وفي الباب احاديث تشهد لذلك وجميع يصلح للاحتجاج به وفي المسئلة عشرة  
في الباب هذا ارجحها قال في الحجة يكبر في الاولي سبعيا قبل القررة والثانية خمس قبل القررة وعمل الكوفيين ان يكبر  
لتكبير الجنازة في الاولي قبل القررة وفي الثانية بعد ما وهما سنتان وعمل الحزبين ارجح انتهى ويخطب بعدها  
يا مرتضى الله تعالى ويذكر ويفطما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى الى الصلوة واول شيء يبذره الصلوة ثم ينصرف وليقوم مقابل الناس لابتداء  
جلوس على صفوفهم فيعظمهم ويوسمهم ويامرهم وان كان يريد ان يقطع ليشا او يامر بشيء امر به ثم ينصرف وفي الباب  
من حديث جابر عند مسلم وغيره واول من يخطب قبل الصلوة في العيد مروان واكره عليه ذلك واخرج الشافعي  
وابن ماجه وابوداود من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العيد  
فلما قضى الصلوة قال انما يريد يخطب فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب فلينذهب  
فوليسحب في العيد التحلل بالثياب فقد ثبت في الصحيحين ان عمر وجد جده في السوق من استبرق تباخ فانما  
فاتي بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله استبج هذه ففعل بها للعيد والوفد فقال انما هذه  
لبناس من الافلاق له واخرج الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابي عبيد بن جبر ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم كان ليس برخصة في كل عيد وشيخ الشافعي ضعيف ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلبي  
عن جعفر بن محمد عن ابي عبيد بن جبر عن ابن عباس مثله اخرجه الطبراني واخرج ابن خزيمة عن جابر بن النبي صلى الله

في صلوة العيدين



والله وسلم سلموا جميعا وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث أبي عبيد الله الزرقاني عند  
 أحمد وأبي داود والنسائي ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى  
 مواجزة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم قبلين على العدو وجاءوا ذلك ثم صلى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ركعة ثم صلى ركعة أخرى هو لا ركعة وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ومنها أنها قامت  
 مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وهما ورثهم إلى القبلة فكبر فكبر جميعا الذين  
 معه والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معهم سجدة فسجدت التي يليه والآخرين فقام  
 مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو فقاموا بهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل  
 العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا ركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا  
 وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان  
 وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام وسلموا جميعا فكان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان  
 وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرها أحمد والنسائي وأبو داود ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاء العدو ثم ثبت قائما فاموا أنفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة  
 الأخرى فصل على هم الركعة التي أقيمت من صلوة فاموا أنفسهم فسجدوا بهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث  
 سهل بن أبي حمزة وأما اختلاف معلومة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخوف لأنه كان في كل موطن يخشى  
 ما به أحوط للصلوة والمخ في الحراسة وكلها حريته لأنها وردت على بخار كثيرة وكل بخور يروى عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم فهو بائن لفعل الإنسان ما هو أخت عليه وأوفق بالمصلحة ما للتخفيف في الحجة وأما صلوة المنيعة  
 فتدور على الإجماع إذ لا يخلها التصريح بوقوع الخلاف بل الأولى أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى والعشرين والثانية  
 ركعة أو العكس لم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روي أن عليا رضي الله تعالى  
 عنه صلى ليلة الهرير واختلفت الرواية في حكاية فعله كما اختلاف الأقوال والناس لم ينزلوا على كل جائز وإن صلى لكل  
 طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياسا على فعله في غير ما روي  
 لقصر صلاته المتفضل بالقرآن كما سبق وإذا اشتد الخوف والشد القتال صلاحها للرجل والراكب أو  
 إلى غير القبلة ولو بالأيام ويقال للصلوة الخوف عند تمام القتال صلوة المسالك أخرجه البخاري عن  
 ابن عمر في تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا قريبا على أقدامهم أو ركبا ما بين  
 القبلة وغير مستقبلين قال مالك قال نافع لا يرى عبد الله بن عمر فذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم وهو في مسلم من قول ابن عمر وخود ذلك وقد روي ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم وصفت صلوة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فركبوا أو ركبا ما أخرجه أحمد وأبو داود  
 بسناد حسن عن عبد الله بن أنيس قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان المديني

صلوة الخوف

وكان نحو عرته وعرفات فقال ذهب فاقبله قال فرأيت وقد حضرت صلوة العصر فقلت اني لاخاف ان يكون  
 يعني بينه وبين الصلوة فاطلقت مشي وانا اصلي اومي ايماء نحوه فلما دونت منه الحديث ومن التعبد ان  
 لا يسجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك ولو انكره لذكر ذلك **باب** صلوة السفر يجب القصا  
 لحديث عائشة الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرضت الصلوة كعتين كعتين  
 فزديت في الحضر واقرت في السفر فهذا الشعر بان صلوة السفر باقية على الأصل فمن اتم فكأن صلى في الحضر الثانية  
 اربعاء والرباعية ثمانية اثبت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صدقة تصدق الله بها  
 فاقبلوا صدقته وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتصر في جميع اسفاره على القصرت لثقت الاثمة على  
 جواز القصر في السفر واختلاف المفسرين في قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تزل في السفر  
 وقيد الخوف الثاني في الخوف وقيد السفر الثاني والمراد من القصر الايام في الركوع والسجود فذهب الى الاول  
 جماعات من المفسرين والى الثاني شير قول ابن عمر ويديل عليه بنا قوله تعالى واذا كنت فيهم على آية القصر من غير ذكر  
 الخوف ثانيا ثم ذهب الاثنان ان القصر واجب وقال الشافعي ان شاء الله وان شاء الله قصر والقصر افضل  
 كذا في المسوي والركعتان في السفر تمام غير قصر ومعناه عند الحنفية انه لا يكون فرض المسافر غير كعتين وان صلى  
 اربعاء او اقل للتشديد لطلبت صلوة وان قوتها اربعاء والاخران لقل وعنده الشافعية ان المسافر اذا قصر  
 في السفر فليس عليه تركه اذا صار قريبا بخلاف الصوم فانه يعيد يا انظر اذا صار قريبا ويجاب القصص على من خرج  
 من بلده قاصدا للسفر ان كان دون بردين وجهان الله تعالى قال واذا ضربتم في الارض فليس  
 عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة والضرب في الارض اي صدق على كل ضرب لكنه خرج الضرب في المشي غير السفر فلما  
 كان يلحق منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخروج الى البقيع الغرقد ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين قدر السفر الذي  
 يقصر فيه المسافر حتى يوجب الرجوع الى الميسر سفر الفتح وشرعا ون خرج من بلده قاصدا الى محل بعيد في مسير له مسافرا  
 قصر الصلوة وان كان ذلك المحل دون البريد ولم يأت من اعتبر البريد واليوم واليومين والثلاث وما زاد على ذلك  
 بحجة برة وغاية ما جاء به حديث الاصل للمرة تؤمن باليوم واليوم الاخران تسافر ثلثة ايام بغري في حرم وفي روثه  
 يوا والبلية وفي رواية بريد الكيس في هذا الحديث ذكر القصص ولا هو في سياقه والاحتجاج به مجرد تخمين واحسن ما ورد في  
 التقدير بارواه شعبة عن يحيى بن زيد النهاي قال سألت ابا ثناء عن قصر الصلوة فقال كان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلثة اميال وثلاثة فراسخ صلى كعتين شك من شعبة اخرجه عنكم وغيره فان قلت كل  
 الدليل في نفي المرة عن السفر تلك المسافة بدون حرم هو كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تلك سفر اقلت تسمية  
 سفر الان في تسمية ما دونه سفر فقد سمي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسافة الثلث سفر كما سمي مسافة البئر  
 سفر في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية وتسمية البريد سفر الان في تسمية ما دونه سفر فان قلت اخرج  
 الطبراني من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا اهل مكة لا تقصروا في اقل من اربعة بردون مكة

صلوة السفر



الى عسكان قلت في اسناد عبد الوهاب بن نجيب بن جبر وروى عن مالك قال الماتن وفي المسئلة هذا  
 ارجها للشيخ وقال ابو حنيفة سيرة ثلثة ايام وفي العالمكية الصحيح انه فاشتهر واسير كل اليوم الى الليل فليكن في  
 كل يوم موشى الى الزوال ثم تل بصير سافرا وقال الشافعي اربعة جبرود وقال مالك وكذلك سمعت ابا بصير  
 فيه الصلوة التي في تفسيره ثمانية عشر فرسخا وتخرج على هذا ان قوله ما تمعنا بان قال الا وراعي حاشية الفقهاء رتبة المسئلة  
 يوم تمام وانما يكمل القصر اذا خرج من بيت القرية قال العلماء واذا جازع من المصغر قصر وانما القام بيل مصغر وذا  
 قصر الى عشرين يوما ثم يتم وجهه ان من حط رحله بدارا قامت ففقد ذهب عنه حكم السفر وفارقت المشقة فلو لا  
 ان الشارع سمي من اقام كذلك مسافرا فقال اتوا يا اهل مكة فانما قوم سفر لما كان حكم السفر باياله فالجواب  
 الاقتصار في القصر مع الاقامة على المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فليسافر حكمه المقيم يجب عليه ان يتم  
 صلوة لانه مقيم لا مسافر وقد اقام النبي صلى الله عليه وسلم مكة في غزوة الفتح قبل ثمانين سنة ليلة قبل  
 تسع عشرة ليلة وقيل اقل من ذلك وفي صحيح البخاري وغيره تسع عشرة ليلة واخرج احمد وابو داود وميمون بن  
 جابر قال اقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ثمانية عشر من ليلة ليقصر الصلوة واخرج ايضا ابن حبان الباقين  
 وصححه ابن حزم والنووي فيجب علينا ان نقصر على هذا المقدار حتى بعد ذلك وتقدم في الخبر ان عليا بن ابي  
 واياه ليلة واحدة فانه قال في حكاية احمد البخاري وغيره لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة اقام بها تسع عشرة  
 ليلة كسنتين قال فحينئذ اقام تسعة عشر يوما وانما القام في هذا هو العقل واليقين وانما النبي صلى الله عليه وسلم  
 تخفيفا ولو قال جابر في تسعة ايام لم يثبت في هذا الاقتصار على ليلة القصر الصلوة لقان لا يجب ذلك  
 قال الماتن وفي المسئلة هذا جبرود في اقامته اربع ايام حتى يذهب عنه جبرودها وبها يعرف ان من اقام  
 في ايام سبعا لاسافر الى بلد الذي ثبت في الشارع وجب الاقتصار عليه قد ثبت عندنا جبرودنا وذكروا ايام جبرودنا  
 بل الغرض على اقامة ايام حتى تاتي في ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت  
 في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام في مكة اياما في ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت  
 النبي صلى الله عليه وسلم اقام في مكة اياما في ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت  
 احوال الحج كان ذلك دليلا على ان العازم على اقامة مدة معينة ليقصر الى تمام اربعة ايام ثم يتم وليس ذلك ليل  
 كون النبي صلى الله عليه وسلم اقام في مكة اياما في ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام في مكة اياما في ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت  
 ولا ثبت عن الشارع غيره قال الشافعي لو نوى اقامة اربعة ايام لموضع القطع سفره بوجهه في السفر ولا يجب  
 منها يوما فوجهه على الصحيح وقال ابو حنيفة لا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في ليلة او فترتين خمسة عشر  
 يوما وقول اكثر اهل العلم انه يقصر اياما في ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت  
 اقامته في ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت الاقتصار على ايام حتى لا يثبت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عالم الفتح مجرب هو اذن ستة عشر وثمانية عشرة يوما وله قول اخر موافق  
 للجمهور قال الماتن وعلم ان هذه الثلثة الابحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تتبلد عند الاذان  
 وقبلا من علمت فيها المذاهب اخطأوا بشيئا وتباينت فيها الاطوار تباينا ذاكما انتهى وله الجمع تقديما  
 وتأخيرا وجهه ثابت في الصحيحين من حديث النضر قال كل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا صل قبل  
 ان يربيع الشمس اخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان راغت قبل ان يدخل صلى الظهر ثم ركب  
 واخرج احمد والبوداود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني حصة الترمذي من حديث معاذ ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك اذا اراد ان يدخل قبل ان يربيع الشمس اخر الظهر حتى يجيها الى الصلوة  
 جميعا واذا اراد ان يدخل بعد يربيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار واخرج احمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب  
 والعشاء واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني صحيح اسناده ابن العربي ولقعب بان في اسناده من لا ينجح بحديثه  
 ولحيثين طرق ليقوى بعضها البعض ليس فيها من مقال ما يبطل الاحتجاج بحجوها ومن الجمع بين المغرب والعشاء  
 حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين غيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جاء بالسيار اخر المغرب  
 حتى اغيب الشفق ثم يجمع بينه وبين العشاء قال ابن التميمي وكل هذه سنن في غاية الطمحة والصرامة ولا معارض لها  
 فثبتت يانها اخبارا حادا واورقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم وقوله للسائل عن المواقيت وهذه احاديث محكمة صريحة في تفصيل الاوقات مجمع عليها بين الامة  
 واحاديث الجمع غير صريحة لجواز ان يكون المراد بها الجمع في الفعل في الوقت فكيف يتركها المسلمين يحمل واجواب  
 ان يقال الجمع حق والذي وقت هذه المواقيت ومنها بالفعل وقوله هو الذي شرع الجمع بقوله فاعلم ان لا يؤخر من  
 السنة ويترك بعضها فاحاديث الجمع مع احاديث الافراد بمنزلة احاديث الاعتذار والضرورات مع احاديث  
 الشروط والواجبات فالسنة تبين بعضها البعض الاير وبعضها بعض فمن تأمل احاديث الجمع وجدها كلها صريحة  
 في جميع الوقت لا في جميع الفعل فالسنة الصريحة تروى كذا في غلام المعوين قال في المستوى اكثر اهل العلم  
 على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت احدهما وقالت الحنفية لا يجوز بمعنى الاحتياط  
 عندهم ان يؤخر احد الصلوتين الى اخر وقتها ويعمل الاخرى في اول وقتها فيحصل الجمع بصورة رواد ذلك  
 عن علي وسعد بن ابى وقاص واما الجمع للحاج متفق عليه انتهى باذان واقامة ثبوت ذلك في  
 الصحيحين في جميع مرواثة **باب** صلوة الكسوفين وهي صلوة الآيات قال في الحجة قد صح  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام قياسي وركع ركوعين حملا لما على السجدة في موضع الاتهال فانه  
 خضعوا مثلها فينفي كبريا وان صلوا جماعة واهل ان ينادى بهان الصلوة جامعة وجر بالقرعة فمن اتبع  
 فقد احسن ومن صلى صلوة معتد بها في الشرع فقد عمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فانا رايتهم ذلك فادعوا الله  
 وكبروا وصلوا ولقد قوا انتهى ورجح ابن القيم الجهم بالقرعة في صلوة الكسوف بحديث عائشة في صحيح البخاري

ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرقره طوبى بهما في صلوة الكسوف واما قولهم بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كسوف ولم تسجد له صوتا فقال البخاري حديث عائشة في انها رأت من حديث ثمره واحده ما ورد في صفة الركعتان في كل ركعة ركوعا كونها سنة لعدم ورودها في الوجوب ومجرد الفعل للزيادة على كون التحصيل سنونا وثبتت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس وورث ثلاثة ركوعات في ركعة فثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وغيره من حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند احمد والنسائي وورد الاربعة في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس وورد خمسة ركوعات في كل ركعة اخرج ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابى بن كعب قال بن القيم السنة الصحيحة الصريحة الحكيمة في صلوة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر والى بن كعب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود والاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة والذين يرووا تكرار الركوع اكثر عدوا واصل في خص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الذين لم يذكره انتهى يقرع بين كل ركوعين وورث في كل ركعة ركوع فقط في صحيح مسلم من حديث ثمره واخرجه ابو داود واحمد والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير واخرجه ابو داود والنسائي من حديث قبيصة قلت والجواب ابن القيم عن هذه الروايات من ثمانية اوجه احدها ان احاديث تكرار الركوع اصح منها واسم من العلة والاضطراب ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا صحيح واصح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق الا حديث ثمره ونحوه ليس منها شيء في الصحيح والثاني ان رواها من الصحابة الكبار واكثر واخفظ واصل من سمرة ولفغان بن بشير فلا تروى روايتهم بها الثالث انها متضمنة لزيادة صريح الاخذ بها انتهى وندب الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار لحديث شمار فاذا رايتهم ذلك فادعوا وكبروا وتصدقوا وصلوا وهو في الصحيحين وفي حديث ابى بن موسى بل يفتقروا فادعوا ثم شيئا من ذلك فادعوا وكبروا وادعوا واستغفروا وهو في الصحيحين ايضا وفي حديث المغيرة فاذا رايتهم فادعوا وصلوا حتى يجلسوا وهو ايضا في الصحيحين **باب** صلوة الاستسقاء قال في الحجة وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لامة مرات على شاة كثيرة لكن الوجوب الذي سئل لامة ان خرج بالناس الى البصل مبتدئين لا تمضيها متضرعا فصلى الممكتين هرب يوم فيها بالقررة ثم طلب استقبل فيها القبلة يدعو ويرفع يديه وحول رداءه انتهى ونهه الصلوة مسنونة من عند المحدث لعدم ورود ما يدل على الوجوب ركعتان بعدهما خطبة لكره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج من بلاط الجبيل فوقع على النبيل حديث بطوله وفيه الدعاء وتحويل الراد وهو في سنن ابى داود واخرجه ابو عوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن واخرج احمد وابن ماجه وغيرهم من حديث ابى هريرة قال خرج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوميا يستسقي فصلى بمائة ركعتين بلا اذان ولا اقامة

في كل ركعة ركوع



من حديث ابن عمر نحوه وفي اسناده اليوب ابن عتبة وهو ضعيف وقد استدلل بهذا على مشروعية توجية النيران  
الى القبلة لميموت اليها لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبلتكم احياء وامواتا وفيه نظر لان المراد بقوله احياء عند  
الاستسوة لقبول الاموات في اللحد المختصر حتى غير فضل فلا يتناول الحديث والا نرى وجوب التوجه الى القبلة على كل  
حي وعدم اختصاصه بالصلوة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان  
الانبياء من امروروا حتى ان توجهوا الى القبلة اذا حضروا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انصاب الغفظة  
وقد اختلفت في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها فان قيل يكون سلقيا ليستقبلها بكل وجه وقيل على جنبه  
الايمن وهو الاولى وتعميده اذا مات لحديث شداد بن اوس عند احمد وابن ماجه والحاكم والطبراني والبيهقي  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حضرتم موتا فامضوا بالبصر فان البصر يتبع الروح وقولوا  
خير فان الملكة تؤمن على اقل الهيت واخرج مسلم في صحيحه ان الروح اذا قبض توجه بالبصر وقراءة يس  
عليه لحديث اقرؤا على موتاكم ليس اخرج ابو داود والنسائي وابن حبان ومحمد بن حنبل بن يونس  
مرفوعا وقد اعل قد اخرج نحوه صاحب سنن الفروع من حديث ابى الدرداء وابى ذر واخرج نحوه ايضا  
ابو الشيخ في فضل القرآن من حديث ابى ذر قال ابن حبان في صحيحه المراد بقوله اقرؤا على موتاكم ليس من حديث  
المنية لا الميت وكذلك لقنوا موتاكم الا الله والاسد والمباد سارة التجهيزه الا لتجويز حياتها لما اخرج  
ابو داود ومن حديث الحصين بن محبوب ان طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليعوده  
فقال اني لا اري طلة الا قد حدثت بالموت فاذا نوبني به واعجلوا فانه لا ينبغي لحبيبة مسلم ان تجلس بين يدي عليه  
واخرج احمد والترمذي من حديث علي مرفوعا بلفظ ثلث لا تؤخرن الصلوة اذ انت واجنازة اذا حضرت  
والايم اذا وجدت كفوا واما اذا كان الظن انه لم يميت فاعجل فنه حتى يقع القطع بالموت كصاحب الرسام  
وغیره والقضا يدينه لحديث اثناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلوة على الميت الذي عليه  
دين حتى التزم بذلك لبعض الصحابة والحديث معروف وحديث نفس النور معلقة بدنية حتى يقضى عنه اخرج  
احمد وابن ماجه والترمذي حوسنه من حديث ابى هريرة وبتحيته لما وقع من الصحابة من تسجيت رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند موته ببر وجرة وهو في الصحيحين من حديث عائشة وذلك لا يكون الا  
بحري العادة بذلك في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز تقبيله لتقبيله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
والله وسلم الغنم بن مطعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند احمد وابن ماجه والترمذي ومحمد بن ابي  
من حديثها وحديث ابن عباس ان ابا بكر قبّل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد موته وعلى الرض  
ان يحسن الظن بربه والاجاديت في ذلك كثيرة لولم يكن منها الاحديث النهي عن ان يموت الميت  
الا وهو حسن الظن بربه وحديث الرض الذي زاره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كيف تحرك  
فقال ارجوا الله واخاف في نوبتي فقال ما اجتماعي قلب امر في مثل هذا الموطن الا دخل الجنة او كما قال

باب الجنّة

ويتوب اليه والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لمسطرها وفي الصحيحين إن البليغ  
 بتوبة عبده وإن باب التوبة مفتوح لا يلق وتخلص عن كل صاعليه ووجوب ذلك معلوم وإن أمكن  
 بأرجاع كل شيء لمن يهول من دين أو ودنيا أو غنص أو غير ذلك فهو واجب وإن لم يكن في الحال فالوصية  
 المشتملة على إقتل ما يجب وورد الأمر بالوصية وأنه لا يلل لأحد أن يميت الأوصية عند رأسه كما في الأحاديث  
 الصحيحة **فصل** ويجب غسل الميت على الأحياء وهو مخرج عليه كما حكى النووي ويستند هذا لإجماع  
 أحاديث الأمر بالغسل والترغيب فيه كالأثر على الصدق عليه وآله وسلم الغسل الذي وقفته مائة غسل  
 أنبته زينب وبها في الصحيح والقريب ولي بالقريب إذا كان من جنسه لحديث ليلى أقر بهم  
 إن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده خطأ من ربع وأمانه أخرجه أحمد والطبراني وفي أسناده  
 جابر الجعفي وأحمد بن حنبل وإن كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن للقرابة منزلة وزيادة فهو شفقة يوجب كمال الثناء  
 ولا شك أنها وجب مرجع مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل وأحد الزوجين بالآخر أو ولي لقوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما شئت ما شرك لموت قبل غسلتك وكففتك ثم صليت عليك ففكك  
 أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي أسناده محمد بن إسحق ولم يتصرف به نقد  
 تابع عليه سأل من ليسان وصل الحديث في البخاري بلفظ ذلك لو كان وأناحي كما تستغفر لك وأدعوك  
 وقالت عائشة لو استقبلت من أمرى ما استبريت ما غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النساء  
 أخرجه أحمد وابن ماجه والبوداود وقد غسلت الصديق زوجته اسماء لما تقدم في الغسل من غسل ميتا وكان  
 ذلك مخضرم الصحابة ولم يكرهه غسل على فاطمة كما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي بأسناد  
 حسن وقد ذهب إلى ذلك الجمهور في المسوى الفقهاء على جواز غسل المرأة زوجها وأختها في غسل الزوج  
 امرره قالت الحنفية لا يجوز فإن لم يكن إلا الزوج يميتها وقال الشافعي يجوز لما مر ويكون الغسل ثلاثا  
 أو خمسا أو أكثر بما عسر لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمشقة الغاسلات الأئمة زينب  
 اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بما روي سندروا جلن أني الأخيرة كما فوراً وهو في الصحيحين  
 من حديث أم عطية وفي لفظ لما أيضا اغسلنها وتر ثلاثا أو خمسا أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن  
 وفيه دليل على تقويض عدد الغسلات إلى الغاسل وفي الحجة إنما الأمر بالسدر وزيادة الغسلات لأن المرض  
 مظنة الأوساخ والرياح المنتنة انتهى وفي الأخرى كما فوراً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأجلن في  
 الأخيرة كما فوراً كما سبق وإنما الأمر بالكافور في الأخيرة لأن من خاصيته أن لا يسرع التغيير فيها استعمل ويقال إن  
 فوائد أنه لا يقرب منه حيوان يهودي وقد صام الميا من ليكون غسل الموتى بمنزلة غسل الأحياء ويحصل  
 الكرام هذه الأعضاء ودليله قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أم عطية هذا أن يمينا منها موضع  
 الوضوء منها قال ابن القيم سنة الصحيح الصريح في غفر راس الميت ثلاث طفاً كقول في الصحيحين في غسل أنبته

اجتازوا ركسها ثلاثة قرون قالت سام عظمته ظفرا راسها وناصيتها وقرنها ثلاثة قرون والقبينة من غلفها فخر ذلك  
 بانيشيزية الدنيا وانما يسيل شعرها شققتين على شديها وستة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احب بالاتباع  
 اشتمى قلنت وفي ذلك رؤا السنة بحض الرأى الفاسد والقياس الكاسد ولا يغسل الشهيد بل يدفن في ثيابها  
 تنويرها بفعل وليتفضل صورة لقاء على يادى الرأى وقد جرت السنة في الشهيد ان لا يغسل لما ثبت عنه صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم من ترك غسل شهيدا واحدا وغيرهم ولم يروا غسل شهيدا وانه قال الجمهور واما من اطلق عليه السلام الشهيد  
 كالطغون والبطون والنفوس ونحوهم فقد حكى في البحر الاجماع انهم يسلون **فصل** ويجب تكفينه والاعمال  
 في التكفين التشبه بحال النائم السجى بثوبه الكله في الرجل اناؤه قميص ومخففة او مله وفي المرأة زهه مع زيادة بالانها  
 يابسها زيادة السترة بما يستزله الامر صلى الله عليه وآله وسلم باحسان الكفن كما في حديث اذا كفن احكم  
 اخاف احسن كفنه وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث ابى قتادة والكفن الذي لا يستره حسن ولو لم يملك غيره  
 ادى الكفن لامة صلى الله عليه وآله وسلم ستاغبين مصعب بن عمير في النمرة التي لم تترك غير كما في الصحيحين وغيرهما  
 من حديث جناب بن الارت ولا بأس بالزيادة مع التمكن من غير مخالفة لما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم كفن بابتنة فانه كان يناول النساء ثوبا ثوبا وهو عند الباب فناولن احتوشن الدرع ثم اخراجهن  
 ثم اخرجت بعد ذلك في الثوب الآخر اخرجها حمزة والوداؤ ومن حديث ليلى بنت قائف الشقيقة وقيل صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم في ثلاثة اوثاب سحلية جد وبانية ليس فيها قميص ولا عمامة اخرج فيها اذ رجا وهو في الصحيحين اخرج  
 ابو داود ومن حديث علي بن ابي طالب في الكفن فانه يسلب سرايا يقول اراد العدل بين الافراط والتفريط وان  
 لا يتخلوا عادة الجاهلية في المغالة والاولى ان يكون الكفن من الابيض لم يثبت البسوا من ثيابكم البيضاء فنها  
 من خير ثيابكم وكفونوا فيها موتاكم اخرجها حمزة والوداؤ وابن ااجة والترندجى وصححه والشافعى وابن حبان والحاكم  
 والبيهقى صحيح ابن القطان وفي مناهج احاديث اخر عن عمر بن الخطاب وشجرة والنس وابن عمر الى الكدرار وكفن الشهيدة  
 في ثيابه التي قتل فيها فانه كان ذلك عنده صلى الله عليه وآله وسلم في الشهداء القتلين معه واخرج احمد  
 والوداؤ وابن ااجة من حديث ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم اعد بالشهداء ان  
 عنهم حمزة والجلود وقال ابو قتادة بن ربعي وشياهم واخرج احمد من حديث عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال يوم اعد زبلوهم في ثيابهم وذلك بتطبيب بدن الميت وكفنه حديث جابر بن عبد الله  
 والبيهقى والبرابر بسند رجاله صحيح قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جرح الميت فاجزؤ  
 ثلثا والقول صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الحرم الذي قضته ثاقفة راسه طيب هو في صحيح من حديث ابن عباس فان ذلك  
 لشيطان غير الحرم طيب لا يستباح تقليد صلى الله عليه وآله وسلم قوله فانه يبعث ملجأ قال في الحجة فوجب الصيرورة الى هذه الكلمة  
 اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله الميت يبعث في ثياب الذي يموت فيها **فصل** ويجب الصلوة على الميت  
 لان اجتماع اربعة من المؤمنين شافعين للميت له تأثير في نزول الرحمة عليه الصلوة على السوات ثابتة ثبوتها ضروريا

الروضة النورية



من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل اختياره ولكنها من اجابات الكفاية لانهم قد كانوا يصلون على الاموات  
 في حيوتهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يوزنون كما في حديث السواد التي كانت اقم السجود فانه لم يعلم النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا بعد ذلك فقال لهم الاذنتموني وبهو في الصحيح واستنع من الصلوة على من عليه  
 دين وامرهم ان يصلوا عليه ويقوموا الا ما وجدوا من الرجل ووسط المرأة لحديث النضر بن  
 مالك انه صلى على جنازة رجل فقام عند راسه فلما رقت التي بجنازة امرته فجلس عليها فقام وسطها فسلم عن  
 ذلك قيل له هكذا كان سوال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قامت ومن المرأة حيث قامت  
 قال نعم اخرجه احمد وابوداود والترمذي وحسنه وابن ماجه واللفظ ابى داود وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 صلى على الجنازة كما فعلت كما يكبر عليها اربعاً ويقوم عند رأس الرجل ويجير المرأة قال نعم وفي الصحيحين من حديث  
 شجرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلوة وسطها ولا يخالف هذا رواية البخاري فان غير المرأة هي وسطها والاختلاف  
 في السجدة معروفة وهذا هو الحق ويكبر اربعاً وخمسة لورود الاول بذلك اما الاربع فثبتت بثبوت استواتر  
 من طريق جماعة من الصحابة ابى هريرة وابن عباس وجابر وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت ابن  
 مسعود وغيرهم رضي الله تعالى عنهم واما الخمس فثبت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال كان يه  
 بن ارمم يكبر على جنازة نارية اربعاً وكبر على جنازة خمسا فثبت فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يكبر اخرجه مسلم واحمد وابل السنن واخرج احمد عن عائشة انه صلى على جنازة فاجلس ثم التفت فقال بالنسيت ولا  
 ذهبت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة فاجلس ثم التفت فقال بالنسيت ولا  
 وهو ضعيف وقد اختلفت الصحابة ومن بعدهم في عدد تكبير صلوة الجنازة فذهب الجمهور الى انه اربع وذهب جماعة  
 من الصحابة فمن بعدهم الى خمسة وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع  
 قال ابن عبد البر والنقطة الاجماع بعد ذلك على اربع واجمع الفقهاء وابل الفتوى بالاصح على اربع على ما جاز في الاحاد  
 الصحيح وما سوى ذلك عندهم فشدودا ليلتفت اليه انتهى ونزه الدعوى مردودة فالخلاف في ذلك معروف  
 بين الصحابة والى الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمس بوجوه من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية الا ان يصح  
 ما رواه ابن عبد البر في الاستدكار من طريق ابى بكير بن سليمان بن ابى خنمة عن ابيه كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم يكبر على الجنازة اربعاً وخمسة وسبعة وثمانياتي بما سمعت النجاشي فخرج فكلب اربعاً ثم ثبت النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم على اربع حتى توفاه الله تعالى على ان استمراره على الاربع لا يمنع ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم من الخمس بالميل قول الفقيه ذلك وقد اخرج الطبراني في الاوسط عن جابر عن نوحا صلوا على موتاكم بالميل  
 والنهاية الصغير والكبير والذنى والايبر اربعاً وفي اسناده عمرو بن هشام البصري في تغريبه عن ابن ابي عمير واما حق  
 هذا بان لا يثبت وقد روى البخاري عن عائشة انكبر على سهل بن خفيف سنا وقال انه شهد برادر روى

صلوة النبي

سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون علي اهل بدر خمساً وستاً وسبعاً ويقرب بعد التكبير  
الاولى الفاتحة وسورة الحمد بن عيسى بن عمار عن الجارقي واهل السنن انه صلى على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب  
وقال لتعملوا انتم السنة ولفظ النسائي فقرأ فاتحة الكتاب وسورة وبهر فلما فرغ قال سنة وحق وروى الشافعي  
في مسنده عن ابني امامته بن اهل انه اجزه رجل من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان السنة في الصلوة  
على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى سراني نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم في نفسه قال في الفتح واسناده صحيح وقد اخرج عبد الرزاق والنسائي بدون قوله بعد التكبير  
ولا قوله ثم يصلي سراني نفسه قال في المحجة من السنة قررة الفاتحة لانها خير الادعية واجمعها عليها الله تعالى  
عباده في محكم كتابه ويدين التكبيرات بالادعية المأثورة منها ما اخرج احمد  
والترمذي والبوداؤد وابن ماجه من حديث ابي هريرة قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا صلى  
على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداً وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكراً وانثانا اللهم من اصبته منا فاحيه  
على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان تراو البوداؤد وابن ماجه اللهم اخرجنا من امة لا تضلنا بعد  
واخرجه ايضا النسائي وابن حبان والحاكم قال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه واخرج هذا الشافعي  
واعلمه بغيره بن عمار واخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه واكرم تله ووسع مدخله واغسله باو شلج وبرود فحين  
انخطا ياكما ينقي الثوب الابيض من الدنس ابدله وارخه من داره واهلها من اهلها وزوجها من زوجها  
وقفتة القبر وعذاب النار وفي المحجة بالبصرة من دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الميت اللهم ان  
فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه من فنته القبر وعذاب النار وانت اهل الكوفة والحق اللهم

اغفر له وارحمه انك انت الغفور الرحيم ولا يصلح على الغال لا امتناعه صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم في غزاة خيبر من الصلوة على الغال كما اخرج احمد والبوداؤد والنسائي وابن  
وقاتل نفسه الحديث جابر بن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان رجلاً قتل نفسه بشق  
فلم يصلي عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والكافر وذلك هو المعلوم منه صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم فانه لم ينقل عنه انه صلى على كافر وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله  
عز وجل ولا تصل على احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره والشهيد وقد اختلفت الروايات  
في ذلك وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
لم يصلي على شهداء واحد واخرجه ايضا اهل السنن واخرج احمد والبوداؤد والترمذي والحاكم  
من حديث النسائي انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصلي عليهم وقد اطلال الماتين  
الكلام على هذا في شرح المتن وسرد الروايات المختلفة

صلوة الميت

واختلاف اهل العلم في ذلك فلم يرجع اليه فان هذا المقام من الممارك ولصلى على القبر وعلى الغائب حديث  
 انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى الى قبر طرب فصل عليه وصفاً وثلثه وكبر اربعاً وهو في الصحيحين من حديث  
 ابن عباس وكذلك صلوة على قبر السواد التي كانت تقوم المسجد وهو النيفاني الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة  
 وصلى على قبر ام سعد وقد مضى لذلك شهر اخرجه الترمذي وصلى على النجاشي وهو واحداً كما في الصحيحين وغيرهما من  
 حديث جابر والى هريرة وهو بات في دياره بالحبشة فصل عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة والاختلاف  
 في الصلوة على القبر والغائب بحروف ولم يأت المانع بشيء يعتد به قال ابن القيم في اعلام المتقين ردت هذه  
 السنن المحكية بالمشايخ من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي  
 على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا ينافي احدهما الاخر فان الصلوة النسي على القبر غير الصلوة التي على القبر فمرد  
 صلوة الجنازة على الميت التي لا تخفى مكان بل فعلها في غير المسجد افضل من فعلها فيه فالصلوة عليه على قبره من  
 جنس الصلوة عليه على نعشه فانه المقصود بالصلوة في النوعين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الارض وبين  
 كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فانها لم تشرع في القبور ولا اليها لانها ذرية الى اتخاذها مساجد وتلعن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك فابن العن فاعله وحذر منه واخبار اهل شر الخلق كما  
 قال ابن من شر الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور مساجد اياي ما فعله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم امراراً متكررة وبالثلث التوفيق **فصل** ويكون المشي بالجنازة سرية الحديث ابي بكر  
 عند احمد والنسائي والى داود والحاكم قال القدر ايتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانا لنكاد  
 بالجنازة رملاً واخرج البخاري في تاريخه قال اسرع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى تقطعت لعلنا يوم مات  
 سعد بن معاذ واخرج البخاري وسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اسرعوا بالجنازة فان كانت صالحة فرتبوا الى الخيران وان كان غير ذلك فمشوا عنه عن قابركم وقد ذهب الجمهور  
 الى ان الاسراع مستحب قال ابن حزم بوجوبه وقد ذهب بعض اهل العلم الى ان استحباب التوسط كحديث ابي موسى قال  
 مرت برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جنازة فحضر فحضر فحضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عليكم القصد اخرجه احمد وابن ماجه والبيهقي وفي اسناده ضعف واخرج الترمذي والبوداوي من حديث ابن مسعود قال  
 سالنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المشي خلف جنازة فقال لا دون الجنب فان كان خيراً عجايموه  
 وان كان شراً فلا يسجد الا اهل النار وفي مسنده مجهول ولا يخف ان حديث ابي موسى لا يصلح للاحتجاج به على  
 فرض عدم وجوده بالارضه فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بل فقط الامر واحديث ابن مسعود فلا ينافي في الاسراع  
 لان الجنب هو ضرب من العذر وادواً وذا اسراع والمشى معها سائتة وهو ظاهر لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 كان يمشي مع الجنازة وهو مشايخ كما يفيد ذلك الاحاديث المتقدمة في صفته المشي والاحاديث الآتية في التقديم  
 والتأخير على الجنازة وكذا حديث أبي هريرة الثابت في صحيح من تابع جنازة مسلم عياناً واحساناً بالمرث والجل لها

سنة له يثاب من استغفر الله قال من اتبع جنازة فلحقه من الله سبعون ألف حسنة ثم ان شاء غلبته طيور  
وان شاء فليدع اخرجه ابن ماجة والبوداود والطيا السى والبيهقى من روايته الى عميدة بن عبد الله بن مسعود  
عنه وفي الباب من جماعة من الصحابة والاحاديث لقوى بعضها لبعض ولا تقصر عن افادة مشروعية حمل المتقدم  
عليها والمتأخر عنها سواء لما ثبت في صحيح مسلم وغيره ان الصحابة كانوا يمشون حول جنازة ابن ابي حنيفة  
واخرج احمد وابوداود والنسائي والترمذى ومحمد بن حريش وغيرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان  
خلف الجنازة والماشي امامها قريبا منها عن يمينها وعن يسارها ونظا الى داود الماشى يمشى خلفها وامامها  
وعن يمينها وعن يسارها قريبا منها وفى لفظ الاحمد والنسائي والترمذى والراكب خلف الجنازة والماشي حيث  
شاء منها واخرج احمد وابو السنن من حديث ابن عمر انه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر يمشون  
امام الجنازة ومحمد بن حبان وقد ذهب بعض اهل العلم الى ان المشى امام الجنازة افضل وبعضهم الى ان المشى خلفها  
افضل والحق ان ذلك سواء ولا ينافيه رواية من روى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مشى امامها وخلفها وفى  
جوانبها قد ارشد الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تقدم كل مكان من الاكنة المذكورة هو من جليلة  
الارشاد اليه قال فى الحجة واهل المشى امام الجنازة او خلفها واهل يحكيها اربعة اوقاتان واهل يسئل من قبل رجليه والقبلة  
المختار ان الكل واسع وانه قد صح فى الكل حديث او اثر انتهى ويكره الركوب لحديث ثوبان قال خرجنا مع  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرأى ناسا ركبا فقال الاستحيون ان ملائكة الله على اقدامهم وهم قائمون  
على ظهور الدواب اخرجه ابن ماجة والترمذى واخرج ابوداود من حديث ثوبان ايضا ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى بداية يوم مع جنازة فابى ان يركبها فلما انصرف اتى بدابة فركب فقليل له فقال الملك  
تمشى فامكن للراكب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبت وقد خرج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع جنازة ابن ابي حنيفة  
ماشيا ورجع على فرس كما فى حديث جابر بن سمرة عن الترمذى وقال صحيح ولا يعارض لكرهه ما تقدم من قوله  
الراكب خلف الجنازة لا يمكن ان يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة والكره ان يكون الراكب خلفها  
ان يكون اجيدا على وجه لا يكون فى صورة من مشى مع الجنازة ويحرم النعى لحديث حذيفة عند احمد وابن ماجة  
والترمذى وصححه ابن النجاشي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن النبي وحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم بالكم والنعي فان النعي على الجنازة اخبره الترمذى وفى اسناد ابوحزرة ميمون الاغور ليس بالقوى  
وفى الباب احاديث والنيابة لحديث من نزع عليه يعذب بما نزع عليه وهو فى الصحيحين وغيرهما من حديث  
المغيرة وعلى النيابة يحمل الاحاديث الواردة فى النعي عن البكاء وان السيت يعذب ببكاء امه عليه وفى صحيح مسلم  
من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال السيت يعذب فى قبره بما نزع عليه واخرج احمد وسلم  
من حديث ابى مالك الاشعري النخعي ان الممتب قبل موتها تقام يوم القيمة وعليها سائل من قطران ودرع  
من حجاب واخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابى موسى بلغة انا برى ما برى منه رسول الله صلى الله تعالى

باب الجنازة

عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرى من الصالحة والخالقة والناقة واتباعها بناس  
وشوق الجيب والدعاء بالويل والشوق لحديث أبي ثريدة قال وصي النبي موسى حين حضر الموت فقال  
لا تتبعوا في الحج قالوا نعم شينا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج ابن ماجه وفي اسناده مجهول  
وقد كان هذا الفعل من افعال الجاهلية وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال ليس منا من ضرب الخردو وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية ولا يقعد المتع لها حتى توضع  
لحريث اذ اراهم الجنزة فتقوموا لها من اتج فلا يجلس حتى توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد  
واخرج البوداود من حديث ابي ثريدة نحوه وقد وردت احاديث صحيحة في القيام للجنزة اذ امرت لمن كان قاعا  
كحريث اذ اراهم الجنزة فتقوموا لها حتى تخافكم او توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره في آخر  
مسلم من حديث كنان قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني في الجنزة ثم قعد في رواية من حديثه قال كان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرنا بالقيام في الجنزة ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه احمد  
والبوداود وخرج البوداود والترغمي وابن ماجه والبرزنجي من حديث عباد بن الصامت ان اليهود قال لما  
كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقوم للجنزة هكذا الفعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجلسوا وانظروهم وفي هذا  
بشر بن رافع ليس بالقوي فاما ما ذكرناه ان القيام لها اذ امرت منسوخ واما قيام الماشي خلفها حتى  
توضع على الارض فحكم لم ينسخ قال القاضي عياض فذهب جميع من السلف الى ان الامر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا  
**فصل** في دفن الميت اى مواراة جيفته في حفرة قبر بحيث لا تشبه وفيه السباع ولا يخرج السيل  
المقتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة ثبتوا نورا وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احفروا  
واعمقوا وحسنوا اخراجه للنساء والترغمي ونحوه ولا بأس بالضح والحد اولى لان الحد اقرب من كراهية  
واما التراب على وجهه من غير ضرورة سوراب ودليله حديث ان ابا عبد الله بن الجراح كان ليضرح وان ابائنا  
كان ليخرجوا ابن ماجه من حديث ابن عباس باسنا وضعيف وخرج احمد وابن ماجه من حديث انس قال  
لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان رجل يديره آخر ليضرح فقالوا استخبر بنا ونجبت اليها فابها من  
تركها فاسأل اليها من سبق صاحب الدفن فله والى وسناده حسن فقهره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمرجلين في حياته  
هذا الميرور هذا ليضرح يدل على ان الكل جائز اما اولوية الدفن فلهي حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم اللهم لنا والشق لغيرنا اخرجنا احمد واهل السنن وقد حسنه الترغمي ونحوه ابن السكن مع ان في اسناده  
عبد الاعلى بن عامر وهو ضعيف وخرج احمد والبرزنجي وابن ماجه من حديث جرير بن عوف وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف  
وقد ذهب الى ذلك الاكثر وحكى النووي في شرح مسلم الفارق العلماء على جواز الدفن والشق ويدخل الميت من  
موخر القبر لحديث عبد الله بن زيد انه ادخل ميتا من قبل باب القبر وقال هذا من سنة اخرجنا البوداود وخرج  
ابن ماجه من حديث ابى رافع قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سجدن معا وسلا وقدرى الشافعي

من حديث ابن عباس والوكيل النجاد من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل من قبل رسول الله  
وقدر روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة انه قالوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل من قبل  
القبلة وقد نفعها البيهقي ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عن رفته صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيد  
على جنبه الايمن مستقبلا وهو ما لا اعلم فيه خلافا فيستحب حثوا للزوايا من كل من حضر ثلاثا حديثا  
لحديث ابيه في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم اتى قبر الميت فبقي عليه من قبل رأسه ثلاثا اخرجه  
ابن ماجه والبيهقي في صحيحه كما قال ابو حاتم واخرج البزار والدارقطني من حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم حتى على قبر عثمان بن مظعون ثلاثا وفي الباب غير ذلك ولا يرفع القبر زيادة على  
ثلاثة حديث علي بن محمد بن مسلم واحمد بن ابي اسحق بن ابي بصير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان لا يرفع مثالا  
الا طس لا قبر اشرف الاسواه وفي مسلم ايضا وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي ان  
يبنى على القبر واخرج سعيد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يؤمر ان يبنى على قبر ابيه ابراهيم ووضع عليه حصبا ورفع عليه شبرا والزياتة للموتى مشرفة على اى زيارة القبور لحديث  
كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فقلنا ان الحج في زيارة ابيه فروا فانهما تذكر الآخرة اخرج الترمذي وصححه وهو في  
صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث ابيه في زيارة القبور وفي الباب احاديث وقد قيل باقتصاص ذلك  
بالرجال لحديث ابيه في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن زوارات القبور اخرج احمد وابن ماجه والبيهقي  
وصححه وابن حبان في صحيحه وفي الباب عن عثمان بن ثابت عند احمد وابن ماجه والحاكم وعنه ابن عباس عند احمد وابن  
الحاكم والبزار بسناد فيه صالح مولى التومة وهو ضعيف وقد روت احاديث في نهي النساء عن اتباع الجنائز  
وهي تقوى المنع من الزيارة وروى الاثر في سننه والحاكم من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم رخص لمن في زيارة القبور واخرج ابن ماجه عنها مختصرا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في زيارة القبور  
فيمن كان لها اذنت الشخص في قوله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتمكم عن زيارة القبور كما سبق فلما لم  
في ذلك حجة لان الشخص العام لا يعارض النهي الخاص لكنه يؤيد ما روت عائشة ما في صحيح مسلم عنها انها قالت سئلت  
كيف قول اذا زرت قال قولي السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين والحديث وروى الحاكم ان فاطمة رضي الله عنها  
عنها كانت تزور قبر عمها العجوة كل جمعة ويحج بين اللول بان المنع لمن كانت تفعل في الزيارة لا يجوز من نوح  
ونحوه والاذن لمن لم تفعل ذلك ويقف الزائر مستقبلا للقبلة كحديث ابيه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم مستقبل القبلة لما خرج الى البقرة اخرج البزار وابن مسعود وحديث البزار وهو صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فافاد مشروعية تعود من خرج من الجنائز مستقبلا حتى تدفن وكذلك  
مشروعية استقبال القبلة لانه لو لم يرد في البقرة كما يخرج الى البقرة كما يخرج من موطنه وقدر كما يقع وقد كان صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم يقول عند الزيارة السلام عليكم اهل ارقوم المؤمنين فانا ان شأنا الله بكم لاعتقون نسأل الله

في

لنا ولكم العافية فينبغي للذاكر ان يقول كذلك وقال في الحجة وفي رواية السلام عليكم يا اهل القبور لغفر الله لنا  
 وكم وانتم سافنا ونحن بالاثرو والند تعالى العلم وحجهم اتخاذا القبور مساجد الاحاديث في ذلك كثيرة  
 ثابتة في الصحيحين وغيرهما ولما الفاظ منها العن الكلد اليهود اتخذا قبورا يبنونها مساجد وفي لفظ قاتل الداء اليهود  
 الحديث وفي لفظ لا اتخذوا قبري مسجدا وفي آخر لا اتخذوا قبري دفنا واتخاذا القبور مساجدا ثم من ان يكون  
 بمعنى الصلوة اليها او بمعنى الصلوة عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ولا عليها قال البيضاوي  
 واما من اتخذ مسجدا في جوار صالحي وقصد التبرك بالتقريب منه لا التعظيم له ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد  
 انتهى ولتقريبه في سبل السلام وقال قوله لا التعظيم ليقال اتخاذا المسجد لقبريه وقصد التبرك بتعظيمه ثم احاديث  
 النبي مطلقة ولا دليل على التحليل بما ذكره الظاهر ان العلماء ساء الذريعة والبعث عن التشبه بعبدة الاوثان التي  
 لتظهر الجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في الفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن  
 بالكلية ولا سبب للايقاد والسرور عليها الملعون فاعله ومفاسد ما بنى على القبور من المشاهد والقيام لا تحضر  
 وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 زارت القبور المتخذين عليها المساجد والسرور وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة انتهى ونزخرتها في  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما امرت بتشديد المساجد  
 ابو داود وصححه ابن حبان قال ابن عباس لتزخرن منها ما زخرت اليهود والنصارى والتشديد رفع البناء وتزيين  
 بالشد يد ويوحى من الحديث ظاهر في الكراهة او التحريم لقول ابن عباس كما زخرت اليهود والنصارى  
 فان التشديد بهم محرم وذلك اذ ليس المقصود من بناء المساجد الا ان تكون للناس من الحر والبر وتزينة  
 القلوب عن الاقبال على الطاعة ويندب الخشوع الذي هو روح جسم العبادة والقول انه يجوز تزئين المحراب باطل  
 قال الامام الهندي اليميني في البحران تزيين الحرمين لم يكن برأى ذي حل وعقد ولا سكوت رضاى من العلماء  
 وانما فعله اهل لدول الجبارة من غير موازنة لاحد من اهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو  
 كلام حسن وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما امرت اشعارا به لا تحسين فانه لو كان حسنا لامر الله تعالى  
 به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخرج البخاري عن حديث ابن عمر ان مسجدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان  
 على عهد ميثا باللبن وسقف بالجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه ابوابا شيئا وزاد فيه عمرا وبناه على بناءه في عهد  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باللبن والجريد واعاد عمده خشبا ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة  
 وبني جدرانها بالحجارة المنقشة والقضه حول عمده من حجارة منقوشة وسقفها بالساج قال ابن بطال وهذا يدل  
 على ان السنة في ببناء المساجد القصود ترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضي الله تعالى عنه مع كثرة الفتوحات  
 في ايامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجدا كما كان عليه انما احتاج الى تجديده لان جريد النخل كان قد خرب في ايامه ثم قال  
 عند عمارته الكن الناس من المطر اياك ان تمرا وتصف تنقش الناس ثم كان عثمان المال في زمنه اكثر حسنة



بما لا يقتضي الزخرفة مع ذلك كما لبعض الصحابة عليه أول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك ذلك  
 في أواخر عصر الصحابة وكثرت كثير من أهل العلم عن أنكار ذلك خوفا من الفتنة قتال ونشر يحيى لم يرث لعن الله  
 زائرات القبور والتخمين عليها المساجد والسراج أخرجه أحمد والبوداء والنسائي والترمذي حسنه وفي إسنادوه  
 أبو صالح بإدغام وفيه مقال وأخرج أحمد وإبليس السمن قال بنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يحبس القبور  
 ليقع عليه وان بنى عليه وزاد الترمذي وان يكتب عليه ان توطي صحبه واخرج النسي عن الكلبية ايضا النسائي  
 وقال الحكم ان الكتابة وان لم يخرجها سلم في على شرطه والقعود عليها لما أخرجه مسلم وأحمد وإبليس السمن  
 من حديث أبي هريرة قال ان مجلس احدكم على حجرة فخرق ثيابه فخلص الى جلدته خير له من ان يجلس على قبر واخرج  
 أحمد بسند صحيح عن عمرو بن خزم قال اني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذوا  
 صاحب هذا القبر قال في حجة ومعنى ان لا يقع عليه قيل ان يلازمه الموقوفون وقيل ان يطأوا القبور وعلى هذا  
 فالمعنى اكرام الميت فالحنى المتوسط بين التعظيم الذي يقارب الشرك وبين الاهانة وترك الموالاة به وسب  
 الاموات لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد افضوا الى ما قدموا اخرجه البخاري  
 وغيره من حديث عائشة. وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عباس لا تسبوا امواتنا فتؤذوا احيانا  
 وفي اسناده صالح بن بهمان وهو ضعيف ولكنه يشهد له ماورد وبغناه من حديث سهل بن سعد والمغيرة  
 والتعزية مشروعة لحديث من عثر على مصابا فادخله اخرجه ابن ماجه والترمذي من حديث  
 ابن مسعود وقد انكر هذا الحديث على علي بن عامر وأخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن خزم عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال من يؤمن بيزي اخاه بصيبته الاكساه السدر عز وجل من جمل الكرامة يوم القيامة قال  
 اسناده ثقات وأخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن ابي عبيد بن جبر قال لما توفي رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم جارت التعزية سمعوا قائلوا يقول ان في السدر او من كل صيبته وخلفا من كل هالك ووركا من  
 كل فائت فباستفتوا واياه فاجرو فان المصاب من جرم الثواب وفي اسناده القاسم بن عبيد الدين عمر  
 وهو متروك وأخرج البخاري ومسلم من حديث أسامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فامرسلت اليه احدي نباته يدعوهم وتجنهوا ان حبسوا لها او ابنا لها في الموت قال للمرسول ارجع اليها فاجبرها  
 ان تشي ما اخذوا شيئا اعطى وكل شيء عندنا جليل مسمى فمما قلصه رخصت فينبغي التعزية بهذه الالفاظ التي  
 في الصحيح ولا يبدل عنها الى غير ذلك اهداء الطعام لاهل الميت لحديث عبد الله بن جعفر  
 قال لما جاءوا لني جعفر بن قيس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنعوا لآل جعفر طعاما فقد اتاهم ما نفيم  
 اخرجه أحمد والبوداء والترمذي وابن ماجه وصح ابن السكن حسنه الترمذي وأخرج نحوه أحمد والطبراني  
 وابن ماجه من حديث اسما بنت عميس ام عبد الله بن جعفر واخرج أحمد وابن ماجه بسند صحيح من حديث جرير  
 قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من الدنيا ولا يعارض هذا ما ثبت عن النبي

سئل السيد تعالى عليه آله وسلم وشركه كرم كتاب الزكوة وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركانه  
 وشعر ورى من شرورياته ولكنها الإيجاب الأيمن واجب فيه الشارع الزكوة من الأموال وبينه للناس هوان  
 مثل قول خذ من أموالهم صدقة وآفة الزكوة كما بين للناس قوله تعالى أقيموا الصلوة لما شرعه الله تعالى من  
 الصلوات التي منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للناس قال الماتق وقد روي كثير من أهل العلم  
 إيجاب الزكوة في أموال لم يوجب لها الزكوة فيها بل مخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الأموال يوم  
 الوجوب كقولهم ليس على المرء من عبده ولا فرسه صدقة وقد كان للصحابة أموال وجوا به تجارتهم وخسروا ما لم  
 يأثمهم الله تعالى عليه آله وسلم تبتكره ذلك لأطباعهم ولو كانت واجبة في شيء من ذلك ليعين للناس أنزل الله فقلوا ذنا  
 في هذا الخضر ما يجب وأشرنا إلى أشياء من الأموال التي لا زكوة فيها ما قد جاب بعض أهل العلم للمال التي يجب فيها الزكوة  
 كما استخرج ذلك انتهى يجب في الأموال التي سياتي بيانها عن قريب وتعمت الإثبات على أن منع الزكوة كبيرة قال في  
 العالكية هي فريضة محكمة كغيرها من التكاليف فأنها قال ذلك الأمر عندنا أن كل من منع فريضته من فرائض الله تعالى  
 فليس يتلخص المسلمون أخذها كان حقاً عليهم جوارح حتى يأخذوها منه وبلذ أن يأخذ الصديق رضي الله تعالى عنه قال لم يمنعوني  
 عقلاً لما جابهم عليه في السوى إذا كان المالك مكلفاً أعلم أن هذه المقالة قد ينزعها من منسجمها فإذا راجع المانع  
 ووقف حيث أوقفه الحق علم أن هذا هو الحق وبما أنه ان الزكوة هي أحد أركان الإسلام ودعائه وقوامه ولا خلاف  
 أنه لا يجب شيء من الأربعة الأركان التي الزكوة فاستهمل على غير مكلف فإيجاب الزكوة عليه أن كان يبدل فما هو  
 فما جاب عن الشارع في هذا الشيء مما تقوم به الحجة كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ما بال تجاري في  
 أموال الأيتام لئلا تأكلها الزكوة فلم يفتح ذلك في شيء مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما روي  
 عن بعض الصحابة في فلا حجة فيه وقد عرفت ذلك كما روي البيهقي عن ابن سبيع وقال من ولي مال يتيم فاجلس عليه  
 فاذا دفع إليه ما أخبر بما فيه من الزكوة فإن يشأ تركه وإن يشأ تركه وروي نحوه ذلك عن ابن عباس وإن  
 قال قائل إن الخطاب في الزكوة عام كقول خذ من أموالهم صدقة فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك إلا لمن  
 له الخطاب وهم المكلفون وإيضاً بقية الأركان وسائر التكالييف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها على من  
 ليس من مكلفات الشطابات بها عاتة فلو كان عموم الخطاب من الزكوة مسوغاً للإيجابها على غير المكلفين لكان العموم  
 في غير ذلك كذلك وأنه باطل بالجماع واستلزام الباطل بطل مع أن تمام الآية أعني قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة  
 يدل على عدم وجوبها على الصبي وهو قوله تطهرهم ذكرهم بها قال لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا لزكوتيه  
 وبالحجة فأموال العباد محترمة بمقتضى الكتاب السنة لا يحل لها إلا التزني وطبقة النفس ادورود والشرع كالزكوة  
 والدية والارش والشفقة ونحو ذلك فمن زعم أن يملك أحد من عباده سيما من كان ظلم التكليف عنه مرفوعاً  
 فعليه البرهان والواجب على المصنف أنه ليقف متوقف المنع حتى يبرهن عنه الدليل ولم يوجب الله تعالى على أبي  
 اليتيم والمجنون أن يخرج الزكوة من أموالهم ولا امرؤ بذلك ولا مسوغة له بل وردت في أموال اليتامى تلك القوارع التي

الزكوة

باب زكوة الحيوان

يرصدع لها القلوب وترجف لها الافئدة **باب زكوة الحيوان** انما يجب في النعم التي انعم الله بها على الانسان في اكثر البلدان الابل والبقر والغنم وجميعها اسم الانعام واما الخيل فلا تكفر بغيرها ولا تناسل نسلا وافر الا في انظار سيرة كركستان كذا في الحجج وحكي الابل والبقر والغنم فتؤخذ من كل صرته من الابل ناقة ومن كل قطيع من البقر بقرة ومن كل ثلثة من الغنم شاة مثلا ثم تعرف كل واحد من هذه بالمثل والقسمة والاختصاص ليتخذ ذلك ذريعة الى معرفة الحدود والجماعات كذا في الحجج وكونها لا تجب في غير الثلاثة الانواع من الحيوان فلان الذي بين الناس بائتر الليم لم يوجبها عليهم في غير راسها واما ما ورد من ذكر حق الله تعالى في الخيل فالمراد بها ما اذا بلغت الابل خمسا ففيها شاة ثم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها

ابنة مخاض واو ابن لبون وفي ست وثلاثين ابنة لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فاذا انزلت ففي كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة هذا التفصيل في فرض الصدقة هو الثابت في حديث النبي ان ابا بكر كتب لم ان هذه فرض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المسلمين ثم ذكر فيها ما يجب في كل عدد كما في هذا المختصر ثم قال فيه فاذا تباين اسنان الابل في فرض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه يحل منها شاتين ان استيسر الاربعة وعشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرون درهما او شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده ابنة لبون فانها تقبل منه يحل منها شاتين ان استيسر الاربعة وعشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا الحقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرون درهما او شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده ابنة مخاض فانها تقبل منه يحل منها شاتين ان استيسر الاربعة وعشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس موشى ومن لم تكن معه الا اربع من الابل فليس فيها شى الا ان يشاء ربها وقد اخرج هذا الحديث احمد والنسائي والبوداود واخرجه ايضا البخاري مفرقا في صحيحه قال ابن حزم هذا الكتاب في نهاية الصبر على الصديق بحضرة العلماء ولم ينال احد وصحاح ابن حبان وغيره وقد اخرج احمد والبوداود والترغى وحسنه الدارقطني وانما ذكرتم الحديث في مختصرنا على المختصر من حديث الزهري عن عثمان بن عمار قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى محالة حتى توفي فاخرجها ابو بكر ففعل بها حتى توفي ثم اخرجها عمر من بعده ففعل بها قال فانعد بك عمر يوم الهك وان ذلك لمقرون بوجيته ثم ذكر الحديث قال في الحجج قد استغاض ذلك من وايه الى بكر وعمر وابن مسعود وعمر بن حزم وغيرهم بل صار متواترا بين المسلمين انتهى **فصل** ويجب ثلاثين من البقر تبع او تبعة وفي اربعين مسنة لتع ذلك يدل على ذلك ما اخرجنا في السنين واما ابن حبان وانما ذكر صحاح ابن حبان

باب زكوة الحيوان

باب زكوة الحيوان

سأؤذن جيل قال الغنفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى النبي من امر في أن أخذ من كل ثلاثين من البقر تبعة  
أو تبعة من كل أربعين سنة فإذا رادت على الأربعين فلا شيء في الزكاة حتى يبلغ سبعين وفيها تبعة وستة إلى اثنين  
وفيها سستان ثم لك قال ابن عبد البر في الاستبصار لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في  
حديث معاوية أنه النص المجمع عليه **فصل** ويجب في أربعين من الغنم شاة إلى مائة واحدة

وعشرين وفيها شاتان إلى مائتين وواحدة وفيها ثلاث شياه إلى ثلاث مائة  
واحدة وفيها أربع ثم **فصل** مائة شاة هذا التفصيل هو الثابت في حديث النضر وحديث

ابن عمر الذين تقدم تخريجهما في زكاة الابل وقد وقع الاجماع على ذلك **فصل** ولا يجمع بين مغنق  
من الانعام ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة لهنية صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك

كما في كتاب أبي بكر المحكي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الاشارة اليه وكذلك  
في حديث ابن عمر كما في الكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبق في الاشارة اليه

وكذلك وقع التخيير بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فان فيه النهي كذلك ومعنى التفريق بين مجتمع  
ان يكون لثلاثة الفار لكل واحد أربعون شاة فإذا لم يجزوا كان على كل واحد شاة وإذا جمعوها لم يجب فيها

الاشابة وصورة المجمع بين مغنق ان يكون لرجلين مائة شاة وشاة فيكون عليهما ثلاث شياه فيفرقونها  
حتى لا يكون على كل واحد منهما الاشابة واحدة ونحو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسح والمراح والخلطة ان

اختلف المالكون كما دلت على ذلك الادلة ولا شيء فيما دون الفريضة ولا خلاف في ذلك ولا في  
الاوقاص وهي ما بين الفريضتين فلا خلاف في ذلك ايضا الا في رواية عن أبي حنيفة في حديث معاوية

احمد وغيره ان الاوقاص لا فريضة فيها وما كان من خليطين فيزاجان بالسوية لما وقع في الكتاب  
المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما كان من خليطين فانهما يتراجان بالسوية والراد انهما اذا

خلطا ما يملكانه من الماشي فبلغت النصاب اخرجوا زكاة تلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد بحسب  
باشية وصورة ذلك ان يكون لكل واحد منهما عشرة ون شاة فيأخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك

احدهما فيرجع على صاحبة نصف قيمتها وهذا على ان مجرد خلط الشكرين يملكهما يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة  
لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك الادلة ولا تؤخذ ههنا ولا ذات عوار ولا عيب ولا صغير

ولا الكولة ولا ربي ولا ما حض ولا خل غنم ما في كتاب أبي بكر بلفظ ولا يؤخذ في الصدقة ههنا ولا ذات  
عوار ولا نيس في كتاب عمر المحكي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يؤخذ ههنا ولا ذات عيب في حديث محمد بن ابي ذر الغفاري

مرفوعا بلفظ ولا اضلي الهرة ولا الدرة ولا المرفرة ولا الشطرة المنيمة ولكن من سواها لم يخرجها أبو ذر والطبراني بإسناد جيد  
وأخرج مالك في الموطأ والشافعي عن سفيان بن عبد الله الثقفي ان عمر بن الخطاب نهى المصدق ان يأخذ الكولة والرابي المأخض

فخل الغنم وقد روي لك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سنة من سنة الهرة الكبيرة التي سقطت لسانها وذات العوار

ما لا يعلم

ما لا يعلم

بفتح العين ونحوها قيل هي العوراء قيل المعيبة وقد شغل قوله ولا عيب كل ما فيه عيب ليدع عنه العاقين بالمواشي  
 لنفسا فانه لا يخرج في الصدقة فتدخل في ذلك المنة لفتح الدال المعجمة مشددة بعد ما راكسورة ثم ون في حجر  
 واشتراط القيمة هي صفات المال وشراؤه والقيمة البخيلة باللبن وغيرهما وأما الأكلية فهي بفتح الهمزة ونحوها كبيت  
 العاقر من شاة والكر يا بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربي في البيت للبنها وأما الصالح في كل  
 النعم هو الذي ينشر عليها فإن المال لا يخرج في الزكاة لمن لم يكن من خيارها باب زكاة الذهب الفضة لا خلاف في  
 وجوب الزكاة في الذهب والفضة إذا حال على أحدهما المحلول من ربع العشر وذلك لأن الكثرة والنسب هما ما  
 بالفاق المقدار الكثرة هنا فمن حق كونه أن يكون اخف الزكاة والذهب محمول على الفضة ونصاب الذهب  
 عشرين دينارا ونصاب الفضة مائتا درهم حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في حديثكم كنم من عدة الخيل والريق فهما الواحدة فترى من كل بعير من جوارها ليس في تسعين مائة شيء فإذا بلغت ثمانين  
 خمسة مائة خرجت بالحمدة وأبو داود والترمذي في سننهما في حديث علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الترمذي عن أبي بصير عن أبيه عن حماد بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في ما دون خمس دون البابل مائة وليس في ما دون خمسة أو من من التمر صدقة وأخرجه أحمد والبخاري ومسلم في حديث أبي حمزة عن أبي داود  
 من حديث علي قال إذا كانت لك مائة درهم وحال عليها أحول فيها خمسة درهم وليس عليك شيء يعني في ذلك  
 حتى يكون لك عشرون دينارا فإذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها أحول فيها نصف دينار وفي هذا  
 مقال ولكنه حسنة ابن حجر ونقل الترمذي عن البخاري في صحيحه كما في حديث الأول وقد وقع الإجماع على أن نصاب الفضة  
 مائة درهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبيب الأندلسي والخمس لا وافي المذكورة في الحديث هي مائة درهم لأن  
 وزن كل أوقية الرغون درهما وذهب إلى أن نصاب الذهب عشرون دينارا والجمود وقد روي عن الحسن  
 وطائفة ما يخالف ذلك وهو مردود وذهب إلى اعتبار أحول الأثر في حساب بن عباس من ابن مسعود وداود  
 إلى أن يجب على المالك إذا استفاد نصبا أن يركبه في الحال تسكاجا بدل على مطلق الوجوب وهو أجمال للقييد  
 ولا شيء في ما دون ذلك قال في المحجة وبطل في الخلف زكاة الأحاديث فيه متعارفة وأما ما في الكثرة عليه بعيد  
 ومتى الكثرة من الخروج من الاحتياط المحيط وفي الموطأ كانت عائشة تلي بنات زينب ما يتاحي في حجرها من الخبي  
 فلا يخرج من ثيابهن الزكاة قال مالك من كان يخدمه تبرأ حتى من ذهب وفضة لا يتبعه بلبس فلان عليه فيه  
 الزكاة في كل عام يوزن فيوزن ربع عشره والآن ينقص من وزن عشرين دينارا عينا أو ما يتاحي درهم فإن نقص  
 من ذلك فليس فيه زكاة وإنما تكون الزكاة إذا كان أنما يسكه في اللبس فاما التبرأ والاحتياط المذكور الذي يركبه  
 صلاته ولبسته فإنما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند ربه فليس عليه فيه زكاة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا  
 في السك ولا في النبر زكاة قلت قال بالشافعي في أنه قوله في خصه بالميلح وأما المخطوط كما لا والى وكالسوار  
 وأما حال لا يخل فوجب فيه الزكاة بكل حال وعند الحقيقة تجب في الخلف إذا كانت من ذهب وفضة دون اللؤلؤ

زكاة الذهب والفضة

ونحوه ولا زكوة في غيرهما من الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزمرد والاماس واللؤلؤ والمرجان ونحوه  
 عدم وجود دليل بل على ذلك البرارة الاصلية مستحبة وقد تقدم في اول كتاب الزكوة ما يفيد هذا واصل  
 التجارة لما قد مر من عدم قيام دليل على ذلك وقد كانت التجارة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم قائمة  
 في النوع مما يتجر به ولم ينفل عنه بالبعد ذلك واما ما اخرج البؤادوي والدارقطني والبرزك من حديث جابر بن سمرة  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بان يخرج الزكوة فيما لقد قال ابن حجر في التلخيص ان  
 في سنده جهالة حسنة غير واما ما رواه الحاكم والدارقطني عن عمر بن الخطاب مرفوعا بلفظ في الابل صدقتها وفي الغنم  
 صدقتها وفي البئر صدقتها بالزكاة المبيعة فقد ضعف الحافظ في الفتح جميع طرقه وقال في واحدة منها هذا اسناد  
 لا بأس به ولا يخفاك ان مثل هذا لا تقوم به الترجيح لاجل الكفاية التي تم بها البلوى على ان قد قال ابن دقيق  
 العيدان الذي رواه في المستدرک في هذا الحديث البرزك الملاءم للوحدة وبالرغم الملتزم قال والدارقطني رواه  
 بالزكاة لكن من طريق ضعيفة وهذا مما يوجب الاحتمال فلا يتم الاستدلال فلو فرضنا ان الحاكم قد صحح سنده هذا  
 الحديث كما قال الحاكم في شرح المنهاج لكان مجر والاحتمال مسقطا للاستدلال فكيف اذا قد عورض ذلك التصحيح  
 بتضعيف الحافظ لما صححه الحاكم مع تاخر عصرهم عنه واستدراكهم عليه ولا يدعرون الوجوب باشت عليه صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم في الصحيح من حديث ابي هريرة ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه ولا فحل غير ذلك عدم وجوب  
 الزكوة في جميع الاحوال وقد نقل ابن المنذر الاجماع على زكوة التجارة وهذا النقل ليس صحيحا فاول من يخالف في  
 ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الاسلام والمستغلات كالدرور التي يكرهها بالكلية وكذلك الدواب  
 ونحوه لعدم الدليل كما قد مرنا ايضا حديث ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه يتناول هذه الحالة اعني  
 حالة استغلالها بالكره وان كان لا حاجة الى الاستدلال بل القياس مقام المنع يكفي باب زكوة النباتات بحسب

في الحنابلة والشعير والذرة والتمر والزبيب وجوب الزكوة من هذه الاجناس لشمول الادلة الصحيحة لها بالتصديق عليها  
 في حديث ابى موسى ومعاوية بن وهبهما صلى الله عليه وآله وسلم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما زكوة النخل  
 الاسن هذه الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر اخرج الحاكم والبيهقي والطبراني قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل  
 واخرج الطبراني عن محمد بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكوة في هذه الاربعة ذكرها واخرج ابن حبة والدارقطني  
 من حديث محمد بن شعيب عن ابي بصير عن جده عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكوة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب  
 رواه ابن حبة والذرة وفي سنده محمد بن عبد الله العزمي وهو متروك وما اخرج البيهقي من طريق جابر قال لم يكن الصدقة في غنم النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم الا في خمسة فذكرها واخرج ايضا من طريق الحسن فقال لم يغفر الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الا في خمسة فذكرها الخمسة المذكورة والابن القيم في المغني والتميم في التلخيص قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 واليه وسلم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحنطة والشعير والتمر والزبيب قال البيهقي هذه الاربعة لم يكن يغفر الصدقة فيها  
 ابى موسى ومعاوية بن وهبهما صلى الله عليه وآله وسلم ليس انفسه واثبات زكوة وما كان في السنة منها فانفقط نفسه حديث جابر بن سمرة

زكوة النبات

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سئلت الانهار والغيوم عنى بالاسماء نصف العشر مرداد واحد وسلم  
 والنسائي والبوداوى وقال الانهار والغيون واخرج البخاري واحمد وايل السنن من حديث ابن عمر ان النبي صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سئلت السماء والغيون او كان عشر بالعشر وفيما سئلت بالنسج نصف العشر فان الذي  
 هو اقل ثمانية واكثر لياحق زيادة الضحية والذي هو اكثر ثمانية واقل لياحق تخفيفها والعرضي لفتح العين  
 الميمية والثالثة وكسر الراء الميمية هو الذي يشرب بعروق قيل الذي في سواني الغيول ونحوها ونصا بها  
 خمسة اوسق لحديث ابى شعيبه عن ابي جعفر وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمسة  
 اوسق معدة وفي رواية الاحمد وابو داود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اوسق ستون صاعا وفي  
 رواية لاحد ابى داود اوسق ستون مثقالا وفي رواية اخرى ثمانون مثقالا وفي رواية اخرى ثمانون مثقالا وفي رواية اخرى ثمانون مثقالا  
 الى ستة وذلك لان اقل البيت الزوج والزوجة وثالث ثمانون مثقالا وفي رواية اخرى ثمانون مثقالا وفي رواية اخرى ثمانون مثقالا  
 وغالب قوت الانسان ظل اربعة اوسق من الطعام فاذا اكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كان لهم ثمانية وثلاثون  
 بقية لنواكهم واذا هم انتفى قال ابن القيم وقد روت السنة الصحيحة الضحية المحكية في تقدير نصيب العشرة انت  
 بخمسة اوسق بالثلاثة اربع قوله فيما سئلت السماء العشر واستحق فتحها وفتح نصف العشر قالوا اربعة اوسق  
 والكثير وقد عارضنا خاص ودلالة العامة فطعية كالخاص واذا عارضنا قدر الاحوط وهو الوجوب فيقال يجب لكل  
 بكلمة الحاشية وللوجوب معارضة احدهما بالآخر والغالب واحد بما بالقطعة فان طاعة الرسول فرض في هذا وفي هذا  
 ولا عارض منها محمد صلى الله تعالى عليه وسلم من الوجود فان قوله فيما سئلت السماء العشر انما يريد بالتمييز بين ما يجب فيه  
 وما يجب فيه نصف قدره كالتوزيع من غير قايمة فيها في مقدار الواجب وامتناد النصاب فسكت عنه في هذا الحديث  
 وفيه ثمانية اوسق الحديث الا انه كيف يجوز القول عن النفس السبع السبع الحكيمة الذي لا يحل فيها بل عليه القية الى كل  
 النشأة الذي غايته ان يخلق فيه يوم لم يقصد وما يابا بالخاص الحكم البين كالميلان سائر العبيات بالجمعة  
 النصوص انتهى ولا حتى فيما عدا ذلك قال في سائر السقاوة العربي ولم يكن من العادة النبوية ان هذا الزكاة  
 من الخيل والريق والغال والحر واليهول والبطيخ والخيارد والعسل والبقية التي لا تدخل المكيال لا لتصلح لاداء  
 الا الرطب والغلب فانه كان ياتى الزكاة منها بالفرق بين الرطب واليابس انتهى كالحضرة اوقات وغيرها  
 حديثا منخرطات اخرجه لدار قطنى والحاكم والترمذي في سننهم ان عطاء بن الساجب قال لاراد عبد الله بن عمر  
 ان ياخذ صدقة من ارض موسى بن طلحة من الحضرة اوقات فقال لموسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة وهو مرسل فوى وقد اخرجته الدار قطنى وانما حكم  
 من حديث اسحق بن عيسى بن طلحة عن عيسى بن طلحة عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 فخطبوا عنه رسول الله تعالى عليه وآله وسلم قال لما قطعت وفيه نفع والقطاع وهو من التمر الذي يجمعه من حديث موسى  
 بن طلحة عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

كتاب النواكس



ومن حديث عائشة ورواد ايضا البيهقي عن علي بن ابي حمزة وموقوفنا وفي طرق حديث الخضر اوات متعال لكنه روى  
 من طرق كثيرة ويشهد بعضها لبعض ما يقتضيه الاحتجاج به واذا انضم الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجزاء  
 والاربعه وانتمست انتقض الجميع للاحتجاج بالاشك لا شبهة وقد رويت تلك الروايات بلفظ انحصار على تلك الاجزاء  
 كما سبق وكان ذلك هو البيان منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انزل الله تعالى فلا يجب في غير ذلك من  
 النباتات وقد ذهبنا الى ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشافعي واليهيقي والجميع بطريق  
 اخرى وهي ان هذه الادلّة المذكورة هنا تخصه لعمومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك من  
 باب التخصيص على بعض افراد العام لما في ذلك من المحررة والنفي لمعادنا وذكر اخرى ويجب في الفصل العشر  
 وجه حديث عمر بن شعيب عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اخذ من الغسل العشر اخرجه  
 ابن ماجه وقال الدارقطني يروي عن عبد الرحمن بن الحارث وابن ابي عمير عن شعيب وزوايه يحيى بن سعيد  
 الاصباهي عن عمر بن شعيب ومثله حديث ابى سياره عن احمد وابن ماجه وابن داود والبيهقي قال قلت  
 يا رسول الله ان لي غلما قال فاذا العشور وهو مقطوع واخرج الترمذي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال في الغسل في كل عشرة اذناق رزق وفي اسناده صدقة عايمين وهو ضعيف الحفظ واخرج عبد الله بن  
 و البيهقي عن ابيه عن عمر بن شعيب عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الغسل في العسل وفي اسناده مير بن عبد الله وهو ضعيف والجميع لا يفتقر  
 الصلاحية للاحتجاج به ويحوز تجميل الزكاة لحديث ان العباس بن عبد المطلب آل النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم في تجميل صدقة قبل ان يمل فخص لابي ذلك اخرجه احمد والبوداود والترمذي وابن ماجه والحكم  
 والدارقطني والبيهقي وقيل انه مرسل وقد روى عن علي بن ابي حمزة عن طريق اخرى اخرجه البيهقي ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انكنا اجتماعنا فاسلفنا العباس صدقة عايمين ورجال ثقات الا ان فيه  
 انقطاعا وفي الصحيح من حديث ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زكاة العباس هي علي  
 ومثلهما معا قيل انه من الصدقة وقيل انه كان سلف منه صدقة عايمين وعلى الامام ان يرد صدقة  
 اغنياء كل محفل في فقره فهو وجه حديث ابى حمزة قال قد مرنا مصدق رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم فاجده الصدقة من اغنياءنا فاعطانا قسما فاعطانا منها قسما اخرجه الترمذي  
 بن حبه وحديث عمر بن حصين انه سئل على الصدقة فلما حج قيل له اين المال فقال وللمال ارسلتني فخذناه  
 من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه اخرجه ابو داود  
 وابن ماجه عن طاوس قال كان في كتاب مخاض من خرج من مخلاف الى مخلاف فان صدقته وعشروني فمخاض  
 عشيرة اخرجه الاثرم وعبد بن منصور بن صالح وفي الصحيحين عن مخاض ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 لما بعث الى اليمن قال له فخذ من اغنيائهم وضعها في فقرهم ويبرئ الرب المال يدفعها الى السلطان  
 وان كان بجانك الحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال

باب الزكاة

انها ستكون بعدى اشرة وامور انكر ونها قالوا يا رسول الله فما نأكل قال تؤدون الحق الذي علىكم من الثمن  
 السد الذي لكم واخرى منكم والقرن منى ومحمد من حيث وان ابن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم رجل يسأل فقال لرايت ان كان علينا امر ان ينجونا فحقنا وسبنا لو انهم فقال اسمعوا ارايتم  
 فانها عليهم ما حملوا عليكم ما علمم واخرج ابو داود من حديث جابر بن عبد الله مرفوعا بلفظ سياكم ربك بتبصرون  
 فانوا اليكم فخرجوا بهم ونزلوا بينهم وبين ما ينجون فان عدلوا فلا تفهم وان ظلموا فاعلموا وان ظلموا فاعلموا  
 تمام تركواكم رضاهم واخرج الطبراني عن محمد بن ابي وقاص مرفوعا اذ دعوا اليهم فاصلوا الناس في الباب  
 آثار من الصحابة حتى اخرج النبي عن محمد بن ابي وقاص مرفوعا اذ دعوا اليهم وان شربوا الخمر لم يمسوا وخرجوا  
 حديث الشرح ان رجلا قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذ ادببت الزكوة الى رسولك فخرجت  
 منها الى السدوس له فقال نعم اذ ادببتا الى رسولك فخرجت منها الى السدوس له فقال نعم اذ ادببتا الى رسولك فخرجت  
 من بلدا واخرج البيهقي من حديث ابيه في الزكاة انك المصدق فاعطى صدقة فاعطى صدقة فاعطى صدقة فاعطى صدقة  
 قوله نكر ولا تلعن وقيل اللهم اني احببتك ما اخذتني وقد ذهب الى ذلك عليه السلام في الحديث  
 الدفع الى السلطان او بامر من المالك وان امر قوما في غير ضرورتهم سوا ذلك كان عادلا واجرا ايجاب  
 مصارف الزكوة حتى ثمانية كما في الآية الكريمة ائتما الصدقات للفقراء والمساكين  
 والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الوقاب والغاديين وفي سبيل الله وابن السبيل  
 فريضة من الله والله عليه حكيم فانها تضمنت الثمانية الانواع الذين هم مصارف الزكوة وقد اخرج  
 ابو داود عن زيار بن الحارث الصدائي قال ائمت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبايعته فاني على  
 فقال اعطني من الصدقة فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان السدوس مريض بحكم شيء ولا يخرج في الصدقة  
 حتى حكم فيها هو فخرها ثمانية اجزا وان كنت من ترك الاجزاء اعطيتك وفي اسناد عبد الرحمن بن زيار  
 بن العزم الا فخر لقي وفيه مقال في السدوس الفقير بعينه الشافعي من المال ولا حرقه لقي منه موقعا وعندنا  
 من له او في شيء وهو ما دون النصاب او قدر نصاب غير تمام وهو متفرق في الحاجة والمساكين وهو عن الشافعي  
 من له مال لا حرقه لقي منه موقعا ولا يغنيه وعندنا الجنيته من لا شيء ليجتاز الى السدوس لقوة او ما يورثه  
 والعالم ليش علمه سوا ذلك فقير او غنيا وعليه اهل العلم والولادة فلو لم يمتدح من اسلم ونية صدقة اوله  
 شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره فيعطون من الزكوة على الاصح من نهب الشافعي وقال ابو حنيفة سقط  
 سبهم لغلبة الاسلام والرقاب هم المكاتبون عن الشافعية والحنفية والغارم هو عندنا جنيته من الزميرين  
 ولا يملك نصابا فاعلم ان يته او كان له مال على الناس لا يمكن ائذ وعند الشافعي قسيان من يستعان  
 لنفسه في غير مصيته والظاهر شرطا الحاجة او استعانة لاصلاح البدين ويعطى مع الغنا وسبيل الله فخره  
 الا في لهم ريشة وافرهم عند الجنيته وعند الشافعي يعطون مع الغنا وابن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله

مصروف الزكاة

عند الحنفية انهم يشيرون سفرهم وجواز له حاجته عند الشافعية وشرطه هو لاء الاصناف الاسلام عند اهل العلم  
 وعند الشافعية يجب استيعاب الاصناف الثمانية ان كان هناك عامل والا فاستيعاب السبعة وتجعل التسوية  
 بين الاصناف لابين احوال الصنف وعند الحنفية لو صرف الكل الى صنف واحد وتحقق واحد يجوز قال مالك  
 الامر عندنا في قسم الصدقات ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالي فاقى الاصناف كانت الحاجة  
 فيه العدة او غير ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي وعسى ان ينقل فذلك الى الصنف الاخر ليد عام او عامين  
 او اعمام فيؤثر اهل الحاجة والغنى حيث ما كان ذلك وعلى هذا ذكرت من ارضى من اهل العلم انتهى قال الماتن  
 وقد اطال الله التفسير والحديث والفقه والكلام على الاصناف الثمانية وما يتبع في كل صنف والحق ان المعبر صدق  
 الوصف شرعا ولقته فمن صدق عليه فانه فقير كان مصرفا وكذلك سائر الاوصاف واذا لم يكن للموصف حقيقة  
 شرعية وجب الرجوع الى مدلول اللغوي وتفسيره به فما وقع من الشفر والاعتبارات المذكورة لابل العلم انما  
 داخلته في مدلول الوصف لقته او شرعا او لدليل يدل على ذلك كانت معتبرة والا فلا اعتبار لشي منها  
 انتهى ويحرم على بني هاشم وهو عبد المطلب بثلم وهو اليه وجه الحديث الى شهيرة مرفوعة فيه ان لا ياكل  
 الصدقة وفي لفظنا لا تاكل لنا الصدقة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي حديث ابن ارفع ان الصدقة لائل  
 لنا وان سواي القوم من انفسهم خرج احمد والبوداود والنسائي والترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة وصحاه  
 ايضا وفي رواية لاهم والطيحاوي من حديث الحسن بن علي لائل لائل الصدقة وفي حديث المطلب بن سبيته  
 انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لائل محمد انما هي او ساخ الناس وهو في صحيح  
 مسلم وفي الباب احاديث قال في الحجة انما كانت او ساخا لانها تكثر فخطايا وتدفع البلياء وتقع فدا عن  
 العبد في ذلك فيتمثل في مارك السلام والاعلى انما هي فتدرك بعض النفوس العالية ان فيها ظلمة وقد يشاهد  
 اهل الكاشفة تلك الظلمة وكان سيدي الوالد قد سره كي ذلك من نفسه وايضا المال الذي يأخذه الناس  
 من غير مبالاة عين او نفع ولا يراو بها احترام وجهه فيه ذلة ومهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل وسنة وهو  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرم ان التكسب بهذا النوع شرعيا والمكسب  
 لا يملك بالمطهر من المنهوه بهم في المنة انتهى قال ابن تيمية لا نعلم خلافا في ان بني هاشم لا ياكل لهم الصدقة المقر  
 وكذا اكل الاجماع ابن رسلان في شرح السنن وقد وقع الاختلاف في الال الذين يحرم عليهم الصدقة على اقول  
 انهم با انهم بنو هاشم وحكم مواليهم حكمهم في ذلك ويحرم على الاغنياء والا قوداء المكسبين وجهه ما  
 في الاحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة انها لا تاكل الصدقة لغيري وللا الذي مرفوع في لفظنا لاهم والسنن  
 من حديث عبيد الله بن عدي بن النخعي مرفوعا وللا الذي مرفوع قوي والمرق بكسر الميم وتشديد اللام والقوة وشدة  
 النقل كذا قال الجوهري قال في حجة وجاز في تقدير الغنية المالفعة من السؤال انها اوقية او خمسون درهما وجاء  
 ايضا انها لا تغد يا اوميشيه وبه الاحاديث ليست متخلفة عندنا لان الناس على منازل شتى ولكل حال

مصارف الصدقة

كسب لا يمكن ان يتحول عنه فمن كان كاسباً بالحرقة فهو معذور حتى يجد آلات الحرقة ومن كان زارعاً حتى يجد آلات الزرع ومن كان تاجراً حتى يجد البضاعة ومن كان على الجهاد حتى يجد ما يروى روحه  
 فيغزو ومن الغنائم كما كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالبضاطة اوقية او خمسون درهماً  
 ومن كان كاسباً بكل الاثقال في الاسواق او احتطاب الحطب وبهما وامثال ذلك فالبضاطة في الغنيمة  
 بعشيرة انتهى في النوطا من حديث عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تاكل الصدقة  
 لغني الا خمسة لغنا في سبيل الله او لغنا لم او لرجل اشتراها بما له او لرجل لم جارسكين ان تصدق على ابيك  
 فاهدي السكين للغني قال في السوي الاطراف في معونة تبديل اليد وكذا في العامل ابن السبيل اما الغارم والغار  
 فتحل الصدقة له وان كان غنياً عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا تاكل اذا كانا فقيرين وظاهر الآية مع الشافعي  
 الله تعالى جعلهما مضميناً للفقير والمسكين وعن الحنفية تحل الصدقة لمن ليس عنده نصاب غير مستغرق في حاجته فلو كان  
 نصاباً غير نائم لكنه غير مستغرق لم تحل له ولو كان نصاباً كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا تحل للسؤال الا لمن لا يمكن  
 قوت يومه بعد استبداده كذا في العالمكية وفي شرح السنة اذا رأى الامام السائل جليداً تويا وشك في امره انذره  
 واخبره بالامر فان زعم انه لا كسب له ولا عيال لا يقوم كسبه بكفايته قبل منه واعطاه اقول يمكن ان يطبق بين  
 الاحاديث باختلاف الاحوال الاصل اعتبار معنى الحاجة والاستغناء بالكسب التيسير لا اوقية تمنع السؤال  
 لمن كان حاله مثل حال المهاجر في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو امر ترقيين من الغني وفتة بعد فتة  
 وفي الغني فتة والاحتطاب ما فتة من السؤال لمن كان تويا حاذقاً في الاحتطاب او اراد ان يسأل غير الامام

صدقة الفطر

وعلى هذا القياس غيرهما انتهى **باب** صدقة الفطر هي صاع من القوت المعتاد عن كل فرج  
 لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان  
 صاعاً من تمر او صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين والاحاديث في هذا  
 الباب كثيرة وفي صحيح مسلم وغيره ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر واخرج الدارقطني والبيهقي  
 من حديث ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد  
 من ثقتون واخرج نحوه الدارقطني من حديث علي بن ابي طالب عن ابيه عن ابي عبد الله عن ابي جعفر  
 عن ابي الحسن ليس بكلف انما هي كائنته مع الكافين وقد ذهب الجمهور الى انها صاع من البر وغيره وذهب بعض  
 الصحابة الى ان النظر من البر نصف صاع وقد كاه ابن النضر عن علي بن عثمان وابير عميرة وجابر بن عبد الله  
 وابن الزبير رايه ساءت ابني بكرا باسائيد صحيح كما قال الحافظ وآله ذهب ابو حنيفة وقد تسلكوا بحديث  
 ابن عباس مرفوعاً صدقة الفطر من تمح اخرج الحكم واخرج نحوه الزندي عن من حديث عمر بن شعيب  
 عن ابي عبيد بن جرد مرفوعاً وفي الباب حديث لثقف فلان في السوي في الحديث صدقة الفطر فرضية وعليه  
 الشافعي وقال ابو حنيفة واجبة وفيه انه لا يشترط لها النصاب بل هي فرضية على الغني والفقير وعليه الشافعي

وقال ابو حنيفة لا تجب الا على من يملك ثيابا وان لم يكن ثيابا تجب على الصغير والمجنون ومن لم يطبق الصوم وعليه كثر اهل العلم وفيه انها تجب على الرقيق مطلقا سواء كانوا للتجارة او للخدمة وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيه انها لا تجب عن العبد الكافر وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة تجب عنه وفيه انه لا يجوز اخراج الرقيق والسوقي ولا الخنزير ولا القيمة وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه انه لا يجوز اقل من مائة من اجنيس اخرج وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز من البر نصف صاع وفيه ان الواجب مقدار صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خمسة ارطال وثلاث بالرطل العراقي وقد روى بالفتح المصري قدحان وقال ابو حنيفة بصاع الحجاج وهو ثمانية ارطال وقال الشافعي تجب فطرة المرأة على زوجها وقال ابو حنيفة لا تجب عليه والوجوب على سيد العبد ومنفق الصغير ونحوه ويكون اخر احبها قبل صلوة العيد لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر بركوة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة واخرج ابو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه مرفوعا بلفظ من اداه قبل الصلوة فهي زكاة مقبولة ومن اداه بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقات قال في المسوي السنة عند اهل العلم ان يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج الى الصلوة ولو قبلها بعد دخول رمضان يجوز ولا يجوز تاخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم وقال احمد ارجوان لا يكون به باس في سفر السعادة وظاهر هذه الاحاديث انها بعد الصلوة لا تجزى انتهى ومن لا يجد زيايدة على قوت يومه وليدته فلا فطرة عليه لانه اذا خرج قوت يومه وبعضه كان مصرفا لاصارفة القول صلى الله عليه وآله وسلم اغنوهم في هذا اليوم اخرج البيهقي والدارقطني من حديث ابن عمر اذا ملك زيايدة على قوت يومه اخرج الفطرة ان بلغ الزايدة قدرها ولو يديه تحرير السؤال على من ملك ما يفيده بعيشه كما اخرج البخاري والدارقطني من حديث سهل بن الحنظلة مرفوعا ولان النصيب الملقط ولم تحضر غنيا ولا فقيرا وقد اخرج احمد والدارقطني عن عبد الله بن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع من بر او قمح بين اثنين صغيرا وكبيرهما وعبد ذكرا وانثى غني او فقير اما غنيكم فيزكيه الله واما فقيركم فيرد الله عليه اكثر مما اعطى وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعتبر في وجوب زكاة الفطرة فقبل ملك النصاب وقيل قوت عشرة وقال مالك والشافعي وعطاء واحمد بن حنبل واسحق انه يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مالكا لقوت يومه وليدته ومصرفها مصارف الزكاة لكونه صلى الله عليه وآله وسلم قد سماها زكاة لقوله من اداه قبل الصلوة فهي زكاة مقبولة وقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر بركوة الفطرة وقد تقدم ولكن ينبغي تقديم الفقير للامراة غنيا ثم في ذلك اليوم فما زاد صرف في سائر الاصناف وقال في سفر السعادة وكان يخش المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الاصناف الثمانية ولم يرد ذلك امر الضاوية قال بعض العلماء ويجوز الصرف للاصناف الثمانية بل خص بها المساكين انتهى **كتاب الخمس** يجب فيما ينعم في القتال وسيا في الكلام

فيه ان شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق بين الاراضى والمد والماخوذة من الكفار وبين  
المنقولات فان الجميع مغنوم من القتال واما الفنى وهو ما اُخذ بغير قتال فحكمه مذكور في قوله تعالى ما افاء الله  
على رسوله من اهل القرى والمراد بقوله تعالى من فنى ما بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما كل ما يطلق  
عليه اسم الغنيمة بل ما غنم بالقتال كما في النهاية وغيره ولو لم يبق على عمومهم لاستلزم وجوب الخمس في الارباح المأخوذة  
وتخوها وبوطولات الاجماع والاستلزم الباطل باطل وفي الركاز الخمس لانه يشبه الغنيمة من وجه ويشبه  
الحجبان فجلبت زكوة خمس الحديث اظهره في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحجبا  
جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره لا وقال مالك  
والشافعي الركاز دفن الجاهلية وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن ركاز وخالفهم في ذلك الجمهور  
فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع في هذا الحديث من التفرقة بينهما بالعطف وان ذلك يدل  
على الغائبة واتي القاموس تفسير الركاز بالمعدن ودفن الجاهلية وقال صاحب النهاية ان الركاز يقع عليهما  
وان الحديث ورد في الدين هذا معنى كلامه قال ابن القيم في اعلام الموقعين وفي قوله المعدن جبار قولان  
احدهما انه اذا استخرج من بئر لمعدنا فسقط عليه فقتله فهو جبار ويؤيد هذا القول اقتراعه بقوله البئر جبار  
والجبار جبار والثاني انه لا زكوة فيه ويؤيد هذا القول اقتراعه بقوله وفي الركاز الخمس ففرق بين المعدن والركاز  
فوجب الخمس في الركاز لانه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب واستقطا عن المعدن لانه يحتاج الى كلفة  
ولقب في استخراجها والله تعالى اعلم انتهى قال مالك في الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعته  
اهل العلم يقولون ان الركاز انما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب به مال ولم يتكلف فيه نفقة ولا  
عمل ولا مؤنة فانما ما طلب به مال وتكلف فيه كبير عمل فاصيب مرة واخطى مرة فليس بركاز قال في المسئلي  
هو اظهر اقول الشافعي في تفسير الركاز قوله ان المعدن من الركاز او بئر الركاز وعليه ابو حنيفة  
والمراد بالركاز على اظهر اقول الشافعي هو الذين الجاهلي من النقد واما الاسلام فان علم مالك فله والا فلقطة  
وانما يملكه انوار وجب فيه الزكوة اذا وجد في موات او ملك احياء فان وجد في ملك شخص فله شخص او  
في مسجد او شارع فلقطة قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ منه  
اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الجول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر ولا ينتظر  
به ان يجول عليه الجول قلت وبه قال الشافعي في اظهر اقاله ولم يوجب في غير الذهب والفضة وقال  
الشافعي في حديث معادن القسبية في قول آخر ليس هذا ما ثبتت اهل الحديث ولو اشتهوه لم يكن فيه  
رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا انطاع واما الزكوة فليس مروية عنه كذا روى عنه البيهقي  
في سننه اقول ولو كانت الزكوة مروية فليس في ذلك نص في ربيع العشر بل يحتمل معنيين آخرين احدهما يؤخذ  
منه الخمس فهو زكوة وهو قول للشافعي ويحصر بالنسبة الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه الجول تؤخذ

كتاب  
الدرر البهية

منه الزكوة وهو قول جميع من المتقدمين انتهى ولا يجب فيما عدا ذلك لعدم الإيجاب الشرعي البقاء  
تحت البراءة الأصلية وقال أبو حنيفة المحسن في كل جوبه من طبع كالحديد والنحاس ومصرفه مصرف الزكوة  
عند الشافعي ومصرف خمس الفقيه عند أبي حنيفة من في قوله تعالى واعلموا أنما أغنمتم من شيء إلا  
فان بخمس وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكفى بهاد ليل على ذلك وفي حديث  
الباغية يوضع سهم الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغده في مصالح المسلمين الأهم فالأهم وفهم في القربى  
في بني تميم وبني المطلب الفقيه منهم والغني والذكر والأشقي ومنه في أنه خير الأمام في تعيين القواعد وكان عمر بن الخطاب  
تعالى عنه يزي في فرض آل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيت المال ويعين المدين منهم والناسخ وفاقا  
وتهم اليتامى لصنفه في الآب لا يهتم الفقراء والمساكين لهم ليقض كل في كمال الأمام بحيث في الفضل وتقدم الأهم  
فالأهم ويفعل ما أدى إليه اجتهاده ويقتسم أربعة أخماسه في الثمانين بحيث الأمام أو لا في حال الجش من  
كان لفعل وفق بمصلحة المسلمين فضل له وأما الفقيه فمنصرفه ما بين الله تعالى ما فاقا بعد على رسوله من ابن  
القري فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إلى قوله رؤف رحيم ولما قرأها  
عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه إلى الأهم فالأهم وينظر في ذلك إلى مصالح المسلمين لا المصلحة الخاصة  
والتختلف كيفية تسمية الفقيه فكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أتاه الفقيه تسميه في يومه فأعطى  
الأهل خطين وأعطى الأعرب حظا وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه ليقسم للمعروف والعبد يتوخى كفاية الحاجة ويضع  
عمر الدين على السوابق والحاجات فالرطل وقدمه والرطل وبلاده والرطل وبعيل والرطل وحاجته والمال  
في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن كل على أنه أنما فعل ذلك على الاجتهاد فتوخى كل المصلحة بحسب ما را  
في وقت انتهى حاصله **كتاب الصيام** يجب صيام رمضان وهو من أركان  
الدين وضروبي بن ضروريته هلاله أمن عدل لهيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وأمره للناس بالصيام لما أخرجه عبد الله بن عمر أنه رآه أخرجه أبو داود والدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه  
وصححه أيضا ابن خزيمة من حديث ابن عمر بلفظ تراى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم أني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم  
من حديث ابن عباس قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أني رأيته الهلال يعني رمضان  
فقال تشهدان لا اله الا الله قال نعم قال تشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس  
فليصوموا غدا وأخرج الدارقطني والطبراني من طريق طاووس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس  
فجاء رجل إلى عليهما وشهد عنده على روية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمراه  
أن يحزوه وقالوا ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاء به شهادة واحد على روية هلال رمضان وكان  
لا يحز شهادة الا فطر الشهادة الربيعين قال الدارقطني لعروة بن جعفر بن عمر الأيلي وهو ضعيف وقد ذهب



الى العمل بشهادة الواحد ابن المبارك واحمد بن حنبل والشافعي في احد قوليه قال النووي وهو الاصح  
 هو ذهب مالك والليث والاوزاعي والثوري الى انه يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن  
 بن زيد بن الخطاب وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وفطروا اخرجوا بخبر والنسائي وفي نسخة  
 امير مكة احمد بن حنبل قال عهدها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان منكم من لم يدر  
 فان لم يدره وشهد شاهد عدل نسكنا بشهادتهما اخرجوه البوداود والدارقطني وقال هذا الاسناد متصل  
 صحيح ونجاة في الحديث ان مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد ولكن احاديث قبول الواحد اخرج  
 من هذا المفهوم في المسوي اختلاف في هلال رمضان فثبت بشهادة الواحد وعليه ابو حنيفة قبل  
 لا بد من عدلين وعليه مالك وللشافعي قولان كالمذاهبين اظهرهما الاول ولا فرق عنده بين ان يكون  
 السامع شخص او جماعة وقال ابو حنيفة في الصحيح لا بد من جميع كثير وفي العالم كبريت اذا راوا الهلال قبل الزوال  
 او بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلية وفي الانوار واذن في الهلال بالتهار يوم الثلاثاء  
 فيه ليلة المستقبلية او اكمل عدة شعبان لحديث ابهرثرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوموا الروتية وافطروا الروتية فان غم عليكم فامكوا عدة شعبان ثلاثين  
 والاحاديث في هذا المعنى كثيرة اوفى الحجة البالغة لما كان وقت الصوم مضبوطا بالشهر القمري باعتبار رتبة  
 الهلال وهو تارة ثلثون يوما وتارة تسع وعشرون وجب في صورة الاستنباه ان يرجع الى هذا الاصل  
 وايضا معنى الشرائع على الامور الظاهرة عند الاميين ودون التعمق والمحاسبات الخفية بل الشرعية واردة  
 باخمال ذكرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انا انتم امته لا كتب ولا تحسب انتمى ويصوم ثلاثين  
 يوما ما لم يظهر هلال شوال قبل اكملها وجهه ما وروى من الادلة الصحيحة ان الهلال  
 اذا غم صاموا ثلاثين يوما لحديث ابهرثرة المذكور ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث  
 ابن عباس عند احمد والنسائي والثوري وصححه ابن حجر ومن حديث عائشة عند احمد وابو داود والدارقطني  
 باسناد صحيح وغير ذلك من الاحاديث وفيها التصحيح بالكمال للعدة ثلاثين يوما في بعضها عدة شعبان في  
 بعضها ما يليق انها عدة رمضان وفي بعضها الاطلاق وعدم التعيين باحد الشهرين قال في الحجة قوله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم شهر اعياد لا يتقصان رمضان وذو الحجة قيل لا يتقصان معا وقيل لا يتفاوتان  
 ثلاثين وتسعة وعشرين وهذا لا يخالف لقواعد التشرع كما انه اراد سدان يخطر في قلب احد ذلك انتهى  
 قال بعض التحقيق ثم في التكليف الشهري علق معرفة وقته برؤية الهلال دخولا وخروجا او كمال العدة  
 ثلاثين يوما فحل في الاكوان اوضح من هذا البيان والتوقيت في الايام والشهور بالحساب للمنازل  
 القمرية بدخول اتفاق الامة انتهى واذا رآه اهل بلد لهم سائر البلاد الموافقة والجماعة  
 المصروفة بالصيام لم يردوا الاظهار روية في خطاب لجميع الامة فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك

بالحديث

رواية لم نجدهم وإنما استدلال من استدلل بحديث كريم عن مسلم وغيره أنه استعمل عليه رمضان وهو يا شام  
 فرأى الهلال ليلة الجمعة وقدم المدينة فاجبر بذلك ابن عباس فقال لكننا رأينا ليلة السبت فلما نزل  
 لنصوم حتى تكمل ثلاثين أو ثلثة ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وله الفاظ فغير صحيح  
 لأنه لم يصحح ابن عباس بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرهم بأن لا تحملوا بروية غيرهم من أهل الاقطار  
 بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بالمبالاة الثلاثين أو بزيادة ثلثا عنه أن المراد بالروية روية أهل المحل وهذا خطأ في  
 الاستدلال باوقع الناس في الخطأ والخطأ حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب وقد وضع المسامحة المقام في  
 الرسالة التي سماها الطالع أرباب الكمال على ما في رسالتك الجلال في الهدى من الاختلال في المسوى للاختلاف  
 في أن روية بعض أهل البلد موجبة على الباقيين أو تختلفوا في لزوم روية أهل بلد أهل بلد آخر والآقوس  
 عند الشافعي يلزم حكم البلد القريب دون البعيد وعن أبي حنيفة يلزم مطلقا وعلى الصائغ النية  
 قبل الفجر الحديث حصصه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصيام  
 له آخر جراحه وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان وصحاحه ولا ينافي في ذلك رواية من رواه موقوف فأنكر  
 زيادة تعيين قبولها على ما ذهب إليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من  
 أهل العلم وخالفهم آخرون واستدلوا بما لا يقوم به الحجة بأحد حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من  
 أصبح صائما أن يصوم فيه في يوم عاشوراء فغاية ما فيه أن من لم يتبين له وجوب الصوم إلا بعد دخول  
 النهار كان ذلك عذرا له عن التبت وأما حديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل على بعض  
 نسائه ذات يوم فقال بل غنمكم من شيء فقالوا لا فقال فاني أذن صائم فذلك في صوم التطوع  
 في المسوى قال الشافعي يشترط لفرض التبت ولصح النفل بثبوت قبل الزوال وقال أبو حنيفة كيف  
 في الفرض والنفل إن ينوي قبل نصف النهار ولا بد في القضاء والكفارات من التبت **فصل**  
 يبطل بالأكيل والشرب عمدا لا خلافا في ذلك وإنما مع النسيان فلا لما في الصحيحين وغيرهما من  
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم  
 صومه فأنما الله طعمه وسقاه وفي لفظ للذكر قطني بإسناد صحيح فأنما هو رزق ساقه الله له ولا قضاء  
 عليه وفي لفظ آخر للذكر قطني وابن خزيمة وابن حبان وأما حكم من أفطروا من رمضان ناسيا فلا قضاء  
 عليه ولا كفارة وبمسند صحيح أيضا وهكذا الاجماع لا خلافا في أنه يبطل الصيام إذا وقع من عدا ما  
 إذا وقع مع النسيان فبعض أهل العلم الحق من أكل أو شرب ناسيا وتسك بقوله في الرواية الأخرى  
 من أفطروا من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وبعضهم منع من الإلحاق واليقضي عمدا  
 لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ذرعه اليقضي فليس عليه من استقار عمدا

مطالعة الصوم

فليقتض أخرجه أحمد والبوداودي والترنذري وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه وقد عكس ابن المنذر  
الاجماع على ان التقدير الثاني ليس الصيام وفيه نظر فان ابن مسعود وعكرمة وربيعة قالوا انه لا يقسم الصوم  
سواء كان غاليا او مستخرجا لم يرج منه شيء باختياره واستدلوا بحديث ثلث لا يفطرن الا يقين والحاجة  
والاستسلام أخرجه الترمذى من حديث ابى سعيد وفي أسناده عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وهو ضعيف  
وعلى فرض صلاحه لا يستدل بالاعتراض حديث ابهريرة لان هذا مطلق وذاك مشيد بالعدم ويخرج  
الوصال البهية صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديث ابهريرة وابن عمر وعائشة وهب بن  
وغيرهما وفي الباب احاديث وعلى من افطر عمدا كفارة كفارة الظهار لحديث المجامع في  
رمضان فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليل تجد ما تتق رقبته قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم  
شهرين قال لا قال فهل تجد ما تقسمه شين مسكينا قال لا ثم اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعرق فيه فترفعال فرفع  
بهذا قال فهل على افطر منافر من لا يتها ابل بيت احوج منا فضحك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
حتى بدت فواجره وقال اذهب فاطمه اليك وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابهريرة وعائشة وقد  
قيل ان الكفارة لا تجب على من انظر عاذا بابي سبب بل بالجماع فقط ولكن الرجل انما جامع امرأته فليس في الجماع  
في نهار رمضان الا ما في الاكل والشرب لكون الجميع حلالا لم يحرم الا الباعض الصوم وقد وقع في روايته  
من هذا الحديث ان رجلا افطر ولم يذكر الجماع ويندب بجعل الفطر وتأخير السجود لحديث سهل بن سعد  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وهو في الصحيحين وغيرهما من  
ابن ذر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال امتي بخيرا اخر السجود وعجلوا الفطر أخرجه احمد  
وفي أسناده سليمان بن عثمان قال ابو جهم مبول وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن  
ثابت انه كان بين تسحرو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودخوله في الصلوة قد راى يقول الرجل خمسين آية وفي الباب  
احاديث كثيرة فحصل يجب على من افطر العذر شرعا ان يقتضى كالمسافر والمريض وقد  
صرح بذلك القرآن الكريم فمن كان منكرا مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر وقد ورد  
في بعض الحديث معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنفساء مثلها والفطر للمساكين وخولا  
رخصة الا ان يخشى التلف او الضعف عن القتال فعزيمة الاحاديث في ذلك كثيرة  
منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان شئت فصر وان شئت فافطر لمساكله حنوف بن عمر والاسلمى  
عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين من حديث عائشة وفي الصحيحين من حديث الشنكوني ان سافرا مع  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فامر لعيب الصائم على الفطر ولا الفطر على الصائم واخرج مسلم وغيره  
عن حمزة بن عمرو الاسلمى انه قال يا رسول الله اجبني قوة على الصوم فملى على جناح فقال بي رخصة من الله  
تعالى فمن اخذ بها حسن ومن احب ان يصوم فلدا جناح عليه وفي الصحيحين من حديث جابر قال كان

افطر الصوم بعدد



الشهر فليصمه فان ثبت الصيام على المقيم الصحيح ونقص فيه لم يرض والمسا فرثبت الاطعام للبكير  
الذي لا يستطيع الصيام واخرج البخاري عن ابن عباس انه قال ليس هذه الآية منسوخة بل للشيخ الكبير  
والمرأة البكير لا يستطيعان ان يصوما فيطعمهما مكان كل يوم مسكينا واخرج ابو داود عن ابن عباس انه  
قال اثبت للحنبل والمرع ان يلفظ او يطعم كل يوم مسكينا واخرج الدارقطني والحاكم وصحاحه عن ابن عباس انه قال  
نخص للشيخ الكبير ان يلفظ ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه وهذا من ابن عباس تفسير لما في القرآن  
مع ما فيه من الاشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على ان الكفارة هي اطعام مسكين عن كل يوم **باب**

صوم التطوع يستحب صيام سبعة من شوال لحديث من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال  
تذاك صيام الدهر اخرجه مسلم وغيره من حديث ابى ايوب في الباب احاديث قال في الحجة والسنة في شهرها  
انها بمنزلة السن الرواتب في الصلوة كل فائدتها بالنسبة الى اخرجه لم تتأتم فائدتها به وانما خص في بيان  
الفضيلة التشبه بصوم الدهر لان سن القواعد المقررة ان احسنته بعشر امثا لها وبهذه السنة يتم احساب  
انتهى وتسع ذى الحجة لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حصصه عند احمد والنسائي  
قالت اربع لم يكن يد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة ايام من كل شهر  
واخرجه ابو داود وبلغه كان يصوم بتسعة ذى الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة ايام من كل شهر واول اثنين  
من الشهر واخمس وقد اخرج مسلم عن عائشة انها قالت ما ريت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم صائما في العشر قط وفي رواية لم يصم العشر قط وعدم رويتها وعليها لا يستلزم عدم واكد التسع يوم عرفة  
وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابى قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة  
يكفر سنتين ما ضيعة مستقبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ما ضيعة واما صيام شهر رمضان فله حديث ابى هريرة  
عنه وسلم واحمد واهل السنن انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل اني الصيام بعد رمضان انضل قال قال  
الله المحرم واكد يوم عاشوراء لما ورد فيه من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة انه  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صامه واهل بيته ثم قال هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه واما صيام  
نفس شوا وصام ومن شوا فليطفر وقد تقدم انه يكفر سنة ما ضيعة وتثبت في مسلم وغيره انه لما هم بصيامه قالوا  
يا رسول الله انه يوم يغفر لليهود والنصارى فقال اذا كان العام المقبل ان شاء الله فمنا من التاسع فام بات  
العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قلت وعليه اهل العلم واستحب اكثرهم ان يصوموا  
والعاشوراء في العام الكبير ويكره صوم يوم عاشوراء مفرد انتهى وفي الباب احاديث اخرى اوردها الشيخ رحمه الله  
الدهلوي في ما ثبت بالنسبة في ايام السنة وشعبان لحديث ام شامة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم لم يكن يصوم من السنة شهر ايام الاشعبان يصل به رمضان اخرجه احمد واهل السنن وحسنه الترمذي والبيهقي  
من حديث عائشة ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله

صوم التطوع

وفي لفظه وما رأيت في شهر أكثر منه صياما في شعبان والأثنين والخميس لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجزي صيام الاثنين والخميس أخرجه أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه وأخرج نحوه أبو داود ومن حديث أسامة بن زيد وأخرج أيضا النسائي وفي أسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة وأخرج أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعرض الأعمى كل اثنين خميس فاحب أن يعرض علي وأما صائم وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعرض الأعمى سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولدت فيه وانزل علي فيه وأيا هر البيض لحديث أبي قتادة عنده وسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر رمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وفي الباب أحاديث قال في الحجة وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الأيام فوردنا ما يوافقنا من شهر ثلثة أيام من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس وورد من غرة كل شهر ثلثة أيام وورد أنه امر أم سلمة بثلاثة أولها الاثنين والخميس وكل وجه انتهى وأفضل التطوع صوم يوم وأفطار يوم لحديث عبد الله بن عمر وفي الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت اني اقوى من ذلك فلم ينزل يرفعي حتى قال صم يوما وأفطر يوما فانه افضل الصيام وهو صوم اخي داود وعليه السلام وفي الحجة البالغة واختلف سنن الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر وكان داود وعليه السلام يصوم يوما ويفطر يوما وكان عيسى عليه السلام يصوم يوما ويفطر يومين او اياما وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ولا يفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يشكّل صيام شهر الا رمضان وذلك ان الصيام تريان والتريان لا يتصل الا بقدر المرض وكان قوم نوح عليه السلام شديد المراجعة حتى روى عنهم ما روى وكان داود وعليه السلام ذاق قوة ورزاقه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يفطر الا في وكان عيسى عليه السلام ضعيفا في بدنه فارغالا لاهل له ولما لم يخاف كل واحد ما يناسب الحال وكان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عارفا بقواعد الصوم والافطار مطلقا على مراحله وما يناسبه فاختار بحسب مصلحته الوقت ما شاء ويكره صوم الدهر لحديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بد وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا وقبض كفه ولفظ ابن حبان ضيق عليه جهنم هكذا وعقد تسعين ورجاله رجال الصحيح وافراد يوحى الجمعة لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن صوم يوم الجمعة وفي رواية ان يفرغ لصوم في الصحيحين من حديث أبي هريرة لا تقوموا

يوم الجمعة الاوتبله يوم اوجده يوم وفي لفظ المسلم ولا تحسوا اليه لجمعة لقيام بين الياالي ولا تحسوا يوم  
الجمعة بقيام من بين الايام الا ان يكون في صوم ليدومه احدكم وفي الباب احاديث قال الشافعي  
افروا الجمعة وفي العالم كبرية تسحب صوم يوم الجمعة بالفراوه ويوم السبت لحديث الصيام بنت بسر بن جابر  
وابن داود والترشيحي وابن ماجه وابن حبان وحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقصروا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد احدكم الا وهو غيب  
او لم يجد شجر فليصمه ويحرم صومه الحديث بن حديث ابن شعيب بن صالحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم انه منى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر وقد اجمع المسلمون على ذلك واياهم بشي  
لهنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصوم فيها كما ثبت ذلك من طرق جماعة من الصحابة وقدره ردا وحديثه  
المأثور في شرح المنتقى واستقبال رمضان بيوم او يومين لحديث ابيه بن مرة في الصحيحين وغيرهما قال  
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقصروا احدكم رمضان بصوم يوم او يومين الا ان يكون رجل  
كان يصوم صوما فليصمه ويؤديه حديث ابيه بن مرة ايضا عند اصحاب السنن وسحا ابن حبان وغيره من فروع اللفظ  
اذا انتقص اشعيان فلا تقصروا وفي الباب احاديث واختلفا في طول مبسوط في المطولات **باب**  
**الاعتكاف** في شهر رمضان في مشايخ اختلف في مشروعية الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابيه بن مرة يصح في كل  
وقت في المساجد لا في دور العزيم فيه ولم يأت ما يدل على انه يختص بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين  
من حديث ابن عمر ان عمر سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف  
ليلة في المسجد الحرام قال فادف بمنزرك وانا كونه لا يكون الا في المساجد فلان ذلك هو معنى  
الاعتكاف شرعا اذا لا يسمى من اعتكف في غيره معتكفا شرعا وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث  
لا اعتكاف الا في مسجد جماعة اخرجه ابن شعبة ومحمد بن منصور من حديث حذيفة في السوفا  
الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن المسجد جامعاً فافترج للجمعة واجب عليه فاذا خرج يبطل  
اعتكافه عند الشافعي فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعا ولا يبطل عندنا في حنيفة  
كما لو خرج لتفشاء الحاجة وهو في رمضان **الاعتكاف** في العشر الاواخر منه  
افضل واكثر لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعتكف فيها ولم يرد ما يدل على توقية يوم  
او اكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة وحديث نزار عن المتقدم يرويه وكذلك  
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف  
صيام الا ان يجعله على نفسه اخرجه الدارقطني وحاكم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني والبيهقي  
وقعه وباجماعة فلا حجة الا في الثابت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يثبت عنه ما يدل على انه



الاعتكاف الا بصوم بل ثبت عنه ما نقله في نذر عمر وقد روى ابو داود عن عايشة مرفوعا من حديث  
 الاعتكاف الا بصوم ورواه غيره من قولها ورجح ذلك الحفاظ ويستحب الاجتهاد في العمل فيها  
 لحديث عايشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر جالس الليل كله والقبض  
 اليه وشدة الميز وهو في الصحيحين وغيرهما وقيام ليالي القدر لحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما عن  
 صلى الله عليه وآله وسلم من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وفي تعيين ليلة القدر  
 احاديث مختلفة واقوال جاوزت المألوفين ذكرتها في مسكب اختتام شرح بلوغ المرام بالفارسية وقد تنوعت فيها  
 المتأمن في نيل الاوطار وفي الجمع الباقية ان ليلة القدر ليلتان احداهما ليلة يفرق فيها كل امرئ بين  
 نزل القرآن جملة واحدة ثم نزل بعد ذلك تجماً مجماً وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم  
 رمضان مغللة غالبية لها والتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نوع من انتشار  
 الروحانية ومحبة الملائكة الى الارض فيفتق المسلمون فيها على الطاعات فيتعاسك الزوارهم فيما بينهم ويتقرب  
 منهم الملائكة ويتباعد عنهم الشياطين يستجاب منهم اذعيتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان في اواخر العشر  
 الاواخر متقدمة وتتاخر فيها ولا تخرج منها ثمن قص الاولي قال في كل سنة ومن قصد الثانية قال في  
 في العشر الاواخر من رمضان وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارأي ربؤياكم قد قواطعت ربي  
 السبع الاواخر فمن كان متحرباً فليتحرب في السبع الاواخر وقال ابي ريث هذه الليلة ثم السبع الاواخر  
 انجبني في باير وطمين فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلف الصحابة فيها مبنين على اختلافهم في  
 وجدها ومن اوثقهم وصحبها اللهم انك عفوت عني عفو عتبت العفو فاعف عني في السبوي اختلفوا في ليلة هي اربع  
 والا فولي انها ليلة في اواخر العشر الاخرة متقدمة وتتاخر وقول ابى شعيبه انها ليلة احدى وعشرين وقال الزبي  
 وابن خزيمة انها تنقل كل سنة ليلة جمعها بين الاخبار قال في الروضة وهو قوي ونذهب الشافعي انها لا تملك  
 ليلة بعينها في الشهر سئل الشافعي الى انها ليلة الاحادي والثالث والعشرين وعن الجعفي انها في رمضان  
 لا يري آية ليلة هي وقد تقدم وتاخر وعندها كذلك الا انها مستعينة لا تتقدم ولا تتاخر ولا يخرج المتكلف  
 الحاجة لما ثبت من حديث عايشة في الصحيحين انه كان لا يدخل البيت الا حاجة الانسان اذا كان  
 معتكفاً واخرج ابو داود عنهما قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بالمرضى وهو متكف فيمر  
 كما هو ولا يعرج وهو يسأل عنه وفي اسناده ليس بن ابى سليم قال الحافظ والصحيح عن عايشة من فعلها  
 اخرج مسلم وغيره وقال صحيح ذلك عن علي وآخرون ابو داود عن عايشة ايضا قال السنة على المتكف  
 ان لا يعود مرضياً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم  
 ولا اعتكاف الا في مسجد جامع واخرجه ايضا الشافعي وليس فيه قالت السنة قال ابو داود وغيره عند الحسن  
 بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وجرم الدار فطنى بان القدر من حديث عايشة قولها لا يخرج واعداه

ممن دونها في المسبوق الفقه اهل العلم على ان المعتكف يخرج للعاطل والبول ولا ينسب به اعتكافه ولا يخرج  
للاكل والشرب ويجوز له غسل الراس والتمشيط الشعر وفي معناه واكثرهم على انه لا يجوز له الخروج لبيادة  
المرضى وصليوة الجماعة الا ان يخرج لحاجة فيسأل المريض ما اذا وان شرط في اعتكافه الخروج لشئ ممن هذا  
جازه ان يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند حنيفة كما في شرح السنة كتاب الحج يجب على كل

[illegible]

۱۰۰

وقد قال علماءنا في المكلف اذا علم انه تقوته الصلوة واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه وقد سئل  
مالك في الذي يركب البحر ولا يبري بوضعا يسجد فيه الا على ظهر اخيه يجوز له الحج فقال رحمه الله ايركب  
حيث لا يصل ويحل لمن ترك الصلوة ويل له واما النساء فلا يمكن احد من الصلوة في وقتها المشرع  
الا في النار الذي لا يمكن له وتسبب هذا المنكر العظيم امر او الحجاج وهما ونعم في الانكار وخوف المصلين من فوات  
الرفقة وشبهة المحوق بهم فالواجب على الامران ان يلتفتوا بالحج في اوقات الصلوة اذا دخلت عليهم وهم  
مسافرون ويتفقدون من لم يصل من الجمالين وغيرهم ويشددون عليهم في امر الصلوة ويمنعون من  
يتقدم منهم قبل الصلوة فان لم يفعلوا كان اثم من ترك الصلوة كذلك في اعناقهم ومن تركها تهاونا  
وكسل ولم يعلموا به فاشته في عنق نفسه ولكنه ذكر في كتب الفقه انتهى حاصله **فصل** واجب تعيين  
نوع الحج بالنية لان المناسك على الاستفاض من الصحابة والتابعين وسائر المسلمين اربعة حج  
مفرد وعمره مفردة ومتع وقرآن من تمتع وهو ان يحرم الا فاقى للعمرة في اشهر الحج فيدخل مكة ويتم عمرته  
ويخرج من احرامه ثم يبقى حلا لاحتيج وعليه ان يذبح بالاستيس من الهدى او قرآن وهو ان يحرم  
الافاقى بالحج والعمره معا ثم يدخل مكة ويتقرب على احرامه حتى يفرغ من افعال الحج وعليه ان يطوف طوافا  
واحدا ويسعى سعي واحد في قول وطوافين وسعيين ثم يذبح بالاستيس من الهدى فاذا اراد ان يخبر  
من مكة طاف للوداع او افراد اى حج مفردا وعمره مفردة فالحج حاضر مكة ان يحرم منها ويحجب في  
الاحرام اجماع ووداعه والحق وتقليم الاظفار وتبس الخيط وتغطية الرأس والتطيب والتصدية ويحجب  
النكاح على قول ثم يخرج الى العرفات ويكون فيها عشية عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس بيت  
بزدلقة وينفع منها قبل شروق الشمس فياتي منى ويرمي العقبة الكبرى ويهدى ان كان معه ويحلق او  
ليقصر ثم يطوف للفاضة في ايام منى ويسعى بين الصفا والمروة وللأفاقي ان يحرم من ميقات  
فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للمقدوم ورجل فيه وسعى بين الصفا والمروة ثم بقي على احرامه  
حتى يقوم بعرفة ويرمي ويحلق ويطوف ولازل ولاسعى حينئذ والعمره ان يحرم منى فان كان آفاقيا  
فمن الميقات فيطوف ويسعى ويحلق او يقصر وبالحج فحينئذ نوع بالنية لما تقدم في الوضوء وقد ثبت  
في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد  
مسك ان يهل حج وعمره فليفعل ومن اراد ان يهل حج فليهل ومن اراد ان يهل بعمره فليهل قالت  
واهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج واهل به ناس معه واهل معه ناس بالعمره والحج واهل  
ناس بعمره وكنت فيمن اهل بعمره وفي البخاري من حديث جابر ان اهل الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
من ذي الحليفة حتى استوثق به راحلته وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال سئل عن رجل من بني النضير  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة

عند أهل مكة والشافعية

عند أهل مكة والشافعية

وقد وقع الخلاف في المحل الذي اهل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الروايات  
فمنهم من روى انه اهل من المسجد ومنهم من روى انه اهل من بيتكنت به راعته ومنهم من روى انه اهل لما على  
شرف البعير وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال انه اهل في جميع هذه المواضع فنقل كل راوٍ ما سمع  
وفي نسخة الباقية وبين ابن عباس ان الناس كانوا يأوونهم ارسالا فاخرج كل واحد بما رآه والاول اى  
التمتع افضل لاي الا انواع الثلاثة واعلم ان هذه المسئلة قد طال فيها التزلزل واضطربت فيها  
الاقوال فمنهم من قال بان افضل الانواع القرآن لكونه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا على  
ما هو الصحيح وان كان قد ورد ما يدل على انه حج اخر اذ لكن الاحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما  
من طرق عدة مصدقة بان اهل الحج وعمرة فلو لم يرع عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ان  
غير ما فعله افضل ما فعله كان القرآن افضل الانواع لكنه ورد ما يدل على ذلك اثنى الصحيحين وغيرهما  
من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الناس احلوا لولا الهدي معنى فعلت  
كما فعلتم قال فاحلنا حتى وطننا النار وعلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر  
الهلكا بالحج وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها الواسعة قبلت من امرى ما استدرت  
ما سقت الهدي وجعلتها عمرة وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كما لا يخفى  
وهو الحق لانه لم يعارض هذه الاولة معارض وقد اوضح فيها صلى الله عليه وآله وسلم ان نوع التمتع  
افضل من النوع الذي فعله وهو القرآن وقد اوضح الماتن حج الاقوال وما احتج به كل فريق في شرح التمتع  
والعبادة الضعيف في شرح بلوغ المرام وكذلك اوضح الماتن فيه ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان  
قرانا قال ابن القيم في اعلام المؤمنين اثنى صلى الله عليه وآله وسلم حوزة من الحج الى العمرة ثم فتاهم  
باحتسابه ثم فتاهم بغيره حتما ولم يمتنع شي بعدد وهو الذي عدينا العديرة ان القول بوجوبه اتوى واصح من  
القول بالتمتع منه وقد اصح عنه صحة الاشك فيها انه قال من لم يكن احدي فليهل بعمرة ومن اهدي فليهل بحج  
ثم مع عمرة واما ما فعله هو فانه صح عنه انه قرن بين الحج والعمرة من بضعه وعشرين رواية عنك تسعة وعشرين  
نفسا من اصحابه ففعل القرآن واما فعله من سابق الهدي واما نسخه الى التمتع من لم يسبق الهدي وهذا  
من فعله وقوله كانه رأى عين وبالبد التوفيق فان قيل كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم في صفة حجة صلى الله عليه وآله وسلم على وجه واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قصة واحدة  
قلت قال القاضي عياض قد اكره الناس الكلام على هذه الاحاديث فمن عبد نصف ومن مقتصر متكلف ومن  
مستطيل اكثر ومن مقتصر مختصر قال واوسعهم في ذلك نفسا ابو جعفر الطحاوي اثنى فانه حكى في ذلك في زيادة  
على الفت وروى في ذلك ايضا ابو جعفر الطبري ثم ابو عبد الله بن ابي صخرة ثم الهادي القاسمي ابو عبد الله بن  
والقاضي ابو الحسن بن القضا البغدادي والحافظ ابو عمر بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض ولى ما يقال في هذا

في نسخة  
ن



في ترك مواساتهم فصار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قارنا في آخر ايامه وقد اتفق جمهور العلماء على  
 جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمنهم من انتهى ويكون الاحرام وهو في الحج والعمرة بمنزلة  
 التكبير في الصلوة فيه تصوير للاخلاص والتعظيم وضبط غريزة الحج ليعمل ظاهره فيجعل النفس متمدة للشيء  
 لا يترك الملاذ والعادات المألوفة والذواع الجملة وفيه تحقيق معاناة القلب والشعب والتغير بتدبير  
 الموافقات المعروفة لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال وقت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم لآل البيت ذى الحليفة ولاءل الشام محقة ولاءل نجد قرن المنازل ولاءل اليمن يلم قال  
 فمن لمن ومن اتى عليهم من غيرهم لمن كان يريد الحج والعمرة وفائدة التوقيت المنع عن تاخير الاحرام  
 فلو قدم عليها جاز ومن كان دونها فمصلحة من اهله وكذلك حتى اهل مكة يملكون منها  
 ومثله في الصحيحين ايضا من حديث ابن عمر وفي رواية من حديثه لاجلئانه فاس الناس ذات عرق  
 وفي البخاري من حديثه ان عمر قال لآل البصرة والكوفة النظر واحد وقرن من طريقتهم قال فخرجوا ذات  
 عرق في السيوف وميقات المكي للحج جوف مكة وللعمرة اجل في العالمية والتعظيم الفضل وفي المنهاج  
 افضل بمقارن اجل الجحانة ثم التعميم ثم الحديث **فصل** ولا يلبس المحرم القميص الفرق بين الخط  
 وما في معناه وبين غير ذلك ان الاول ارتفاق وجعل وزينة والثاني ستر عورة وترك الاول  
 تواضع لله وترك الثاني سوارب كذا في الحجة ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا  
 مسه ورس ولا زعفران ولا اخففين الا ان لا يجد ثعلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل  
 من الكعبين ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وما مسه الورس والزعفران  
 لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم  
 فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران  
 ولا اخففين الا ان لا يجد ثعلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين قال القائل عياض ارجع لاسفل  
 على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم واخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم من لم يجد ثعلين فليلبس ثخين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل وفي الصحيحين نحوه  
 حديث ابن عباس واخرج احمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا تنقب المرأة المرأة ولا تلبس القفازين زاد ابو داود والحاكم والبيهقي وما  
 الورس والزعفران من الثياب والقفازين القفاف وتشديد الثياب بعد الالف زار يلبس المرأة في يدها  
 فتغطي اصابعها وكفها عند معاناة شيء ولا يطيب بدناء ويجوز له ان يستعمل الطيب الذي كان  
 على يده قبل الاحرام فذلك هو الراجح جبا بين الاول وقد اوضح الماتن ذلك في شرح المنتقى قال  
 صاحب سبل السلام في منسكه لما اراد الاحرام غتسل الاحرام ثم طيبته عايت بذريعة وطيب فيه مسك

٣٠  
 ٣٣  
 ٣٤

في يديه ورأسه حتى كان ويهين المسك يرى في مفارقة ولحمته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم استدل به  
 ولم يغسله انتهى ولا يأخذ من شعره وبشره الاحد لحديث كعب بن عجرة في الصحيحين وغيرهما  
 قال كان بي اذى من راسي فجلست الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقيل تينا شر على وجهي فقال  
 ما كنت اري ان اجد قد بلغ منه ما اري اتجر شاة قلت لا قلت الآية فقلت يا من صياحه اوصد  
 او نسك قال هو عود ثم ثلثة ايام او اطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين  
 ولا يرفث ولا يفسق ولا يجادل لنص القرآن الكريم فلا يرفث ولا يفسق ولا يجادل في  
 الحج وهذه الامور لا تحمل للحلال ولكنها مع الاحرام اغلظ واخرج الشيخان من حديث ابي هريرة قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذلوه كيوم ولدته امه قال  
 الحافظ المنذري الرفث يطلق ويراد به الجماع والطلاق ويراد به الفحشاء والطلاق ويراد به خطاب الرجل  
 المرأة فيما يتعلق به الجماع وقد نقل يعني هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت  
 فيهم الجمع وقال مالك الرفث اصابة النساء والله تعالى اعلم قال صلى الله تعالى عليه وسلم لكم ليلة الصيام الرفث  
 الى نسائكم والفسوق الذبح للانصاب والله تعالى اعلم قال صلى الله تعالى عليه وسلم اهل لغير الله والجدال في  
 الحج ان قرشا كانت تقف عند الشعر احرام بالمروفة بقرح وكانت العرب وغيرهم يقفون بقرنة  
 فكانوا يتجادلون يقول هو لادخن اصوب ويقول هو لادخن اصوب فقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 جعلناهم ناسكوه فلا ينادعوك في الامر وادع الى ركب انك على هدي مستقيم هذا الجدال في الحج  
 فيما تراه والله تعالى اعلم ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح لادخن المحرم ولا ينكح ولا ينكح وفي الباب احاديث  
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح وفي الباب احاديث  
 واما في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم فقد عارضه ما في صحيح  
 مسلم وغيره من حديث ميمونة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج بها وهو حلال وما أخرجه احمد  
 والترمذي وحسنه من حديث ابي رافع ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا  
 وكان البوراء في السفيرة بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبين ميمونة وحدها اعرف بذلك  
 وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقة الواقع فلا يعارض الاحاديث المصرحة بالنهي بل يكون هذا حجة  
 بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حجة اختيار اهل الحجاز من الصحابة والتابعين والفقهاء وان السنة  
 للمحرم ان لا ينكح ولا ينكح واختار اهل العراق انه يجوز له ذلك ولا يخفى عليك ان الاخذ بالاحتياط افضل  
 وعلى الاول السرفية ان النكاح من الارثاقا المطلوبة اكثر من الصيد والقياس الانشاء على الابتداء  
 لان الفرج والطرب انما يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعروس المثل في هذا الباب ودون البقار  
 انتهى ولا يقتل صيدا فان الله تعالى حرم على المحرم صيد البر واما حراما والمراد من الصيد عند الشافعي

في الصحيحين



كل صيد ياكل بطنه فيخرج الانعام ليس منه وكذا ما ليس ياكل وكذا الصيد البحري وعند المجتهد غير ما ياكل  
 قد يكون صيدا ومن قتله فعليه جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل لما ورد  
 بذلك الا ان الكرم من قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم برأيا بالغ الكعبة او  
 كفارة ملعام سكين او عدل ذلك صيا ما يذوق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فنتقم الله  
 منه والله عزيز ذو انتقام ولا ياكل ما صاده غيره لحديث الصعبي بن جثام في الصحيحين وغيرهما  
 انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمارا وشيا وهو بالابواء او لبو دان فزده عليه فلما  
 رآه ابنى ووجه قال انك لم ترد عليك الا ناعرا ما اخرج مسلم نحوه من حديث زيد بن ارقم وفي الصحيحين وغيرهما  
 من حديث ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم حرم ما فاكل عضد حمار الجوش الذي صاده وجمع بين حديث الصعبي وحديث  
 ابى قتادة بان صلى الله عليه وآله وسلم انما امتنع من اكل صيد الصعبي لكونه صاده لاجله واكل من صيده  
 ابى قتادة لكونه لم يصبه لاجله ويدل على ذلك حديث جابر عند احمد واهل السنن وابن خزيمة وابن الجوزي  
 واهل كاد القطنى والبيهقى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وانتم حرمة الصيد  
 او يصيدكم الا اذا كان الصائد حلالا ولا يصيد الا حلالا ولا يدين ضبط الصيد فان الانسان  
 قد يقتل ما يريد اكله وقد يقتل ما لا يريد اكله وانما يريد به الثمران بالاصطيد وقد يقتل ما لا يريد ان يدفع منه  
 عنه او عن ابناء وجنسه وقد يخرج بهيمة الانعام فانها الصيد فاخرج صلى الله عليه وآله وسلم ان الحرم منه  
 ما صاده الحرم او صيده لاجله وما لم يكن كذلك فانه حلال كما اخرج ابو داود والترمذى والنسائى من حديث  
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيد البر حلال لكم ما لم تصيدوه او تصادوكم وفي لفظ  
 ابو يعقوب لكم فما ورد من الاحاديد في ذلك تحريما وتحليلا يحمل على ذلك التفصيل ولا يعضد من سحر  
 الحرم الا اذا ذكر حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح  
 مكة ان هذا البلد حرام لا يعضد شجرة ولا ينبت شجرة ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته ولا تعرف قال العباس  
 الا لا ذر فانه لا بد لهم منه فانه للقيون والبيوت فقال الا لا ذر واخرج نحوه ايضا من حديث ابن عمر  
 ويجوز له قتل الفواسق الخمس لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما قالت امر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقتل خمس فواسق في اكل واحرم الغراب والحدأة والعترب والقارة والكلب العقور  
 وفي الصحيحين ايضا من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الدواب  
 ليس في قتلها جناح وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة تحية وكذلك في حديث ابن عباس عند احمد  
 باسناد فيه ليث بن ابي سليم قال قال البغوي الفوق اهل العلم على انه يجوز للمحرم قتل هذه الاعيان المذكورة  
 في الخبر ولا شئ عليه في قتلها وقاس الشافعى عليها كل حيوان لا ياكل لحمه فقال لا ذر على من قتلها في الام

باب الصيد



ان يملوا الاشواط الثلاثة وان يشربوا من الركنين لم ينزل ما حرم ان يملوا الاشواط كلها الا لابقا عليهما من عليهما  
وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف  
الاول خبث ثلثا وشرب ارباعا وفي لفظ رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلثا وشرب ارباعا واخرج  
احمد وابوداود وابن ماجه عن عمر بن الخطاب قال فيم الرملان الا ان والكشف عن النكبة وتعدا على الله الاسلام  
وفى الكفر واله مع ذلك لان شيا كانا نفعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذهب الجمهور الى فحمة  
الطواف المقدوم وقال ابو حنيفة سنة دروي عن الشافعي انه يحرم السجدة والحق الاول لقوله تعالى وليطوفوا  
بالبيت العتيق يروم في الثلاثة اكلوا ويمشي فيما بقى قال في الحجة واول طواف بالبيت رمل و  
اضطباع وبعده سعي بين الصفا والمروة وكان عمر اراد ان تترك الرمل والاضطباع لالتصاوس بهما فلقن  
اجالا ان لها سببا آخر غير منقضي فلم تتركهما وقيل الحج والاسود لما في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب قال  
ويقول اني لاعلم انك حجر لا تقصر ولا تنقطع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلها ما فعلتكم واخرج  
احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يا ايها الحجري يوم القيمة ليعينان بيصرهما ولسان يزيل به لسان يستلم به في البيت  
احاديث والآثار المتداولة بالحج فلا بد من التشرع ان يعين محل البداية وجهة المشي والحج حسن مواضع البيت  
لانه نازل من الجنة واليمين اليمن الجنتين ويستلمه وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في استلامه ثلث  
صفات احدها التقبل وثانيهما انه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها انه يشير اليه باليمن وقيل طوافي كذا ولا افتحه  
بالتكبير كما يفعله كثير من لاعلم عنده وذلك من البدع النكرة لم يحج ولم يقبل الحج لما في الصحيحين وغيرهما من  
حديث ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على ابيير يستلم الركنين ثم اخرج  
نحوه مسلم من حديث ابى الطفيل وزاد وقيل المحج ونحوه اخرج احمد من حديث عمر بن الخطاب صلى الله عليه وآله وسلم قال  
عليه وآله وسلم قال لا يا عمر انك جل قوي لا تراحم على الحج فتؤدي الضعيف ان وجدت خلوه فاستلمه الا فاقبله  
وهل وكبر وفي اسناده مجهول ويستلم الركن اليماني لما اخرج احمد والنسائي عن ابن عمر ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود محيط الخطايا حقا وفي اسناده عطاء بن السائب  
وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال لم ار النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمس من الاركان الا  
اليامين واخرج البخاري في تاريخه وابو يعلى عن حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني وفي اسناده عبد الله بن سلم بن هرم وهو ضعيف واخرج احمد وابوداود عن  
حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الركن اليماني ويضع حذره عليه قال صاحب السيل السليم  
وكان يقول عند استلامها بسم الله والذكر وكان كلما اتى الحجر ليقول الله اكبر ولم يحفظ له دعاء من في الطواف  
الا انه اخرج ابوداود وابن حبان ان يقول بين الركنين ربنا اتيناك الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا نجاة

الحج والاسود

وفي الطواف اللهم تقبلي ببارز قنني وبارك لي فيه واخلف علي كل غائب لي بخير اخرجه اليكم وفي مصنف  
 ابني شيبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد لله على كل شيء قدير والموضع موضع دعا فاختار  
 فيه ما شاء انتهى قلت انما خص الركنتين اليمانيين بالاستلام كما ذكره ابن عمر عن انهما باقيا ن علي بن ابي  
 ابراهيم دون الركنتين الآخرين فانهما من تيزات الجاهلية وانما اشترطه بشرط الصلوة كما ذكره  
 ابن عباس ان الطواف يشترط الصلوة في تعظيم الحق وشعائره فعمل عليها ويكتفي القارن طواف  
 واحد وسعي واحد لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرانا على الاصح واكتفي بطواف واحد والقارن  
 والسعي واحد ولا دليل على وجوب طوافين وسعين واخرج الترمذي من حديث ابن عمر نفعنا من اجر  
 بالجمع والعمره اجزاء طواف واحد وسعي واحد وقد روي فيكون حال الطواف متوضعا سابقا  
 للورثة لما في الصحيحين من حديث عائشة ان اول شيء يدبر للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين قدم  
 مكة توعدا ثم طاف بالبيت وفيها ايضا من حديث ابني بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يطوف بالبيت  
 عريان في شرح السنة عند الشافعي لا يخرج الطواف الا بما يجزى به الصلوة من الطهارة عن الحدث  
 النجاسة وستر العورة فان ترك شيئا منها فعليه اليمامة وفي الانوار ولو احدث في الطواف عمدا  
 توفضا وبني ولا يجب الاستيناف وان طال الفصل الكلام في الطواف ببلح ويستحب ان لا يتكلم الا  
 بذكر الله وحاجة واعلم وقال ابو حنيفة اذا طاف جذا او محذرا وفارق مكة لا تزمه الاعادة وعليه ومن  
 وفي العالمكية ان كل عبادة تؤدي لافى السجدة من المناسك فالطهارة ليس من شرطها كما لا تسعى الوقوف  
 بعرفة وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها كما لا طواف والحائض تفعل ما يفعل الحاج غير ان  
 لا تقف طواف القدوم وكذا الطواف الوداع بالبيت لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال الحائض تقضي المناسك كلها الا الطواف اخرجه احمد واخرج نحوه ابن ابى شيبة باسناد صحيح  
 من حديث ابن عمر والحديث عائشة ايضا في الصحيحين وغيره ان قال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما حاج  
 افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تقف بالبيت حتى تفتسل ويندب الذكر حال الطواف بالانوار الحديث  
 عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين الركنتين اليماني والجرير بنا آتتاني الله  
 الخ اخرجه احمد والبودود والنسائي وصح ابن حبان والحاكم لانه دعا جامع نزل بالقرآن وهو قصير اللفظ  
 يناسب تلك الفرصة القليلة وعن ابني ثوري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل بي يميني الركنتين اليماني  
 سبعون ملكا فمن قال اللهم اني اسألك العفو والعافية في الدنيا والاخرة ربنا آتتاني الدنيا حسنة وفي  
 الاخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين اخرجه ابن ابي جارة باسناد فيه اسمعيل بن عياش وهشام بن عمار  
 وهما ضعيفان واخرج ابن ابي جارة ايضا من حديثه انه سمع يقول من طاف بالبيت سبعا ولا يشك الا  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله نحت عنه عشر سنين وكتب

فانما هو الحاح

عشر حسنات ورفع لها عشر درجات وفي أسناد من قدم في الحديث الاول واخرج احمد وابوداود والترمذي  
ومحمد بن حنبل حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والمرقة  
لأقامته ذكر الله تعالى وفي الباب احاديث وبعد فراعده يصح ركعتين وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة  
هما واجبتان في مقام ابراهيم ثم يعود الى الركعتين فيستلم بالحديث جابر بن عبد الله وغيره وان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انتهى الى مقام ابراهيم قرأ واخذ من مقام ابراهيم مصلى  
ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقلى يا ايها الكافرون وقلى هو احد احكام عاد الى الركعتين فاستلمه فقلت وبهر  
فيها بقرائة نماز فالجهر فيها السنة ليلدا وهما فلما فرغ منها الى الحجر الاسود فاستلمه ثم خرج الى الصفاء من

الباب الذي يقابله **فصل** ويسعى بين الصفاء والمرقة سبعة اشواط داعيا بالماشور  
والسعي واجب لقوله تعالى ان الصفاء والمرقة من شعائر الله فمن حج البيت او اتمرها فلا جناح عليه  
ان يطوف بها ومن قطع خير فان الله شاكر عليم وعليه اهل العلم الا انه عن الشافعي من الاركان  
فلا يجزئ بالدم وذهب الجمهور الى انه فرض وعندنا بحقيقة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في السجدة  
والسعي هو النسك الثالث لان النسك الاول الاحرام والثاني الطواف بكما تقدم وذلك ما اخرج  
احمد والشافعي من حديث جنيته بنت ابي تخرأة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسعوا فان النسك  
عليكم السعي وفي اسناد عبد الله بن النوفل وهو ضعيف وله طريق اخر في صحيح ابن خزيمة والطبراني  
عن ابن عباس واخرج احمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة واخرج مسلم وغيره من حديث ابي هريرة  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه الى الصفاء فعل عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه  
فصلح بحمد الله ويحيا ما شاء ان يدعو واخرج نحوه النسائي من حديث جابر بن عبد الله في حديث جابر ايضا ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دنا من الصفاء قرأ ان الصفاء والمرقة من شعائر الله ما يدبر ما يدبر بالصفاء  
عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد وكبره قال لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وهو  
على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعاهن في ذلك فقال شغل  
ثلاث مرات ثم نزل الى المرقة حتى نصب قدميه في بطن الوادي حتى اذا صعد ما شئى حتى اتى المرقة ففعل على  
المرقة كما فعل على الصفاء ويجوز السعي ركبا او شيئا وهو افضل وعليه اهل العلم واذا كان متمتع  
صار بعد السعي حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل الحاج لقول عائشة ما كنت اجمع  
مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاما من اهل العروة فاحلوا من طافوا بالبيت وبالصفاء والمرقة  
وهو في الصحيحين وغيرهما وفيما ايضا من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال احلوا  
احرامكم لطواف البيت وبين الصفاء والمرقة وقصروا ثم اقيموا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فاحلوا ما  
واجبوا التي قد تم لها متعة وفي لفظ مسلم من حديث ايضا قال امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

لما سلمنا ان نحرّم اذ اتوبنا الى منى فاما لما من الابطاح **فصل** في راي عرفة يوم عرفة مليكاً ملكاً وجميع  
العصيان الظهور والعصر فيها ويخطب لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه خطب الناس يوم عرفة على راحلة ناقة  
بليغة قرنها قواء اسلام وهدم فيها قواء الشرك اجمالية وقرر فيها الحركات التي انفقت الملل على تحريرها وهي  
الديار والاموال والاعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت خطبته واحدة لم تكن خطبتين يحملين بينهما وقال في الخطبة انما  
يؤمكم بالاحكام التي يحتاج اليها ولا يسعم بها لان اليوم يوم اجتماع وانما تنهز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الاحكام  
التي يراى تملينها الى جميع الناس انتهى ثم يفيض من عرفة وياتي للزلفة ويجمع فيها بين النساء اثني الف  
والعش باذان واقامتين ولا يسبح هناك ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم نبيت بها قال  
الحجاس ان كثير من الحجاج لا يقف بالزلفة وان وقف فلا يسيت وتبدأ بدعة يجب على الاسير ومن  
قد اراد يمنع منها لان من ترك المبيت بالزلفة وجب عليه اراقه دم في الظاهر ودذهب ابن خزيمة وجما  
من العلماء الى ان المبيت بهاركن فعله اذا تركه فسد حجه ولا يجبر بدم ولا بغيره وشرط المبيت ان يكون  
في ساعة من النصف الثاني من الليل فلورجل قبله لم يسقط عنه الدم ولو عاد اليها قبل الفجر سقطت  
تخصيص الفجر حين يتبين الصبح باذان واقامته وياتي للشعرا احرام تركه سنة في الوقوف بالشعر  
احرام بدعة ايضا ويستقبل القبلة فيذكر الله عنده ويدعو ويكبر ويملك ويوحده ويقف به  
والوقوف هو النسك الرابع من مناسك الحج الى قبل طلوع الشمس ثم يدفع حتى ياتي بطن  
محس وهو محل يلازم اصحاب الفيل ويرزخ بين الزلفة ومنى ليس من هذه ولا نذر فمن شأن من طاف  
السد وسطوته ان يستشعر الخوف في ذلك الموضع ويرب من الغضب ثم يسلك الطريق  
الوسطى بين الطريقين الى الحجرة التي عند الشجرة وهي جمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات  
يكبر مع كل حصاة مثل حصي الخذف ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس وانما كان رمي الجمار  
يوم الاول غدوة وفي سائر الايام عشية لان من وظيفة الاول النحر والحق والاقاضة وهي كلها بعد الزمان  
ففي كونه غدوة توسعة واما سائر الايام فاما تجارتها وقيام اسواق فالاسل ان يحل في ذلك بعد ما يفرغ من  
حوائج وكثر ما كان الفراغ في آخر النهار الا النساء والصبيان فيجوز لهما قبل ذلك ويحلق رأسه  
فقد دعا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للحلقين ثلاثاً والمقصود من مرة واحدة او يقصره وهو النسك  
الخامس فيحلق له كل شيء الا النساء ومن حلق او ذبح او افاض الى البيت قبل ان يرمى  
فلا حرج ثم يرجع الى منى فيبيت بها الى التشريق وهو النسك السادس ويرمي في كل يوم  
من ايام التشريق الجمرات الثلاث بسبع حصيات مبيتاً يايا الجمرة الدنيا ثم الوسطى ثم  
جمرة العقبة لما اخرج احمد واهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن  
بن عمران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرنا يا فينادي الحج عرفة وانخرج احمد والبوداوي وابن عمر

الحجرات

قال هذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في بيعة يوم عرفة حتى أتى عرفة  
 فنزل بمروة وهي مثل اللام الذي يترل به عرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح على الموقف من عرفة فأتى صبح مسلم  
 من حديث جابر قال لما كان يوم التروية تهبوا إلى منى فابوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ففصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبته  
 من شعر يضر به بمروة فسار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا تشك قرشين أنه واقف عند المشعر  
 الحرام كما كانت قرش تصنع في الجابية فاجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجاه القبلة  
 قد ضربت له بمروة فنزل بها حتى إذا زاحمت الشمس أمر بالقصوى فحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس  
 وقال إن دماركم ودماركم ودماركم كحزمتكم يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا في صبح مسلم من حديث أم سلمة  
 بن زيدان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفنوا  
 عليكم السكينة وهو كافت ناقية حتى دخل محسرا وفي حديث جابر عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم  
 اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وأقامة ثم ركب القصوى حتى أتى المشعر الحرام فأنزل  
 القبلة فدعا الله وكبره وهله وحده فلم ينزل واقفا حتى أسفر جبا فرفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن  
 فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الحجرة الكبرى حتى أتى الحجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات  
 يكبر مع كل حصاة منها حتى أخذ رمي من بطن الوادي ثم انصرف إلى النحر وفي الصحيحين وغيرهما من حديث  
 جابر قال رمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالحجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زالت الشمس وفيها أيضا من  
 حديث ابن مسعود أنه انتهى إلى الحجرة الكبرى فدخل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع وقال بهذا  
 رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة وفي روايته حتى انتهى إلى حجرة العقبة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث  
 ابن عباس قال لما رمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضففة بله وفيها أيضا من  
 حديث عائشة قالت كانت سورة امرأة تهنئته بمروة فاستأذنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يفيض  
 من حج ببل في الباب فحدثه حتى صبح مسلم وغيره من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى  
 فأتى الحجرة فرماها ثم أتى منى فخطب الناس فذكر ما ذكره من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى  
 وفيها من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغفر للمسلمين  
 قال اللهم اغفر للمسلمين قالوا يا رسول الله اغفر للمسلمين قالوا يا رسول الله اغفر للمسلمين قالوا يا رسول الله اغفر  
 وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا أدرك  
 الحجرة ففعل كل شيء إلا النساء وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

الحج



واتاه رجل يوم النحر وسجدوا فقف عند الحجرة فقال يا رسول الله هلقت قبل ان ارمى قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال  
 زبحت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني انضت الى البيت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج  
 وفي رواية فيها ما سئل عن شيء يومئذ الا قال افعل ولا حرج واخرج احمد من حديث علي قال جاء رجل فقال  
 يا رسول الله هلقت قبل ان اخرج قال الحمد لا حرج ثم اتاه آخر فقال اني انضت قبل ان اخلق قال اخلق او قصر ولا حرج  
 وفي لفظ للترمذي وصححه قال اني انضت قبل ان ارمى وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قيل له في الذبح والخلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج واخرج احمد وابوداود  
 وابن جبان والحاكم من حديث عائشة قالت افاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من آخر يوم  
 حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليلتي ايام التشريق يرمى بالحجرة اذا زالت الشمس كل حجرة بسبع حصيات  
 يكبر مع كل حصاة ولقيف عند الاولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة لالقيف عند  
 وعن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ايام الحارمين زالت الشمس واه احمد وابن  
 والترمذي وحسنه وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نحتن فاذا زالت الشمس سجدنا واخرج الترمذي وصححه  
 من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رمى الحارم شئ اليها اذا هبوا راجعا وفي لفظ  
 عنه انه كان يرمى بالحجرة يوم النحر ركبا وسائر ذلك اشيا ويحرم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان  
 يفعل ذلك اخرج احمد وابوداود وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر ان العباس بن ابي طالب  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان بيت مكة ليلالي منى بن اهل سقاية فاذا نزل وفي البخاري احمد  
 من حديث ابن عمر انه كان يرمى بالحجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسجل فيقوم  
 مستقبلا القبلة طويلا ويدعو ويرفع يده ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسجل فيقوم مستقبلا القبلة  
 ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمى بالحجرة ذات العقبه من بطن الوادي والليقف عندها ثم يرمي  
 ويقول هكذا رآيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعل واخرج احمد وابو السنن وصححه الترمذي  
 من حديث عائشة عن عدي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خص لرماء الابل في البتة عن  
 منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ليوثين ثم يرمون يوم النفر واخرج احمد والحاكم  
 عن سعد بن مالك قال رجينا في الحججة مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعضنا يقول رميت بسبع حصيات  
 وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يعيب بعضهم على بعض ورجال رجال الصحيح وليس تحت  
 حج بالناس ان يخطبهم بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائما والاشيرة اخف ويجلس بينهما كما يجتمع  
 فيها الناس الى اليوم الثاني واذا زالت الشمس اغتسل ان حب يوم النحر لم يثب الدماء بن يا  
 قال رآيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقته الغنم يوم النحر اخرج احمد وابوداود  
 واخرج نحوه ابوداود ايضا من حديث ابى امامة واخرج نحوه ابو النشائي من حديث عبد الرحمن بن معاذ

الحارم



لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهذي البدن ولا نهما نفخ للفقراء ثم البقرة ثم الشاة لأن البقرة  
 النفخ بالنسبة إلى الشاة وهذا إذا كان الذي يهذي البدنة والبقرة واحدًا ما إذا كانوا جماعة بعدد ما يهذي عن  
 البدنة والبقرة فقد وقع الخلاف بل الأفضل سبع البدنة والبقرة أم الشاة عن الواحد والظاهر أن  
 لما هو النفخ للفقراء ويهذي البدنة والبقرة عن سبعة لحديث جابر بن الصديق وغيرهما قال مرنا  
 برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن شترك في الأبل والبقرة كل سبعة من بني بدنة وفي لفظ مسلم  
 فقيل لجابر الشترك في البقرة ما شترك في الجوز ورفق قال ما هي الأبل البدن وأخرج أحمد وابن ماجه عن  
 ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن علي بدنة وأنا موسر ولا جد بها فأتيتها  
 فامرته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يتباع سبع شياه فيذبحهن ورجاله رجال الصبيح واليعارض بهذا  
 ابن عباس عند أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه قال كنا في سفر فحضر الأحمي فذبحنا البقرة  
 عن سبعة والبعير عن عشرة وكذلك لليعارضه ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قسم فذل عشر من الغنم سبع لأن القليل البدنة بسبع شياه هو في الهدي ولقد يلها بعشر هو في الأ  
 في النينة وقد ذهب الجمهور إلى أن عدل البدنة في الهدي سبع شياه وأدعى الطحاوي وابن رشد إذا جماع  
 ولا يصح هذه الدعوى فالخلاف مشهور ويجوز للمهدي أن يأكل من لحم هديه لحديث جابر أن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كل بدنة سبعة فجعلت في قدر فطخت فاكل هو وعلى من معها  
 وشربا من حرهما أخرج أحمد ومسلم وفي الصحيحين من حديث عائشة أنه دخل عليها يوم ألهم فخرجت فطخت فطخت  
 بهذا فقيل نحر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أذواجه قال النووي وأجمع العلماء على أن الأكل من  
 هدي التطوع ونجسته ستة انتهى والظاهر أنه لا فرق بين هدي التطوع وغيره لقوله تعالى فاكلوا منها وركب  
 عليه أي الهدي على يديه لحديث السنن في الصحيحين وغيرهما قال رأي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 رجلا يسوق بدنة فقال اركبها فقال أنها بدنة قال اركبها قال أنها بدنة قال اركبها وفيها نحوه من حديث  
 أبي هريرة وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر أنه سئل عن كلب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمعروف إذا أجمعت إليها حتى تحببها وينبئ بلسان شعارة  
 وتقليد له لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى الظهر  
 بذي الحليفة ثم دعا ناقة فاشعرها في صفرة سنامها الأيمن وسملت الدم عنها وقلدها لعلي بن أبي طالب  
 في إعلام المؤمنين قالوا إنها خلاف الأصول إذا لاشعار مثله ولعمرو الله أن هذه السنة خلاف الأصول  
 الباطلة وبأضرب ذلك شيئا والثلثة المحرمة هي العودان لا يكون عقوبة ولا تخليما الشعائر الله فاشق  
 صفرة سنام البعير المستحب أو الواجب والجيسيل ومه قليلا فيظهر شعرا الإسلام وأقامته هذه السنة  
 التي هي من أحسب الأشياء إلى الله وفق الأصول وآي كتاب أو سنته حرم ذلك حتى يكون خلافا

لما وصل قياس الأشعار على الشك المجرى من قساسة وجه الأرض فإذ قياس ما يحبه الله تعالى على ما يكرهه الله تعالى  
ولو لم يكن في تلك الأشعار الا تعظيم شعائر الله واطهارها وعلم الناس بان هذه قرامين السعد فرب تساق  
الى بيته تدح له وتتقرب بها اليه عند بيته كما يتقرب اليه بالصلاة الى بيته عكس ما عليه عداؤه المشركون  
الذين يذبحون للاربابهم ويصلون لما تشرع لاوليائه وابل توحيد ان يكون نسكهم وسلوهم بشدة  
وان يظهر واشاعر توحيد غايه الاظهار ليكنوا بيته على كل دين فمذهبه الاصول الصحيحة التي جارت  
السنة بالأشعار على وقتها وبيد الحجر ومن بحث بحدى المحرم عليه شئ مما يحرم على المحرم  
لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي من المدينة فمذهبه

شيئا مما يجنب المحرم **باب العمرة المفردة** وقد قدمت كسرتها يحرم لها من الميقات  
اي التيمم لان الاحرام لها كالاحرام للحج وقد قدمت الادلة في ذكر المواقيت فانها للحج والعمرة ومن  
كان في مكة خرج الى الحجل لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن  
بن ابي بكر ان يخرج عائشة الى التيمم فخرم للعمرة منه ثم يطوف ويسعى ويحلق او يقصر ولا فلا  
في ذلك وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة  
ان امر من لم يكن معه يدي بالطواف والسعي والحلق او التقصير فمن فعل ذلك فقد حل كل فاقبوا  
النساء بعد ذلك وهي مشروعة في العالم كبرية العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ولشأنه في قولان  
أظهرهما انهما فرض والثاني سنة في جميع السنة لحديث عائشة عند ابى داود وان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اعتمر عشرين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال وفي الصحيحين من حديث النسائي ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اعتمر اربع عمر في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجة ومن ذلك عمرة عائشة التي امر النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يهرما من التيمم فان ذلك كان مع حجة ما مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم وقد كان اهل الجاهلية يحرمون العمرة في ايام الحج فروع عليهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتمر وان  
بالعمرة كغيرها وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عمرة في  
رمضان تعدل حجة ومن اراد تفصيل احكام الحج والعمرة على الوجه المأثور فليخرج الى المنكنا رحمة الصديق  
الى البيت العتيق والى كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام **كتاب النكاح** يشع لمن

استطاع الباعة لما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر  
الشباب من استطاع منكم البائة فليزوج فانه غرض للبصر وحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم  
فانه له وجاء والمراد بالبائة النكاح والا حاديث الواردة في الترغيب في النكاح كثيرة وقال تعالى قل لا يؤمنون  
يفضون الصبار ثم يخشوا فروعهم ذلك ان لم ان التذخير بما يشعرون وقل للمؤمنات ليضعن من  
الصبار من يخشون فروعهم ويجب على من خشي الوقوع في المعصية لان اجتناب الحرام واجب

كتاب النكاح



ولما ولدها فأنظر ذات الدين تربت يداك وفي صحيح مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم قال ان المرأة تنكح على دينها وماله وما عليها فعليك بذات الدين تربت يداك وفي التمهيد قال  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير النساء من كان لابل نساء وقرش احناه على ولده في صغره وارعاه على نوج  
 في ذات يده اقول يستحب ان تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نسائها صالحة فان الناس سألوا  
 عادات الذهب والفضة وعادات القوم ورسومهم فالت على الانسان وبنته الامر المحبول هو عليه  
 ان نساء وقرش خير النساء من جهة انهن اخنا الانسان على ولده في صغره وارعاه على الزوج في ماله ورقيقه  
 ذلك وهذا من اعظم مقاصد النكاح وبها انتظام تدبير التزل وان انت فقتت حال الناس اليوم في  
 بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغير ما لم تجد ارسخ قدما في الاخلاق الصالحة ولا شد لزوالمها من نساء وقرش  
 فخطب الكبدية الى نفسها ما في صحيح مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارسل الى أم سلمة خطيبا  
 للمعبر حصول الرضا منها للحديث ابن عباس عندهم وغيره الشيب احمق بنفسه ما من وليها والمكر  
 ستاذن في نفسها واذن اصحابها وفي الصحيحين وغيرهما من حديث امير المؤمنين عايشة بنحوه واخرج احمد  
 توراود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس ان جارية بكرا انت النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 سلم فذكرت ان ابائا زوها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجالا سناده وثقات  
 خرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن ابيه قال جارت قتادة الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 سلم فقالت ان ابني زوجني ابن اخته ليرفع بي خيسه قال فخل الام اليها فقلت قد اجزت ما صنع  
 ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس الى الاباء من الامر شي ورجاله رجال الصبح واخرجه احمد والنسائي  
 في حديث ابن بريدة عن عايشة في التمهيد البالغة اقول لا يجوز ايضا ان يحكم الاوليا فقط لانهم لا يعرفون  
 روف المرأة من نفسها ولان حارة العقد وقاره ارجوان اليها والاستيثار طلب ان تكون هي المرأة  
 الحيا والاستيذان طلب ان تاذن ولا تمنع واذناه السكوت وانما المراد استيذان البكر البالغة دون  
 صغيرة كيف ولا راي لما قد روي ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عايشة من رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم وهي بنت ست سنين انتهى لمن كان كفوا للحديث على عند الترمذي ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثلاث لا توفرن الصلوة اذا اتت واجماعة اذا حضرت والايام  
 وجدت لها كفوا واخرج الحاكم من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العرب  
 لبعضهم بعض قبيلة لقبيلة وتحمي وتحمي رجل لرجل الا حاكم او حجام وفي اسناده رجل مجهول قال  
 تم انه كذب لا اصل له ولكن رواه البزار في مسنده من طريق اخرى عن مكاذ بن جبل رفعه العرب بعضها  
 لبعض وفيه سليمان بن ابى الجون يعني عن مكاذ في الصحيحين وغيرهما من حديث امير المؤمنين عايشة في الجاهلية ضياكم  
 اسلام اذ انتموا واخرج الترمذي من حديث ابى حاتم الترمذي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه

والله وسلم اذا تكلم من ترشون دينه وخلقه فلكموه وقد صحح الترمذي وقد اخرج ايضا الترمذي من حديث  
 ابي هريرة و اخرج الدارقطني عن ثمر انه قال لا تمنع تزوج ذوات الاحساب الا من الكفاة وفي نسخة  
 قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خطب اليكم من ترشون دينه وخلقه فزوجه ان لا فعلوه تكن فتنه  
 في الارض وفساد عريض اقول ليس في هذا الحديث ان الكفاة غير معتبرة وكيف وهي ما جيل عليه طوائف  
 الناس وكاد يكون الفتن فيها اشد من القتل والناس على مراتبهم والشرائع لا تتحمل مثل ذلك لذلك  
 قال عمر لا تمنع النساء الا من الكفاة ولكن ان اراد ان لا يمنع احد محقرات الامور خوفا من المال وراثته انا  
 وراثته اجمال او يكون ابن ام ولد ونحو ذلك من الاسباب بعد ان يرى دينه وخلقه فان اعظم مقاصد  
 تدبر للمسلم الاصلح في خلق حسن وان يكون ذلك الاصلح باب جبا الصالح الدين وفي المسوى في  
 باب الكفاة قال الله تعالى امن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستون وقال تعالى اهل بيوتهم رحمة  
 ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا  
 ورحمة ربك خير مما يجمعون فالت في هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس وان ذلك امر ثابت  
 فيهم ولم يرد الله تعالى فكان تقرير انهم اختلفوا في تحديد المعاني التي يقع بها التفاوت فذهب اكثرهم  
 الى انها اربعة الدين والحرية والنسب والصناعة والاروس الدين الاسلام والعدالة وعبر الشافعي السلام  
 من العيوب المشبهة للخيار ايضا ومعنى اعتبار الكفاة عند ابي حنيفة ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير الكفو  
 فلما وليا وان يفرقوا بينهما وعند الشافعي ان احد الاولياء المستوين اذا زوجها برضاها من غير كفوها  
 وفي قول الصحيح ولهم الفسخ اذا زوج الاب بكرا صغيرة او بالغة بغير رضاها وفيه القولان ايضا انتهى و  
 خطب الصاعدة الى وليها كما في صحيح البخاري وغيره عن عروة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب عائشة  
 الى ابي بكر ورضي الله عنه لما تقدم من الاحاديث الصحيحة ونهزم الخطبة في العدة لحديث فاطمة  
 بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثا فاجعل لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سني والنفقة وقال الجرسول  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا طلقت فاذا نكحت فاذنته احييت وهو في صحيح مسلم وغيره و اخرج البخاري عن ابن عباس  
 في تفسيره قوله تعالى في ما ترشون من خطبة النساء قال يقول اني اريد التزوج ولوددت اني كنت في امرأة صالح و اخرج الدارقطني  
 عن محمد بن علي الباقر انه دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ام سلمة وهي ستايت من ابي سلمة فقال لقد علمت اني  
 رسول الله وخير من خلقه ووضعت من قومي وكانت تلك خطبة و اخرج منقطع قال في الفتن والعقبات العلماء على ان المراد بهذا  
 الحكم من بات عنها زوجها او خلفه في المعتدة من الطلاق البائن كذا من قفت كاحوا واما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز  
 ان يوافق لها بالخطبة فيها او التحلل ان يخرج بالخطبة حرام لجميع المعتقات والتفويض مباح في الاولى حرام في الاخرة فختلف فيه  
 بالبائن و الخطبة على الخطبة لحديث عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البائن  
 اخو المؤمن فلا يخل للمؤمن ان يتباع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه حتى يذرو وهو في صحيح مسلم



وغيره وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك أو يترك وأخرج  
 أيضا من حديث ابن عمر لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطيب قبله أو يذن له وقد ذهب  
 إلى تحريم ذلك الجمهور ويجوز له النظر إلى المخطوبة لحديث الميثم عند أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي  
 والدارقطني وابن حبان وصححه ابنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النظر إليها فأنه أحرى  
 أن يودم بينكما فأتاني أبوها فاجبرها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانما كره ذلك فنهيت  
 ذلك المرأة وهي في حذرهما فقالت إن كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرك أن تنظر فانظر  
 إلا فاني أشك كأنها غفلت ذلك علي فتنظرت لهما فترجعتا قد كرم من موافقتها ذكره أحمد وأهل السنن  
 وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتاه رجل فاجبره أنه تزوج  
 امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انظرت لهما قال لا قال فاذن من فأنظر  
 إليها فان في عين الأنصار شيئا وفي الباب أحاديث ولا تحاكم إلا بولي لحديث أبي موسى خذ  
 وأبي داود وابن ماجه والترمذي وابن حبان وأحمد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 لا تحاكم إلا بولي وحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه ابن حبان والحاكم  
 وأبي عوانة إن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل  
 فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان أشجر وانا سلطان وولي من  
 ولي له وفي الباب أحاديث قال الحاكم وقد روت في حديث الرواية في عن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش ثم سرهما تمام ثلثين صحابيا والولي عند الجمهور هو الأقرب من  
 العصبية وروى عن ابن خزيمة أن ذوى الأرحام من الأولياء قال في الحجة وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه  
 أمرهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن لنتشارها قلته أحياء واقتضاب على الأولياء وعدم الكثرات  
 لهم وأيضا يجب أن يميز النكاح من السفاح بالتشهير واحتق التشهير أن يحضر أولياءها ولا يجوز أن  
 يحكم في النكاح النساء خاصة لضعف عقولهن وسوء فكرهن فكثيرا ما لا يمتدنان المتعلقة ولعدم حماية المحب  
 منهن غالباً فترجما عن غير الكفو وفي ذلك عار على قومها فوجب أن يجعل للأولياء شيء من هذا الباب  
 ليستد المسفدة وأيضا فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة أنهم عروا إلى ما يديهم وهو قوله تعالى  
 الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم بعضا انتهى قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة إلا بإجازة الولي  
 القريب فان لم يكن فبإجازة الولي البعيد فان لم يكن فبإجازة السلطان فان زوجت نفسها أو غيرها  
 بإذن الولي أو غيره فإنه بطل ولم يتوقف وتأويل قوله لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها لا يزوجه إلا بالأسل  
 ولا يغير تزويجها بنفسه بالأولى وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة برضاها وإن لم يعقد  
 عليها فلي كبر كانت أو ثيبا وتأويل الحديث أنه كبره لما ذكره في ان تقصير في رعاية الكفاية وغيرها

او غلب الى الوقاحة او تأويله ان لملو حق الاعتراض في غير الكفو بمعنى قوله لا تنكح احدى نسبتين نكاحهما الا باذنه  
لان له حق الاعتراض في غير الكفو وقال محمد بن يعقوب وهو قاضى على ما ذكرنا في السوسى وشاهد بن محمد بن  
عمر بن بن حنين عند الدار كاشفتى واليه يفتى في العلل احمد بن محمد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك فاستخرج  
الدائر كاشفتى والبيهقي من حديث عايشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نكاح الا  
بولى وشاهدي عدل فان شا جروا فالسلطان ولى من لا ولى له واسناده ضعيف واخرج الترمذى  
من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البغايا اللاتي يتكهن الفسهن بغير بيعة  
وصح الترمذى وقعه وبه الاحاديث واورده في معناها ليقوى بعضها البعض وقد ذهب الى ذلك الجمهور  
في شرح المشقة اهل العلم على ان النكاح لا ينعقد الا ببيعة ولا ينعقد حتى يكون الشهود حشودا حال العقد واسلفوا في صفته  
قال الشافعى لا ينعقد الا بشهد رجلين قال ابو حنيفة ينعقد برجل وامرئين وبفاستين كذا في السوسى في كتابه  
في باب الاجل نكاح السرة والك عن ابي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح ام الشهد عليه الاجل فامرته فقال هذا  
نكاح السرة ولا يجزى ولو كنت قد سمعت فيه لم يجب الا ان يكون الولي العاقل او غيره مسلم لقوله تعالى فلا تفضلون  
ان يلعن ازواجهن ولنزوجن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ام حبيبة بنت ابي سفيان من غير وليها لما كان  
كافرا حال العقد ويجوز لكل واحد من الزوجين ان يוכל لعقد النكاح ولو واحدا  
لحديث عقبة بن عامر عن ابي ذر او دوان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرجل اترضى ان ازوج  
فلانة قال نعم وقال للمرأة اترضى ان ازوجك فلانة قالت نعم فزوج احداهما صاحب الحديث وقد  
ذهب الى ذلك جماعة من اهل العلم الاوزاعى وربيعة والثوري ومالك والشافعية واكثر اصحابه والليث  
وابو ثور وحكى في البحر عن الشافعى ورفر انه لا يجوز قال في النكح وعن مالك لو قالت المرأة لوليها تزوجني  
من رأيت فزوجها من نفسه ومن اقرار لزمها ذلك ولو لم يعلم عين الزوج وقال الشافعى يزوجه  
السلطان او ولى آخر مثله او اقر منه ووافقه زفر **فصل** في نكاح المتعة قال في الحجة ضمنها  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اياهم نبي عنها آيا الترخيص او لا فلا مكان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس  
فيسن يقدر مدة ليس بها اهل انكار ابن عباس انها لم تكن يؤخذ استيجار على مجرد البضع بل كان  
ذلك ممنوعا في ضمن حاجات من باب تدبير التمرل كبيت والا استيجار على مجرد البضع السلاخ عن الطبيعة  
الانسانية ووافقه لهما الباطن السليم واما انتهى عنها فلا ارتفاع تلك الحاجة في غالب الاوقات وايضا  
ففي جريان الرسم باحتمال الانساب لانها عند القضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الامر بعيدا فلا يذير  
ما اذا تضرع وضبط العمة في النكاح الصحيح الذي يبارره على التاميد في غاية العسر فاطنك بالمتعة واهمال  
النكاح الصحيح المعترف في الشرع فان اكثر الماعنين في النكاح ما غالب راعيتهم قضاء شهوة الفرج وايضا

فان من الامر الذي يتميز به النكاح من السفاح على التوطن على المعاونة الدائمة وان كان الاصل فيه قطع  
 المنازعة فيها على اعيان الناس انتهى في شرح السنة اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالاجماع بين المسلمين  
 منسوخ فانه لا خلاف انه قد كان ثابتا في الشريعة كما صرح بذلك القرآن وما استعتم به من فاقوه من اجز  
 ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال كنا نقر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس معنا  
 نساء نقلنا الاختصاص فيها من ذلك ثم خص لنا بعد ان نكح المرأة بالشوب الى ابل وفي الباب احاديث  
 وثبتت النسخ من حديث جماعة فاخرج مسلم وغيره من حديث سبرة الجهني انه غزا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم فتح مكة فاذن لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرمها  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثه وان الله حرم ذلك الى يوم القيمة واخرج الترمذي  
 عن ابن عباس انها كانت المتعة في اول الاسلام حتى نزلت هذه الآية الاعلى ازواجهم واما ملكت ايامهم  
 وفي الصحيحين من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عن متعة النساء يوم خيبر والاحاديث  
 في هذا الباب كثيرة واختلف طويل وقد استوفاه الماتن في نيل الاوطار ورواية من روى تحريمها الى  
 يوم القيمة هي المجتعي في هذا الباب والتحليل حرام لم يثبت ابن مسعود وعنده احمد والنسائي والترمذي وصححه  
 الحاكم وصححه قال ابن مسعود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والحلل يسهو ايضا ابن القطان وابن  
 دقيق العيد وله طريق اخرى اخرها عبد الرزاق وطريق ثالثة اخرها الحسن في مسنده واخرج احمد والبيهقي  
 وابن ماجه والترمذي وعبد ابن السكن من حديث علي بن شد واخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عتبة بن  
 عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا اخرجكم بالنيس المستقار قالوا بلى يا رسول الله  
 قال بل هو المحلل لعن الله المحلل والحلل وفي اسناده يحيى بن عثمان وهو ضعيف وقد اعلل الارسل واخرج احمد والبيهقي  
 والبرز وابن ابى حاتم والترمذي في العلل من حديث اسير بن عروة نحوه وحسنه البخاري واخرج الحاكم والطبراني في الاوسط  
 من حديث عمر بن الخطاب كانوا يلقون التحليل سفاحا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي تبية الغافلين عن  
 اعمال الرجال ابن ماجه باسناد رجاله موثقون وصح عن عمر انه قال لا اوتي في محلل ولا في محلل الا اذ بهما والذين ابى  
 وعبد الرزاق في مصنفهما وابن المنذر في الاوسط وروى ابن ابى شيبة عن ابن عمر انه سأل عن ذلك فقال كل واحد  
 والكلام في ذلك عن الصحابة والتابعين طويل قد افاض الامام تقي الدين بن تيمية الكلام عليه افردة مصنفاه بيان الدليل  
 على البطلان التحليل انتهى قال ابن القيم وكما جعل المحلل لم يصب في مله من الملل قط ولم يفعل احد من الصحابة ولا التابعين به وانه منسوخ  
 ثم من له ادنى اطلاع على احوال الناس لم من حرة مصوبة انشبه فيها المحلل فحالب ارادة فصارت  
 له بعد الطلاق من الاخذل وكان لعلها منسوخا وبوطيها فاذا هو المحلل بكرة التحليل شرعيان فليعلم ما يد  
 كما اخرج التحليل مخدرة من شرع الى البغاة من مرامين الشر والهم ما ولولا التحليل لكان منال الشرايين  
 منالها والتدريج بالا كفا في دون التدريج يحالها وعناق القنادون منها وما والاخذ بذرغ الاسد

ودون الاخذ بسببها واما في هذه الازمان التي شكت الفرج فيها الى ربها من مفسدة التحليل وقبح ما يتركه الملوك  
 مما هو يدل على في عين الدين وشجا في جوارق المؤمنين من قباح تشمت اعداء الدين به ويمنع كثير من رعايا الملوك  
 فيه بسبب عيشة التحصيل بقفا سيلها خطاب ولا يحضر كتاب يراد المتون كلهم من قبح القباح ويعدونها من  
 اعظم الفضائح قد قلبت بين الدين رتبة وغيرت منه اسمه وصحح التنيس المستعار فيها المطلقة بتجاسة التحليل وزعم  
 انه قبيحها التحليل فيا لله العجب اي طيب اعداء هذا التنيس الملعون وامي مصلوحتهم صلت لها ولمطلقتها  
 بهذا الفضل دون الى غير ذلك انتهى وقد طال رحمه الله تعالى في تخرجه احاديث تحريم التحليل في علم  
 المؤمنين فليخرج اليه وكذلك الشغار لنبوت النبي عنه في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشغار واخرج مسلم من حديث ابيه في نسخة قال نهى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار ان يقول الرجل لزوجتي انتك وازوجك انتي  
 او زوجتي اختك وازوجك اختي واخرج مسلم ايضا من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال لا شغار في الاسلام وفي الباب احاديث قال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح  
 الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته واخرج جمهور على البطلان قال الشافعي هذا نكاح باطل ككاح التتمة  
 وقال الوجيف جائر وكل واحدة منهما مثلها انتهى ويحب على الزوج الوفاء بشرط المعرفة بحديث  
 عقبته بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احق الشروط ان يوفي بها استحالة المهر  
 وهو في الصحيحين وغيرهما قلت هو قول اكثر اهل العلم وقالوا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان احق الشروط  
 ان يفي بالشرط المهر اذا سمي لها مالا في الذمته واعينا عليه ان يوفى بها ما ضمن لها وفي الحقوق الواجبة التي  
 هي مقتضى العقد واما ما سوى ذلك مثل ان يشترط في العقد للمرة ان لا يخرجها من دار ولا ينقلها من بلد  
 او لا ينكح عليها او نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به ولا اخرجها ونقلها وان ينكح عليها الا ان يكون في ذلك عين  
 فيلزمه السمين كذا في المسوي الا ان يحل حراما او يحرم حلالا فلا يحل الوفاء فيه كما ورد بذلك الدليل  
 وقد ثبت النبي عن اشتراط امور كحديث ابيه في نسخة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 نهى ان يخطب الرجل على خطبة اخيه او يتبع بيع على بيعه اخيه ولا تسال المرأة طلاقا اختها لتستغنى ما  
 صحفتها او انها فانما زرتها على الله واخرج احمد من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحل ان ينكح امرأة بطلاق اخرى ويحرم على الرجل ان ينكح زانية او مشركة  
 لقوله تعالى الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكح الا زانا او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ولما  
 اخرج احمد باسناد رجاله الثقات والطبراني في الكبير والاو سط من حديث عبد الله بن عمر ان رجلا من المسلمين  
 استاذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في امرأة يقال لها ام مزول كانت تسافح وتشترط لادان  
 ينفق عليه فقر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزانية لا ينكحها الا زانا او مشرك واخرج ابو داود والنسائي

والترقي في جسد من حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله انك  
 يقال لما عناق وكانت صدقته قال فحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله انك  
 عناقا قال فسكتت عني فقلت الآية والزانية لا ينكحها الا اذان او مشرك فدعاني ففرض علي وقال لا تنكحها  
 واخرج احمد وابوداود وباسناد رجال ثقات من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 والله وسلم الزاني المجلود لا ينكح الا مشك قال ابن القيم اخذ بهذا الفتاوى التي للمعارض لها الامام محمد بن  
 وافقه واتبى من محاسن مذهبه فانه لم يجوز ان ينكح الرجل زوجه حتى يعف عنه مذهب ينفقه وعشره ودينار  
 قد ذكرنا ما في موضع آخر انتهى واخرج ابن ماجه الترمذي ومحمد بن حنبل في الحديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع  
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله واثنى عليه وذكره وعظ ثم قال استوصوا في النساء خيرا  
 فانما هن عندكم عوان ليس يملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان ياتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجرو  
 في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعن فلا تنبغوا عليهن سبيلا واخرج ابو داود والنسائي  
 من حديث ابن عباس قال جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امرتي لا تمنع ديلا  
 قال غزوها قال اخاف ان يتبعها نفسي قال لا تمنع بها قال المذركي ورجال اسناد صحيح بهم في الصحيحين  
 قال ابن القيم عورض بهذا الحديث التشابه الاحاديث المحكية الصريحة في المنع من تجوز البغايا واختلفت  
 سالك المحرمين لذلك فيه فقالت طائفة المراء باللاس متمسكة بالصدق لا تمس الفاحشة وقالت طائفة  
 بل هذا في الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على الزانية فهذا هو المحرم وقالت طائفة بل يراى من التزام  
 اخف الفسادين لدفع اعلاهما فانما امر بخلافها خاف ان لا يفي عنها فيواقرها الا بالفساد وحيثما لم يمسكها  
 او موافقتها بعقد النكاح اقل فسادا من موافقتها بالسفاح وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت فاق  
 طائفة ليس في الحديث ما يدل على انها زانية وانما فيه ما لا يمنع من مسيها او وضع يده عليها او نحو ذلك فهي  
 تقطع اللبان لذلك ولا يلزم ان تعطى الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يوجب سوادها بها الداعي الى الفاحشة  
 فامر بغيرها تتركها لا يرميها الى الايرانية فلما اخبره بان نفسه تتبعها وانه لا صبر له عنها رأى مصلحة اسما كما  
 ارجح المسالك والله تعالى اعلم انتهى في السوسى اقول ان ظاهر عندى ان منى اختلا فم هذا اختلا فم في  
 مرجع ذلك في قوله حرم ذلك فقال احمد مرجع نكاح الزانية والمشركة وقال غيره مرجع الزنا والشرك  
 والمراء على هذا ان العادة قاضية بان الزانية لا يرغب فيها الا اذان او مشرك والزنا والشرك حرام  
 على المؤمنين فكما انهم لا يلقون بحال المؤمنين ولا يلقون ان امرئ ناسخ بل يلقون انهم يلقون  
 الآية ومع ذلك فلا يخلعون بعد في الكافي مذهب احمد الزانية يحرم كالحكم المعتدة واما غير احمد فقولهم  
 جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك الحديث لا ترد يد لاس قال الواجدى عن ابى بصير  
 مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من فقهاء المجاهدين ارادوا نكاح البغايا لفسقهن عليهم

هذا



ابن القيم في الهدى في المسوى اتفقت الامة على ان كل من عقد النكاح على امرته يحرم المنكوبة على ابا  
النكاح وان علوا وعلى ابناؤه وابناؤا ولادة من النسب والرضاع جميعا وان سفلوا يخرجوا من  
بجر العقد ويحرم على النكاح امهات المنكوبة وجاراتها من الرضاع والنسب جميعا تحريمها مبدئيا بالبحر والعقد  
فان دخل بالمنكوبة حرمت عليه بناتها وبنات اولادها من النسب والرضاع جميعا وان فاز قائل  
ان يدخل بها جاز له نكاح بناتها واقفوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في النكاح فاذا ارضعت  
المرأة رضيعا يحرم على الرضيع وعلى اولاده من اقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ولا  
تحرم المرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه ولا تحرم عليك ام اختك اذا لم تكن امك ولا زوجة ابك  
وتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك ام اخت الا وهي ام لك او زوجة لابك  
وكذلك لا تحرم عليك ام نافتك اذا لم تكن ابنتك او زوجة ابك ولا جدة ولك اذا لم تكن  
ابك وام زوجتك ولا اخت ولك اذا لم تكن ابنتك او بنتك وحرمة الرضاع تكون بالرجال  
كما تكون بالنساء وهو قول اكثر اهل العلم انتهى واجمع بين المرأة وعمتها وخالتها لحديث ابي هريرة  
في الصحيحين وغيرهما قال نهي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرضع المرأة على عمتها او خالتها او ابنتها او ابني  
اللفظ لما نهى ان يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وفي الباب احاديث وقد عكس القدر في  
المنع من ذلك عن عاتق اهل العلم وقال لا نفعل بينهم خلافا في ذلك وقال ابن المنذر ليست اعلم  
في منع ذلك احتلا فالايوم وقد عكس الاجماع ايضا انما في القرطبي وابن عبد البر قلت اتفقت  
الامة على ان يحرم عليه ان يجمع بين الاخنتين وبين الامة ونبت اخيهما ونبت الخالة ونبت اخيهما من  
والرضاع جميعا وحملت ان كل امرئين من اهل النسب لو قدرت احدهما ذكر احرمت الاخرى عليهما جميعا  
بينهما حرام ولا باس بالجمع بين المرأة وزوجة ابها او زوجة ابنها لانه للنسب بينهما كذا في المسوى وتحريم  
ما زاد على العدد المباح للحر والعبد لحديث قيس بن الحارث قال اسلمت وعندى ثمان  
نسوة فاتيته النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال اختر منهن اربعاً اخرجوا بواؤن  
وابن راجحة وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن ابن ابى ليلى وقد ضعف غير واحد من الامة وقال ابن عسك  
ليس له الحديث واحد ولم يات من صحيح ويؤيده ما سياتي في من اسلم وعنده الثمن اربع  
واما الاستدلال بقوله تعالى ثلثي وثلاث وربع فيه ما اوضحه الماتن في شرح المتقي وحاشية الشفا  
وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الاربع وفيه نظر كما اوضحه هناك قلت اتفقت الامة على  
ان الحر يجوز له ان ينكح اربع حرائر ولا يجوز له ان ينكح الثمن اربع قال الشافعي انتهى الله تعالى بالحر  
الى اربع تحريما لان يجمع احد غير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين الثمن اربع وام العبد فانه لانه  
على انه لا ينكح الثمن امرئين وفي الآية ما يدل على انها في الاحرار وهو قوله او ما ملكك ايما كنم وماك السنين



لا يكون الا للاحراك في المسوى وقد حكى البيهقي وابن ابي شيبة انه اجمع الصحابة على انه لا يبيع العبد اكثر من اثنين وكذلك حكى اجماع الصحابة الشافعي وروى الدارقطني عن عمر بن الخطاب قال يبيع العبد امرتين بطريق تطليقتين وسمايان ما ورد في طلاق الامة والعدة في باب العدة من قال بان اجماع الصحابة يجوز كفا اجماعهم ومن لم يقبل بحجة الاجماع اعجاز للعبد بما يجوز للحر من العدة وقد اوضح الماتن حكم الاجماع في اول حاشية الشفاء واذا تزوج العبد بغير اذن سيده فكاحده باطل لحديث جابر عند احمد والى داود والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تزوج بغير اذن سيده فهو عاهر واخرجه ايضا ابن ماجه من حديث ابن عمر قال قال الترمذي لا يبيع الناجي عن جابر واخرجه ابو داود من حديث ابن عمر ايضا وفي اسناده من ذل بن علي وثبوته وقد ذهب الى عدم صحة عقد العبد بغير اذن مولاه الجمهور وقال مالك ان العقد نافذ وسيده ففسخه وروى ابن القايه الزالي والزنا باطل في روايته من حديث جابر يلفظ باطل واذا اعتقت الامة ملكت احصن نفسها وخيرت في زوجها لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره ان ببريرة خيرا ابني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان زوجها عبدا وكذا في صحيح البخاري من حديث ابن عباس وفي حديث آخر لعائشة عند احمد والاك السنن ان زوج ببريرة كان حرا وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد اختلف اهل العلم في ثبوت الخيار اذا كان الزوج حرا فذهب الجمهور الى انه لا يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاية وقد وقع في بعض الروايات ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ببريرة ملكت نفسك فاختراري فان هذا يفيد انه لا فرق بين الحر والعبد ويجوز فسخ النكاح بالعييب لحديث كعب بن زيد اوزيد بن كعب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها فوضع ثوبه وقعد على الفراش البكر شحرا يا هذا فاختار عن الفراش ثم قال خدي عليك شيئا بك ولم ياخذ مما انا شدينا اخرج احمد وسعيد بن منصور وابن عدي والبيهقي واخرجه من حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک واخرجه ابو النعيم في الطب والبيهقي من حديث ابن عمر وفي الحديث اضطراب وروى مالك في الموطا والدارقطني وسعيد بن منصور والشافعي وابن ابي شيبة عن عمر بن الخطاب قال يا امرة غزير اجل بها جنون او جذام او برص فاما امرها فاما انسا منها وصدق الرجل علي من غرة ورجال اسناده ثقات وفي الباب عن علي بن محمد وسعيد بن منصور وقد ذهب جمهور اهل العلم الى ان النكاح يفسخ بالعيوب وان اختلفوا في تفصيل ذلك وروى عن علي وعمر وابن عباس انها لا ترد النساء الا بالعيوب الثلاثة المذكورة والرابع الداء في الفرج وذهب بعض اهل العلم الى ان المرة ترد بكل عيب ترد به التجارية في البيع ورجح ابن القيم واجتهد في المدي بالقياس على البيع وذهب البعض الى ان المرة ترد الزوج بملك الثلاثة وبالجمب والعنة والمخلاف في هذا البحث طويل ونقر من الحق

فانما

الكفار اذا اسلموا ما يوافق الشرع لحديث الضحاك بن فيروز عن ابي عبد الله احمد واهل السنن والشافعية  
والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال اسلمت وعندى امرئتان اختان فامرني  
البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يطلق احدهما واخرج احمد وابن ماجه والترمذي والشافعية وابن حبان  
والحاكم وصححه ابن عمر قال اسلم غياث بن الشقي وتحتة عشرة نسوة في الجاهلية فاسلمن مع فامرته البنى صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم ان يختار منهن اربعة وقد اعل الحديث بان الثابت من انه ما هو قول عمر كمال البخاري  
قال ابن القيم سنة الصحيحة الصريحة المحكمة فممن اسلم وتحتة اختان انه يخير في اسماك من شاء منهما وترك الآخر  
وردت بانه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول ليقضي انه ان نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية مبرور  
ونكاح الاولى هو الصحيح من غير تخيير وان نكحهما معا فنكاحهما باطل ولا يخير وكذلك حديث من اسلم على عشرة  
نسوة وربما اولوا التحية تخييره في ابتداء العقد على من شاء من النكحات ولفظ الحديث يابى هذا السائل  
اشد الابواب انه قال اسك اربعة فارق سائرهن رواه عمر عن الزهري عن عمن سالم عن ابيه ان غيلان اسلم  
فذكره وحديث فيز المقدم فهذاان الحديثان هما الاصول التي يرد ما خالفهما من الاياس اما ان تقعد  
قاعدة وتقول هذا هو الاصل ثم ترد السنة لاجل مخالفتها تلك القاعدة فليعلم واسد لهدم الف قاعدة لم  
يوصلها الله تعالى ورسوله افرض عليهما من وديت واحد ونهذه القاعدة معلومة البطلان من الدين  
فان انكح الكفار لم يتعزز لما البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشرط  
المعتق في الاسلام قطع لم تصادفها فنبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن يجوز  
المقام مع امرأته اقرها ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك ان لم يكن  
الآن ممن يجوز له الا تمار لم يقر عليه كما لو اسلم وتحتة ذات رحم محرم او اختان او اكثر من اربع فهذا الاول  
الذي اصله سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما خالفه فلا يلتفت اليه واسد للموقف اتى  
ملخصا واذا اسلم احد الزوجين انفسخ النكاح ويجب العدة لحديث ابن عباس عند البخاري  
قال كان اذا باجرت المرأة من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح وان جاء  
زوجها قبل ان تنكح ردت اليه واخرج مالك في الموطأ عن الزهري انه قال ولم يبلغنا ان امرأة باجرت  
الى الله ورسوله وزوجها كافر فقيم بدار الحرب الا فرقت بغير ثأمينها وبين زوجها الا ان يقدم زوجها  
مهاجرا قبل ان تنقضي عدتها وان لم يبلغنا ان امرأة فرقت بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها  
وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على شترتين من البنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
اهل حرب يقاتلهم دينا ملونه واهل عمد لا يقاتلهم ولا يقاتلون فكان اذا باجرت امرأة من الحب لم تخطب  
حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح فان باجرت قبل ان تنكح ردت اليه فان اسلم ولم يميز  
المرة كانا على نكاحهما الاول ولو طالت المدة اذا اختار ذلك لحديث ابن عباس

هذا الحديث

عند أحمد وابن داود وصححه الحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته زينب على ابني العاص زوجها  
 بكاحها الاول بعد سنتين ولم يحدث شيئا وفي لفظ ولم يحدث صداقا وفي لفظ للترمذي ولم يحدث كاحا  
 وقال هذا حديث حسن ليس باسناده باس وخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم رد بها على ابني العاص بهر جديد وكاح جديد وفي اسناده الحجاج بن ابراهيم وهو ضعيف وروى  
 باسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مثله وليس بهر جديد قال الترمذي في اسناده مقال  
 وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح انهما على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت  
 والصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رد بها بالنكاح الاول وقال الترمذي  
 في كتاب العلل له سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب صحيح من حيث  
 عمرو بن شعيب قال ابن القيم فكيف يحيل هذا الحديث الضعيف اصلا يرويه السنة الصحيحة المعلومه  
 خلافا للاصول انتهى وقد ذهب الى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم لكان قلده  
 ابن عبد البر من الاجماع على انه لا يبقى العقد بعد القضاء والنافع من جعل حديث ابن عباس ما روى في  
 معناه محض الصام ما روى من ان العدة اذا انقضت فقد ذهب العقد ولم تحل للنكاح الا بعد جديد قال  
 في اعلام الموقعين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من اسلم ومن امرته  
 اذ لم تسلم سبل متى اسلم الاخر فالنكاح بحاله ما لم تزوج هذه سنته المعلومه قال الشافعي اسلم الوستفان  
 بن حرب بمراظران وهي دار خراة وخراة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام ورجع الى مكة وهند بنت  
 عتبة مقيمة على غير الاسلام فاخذها لمجته وقالت اتنلوا الشيخ الفضال ثم اسلمت هند بعد اسلام ابني  
 سفينان بايام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام وابوسفينان بها مسلم وهند كافرة  
 ثم اسلمت ابني القضاء العدة واستقر على النكاح لان عدتها لم تنقض حتى اسلمت وكان كذلك اعلم من  
 واسلامه اسلمت امرة صفوان بن امية وامرة عكرمة بن ابى جهل بمكة وصارت دارا دار الاسلام ولهم  
 حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان  
 يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد خيئنا وهو كافر ثم اسلم فاستقر  
 عنده امرته بالنكاح الاول وذلك انه لم ينقض عدتها وقد حفظ اهل العلم بالمغازي ان امرة من الانصار  
 كانت عند رجل بمكة فاسلمت وهاجرت الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى فقص  
 المهر واجب وبتحقيق التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ان تبتهوا باموالكم محسنين غير مسيئين  
 فلذلك اتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه انه صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم لم يسوغ نكاحا بدون مهر اصلا وفي الكتاب العزيز واذا النساء صدقاتهن نحلة وقوله ولا  
 تأخذوا منه شيئا وقال وكيف تأخذونه وقد انفضى بعثكم الى بعض الآية وقال تعالى فلا جناح عليكم



صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد زوجكها بما سكت من القرآن ولا يعارض ما ذكره حديث لامرأة قتل من عشرة  
 وراهم عند الدرك فبنى من حديث جابر لأن في أسناده منشورين عبید وججاج بن ارطاة وبهما ضعيفان قال  
 ابن القيم روت السنة الصحيحة الصريحة المحكية في جواز النكاح بما قبل من مهر ولو خاتما من مديع موافقتهما  
 ليوم التزويج في قولان تتبعوا بابا موافق للقياس في جواز التزويج بالمعاقبة على التقليل والكثير ما ثبت  
 وقياس من نفسه القياس على قطع يد السارق وابن النكاح من اللصوصية وابن استبانه الفرج به إلى قطع اليد  
 في السرقة وقد تقدم مرارا ان اصح الناس قياسا اهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث اقرب كان  
 قياسه اصح وكلما كان عن الحديث البعد كان قياسه افسد انتهى ومن تزوج امرأة ولم يسهر  
 صداقا فاقبلها مهر نسائها اذا دخل بها الحديث علقته عند احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه  
 الترمذي وابن حبان قال اتى عبد الله بن ابن مبلغ وفي امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها  
 صداقا ولم يكن دخل بها قال فاختلفوا اليه فقال ارى لها مثل مهر نسائها ولها الميراث وعليها العدة نشد  
 معقل بن سنان الاشجى ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بروج ابنة واشق بمثل ما قضى  
 في اعلام المؤمنين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا حتى  
 مات فقضى لها على صداق نسائها وعليها العدة ولها الميراث ذكره احمد واهل السنن وصححه الترمذي وغيره  
 قال ابن القيم ونظرة فتوى لا يعارض لها الا بنسب الى العدول عنها انتهى ويستحب تقديم شيء من  
 المهر قبل الدخول لحديث ابن عباس المتقدم قريبا واخرج البوداود وابن ماجه من حديث عائشة  
 قالت امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا  
 ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فان غاية ما فيه انه يدل على ان تقديم شيء من المهر قبل الدخول غير واجب  
 ولا يفي كونهما مستحبته وعليه احسان التثنية لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وفي الصحيحين وغيرهما  
 من حديث ابى هريرة ان المرأة كالضلع ان ذهبته لقيتها كسرته وان تركتها اتممت بها فان استوصوا  
 بالنساء واخرج احمد والترمذي وصححه من حديثه ايضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اكمل المؤمنين ايمانا جنتهم خاتما وخياركم خياركم لنسائهم واخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خيركم خيركم لاهله وانا خيركم لاهلي وقال في الحججة الانسان اذا  
 اراد استيقار مقامه المتزل منها لا بد ان يحاذر عن محقرات الامور ويكظم الغيظا فيما يجده خلاف هواه  
 الا ما يكون من باب الغيرة المحمودة وتدارك الجور ونحو ذلك والواجب الاصل هو المعاشرة بالمعروف  
 وبهذا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالبرق والاسوة وحسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع  
 الى الوحي ان يعين جنس القوت وقدره مثلا فانه لا يجاد يفيق اهل الارض على شيء واحد ولذلك انما امر  
 امره مطلقا في السبوت او اعسر الزوج بمقتضى امرته فمثل ثبت لها حق الخروج من النكاح قال الشيخ في

لما أخرجه عن النكاح وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك وكذلك الخلاف في الاعسار بالصدوق الا ان عندنا شافعي في الاعسار بالنفقة او انقضت مرة ثم بدلا لها انخرج وفي الاعسار بالصدوق اذا قضيت مرة سقطت انتهى وعليها الطاعة لقوله تعالى فان اطعتم فلا تبغوا عليهم سبيلا وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعى الرجل امرته الى فراشه فابتان تحي فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح واخرج اهل السنن وصححه الترمذي من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحدثني عن النبي عليه وذكر وعظ ثم قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجبروهن في المضاج واضربوهن ضربا غير مبرح فان لم تفعلن فلا تبغوا عليهن سبيلا ان لكم من نساءكم حقا ولنساكنكم عليكم حقا فاما حقكم على نساكنكم فلا يؤطيننكم منكم يمين ولا تاذن في سبوكم لمن يكرهون الا وجعتم علىكم ان تحسبوا اليهن في كسوتهم وطلائعهم

وفي الباب احاديث كثيرة ومن كان له زوجان فصاعدا عدل بينهما في القسمين وما تدعو الحاجة اليه لحديث ابي هريرة عن احمد واهل السنن والدارمي وابن جابر والحاكم وقال اسنده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كانت له امرتان يميل لاهما على الاخرى حار يوم القيمة يجر احدتيه ساقا او املا وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقسم بين نساءه فكن يبعين كل ليلة في بيت التي ياتيهما كما في الصحيح واخرج اهل السنن وابن جابر والحاكم وصححه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك قال في الجدة والنظا هرن لو كان قسمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان تبرعا و احسانا من غير وجوب عليه لقوله تعالى تزوجي من تشاء منهن ثم تؤوي اليك من تشاء واما في غيره فموضع تامل اجتهاد ولكن جمهور الفقهاء اوجبوا القسم واختلفوا في القرعة اقول وفيه ان قوله فلم يعدل محل لا يدرى اى عدل اريد به انتهى واذا سافر اقرع بينهما دفن الوحر الصدر لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يخرج سفر اقرع بين ازواجه فانهن خرج سهبا خرج بها وللبرعة ان تهب بها او يصالح الزوج على استقامتها لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان سودة بنت زمعة هبت يوما لعائشة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يوما ويوم سودة وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير قالت هي المرة تكون عند الرجل لا يتكثر منها فيريد طلاقا وتزوج غير ما تقول لا مسكني ولا طلاقني ثم تزوج غيري وانت في حل من النفقة على والقسم لي ويقهر عند الجد يدعة البكر سبعا واليتامى

لان البكر الرغبة فيها اتم والحاجة اليها تليف قلبها اكثر فعمل قدرها السبع وقد روي الشيبان في حديثه  
 عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلثة ايام وفي اليومين من حديث  
 انس قال من السنة اذا تزوج البكر على الشيب اقام عندها سبعة ايام ثم قسم واذا تزوج الشيب اقام عندها  
 ثلثا ثم قسم وفي الباب احاديث ولا يجوز الغزل لتيسر الى كراية الغزل من غير تحرير وفي السوسى الخلف  
 اهل العلم في الغزل فخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكثير منهم ولا شك ان تركه اولى واجل منه فليس  
 حديثه بخلافه بنت وهب الاسدية انهم سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الغزل فقال في ذلك  
 الواو اخفي اخرجه مسلم وغيره واخرج احمد وابن ماجه عن عمر قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عن نفل عن اميرة الابدان وفي اسناده ابن مسعود وفيه مقال واخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث  
 ابن عباس قال بنى عن غزل اميرة الابدان وقد استعمل من جوز الغزل بحديث جابر بن مسلم وغيره قال كنا  
 نغزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقرآن ينزل وفي رواية فبلغه ذلك فلم يبق  
 وغايتان تجابرا لم يعلم النبي وفيه علم غيره واما ما في الصحيحين من حديث ابى سعيد ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال لما سألوه عن الغزل ما عليكم ان لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو الحق  
 يوم القيمة فقد قيل ان معناه النهي وقيل ان معناه ليس عليكم ان تتركوا وغايتة الاحتمال ولا يصلح للاستدلال  
 واخرج احمد والترمذي والنسائي باسناد رجاله ثقات قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 في الغزل انتن تخلقه انتن ترزقه اقروه قارء فانما ذلك القدر واخرج احمد ومسلم من حديث اسامة بن زيد  
 ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني اغزل امرتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم لم تفعل فيك فقال اشفق على ولدي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان ضارا  
 ضره فليس والروم وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يغزل عن الزوجة اميرة الابدان وقد ثبت بان الشبهة  
 تقول انه لاحق للمرة في الجماع ولا يجوز ان المنة في حديثها لم يثبت ابى شيعة عند احمد وابن السني والبر  
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما من من الى امرة في دبرها وفي اسناده الحارث بن محمد لا يعرف  
 حاله واخرج احمد والترمذي والبوداؤد من حديث ابى شيعة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اتى امرا  
 او امرة في دبرها او كاهنها فصدقه فقد كفر بما انزل على محمد وفي اسناده ابى شيعة عن قال النجاشي لا يعرف الابى شيعة سماع عن اميرة  
 وقال البراء لا يحتج به والقدر فليس بشيء واخرج احمد وابن ماجه من حديث خزيمة بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم يلى ان ياتي الرجل امرة في دبرها في اسناده غير صحيح وهو مجهول وفي الباب عن علي بن ابي طالب عند احمد والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تأتوا النساء في عجايزهن او قال في ابدانهن واستاذ  
 ثقات وعن عمرو بن شعيب عن جده عند احمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الكايات امرتي في  
 بول اللوطية الصغرى وفي الباب احاديث وبعضها يقوى وبعضها حكى عن بعض اهل العلم الجواز واستاذوا بقوله تعالى فاعلم انكم ستعذبون





باسم فخرهم عليها راحة الجنة وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال الغضب الحلال الى الله الطلاق وقال في الحجة ان في الاكثار من الطلاق وجريان الرسم ليعلم  
 البلالة به مناسك كثيرة وذلك ان الناس يعتقدون لشهوة الفرج ولا يقصدون اقامته تدبير الترتيل لا التعداد  
 في الارتفاقات ولا تحسين الفرج وانما مطمح ابصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذته كل امرأة فيهم ذلك  
 الى ان يكثر الطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع الى نفوسهم وان تميزوا عنهم باقائه  
 سنة النكاح والمواثقة لبياسة المدينة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله الذواقين والذواقات  
 وايضا ففي جريان الرسم بذلك جهال لتوطيل النفس على العاونة الداعية او شبه الداعية وعسى ان فتح هذا  
 الباب ان يضيق صدره او صدرها في شئ من محقرات الاسور فيندفعان الى الفراق وابن ذلك من  
 احتمال اعباء الصحة والاجماع على اراسته هذا النظم وايضا فان اعتياد من بذلك في عدم مبالاة الناس  
 وعدم حزنهم عليه لفتح باب الوقاحة وان لا يحيل كل منهما ضرر الآخر ضرر نفسه وان يخون كل واحدا الآخر يسهل  
 لنفسه ان وقع الافتراق وفي ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سدها الباب والتضييق فيه فانه قد  
 يصير الزوجان متناشزين الاسور فلقها او يطموح عين احدهما الى حسن انسان آخر او يضيق محبتها او  
 تحرق واحد منهما وتحرق ذلك من الاسباب فيكون اوامته هذا النظم مع ذلك بلا عظميا وحر جارا انتهى  
 مكلف مختار لان امر الصغير الى وليه وطلاق المكره لا حكم له والاولى على ما بين المسكتين مقررة في  
 مواضعها وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا طلاق ولا اعتاق في اغلاق معناه في اكره وطلاق المكره  
 ولو هاديا وهو الذي يتكلم من غير قصد لموجبه وحقيقته بل على وجه اللعب ولقيضه الجاد من الجاد بكسر الجيم هو  
 لقيض المنزل لم يثبت بغيره عن احمد والابن داود وابن ماجه والترمذي حقه والحاكم وصححه قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جدد من جد وهر من جد النكاح والطلاق والرجعة وفي اسناده عبد الله  
 بن صيب بن ازرك وهو مختلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد بن عبد الله بن مرفوعا ثلاث لا يجوز  
 فيهن اللعب الطلاق والنكاح والعق وفي اسناده ابن ابي عمير وعن عباد بن الصامت عند الحارث  
 ابن اسامة في مسنده مرفوعا بخبره وزاد من قال من فقد حبين وفي اسناده القطاع وعن ابى ذر عن عبد الله  
 بن مرفوعا ثلاث لا يلحق بهن طلاق جاز من اعتق وهو لا لعب فنتقه جائز ومن نكح وهو لا لعب فنكاحه  
 جائز وفي اسناده ايضا القطاع وعن علي بن مرفوعا عن عبد الرزاق ايضا وعن عمر مرفوعا عنه ايضا  
 وفيه الاحاديث يقوى بعضها بعضا قال ابن القيم ما طلاق الهازل فيقع عند الجمهور وكذلك نكاحه صحيح  
 كما صرح بالنص وهذا هو المحفوظ عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور حكاه ابو الحسن ايضا عن احمد وهو  
 قول الصحابة وقول طائفة من اصحاب الشافعي وذكر بعضهم ان الشافعي يفتي على ان نكاح الهازل لا يصح  
 بخلاف طلاقه ونكاحه مالك بن رواه ابن القاسم عنه وغاية العمل عند الصحابة ان نكاح الطلاق لا يرا

على

بمخلاف البيع انتهى من كانت في طهر لم يمسه فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله او في حمل  
 قد استبان ويحرم ايقاعه على غير هذه الصفة لحدوث ابن عمر عند مسلم وابل السنن واحمد  
 انطلق امرته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مره فليأجها ثم ليطلقها طاهر  
 او حامل او في لفظه انه قال ليرجها ثم يمسه كما حتى تطهر ثم تخض فتنظر فان بدلان ليطلقها فليطلقها قبل ان  
 يمسه فتلك العدة كما امر الله وهو في الصحيحين وغيرهما وفي رواية في الصحيح انه قال النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن ولحديث الفاظ ووقع الخلاف بين الرواة  
 بل حسب تلك التعليل ام لا ورواية عدم محبان لما اخرج وقد اوضح الماتن هذه المسئلة في شرح المتقى  
 وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والاولى كثيرة والراجح عدم وقوع البدعي لما ذكره هناك وقد روي  
 سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر انه طلق امرته وهي حائض فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ليس بك شيء وقد روي ابن خزيمة في المحلى بسنده المتصل الى ابن عمر انه قال  
 في الرجل يطلق امرته وهي حائض لا يعتد بذلك واسناده صحيح وقد تابعه ابنا الزبير الراوي لعدم احسان  
 ابن عمر المذكورة في الحديث اربعة عبد الله بن عمر العمري ومحمد بن عبد العزيز بن ابى رواد ويحيى بن سليمان وغيرهم  
 بن الى حسنة وتوكل يكن في المقام الا قول الله عز وجل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن  
 وقد تقرر ان الامر بالشئ منى عن منه والنهي يقتضي الفساد وتوكل الله تعالى فامساك بمعروف او تسريح  
 باحسان والمطلق على غير ما امر الله تعالى به لم يسرح باحسان وقد ذهب الى عدم الوقوع جماعة من السلف  
 كابن علية واليه ذهب ابن خزيمة وابن تيمية وذهب الجمهور الى الوقوع وفي وقوعه ووقوع ما  
 فوق الواحدة من دون تخلل رجعة خلاف قال الماتن في رسالته في هذا الباب اختلف اهل العلم  
 فيها على اربعة اقوال الاول وقوع جميعها وهو مذموب الاثمة وجمهور العلماء وكثير من الصحابة ولفق من اهل الحديث  
 الثاني عدم الوقوع مطلقا لا واحدة ولا فوطها لا بدعته محرمة وهذا المذهب حكاه ابو خنيم وكله للامام احمد  
 ما يفي وقال هو مذموب الرافضة قللت بل هو مذموب جماعة من التابعين كما حكاه الليث ومذهب ابن علية  
 ونسبهم من اهل البيت عليهم السلام الباقى والسادق والناسروية قال ابو عبيدة  
 وبعض الظاهريين لان هؤلاء قالوا ان الطلاق البدعي لا يقع والثالث بلفظ واحد الفاظ متتابعة  
 لا يقع الثالث وقوع الثالث ان كان المطلقة بدخول واحدة ان لم يكن كذلك وهذا هو مذموب  
 جماعة من اصحاب ابن عباس واسحق وابن راهويه والرابع لا يقع واحدة رجعية من غير فرق المذموم بها  
 وغيره وهذا هو مذموب ابن عباس على الاصح وابن اسحق وعطاء وعكرمة واكثر اهل البيت وهذا هو الاصح الا قول  
 انتهى ثم سرد اوله بولج القيل الرابع فليسج اليه قال ابن القيم صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان الثالث كانت واحدة في تعدد وعهدا في بكرة وصدر من خلانة ثم غناية ما يقدر مع بكرة ان الصلحا

كتاب الطلاق

كانوا على ذلك ولم يبلغوه هذا وان كان التحصيل فانه يدل على انهم كانوا يفتنون في حياته وحيات الصديقين به  
وقد افتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمذهبه فتواه وعمل اصحابه كانه اخذ باليد ولا معارض لذلك ورأى عمر  
رضي الله تعالى عنه ان يحل الناس على انفاذ الثلاث عقوبة ونزجهم للكلية يسلبوا بجملة وهذا اجتهاد منه رضي الله  
تعالى عنه غاية ان يكون سائقا المصلح رابعا ولا يجوز ترك ما افتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وكان عليه الصواب في عمره وعمره خليفته فاذا ظهرت الحقائق فليقتل امرؤا مشاء وبالله التوفيق انتهى الراجح  
عدم الوقوع قال الماتن اذهب الجمهور الى انه يقع وان الطلاق يتبع الطلاق وذهب جماعة من اهل العلم  
الى ان الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة وقد صلى ذلك عن ابي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء  
وباشير بن زيد واحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى ورواية عن علي بن ابي طالب عن زيد بن علي واليه ذهب شيخ  
الاسلام ابن تيمية والحا فناء ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي بن ابي طالب وسعد بن عبد الرحمن  
بن عوف والمزني وحكاها ايضا عن جماعة من مشايخ قزوين ونقله ابن النضر عن اصحاب ابن عباس واهل  
الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله انه طلق امرأته سميته البتة فاجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك  
تعالى والله ارادت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله ارادت الا واحدة قال  
ركانته والله ارادت الا واحدة فزاد اليها خجعة الشافعي والبوداؤد والترمذي وصححه البوداؤد وابن حبان في المحكم  
وفي اسناده الزبير بن سعيد الماشي وقد ضعفه غير واحد وقيل انه متروك وقد ورد ما يدل على ان الطلاق يتبع  
الطلاق وليس في الصحيح شيء من ذلك ارجح من اجمع حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم ان الطلاق  
كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واثنى عليه واثنى عليه في احدى الثلاث واحدة فلما كان  
في عهد عمر استأج الناس فاجازة عليهم اتي ما حال ابن القيم في تخرجه احاديث الباب والكل علم عليها واثنى عليها  
والسنة واللغة والعرف وعمل اكثر الصحابة ثم قال بعد ذلك فهذا كتاب الله تعالى وهذه سنة رسول الله  
تعالى عليه وآله وسلم وهذه لغة العرب وهذا عرف الخاطب وهذا خليفته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحق  
كلهم في عصره وثلاث اسنين من عصر عمر على هذا المذهب فلو علموا العاد باسما ثم واحد واحد انهم كانوا يرون الثلاث  
واحدة اما الفتوى واما باقرار عليها ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا بالفتوى يدل كانوا  
مضت ومقر بفتيا وساكت غير منكروها حال كل صحابي من عهد الصديقين الى ثلاث سنين من خلافة عمر بن زيد  
على الالف قلنا كما ذكره بن بكير عن ابي اسحق فكل صحابي كان على ان الثلاث واحدة بفتوى واقرار وسكوت  
ولقد ادعى البعض اهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم يجمع الامة وهذا لا يحل على خلافه بل لم ينزل فيهم من الفتى به قرا بعد  
قرن والى يومنا هذا فافتى به جبر الله وترجمان القرآن عبد الله بن عباس بكاء وادعاه من زيد بن ابي الرب  
عن عكرمة عن ابن عباس اذا قال البت طالق ثلاثا لم يفهم واحد فافتى بانها واحدة الزبير بن العوام  
وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنهما ابن وضاح واما التابعون فافتى به عكرمة وطاوس واما التابعون السبعين

في الصحيح  
الاسلام

فانفتح به محمد بن اسحق وعلاء بن عمر والحرب العنكي وآما اتباع تابعي التابعين فافتح به داود بن علي واكثر اصحابه  
وانفتح به بعض اصحاب مالك واقفي به بعض الخنفية واقفي به بعض اصحاب احمد والمقصود ان هذا القول قد  
دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده اجماع يربطه ولكن رأي امير المؤمنين  
عمر رضي الله تعالى عنه ان الناس هتبا نوابا بالطلاق وكثر منهم القياح جهلة واحدة فرأى من مصلحة عقوبتهم  
بامضاء عليهم فرأى عمر ان هذا مصلحة لهم في زمانه والذي ندين الله تعالى به ولا يسعنا غيره وهو القصد في  
هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يصح عنه حديث آخر يخالفه ان القرآن  
عليه وعلى الامة الاخير بحديثه وترك كل ما خالفه ولا يترك خلافات ائمة من الناس كائنا من كان انتهى حاصله  
وتمام هذا البحث في اعلام الموقعين واخاتة الامهات الخافضات القير ورثة مستقلة لها من كتابنا مسك الختام  
فخير رج الطالب اليها ان اراد التفصيل والتحقيق وبالله التوفيق فحصل ووقع بالكتابة مع الذية  
لحديث عائشة عند البخاري وغيره ان ابنة الجون لما اوصلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وفي منها قالت اعوذ بالله منك فقال لها لقد عدت بعظيم الحق بابك وفي الصحيحين وغيرهما في حديث ثعلبة  
كعب بن مالك لما قيل لادن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا مكرم ان تختزل امرنا فقال  
اطلقها ام واذا فعل قال بل اعترلها فلا تقر بها فقال لا مرة الحق بابك فانما واحد شيان ان هذه اللفظة  
تكون طلما مع القصص ولا يكون طلما مع عدمه ولحق الطلاق بالخيبر اذا اختارمت الفرقة  
لقوله تعالى يا ايها النبي قل لا زواجك ان كنتم ترزق الحيوة الدنيا الآية وان كنتم ترزق العسر والحر  
والدار الآخرة الآية وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعائشة لما تز  
الآية فخيرهن وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فخيرنا  
فخيرنا ما شئنا وفي المسئلة خلاف وهذا هو الحق وبه قال الجمهور واذا اجله الزوج الى غيره وقع منه  
لا توكيل بالابتاع وقد تقر جواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك الا ان خصه  
وليس وقد سئل ابو جهمزة وابن عباس وعمر بن العاص عن رجل حمل امرأته ببدية فاجازوا طلاقها كما اخرج  
ابو بكر اليزيدي في كتابه المخرج على الصحيحين ولا يقع بالتحريم لما في الصحيحين عن ابن عباس قال اذا حرمت الرجل  
امرأته فخير بين طلاقها وقال لقدها ان لكم في رسول الله سنة واخرج عنه النسائي انه اناه رجل فقال في مجلس  
امرأتى على حراما فقال كذبت ليست عليك بحرام ثم تلى هذه الآية يا ايها النبي لم تحرم ما اهل الله عليك  
اعطاء الكفارة عشق رقتة واخرج النسائي ايضا ما سأل عن رجل سئل ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
كانت امة ليطاها فامرئزل به عايشة وخصه حتى حرما على نفسه فامرئزل الله عز وجل يا ايها النبي لم تحرم ما اهل الله  
كاتب الآية في الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسئلة نحو ثمانية عشر حديثا  
والحق بان ذكره قد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم وجميع اهل الظاهر اكثر اصحاب الحديث وهذا اذا را

يقع الطلاق بالكتابة

تخرج العين واما اذا اراد الطلاق بلفظ التخيير غير قاصدا لعن الطلقة فله ان يفسخه قبل ان ينفذ من وقوع الطلاق  
 بهذه الكسائية كسائر الكسائيات والرجل احق بامره في عدة طلاقه بواجبها متى شاء اذا كانت  
 الطلاق رجسيا لم يثبت ابن عباس عندنا في داود والنسائي في قوله تعالى والطلاق يترخص بالنفس بثلاثة  
 شروط ولا يحل لمن كان يمتن ما خلق الله في ارحامه من الاية قال وذلك ان الرجل كان اذا اطلق امرته فترك  
 برجعتها وان طلقها ثلثا ففسخ ذلك الطلاق مرتان وفي ما سواه على ابن الحسين بن واقد وفيه مقال اخرج  
 الرضا عن عمار عيشة قالت كان الرجل يطلق امرته ماشيا وان يطلقها وهي امرته اذا راجعها وهي في العدة  
 وان يطلقها ما نهى عنه واكثر حتى قال الرجل لامرته والى اطلاقك فبينني مني ولا ويك ابد قالت وكيف  
 ذلك قال اطلقك فكلما سمعت عذرك اني تقضي راجعتك فامرتت حتى دخلت على عايشة فافترقا  
 فمكنت حتى جاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاجترته فسكت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى نزل الوحي  
 الطلاق مرتان فاساك بغيره او تسريح باسكان قالت عايشة فاستألف الناس الطلاق مستقبلا  
 من كان طلق ومن لم يكن يطلق واخرج ابو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني عن عمران بن حصين انه سئل  
 عن الرجل يطلق امرته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على جبرها فقال المقتل فخيرته وراجعت فخيرته  
 اشهد على طلاقها وعلى جبرها ولا تعد ولا تغفل له بعد الاثالة حتى تنكح من وجا غيرك لقول الله تعالى  
 حتى تنكح زوجا غيره ولمسا في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لامرته رفاعة القرظي لا اتي  
 تدوني عسيانته ويدوق عسلتك وبوجع على ذلك **باب اطلاق** وفيه شائعة لان الذي اعطى  
 من المال قد وقع في مقاباة السيس وهو قوله تعالى وكيف تأخذونه وقد انقضى بعضكم الى بعض واخبر  
 منكم ميتا فاغناطوا واعتبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا المعنى في اللعان حيث قال ان صدقت  
 عليها فهو مما استحللت من فرجها ومع ذلك فبرجعتا على اقل ذلك فذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما  
 افترت به فالتت ولت الآية الاولى على النبي عن الخلع والثانية على جواز تنكح القهار في ترتيبها قال ابو حنيفة  
 وغيره اذا اذابا منع بعض حقوقها حتى ضحرت فاختلعت نفسها فهذا الفصل منه حرام ولكن الخلع نافذ لان  
 الله تعالى قال في صورة النبي فلا تقضا ومن لتهربوا ببعض آياتهم ومن والقصل التضييق والمنع وقال و  
 ان اردتم استبدال زوج مكان زوج وهذا اشارة الى طوع بصره الى غير ما من غير ان يرى منها التقصير  
 والخلع المباح بلا كراهية ان تكره المرأة حصة الزوج ولا يملكها القيام بادا حقها فخرج فخلعت نفسها لقوله تعالى  
 الا ان ينحأ الا ينحأ احدهما الى ان قال فلا جناح عليهما ولتقر به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حبيته بنت  
 سهل على الخلع حين ذكرت الشقاق ولو اختلعت نفسها بلا سبب فبأنزاع الكراهية لان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم واصحابه لم يفتشوا عن سبب الاختلاع من جانبها وقد ثبت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال الغرض الحلال الى الله تعالى الطلاق اقول في قولهم هذا الفصل منه حرام ولكن الخلع نافذ لانه

تخيير

قوله تعالى لا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً وقوله ولا يحل لكم نفسان في تحريم أخذ البديل <sup>لنفسه</sup>  
بطلان العقد كما في كثير من مسائل البيوع فاما ان يكون العقد باطلاً من اصله أو من حيث الطلاق وبرد  
عليها ما لها كما قال مالك والشافعي أعلم والفقهاء اهل العلم على انه ان طلقتها على مال فقبلت فهو طلاق <sup>بأن</sup>  
واختلفوا في الخلع فقال ابو حنيفة تطليقة بالنية وهو اصح قول الشافعي وله قول انه شخ وليس بطلاق ولا <sup>يقتضيه</sup>

بالعدو وكذا في المسمى واذا حال الرجل امرته كان امرؤها اليها بعد الخلع لا يرجع اليه بمجرد  
الرجعة ويجوز بالتقليل والكثير ما لم يحيا وزمها صار اليها صانته لم يرث ابن عباس  
عن البخاري وغيره ان امرأة ثابت بن قيس بن شماس جارت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله اني نأعتب عليه في خلق ولادين ولكني اكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم اتروين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبل الكثرة  
وطولها وفي رواية لابن ماجه والنسائي باسناد رجاله ثقات انها قالت لا اطيعه لفضا فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم اتروين عليه حديثه قالت نعم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذ حديثه ولا يزوج  
وفي رواية للدارقطني باسناد صحيح ان ابا الزبير قال انه كان اصدقاها حقيقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذ حديثه ولا يزوج  
عليه وآله وسلم اتروين عليه حديثه التي اعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذ حديثه ولا يزوج  
ولكن حديثه قالت نعم فمعه البقرة انما كانت بسبب افدت بالبرقة فلم يكن امرها اليها كانت القدية صانته  
وقد افاو ما ذكرناه انه لا يجوز للزوج ان ياخذ منها الاكثر مما صار اليها منه وقد ذهب الى هذا علي وطائفة  
وعطاء والزهرجى وابو حنيفة وأحمد وأبو حنيفة وذهب الجمهور الى انه يجوز ان ياخذ منها زيادة على ما اخذت منه  
استدلالا بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به فانه عام للتقليل والكثير وحجج بان الروايات المتقدمة  
للنهي عن الزيادة مخصوصة لذلك ولما اخرج البيهقي عن ابي سعيد الخدري قال كانت اختي تحت رجل  
من الانصار فارفقنا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها اتروين حديثه قالت اريد  
عليها فردت عليه حديثه وزادته فني اسناده ضعف مع انه لا حجة فيه لانه لم يقر بها على تسليم الزيادة وايضا  
قوله تعالى فلا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتهم من شيئا الا ان يخافا ألا يقيموا دينهم فادبوا الله في ما اتوا من  
التوبين الا مع ذلك الامر فلا بأس بان ياخذوا مما اتوا بهن لانه فضلا عن زيادة عليه ولا بد من

ت  
ر  
ك

التراضي بين الزوجين على الخلع والزام الحكم مع الشقاق بينهما القول تعالى ولا جناح  
عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وما اعتبرا الزام الحكم فلا ارتفاع ثابت وامرته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم والزانية بان يقبل الحديثه ويطلق لقبوله تعالى فان ختم شقاق بينهما فابشوا  
حكماء من اهلها وحكماء من اهلها ونهوا الله كعاديل على بعث حكمين تدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل  
على ذلك ايضا قوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتهم من شيئا الا ان يخافا ألا يقيموا دينهم فادبوا الله



ويدل عليه قصة امرأة ثابتة المذكورة وقولها اكره الكفر بعد الاسلام وقولها لا اطيقه بغضا فلماذا اعتبرنا  
 الشقاق في الخلع وهو فسخ وعده حصنة لحديث الربيع بنت معوذ عند النسائي في قصة امرأة  
 ثابتة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله هذا الذي ابا عليك فخل سبيلها قال نعم فامر رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ان تقتل بحبشة واحدة تلحق بابيها ورجال اسناده كلهم ثقات وله حديث آخر  
 عند الترمذي والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر ابا ان تقتل بحبشة وفي اسناده  
 محمد بن اسحق وقد صرح بالتحديث وأخرج البوداود والترنمدي حوسنه عن ابن نجاس ان امرأة ثابت بن قيس  
 اختلعت من زوجها فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تقتل بحبشة وأخرج الدارقطني والبيهقي  
 باسناد صحيح عن ابي الزبير وفيه فافدا فخل سبيلها قال الدارقطني سمع ابو الزبير من غير واحد من هذه الاحاديث  
 كما يدل على ان العدة في الخلع حبشة تدل على انه فسخ لان عدة الطلاق ثلاث حيض وايضا تخليته السبيل  
 هي الفسخ لا الطلاق وانما وقع في بعض روايات الحديث بانه طلقها الطليقة فقد اجيب عن ذلك بجوابات  
 طويلة او دعما لما ذكر في شرح المنتقى فليس جاز اليه قال ابن القيم واختلاف الناس في عدة المخلعة قد سبب اسحق  
 واحمد في الصحيحين عنه ولعلنا انها تقتل بحبشة واحدة وهو مذيب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس  
 وقد حكى اجماع الصحابة ولا يعلم لما خالف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم الصحيحه ولالة نسرية وعدة من خالفها انها لم تبلغ او لم يصح عنده او ظن الاجماع على خلاف موجبها فهذا  
 القول هو الراجح في الاثر والنسابة اما جازنا ثرا فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يامر المخلعة قط ان  
 تقتل بثلاث حيض بل قاروي اهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ وحديث امرأة ثابت بن قيس  
 المتقدمه وبه الاحاديث لها طرق يصدق بعضها بعضا فيكون في ذلك فتاوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 تعالى عليه وآله وسلم قال ابو جعفر النخاس في كتاب النسخ والنسخ هو اجماع من الصحابة انتهى حاصله

**باب الايام** هو ان يحلف الزوج من جميع نساءه او بعضهم لا اقرون وهو  
 ظاهر فان وقت بدون اربعة اشهر اعتزل حتى ينقضي ما وقت به لما ثبت في الصحيحين  
 وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتي من نساءه شهر ثم دخل من بعد ذلك وان وقت  
 بالكثر منها خير ليد مضيه ما بين ان يلقى او يطلق لقول تعالى للذين يولون من نساءهم تربص  
 اربعة اشهر الآية وقد اخرج البخاري عن ابن عمر قال اذا مضت اربعة اشهر يوقت حتى يطلق قال البخاري  
 ويذكر ذلك عن عثمان وعشرا وبالي الكدر دار وبالي شنة واشتى عشر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم وآخرا الدارقطني عن سليمان بن يسار قال اوكلت بضعة عشر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم كلهم يوقنون المولى وأخرج البيهقي عن سهل بن ابى صالح عن امية قال سألت اشتى عشر رجلا  
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل يولي قالوا ليس عليه شئ حتى يمضي اربعة اشهر

ع

فبوقت فان ناوا الاطلاق في المسوى اختلفوا فيما اذا انقضت اربعة اشهر وبولم يغيب قال الشافعي لا يقع  
الطلاق بمسئله بل يوقفت فاما ان يغيب ويكفر عن يمينه او يطلق فان طلق فيها والاطلاق حايه السعطان قال  
ابو ميثقه اذا مضت اربعة اشهر وقعت عليها طائفة بانه وقال سفيان بن عيينه بن عبد الرحمن بن علقمة  
طائفة جعية انتهى قال السائق وقد اختلف في مقدار مدة الايام في سبب الجمهور الى ان اربعة اشهر فصدا وقالوا ان  
حلت على النفس منها لم يكن مولى او اجورا بالآية وهي التام على طلوع يوم النوا لبيان المدة التي تقرب للمولى في  
بعد بالاطلاق وقد وقع منه على المدعى عليه واكد ولم الايام شهر او دخل على نسائه بعد وفاته كان الايام اربعة  
اشهر فصدا والاصح اقل منها لم يقع منه على المدعى عليه اكد ولم ذلك وقد ذهب الى جواز الايام دون اربعة  
اشهر فانه من اهل العلم ويوافق في المسوى الايام العبد نحو الايام وهو عليه واجب واليام العبد شهر ان قلت  
وعليه مالك ان مدة الايام تنقص برك الرجل قال ابو ميثقه مدة الايام تنقص برك المرأة وقال الشافعي  
احذر العبد في مدة الايام رسوا وانتهى **باب الظهار** وهو قول الزوج لامرأته انت على

لظهور اتي او ظاهرك او غود لك فيجب عليه قبل ان يمسها ان يكفر بيقرب  
فان لم يجز فليطعم ستين مسكينا فان لم يجز فليصم شهرين متتابعين وانما جعلت  
كفارة هذه لان من مقاصد الكفارة ان يكون بين عيني المكنت ما يكسبه عن الاقتحام في الفضل خشيته ان  
يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونها طاعة شائعة تغلب على النفس اما من جهة كونهما بدل لما شاع به او من جهة  
مناسات جوع او عطش مفرطين والدليل على ما يستعمل عليه هذا الباب من التفسير على هذا الترتيب في القرن  
المكريم والذين ينظرون من ناسهم ثم يعودون لما قالوا فخر برتبة من قبل ان تياسا ذلك لم يتلون  
به والله بما تعملون خبير فمن لم يجز فصيام شهرين متتابعين من قبل ان تياسا من لم يستطع فالتامتين  
مسكينا ذلك تموا بالشد ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب اليم وقدينية النبي صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم في قصته سلمة بن صخر لما ظاهرت امرأته ثم وطئها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم اعتق رقبة فقال لا والذي لبشك باحق ما اصبحت امك غير ما وضرب صفحة رقبته قال فصم شهرين  
متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل اصابني ما اصابني الا في الصوم قال فتصدق قال والذي لبشك  
باحق لقد تمنا ليلتنا ما لنا عشاء قال اذهب الى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك فان لم  
منها وسقا من تمرين مسكينا ثم سئل عن سائر ما عليك وعلى عيالك اخرج احمد وابوداود والترمذي وحسنه  
والحاكم وصححه وابن خزيمة وابن الجارود واخرج نحوه اهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه  
البيهقي كما قال ابن حجر رحمه الله فقلت لكن اعلم ان قوله تعالى بالارسال وقال ابن خزم روات ثقات  
واللفظه ارسل الله رسوله وللمؤمنين شواهد واخرج نحوه ابوداود والترمذي من حديث خولة بنت مالك  
بن ثعلبة واخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة واخرجها كذا في الصحيحين واللفظ على ان الكفارة

الظهار

تجب بعد العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واختلف أهل العلم في وجوبها العود أو التمسار  
واختلفوا أيضا في الحرم الوطى فقيل لا يجوز مع مقابلة قدسها بحججهما إلى الثاني لقوله تعالى من قبل ان  
يتناسا وقد ذهب البعض إلى الأول قالوا لأن المسيس كناية عن التمسار واختلافوا في العود ما بين وقتا  
وسعيد بن جبير والوجه في صحة ما ذهبوا إليه من أن إرادة المسيس لما حرم بالظهار لأنه إذا أراد فعدا من غير التمسار  
إلى غير الفضل سواء فعل أو قال الشافعي بل هو ما سماها بعد الظهار وقبل يسع الظهار ولم يطلق في ذلك  
باللام فيقتضي إبانتهما وأما ما ذهبوا إليه فيمنع من ذلك قال مالك وأحمد بل هو الغرم على الوطى فقط وإن لم يطلق وقد  
اختلفت أيضا إذا وطئ المظاهر قبل التمسار فيجب عليه كفارتان وقيل ثلاث وقيل تسقط الكفارة  
وذهب الجمهور إلى أن الواجب كفارة واحدة وهو الحق كما في غيره الأول المذكورة ويجوز للإمام أن  
يعينه من صدقات المسلمين إذا كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله أن يصرف  
منها لنفسه وعياله وإذا كان الظهار موقفا فلا يرفعها إلا انقضاء الوقت لتقريره  
على الله تعالى عليه وآله وسلم شئ من مخرج لما قال له أنه ظاهرا من امرته حتى يسلم رمضان وهو في سنة واحدة  
وسنن إلى كذا ودو والترنمى حسنة وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه  
الكفارة إلا العود بالظهار الموقت إذا انقضى وقته لم يكن إرادته على عود فلا يجب فيه كفارة وأما إذا كان  
الموجب للكفارة قول النكرو والزور في واجبه وموقت لأنه قد وقع القول بمحرمات الظهار وإذا وطئ  
قبل انقضاء الوقت أو قبل التكفير كف حتى يكفر في المطلق أو ينقضى وقت الموقت لم يثبت  
أبو حنيفة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للظهار الذي وطئ امرته لا تقربها حتى تغسل ما لم يكن  
أخرجه أهل السنن ومصحح الترمذى وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه وأما حكمه  
**باب اللعان** والاصل فيه أنه إيمان موكدة تبهرى الزوج من حد القذف ويثبت اللوث  
عليها شحش الأجله ويضيق عليها به فان لكل ضرب واحد وإيمان موكدة منها تبرأ فان بطلت فبرئت  
بالحد وبالحجة فلا أحسن فيما ليس فيه بنية وليس مما يهدر ولا يسمع من الإيمان الموكدة إذا سعى إلى ذلك  
أصرقه بالزنا حكم اللعان المذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن  
لهم شهادة إلا أنفسهم فشهدوا أدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين وانما سته ان لعنة الله عليه  
ان كان من الكاذبين غير عذرها الغدا ان شهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين وانما سته ان  
عقوب الله عليها ان كان من الصادقين واستفاض حديث خير العبادي وبه لا بد من أمته ولم يقرر  
بدل ذلك ولا مرجع عن أبيه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يحث المتلاعنين على ذلك  
ففي الصحيحين وغيرهما أنه دخل الزوج وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم عطف  
المرأة وأخبرها ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإذا اقرت المرأة كان عليها حد الزنا المحصن

اذا لم يكن هناك شبهة واذا اقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف لا عنها فيشهد الرجل اربع  
 شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين  
 ثم تشهد المربعة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله بها  
 ان كان من الصادقين وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملائحته صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم بين عويمر العجلاني وامرته وبين بلال بن ابيته وامرته ويفرق الحكم بينهما وحرم  
 عليه ابد الحارث بن سواد عن ابني داود قال مضت السنة بعدني المتلاعنين ان يفرق بينهما  
 ثم لا يجتمعان ابدا وفي حديث ابن عباس عن الدارقطني ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا  
 نفرنا لا يجتمعان ابدا واخرج نحوه ابو داود وفي الصحيحين وغيرهما ان عويمر اطلق امرته ثلاث تطليقات  
 قبل ان يامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين ويطعن القول  
 باصه فقط ومن رصاها به فهو قاذف لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قضى  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك المتلاعنين انه يرث امره وترثه ومن رماها به جلد ثمانين  
 اخرجها عنه وفي اسناده محمد بن سحج وبقية رجاله ثقات ويؤيد هذا الحديث الاول الدالة على ان الولد  
 للفرش ولا فرش بينهما والاول الدالة على وجوب حد القذف والملائعة واحدة في المحرمات  
 لم يثبت عليها ما يخالف ذلك وهكذا من قذف ولدا فانه قذف امره يحجب الحد على القاذف  
**باب العدة** وكانت من الشهورات السليمة في الجاهلية وكانت مما يكادون يتركونه وكان  
 فيها مصالح كثيرة فافترس الشارع هي للطلاق من الحاصل بالوضع ومن الحايض بثلاث  
 حيض لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء والقروء هي الحيض كما تقدم في قوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعي الصلوة ايام قرائك والقروء وان كان في الاصل شتر كما بين الامام  
 وحيض لكنه هنا قول الدليل على ان المراد احدهما المشترك وهو حيض لقوله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم تعد بثلاث حيض وقوله تجلس ايام اقرانها وقوله وعدتها حيضتان ومن غيرهما  
 احدى غير الحامل الحايض وبني الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها او التي انقطع حيضها بعد وجوده فانها تعد  
 بثلاثة اشهر لقوله تعالى فاللأئي يئسن من الحيض من نسائكم ان ربيتم بعد ثمن ثلثة اشهر واللائئ  
 لم يحسن الآية وقد وقع الخلاف في منقطة الحيض لعارض فقيل انها تربع حتى يعود فتعد بالحيض ويأمر  
 فتعد بالاشهر واهي ما ذكرناه لانه يصدق عليها عند الانقطاع انها من اللأئي لم يحسن وللوفاء  
 اربعة اشهر وعشرا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة  
 اشهر وعشرا هذا في غير الحامل وان كانت حاملا فالوضع لقوله تعالى واولات الاحمال حلبن  
 ان يضيعن حملهن وقابين ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكل بيان في الصحيحين وغيرهما من

١٥

أم سلمة ان امرأة من اسلم ليال لما سبيته كانت تحت زوجها فتوفي عنها وهي حبلى فخطبها أبو السنا بل  
 بن بعلك فابت ان ينكح فقال والدها الصلح ان تنكح حتى تقتدي آخر الاجلين فمكثت قريبا من عشر ليال  
 ثم نفست ثم جارت البني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال الكمي واخرج البخاري عن ابن مسعود في التتوي  
 عنها زوجها وهى نامل قال تعجلون عليها الغليظ ولا تعجلون لها الرخصة انزلت سورة النساء والتشري  
 بعد الطولي واولات الاحمال اجلن ان يضيغن حملن وقد اخرج احمد والدارقطني قال قلت يا رسول الله  
 واولات الاحمال اجلن ان يضيغن حملن للمطلة ثلثا وللمتوفى منها قال هي للمطلة وللمتوفى عنها واخره  
 أبو ليلى وايضا في المختارة وابن مروي وفي اسناد المشي بن الصباح وثقه ابن معين ومنعه الجمهور وقد اخرج  
 ابن ماجه عن الزبير بن العوام انها كانت عنده اثم كاشوم بنت عقبة فقالت وهي نامل طيب نفسي بتطليقة  
 فطأها تطليقة ثم خرج الى الصلوة فرجع وقد وضعت فقال ما لها قد خدعتني فاجابها الدخمي ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم فقال سبق الكتاب اجله اخطبها الى نفسها ورجال اسناد رجال الصحيح الا محمد بن عمر بن  
 هياج وهو صدوق لا باس به وقد تسك بعض الصحابة بالآمين فجل عليها اطول الاجلين فقال اذا وجدت  
 قبل مضي اربعة اشهر وعشر لم تقض عدتها حتى تضي اربعة اشهر وعشر واذا انقضت الاربعة الاشهر ولم تقض  
 لم تقض العدة حتى تقض وبه قال جماعة من أهل العلم والحق ان عدة الحامل بالوضع في الطلاق والوفاء للمأولة  
 التي ذكرنا ما وهى نفوس في محل النزاع وبنيته كما ذكرنا قال ابن القيم وقد كان بين السلف نزاع في التتوي  
 عنها انها ترلص البعد الاجلين ثم حصل الاتفاق على القضاء بها بوضع الحمل واما عدة الوفاة فتجب بالموت  
 سواء دخل بها او لم يدخل كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة والاتفاق الناس انتهى ولا عدة  
 على غيرها من خولة لقوله تعالى في غير محسوسات فما لكم عيلين من عدة تعتدونها واكامة اى  
 عدتها كالحرة كى يث عايشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة تطليقتان  
 وعدتها حيضتان اخرجه الترمذي وابوداؤد والبهيقي قال فيه ابوداؤد وهو حديث مجهول وقال الترمذي  
 حديث غريب لا يخرجه مرفوعا الا من حديث منظر بن اسلم ومنظاهير لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث  
 انتهى واخرج ابن ماجه والدارقطني ومالك في الموطأ والشافعي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال طلاق الامة اثنتان وعدتها حيضتان وفي اسناوه عمر بن شبيب وعطية العوفي  
 وبها ضعيفان وصحح الدارقطني انه موقوف على ابن عمر واخرج الدارقطني من حديث ابن مسعود  
 وابن عباس الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقاد على الوقف واخرج احمد عن علي بن خزيمة واذا  
 كان الصحيح الوقت فيما حديث عايشة فلم يكن في الباب بالقوم به اجماع لان حديث عايشة ضعيف  
 كما عرفت فوجب الرجوع الى اوله الكتاب السنة الثمانية على تفصيل العدة وهى غير مختصة بالحر او على  
 المعتدة للوفاة ترك التزوي لحديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

قال لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحذف فوق ثلثة ايام الاعلى زوجها اربعة اشهر وعشت  
وفي الباب عن ام حنيفة وزينب بنت جحش في الصبحين وغيرهما وفيها ايضا من حديث ام سلمة ان امرأة  
توفي زوجها فحشوا على عينيها فأتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستاذنوه في الكحل فقال  
لا تكحل كانت احدكن تمكث في شراصلها او شربتها فاذا كان حول فمككبت بعبعة فلاح حتى تسني  
اربعة اشهر وعشرا وفي الصحيحين من حديث ام عطية قالت كنا نسني ان نحكي على ميت فوق ثلث الاعلى زوج  
اربعة اشهر وعشرا ولا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب خضيب وقد رخص لنا عند الظهر اذا  
احدنا من محبضها في نبذة من ثلثت انظار وفي الباب احاديث وقد روي ما يعارض هذه الاحاديث  
فاخرج احمد وابن حبان وصححه من حديث اشجار بنت عميس قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن ابى طالب قال لا تحدى بديك هذا هي كانت امرئة  
بالاتفاق وقد اجيب بانه حديث شاوخالف للاحاديث الصحيحة وقد وقع الاجماع على خلافه وقيل انه  
منسوخ وقد اعله البيهقي بالانقطاع وهذه الاحاديث الموقفة في الاحاد باربعة اشهر وعشري في غير حال  
واما هي فعليها ذلك حتى تنقضي عديتها بالوضع والمكث في البيت الذي كانت فيه عند موت  
زوجها او ببلوغ خبره لحديث فرقة بنت مالك عند احمد وابن السنن وصححه الترمذي وابن حبان في صحيحه  
قالت خرج زوجي في طلب اعلاج له فادرهم في طريق القدرم فقتلوه فأتى نسبي وانا في دار شاسعة من دور  
ابلي فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقلت ان نبي زوجي اتاني في دار  
شاسعة عن ابلي من دور ابلي ولم يدع لفقة ولا مالا ورشته وليس السكن له فلو تحولت الى ابلي واخوئي لكان  
ارفق بي في بعض شأني قال تحول فلما حبت الى المسجد اوالى الحجرة وعاني او امرني فادعيت فقال اكثري  
في بيتك الذي اناك فيه لغيري زوجك حتى يسبغ الكتاب اجله قالت فاعدت فيه اربعة اشهر وعشرا  
وفي بعض الفاظه انه ارسل اليها عثمان بعد ذلك فاخبرته فاخذ به وقد اعمل في الحديث بما لا يقرب  
في الاحتجاج به واخرج النسائي والبوداود وعزاه النندري الى البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى  
والذين يتوفون منكم فيذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج نسخ ذلك بآية الميراث  
بما فرض الله تعالى لها من الربيع والثلث ونسخ اجل الحول ان جعل اجلا اربعة اشهر وعشرا وقد ذهب الى ذلك  
بحديث فرقة جماعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روي جواز اخروج للغير عن جماعة من الصحابة فمن بعدهم ولم يأت  
من اجاز ذلك حجة تصلح لمعارضة حديث فرقة وعامة ما هناك روايات عن بعض الصحابة وليست بحجة لا بما  
اذا عارضت المرفوع واخرج الشافعي وعبد الرزاق عن مجاهد بن سلام ان رجلا استشهد وابعاد فقال  
نسايم يا رسول الله انستوش في ميوتنا انبئت عندنا ما ناذر لمن ان نتخذ عن عندنا من فانا  
كان وقت النوم تاوي كل واحدة الى بيتها وهذا مع ارساله لا تقوم بالحجة **فصل** ويجب تبتر

الامة المسبية والمشتراط ونحوها بحیضة ان كانت حائضا والحامل بوضع الحمل لما اخرج  
 احمد وابوداود وانما حكم وصح من حديث ابی شعير ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في سبایا او طاس  
 لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض بحیضه ولما اخرجيه وسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 يمان يلين الرجل الذي اراد وطئ امرؤة حامل من السبي لغتة يدخل معه قبره واخرج الترمذی من حديث  
 العراب بن سارية ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم وطئ السبایا حتى يضعن ما في بطون  
 واخرج ابن ابی شبة من حديث علي قال نهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان توطأ حامل  
 حتى تضع ولا توطأ حامل حتى تستبرئ بحیضه وفي اسناده ضعف وانقطع واخرج احمد والطبرانی قال  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقربن حمل على امرؤة وحملها غيره وفي اسناده بقیة والبخاری  
 بن اوطاة وهما يسان وهو شمل المسبية وغيره كالاستبراء والموهوبة وكذلك حديث روثع بن ثابت  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماله ولد غيره اخرج  
 احمد والترمذی وابوداود وابن ابی شبة والبيهقي والطبرانی والبيهقي وايضا المقدسي وابن حبان وصح  
 والبرکة حسنة وهو كما يتناول الحامل المستبرأة ونحوها كذلك يتناول من يحجز حملها من الغير كائنا من كان  
 لان العلة كونه يسقي بماله ولد غيره واخرج الحاكم من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم نهي يوم خيبر عن بيع الفاعم حتى يقسم وقال لا تسوق مارك زرع غيرك واصاله في النسائي واخرج البخاری  
 عن ابن عمر اذا وسمت الوليدة التي توطأ او بيعت او اعتقت فلتستبرئ بحیضه ولا تستبرئ العذراء  
 وبديل على استبراء المشترة التي هي حامل او يجوز حملها الادلة الواردة في السبية لان العلة واحدة واما العذراء والصغيرة  
 فليست من الصديق عليه تلك العلة وان كان حمل العذراء البالغة مكمنا مع بقائها بالبكارة ولكنه في غاية التردد فلا  
 اعتباره واما ما اخرج البخاری وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن ليقبض الحسن فاستطف  
 علي منه سبيته فاصبح وقد اغتسل ثم بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم ينكره بل قال في بعض  
 الروايات لتصيب علي افضل من وصيفة فحمل على انها كانت صغيرة او بكراهما لين الادلة او انه قد كان  
 مضى لها من وقت الصبا ما تبين به انها غير حامل ومنقطعة الحيض تستبرئ حتى يبين حملها لانه  
 لا يمكن العلم بعدم حمل الا بذلك اذ لا يحض بل المفروض انه منقطع لعارض او انها ضاها واما من قد بلغت  
 سن الاياس من الحيض فقد صار حملها بايوسا كحيضها ولا اعتبار بالناور ولا يستبدى بكونه كاهن  
 مطلقا ولا يلزم الاستبراء على البايع ونحوه لعدم الدليل على ذلك لا ينص ولا بقياس صحيح بل هو من  
 رأي ماب **الفقة** تجب على الزوج للزوجة لا يعرف في ذلك فلا فاقا وقد اوجبها  
 القرآن الكريم قال الله تعالى وارضوا بها والكسوة وقد قرر دالة هذه الآية على المطلوب الموزعي في تفسيره  
 ولحديث اذ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يند بنت عقبة ان تاخذ من مال زوجها ابني سفیان ما يكفيها



ودله بالمعروف وهو في الصحيحين وغيرهما ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما قل عن حق الزوجة على الزور  
 ان يقطعها اذا طعت وكسبوا اذا اكسبت وهو عند ابن السنن وغيرهم قال في المسوي تجب نفقة الزوجة  
 على الزوج سواء كان او حرسا قال تعالى البقيق ذو ستة من مائة ومن قدر على رزقه فلينفق مما آتاه الله و  
 قال تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوته بالمعروف وقال تعالى ذكرك ادنى الا تقولوا قلت قال الشافعي  
 اى لا يكثر من تقولون وفيه دليل على ان على الرجل نفقة امرته وقد انكر على الشافعي بعض اهل العربية هذا التفسير  
 فاجاب البغوي بان الكسائي قال يقال عال الرجل ليعول اذا كثر عياله والنفقة اجمدة افعال واجاب الرضوي  
 بانه بيان حاصل المعنى ووجه ان قيل من توكل عال الرجل عياله ليعولم كقولهم بانهم ميونهم اذا انفق عليهم ومن  
 كثر عياله لم يزل يوسعهم واما ما اتفق عليه اهل العلم من ان ابن القيم في حديث هذا المتقدمة تضمنت هذه الفتوى  
 امورا اشد بان نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف نفق تقديرها وان لم يكن تقديرها معروفا في زمن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا الصحابة ولا التابعين ولا النبايينم الثاني ان نفقة الزوجة من  
 جنس نفقة الولد كلها بالمعروف الثالث ان الفداء الاب ينفقة اولاده الرابع ان الزوج والاب اذا لم يدر  
 النفقة الواجبة عليه فله زوجة والاولاد وان ينفقوا قدر كفايتهم بالمعروف الخامس ان المبررة اذا قدرت على  
 اخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها الى الفسخ سبيل السادس ان المنفقة اذا قدر الله تعالى ورسله من حقوق المرأة  
 فالمرجع فيه الى العرف السابع ان من منع الواجب عليه وكان سبب شيوة ظاهره انما يستحق ان ينفق عليه  
 اذا قدر عليه كما افتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بهذا انتهى حاصله والمطلقة ترجع الى حديث  
 فاطمة بنت قيس انما قال لها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها الرزق  
 اخرجه احمد والنسائي وفي لفظ لا احمد فاذا لم يكن عليها رزق فلا نفقة ولا سكنى وفي اسناده محمد بن عيسى  
 وقد تروى واعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة اذا صح خبرها او حسن وقد اثبت لها القرآن الكريم  
 السكنى قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واقولوا الله اعلم  
 لا تخرجوهن من بيوتهن وليستفاد من النسي عن الاخراج وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى ان  
 من حيث سكنتم من وجدكم ويدل على وجوب النفقة قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وهو قوله تعالى  
 في آخر الآية الاولى اعل الله حديث بعد ذلك امر او هو الرزق فكان ذلك في الرجعية لا بائنا فالبيان  
 لان نفقة لها ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المطلقة  
 ثلاثا لا نفقة ولا سكنى وفي الصحيحين وغيرهما انها قالت اطلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى وقد صح حديثها بالانزاع وقد اخرج احمد ومسلم والبخاري والدارقطني  
 قال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا وقد انكر عليها عمر وعائشة  
 بهذا الحديث وقال عمر لا تترك كتاب الله وستنبين القول امره لا تدري لعلها حفظت او نسيت وقد قا

فأطاعت عين بلقيس ذلك يعني ويحكم كتاب الله قال الله تعالى فطلقوهن لعل الله يسيرت  
بعد ذلك امرافاتي امرئيت بعد الثلاث وقد ذهب الى عدم وجوب النفقة والسكنى للبائنة آخره واستخرج  
والله لو ردوا وادوا واتباعهم وحكامهم في البحر عن ابن عباس والحسن البصري وعطاء الشعمي وابن ابي ليلى والاوزاعي  
والامامية وذهب الجمهور الى انه لا نفقة اما ولا سكنى لقوله تعالى اسكنواهن من حيث سكنتم من وجهكم وقلن  
ما يمل عليهن في الرجعية وذهب غيرهم من الخطاب وعمر بن عبد العزيز والثوري واهل الكوفة الى وجوب النفقة  
والسكنى ولا في عدة الوفاة فلا نفقة ولا سكنى الا ان تكونا حاضرتين لعدم وجود دليل يدل  
على ذلك في غير الحال ولا سيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان الزوج  
عليها رجعة فاذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى ويؤيده ايضا تعليل الآية المتقدمة لقوله تعالى لعل الله  
يسيرت بعد ذلك امر وهو الرجعة ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الامر وليفنده ايضا منهجهم الشرطي في قوله تعالى  
فان كن اولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يفيضن حملن وهي ايضا تدل على وجوب النفقة للحامل سواء كانت  
في عدة الرجعي او البائن او الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعل الله  
يسيرت الا ان تكوني حائلا وقدرى البيهقي عن جابر بن عبد الله في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها قال ابن حجر  
ورجالة ثقات لكنه قال المتوفى وقدره لوصح رفقه كان الصافي في محل النزاع ينبغي ان يقتيد بعدم وجوب  
السكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهو فيان  
ذلك ليفيدها اذا كانت في بيت الزوج لقيت فيه تنقضي العادة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة من  
باب تقييد المطالبات بتخصيص العام فلا اشكال في المسوي اختلف اهل العلم في السكنى للمتعة عن الوفاة  
فقال ابو حنيفة لا سكنى لها بل تعت حيث شارفت وقال المالكية لها السكنى ولانها في حقها لان كالميتة  
ومشاهد ذلك تردده في تاويل حديث فرفقة فرائى مرة ان اذنه لما في اخره خرج حكم وقوله اكثني في بيتك سباب  
ورأى مرة اخرى ان اذنه صارت سبوا بقوله اخر اكثني في بيتك اقول يحتمل ان يكون اذنه لما من حيث انها  
ذكرت ان زوجها لم يتركها في مسكن يملك انتهى ويجب على الوالد الموسر لولده المصبر والعكس  
لحديث بن عبد بن بنت عتبة المتقدم ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يمين واما العكس  
فلان النفقة هي اقل ما يفيد قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وقوله بالوالدين احسانا وقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم انت وملكك لا يبيك اخرجه آخره والله لو ردوا وابن خزيمة وابن الجارود ومن  
حديث عمر بن شعيب عن ابي عبيد جره وحديث ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه  
فكلوا من اموالهم اخرجه آخره واهل السنن وابن جبان والحاكم ويؤيد ذلك حديث من ابرار رسول الله  
قال لك قال نعم من قال امك قال نعم من قال اباك وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث امير المؤمنين  
المسوي تجب على الابن نفقة الابوين اذا كان موسرا وبها تمسك ابن تيمية قال تعالى وبالوالدين احسانا

وقال وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعلوم انه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة بالمعروف فان  
يوتاوجعا والولد في ارغد عيش قلت على هذا اهل العلم الا ان الشافعي قال ان كان واحدا منهما قويا سوا  
يمكنه تحصيل قوته لا تجب نفقته وان كان معسرا واجب سائر النفقة وانفقته عند الاعسار ولم يشترط طول الزنا  
وفى اعلام الموقعين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احق الناس بحسن صحابتي قال اكمل قال ثم  
من قال ثم اكمل قال ثم من قال ثم ابوك تنفق عليه قال الامام احمد الطائفة للاب وللأم ثلاثة ارباع  
البر وعلى السيد لمن يملكه لحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا لا يطيق وحديث فليطعمه حيا كل وليه  
مما يليس وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى ذر قالت وذلك انه مشغول بخدمة من الاكساب

فوجب ان يكون كفاية عليه وعليها العلم ولا يجب على الفقير ان يبيع نفسه لغيره الا من باب جلد الكافر  
لغيره ورد دليل يخص ذلك بل جازت احاديث صاته الرحم وهي عامة والرحم المحتاج الى نفقة حتى الاثبات  
بالضمة وقد قال تعالى فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله  
نفسا الا ما آتاها على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وعند ابى داود ان ربا لاسال النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم من ابر قال اكمل واباك واختك واحاك ومولاك الذي يلي ذلك حتى واجب ورحمهم  
ومن وجبت نفقته وجبت كسوته وسكنه ما يستغاض من الآيات القرآنية والاحاديث

الصحيحة المتقدم ذكرها **باب الرضعا** انها ثبتت حكمه بمجس رضعات لحديث عائشة  
عند مسلم وغيره انها قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بمجس  
رضعات فتوفى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي فيما يقر من القرآن ولما ريت طريق  
ثابتة في الصحيح ولا يخالف حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم المصعدة  
المصتان اخر جاحد ومسلم واهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصدة والمصتان وانى لفظ لا تحرم الا لأم  
ولا الاملاجتان واخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن الزبير لان غايته ما في  
الاحاديث ان المصدة والمصتين والرضعة والرضعتين والاملاجة والاملاجتين لا تحرم وهذا هو  
معنى الاحاديث منطوقا وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لانهما تدل على ان ما دون الخمس لا يحرم  
واما معنى نزه الاحاديث فمنها ما هو انه يجرم ما زاد على الرضعة والرضعتين فمدنوع بحديث الخمس  
ومعنى تملك على زيادة فوجب قبولها والعمل بها كما عاين قول من يقول ان بناء الفعل على المتكثير  
التخصيص الرضعة هي ان ياخذ الصبي الثدي فيمتص منه ثم يترك على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض  
وقد ذهب الى اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء بن رباح وسعيد بن جبير

ويزيد بن الزبير والبيهقي وسعد الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وابن حزم وجماعة من أهل العلم وقد روى  
 ذلك عن علي بن أبي طالب وذهب الجمهور إلى أن الرضاع الواسل إلى الجوف يقتضي التحريم وإن  
 قل في المستوي ذهب الشافعي إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمسة رضعات مشفرقات وذهب  
 أكثر الفقهاء منهم إلى أن قليل الرضاع وكثيره محرم وقال بعضهم لا يحرم أقل من ثلاث رضعات  
 لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان ويحكي عن بعضهم أن التحريم للرضع بأقل  
 من عشر رضعات وهو قول شاذ والظاهر أن عايشة وحصة إنما كانتا ذهبان إلى عشر رضعات  
 لقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل قال النخعي قول عائشة فتوفي رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن ما يقر في القرآن أراوت به قرب عبد النسخ من وفاة رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى كان لبعض من لم يبلغه النسخ يقر على الرسم الأول لأن النسخ لا يصح  
 بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة كالرجم في الزنا حكمه  
 باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن وإن الحكم يثبت بأخبار الأحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت  
 بأخبار الأحاد فلم يجز كتيبة بين الدفتين انتهى وتما في كتابنا فائدة الشيخ بمقدار النسخ والنسخ  
 فإيجار إليه مع تنقيل وجود اللبن لأنه سبب ثبوت حكم الرضاع فلم يكن وجوده معلوما وإثباته  
 الصبي منه معلوما لم يكن للثبات حكم الرضاع وهو متوقف قال في الحجة يعتبر في الأرضاع شيان أحدهما  
 القدر الذي يحقق به هذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم ثلثهن  
 خمس معلومات والثاني أن يكون الرضاع في أول قيام البكيل وشجع صورة الولد والافوخاء  
 بمنزلة سائر الأغذية الكائنة بوالشج وقيام البكيل كالشباب يأكل الخبز انتهى وكون الرضيع قبل  
 الفطام لم يثبت أمثلة عند الترمذي وصحة الحاكم أيضا وصح قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما تنق الأساء في الثدي وكان قبل الفطام وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني  
 والبيهقي وابن عدي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع إلا ما  
 في الحولين وقد صح البيهقي وقفه ورجحه ابن عدي وابن كثير وأخرج أبو داود الطيالسي عن حديث  
 جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام وقد قال النضر  
 أنه لا يثبت وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت لما وُلد علي رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هذا قلت أمي من الرضاعة قال يا عائشة الظن من أخوان  
 فانما الرضاعة من الجماعة ويحرم به ما يحرم بالنسب قد تقدم الاستدلال عليه فيمن يحرم نكاحه من  
 كتاب النكاح من أمراخت وغيرهما ويقبل قول المذنب لما أخرجه البخاري وغيره من  
 حديث عقب بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي طالب فحاربت أمه سودا فماتت قد ارضعتكما

باب الرضاعة

قال في ذلك ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعرض عنى قال فتخيمت فذكرت ذلك ذلك  
 كيف وقد زعمت انها ارضعتكم انما هو في لفظ دعما عنك وهو في الصحيح وفي لفظ آخر كيف وقد قيل  
 ففارقا معتقته وقد ذهب الى ذلك عثمان وابن عباس والزهرى والحسن والحسين والاذاعي وابنه  
 بن بديل والوكبيد وروى عن مالك ويجوز ارضاع الكبد ولو كان ذا الحية ليجوز النظر لحدث  
 زينب بنت ام سلمة قالت قالت ام سلمة لعائشة اني دخلت عليك هذا الغلام الالفيع الذي يا احب  
 ان يدخل على فقالت عائشة مالك في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسوه حسنة وقالت ان امرؤ  
 ابى صديفة قالت يا رسول الله ان سألنا يدخل على وهو رجل وفي نفس ابى صديفة منه فقال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارضعته حتى يدخل عليك آخر حديث غيره وقد اخرج نحوه البخاري من حديث  
 عائشة ايضا وقد روى هذا الحديث من الصحابة امة المؤمنين وسنن بنت هليل وزينب بنت ام سلمة  
 ورواه من التابعين جماعة كثيرة ثم رواه عنهم الجمع الصحيح وقد ذهب الى ذلك علي وعائشة وعروة بن الزبير  
 وعطاء بن ابى رباح والليث بن سعد وابن عتبة وزادوا الطاهري وابن حزم وهو الحق وقد ذهب الجمهور  
 الى خلاف ذلك قال ابن القيم اخذ ما يفتى من السلف بهذه الفتوى منه عائشة ولم يأخذ بها اكثر اهل العلم  
 وقد رواها عليها اماريت توقيت الرضا الحرم بما قبل الغطام وبالصفير بالمجولين لوجوده اعدا كثيرا والافراد  
 حديث سالم الثاني ان جميع اذ واج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوي عائشة في شق النع الثالث  
 انه احوط الرائج ان رضاع الكبير لا يثبت لما ولا يشترط ان لا يحصل بالبعضية التي هي سبب التحريم اي ش  
 انه يحصل ان هذا كان مختصا بشا لم وحده ولهذا لم يجز ذلك الا في قصة الساتس ان رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رطل فاعده فاشبه ذلك عليه غضب فقال انه اخي من الرضا  
 فقال النضر من اخواتي من الرضا فاما الرضا فانه من الحاجة متفق عليه والنسب المسلم في قصة سالم  
 مسكت وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سألنا كان قد تبناه ابو حذيفة وزبارة ولم يكن له منه ومن الذوق  
 على ابيه بكذا وادعت الحاجة الى مثل ذلك فالقول بما ليس فيه الاجتهاد وليس هذا المسلك اقوى المسالك  
 واليه كان شيخنا يرجح والى ذلك قال في السوي يحجب احياء المولود بالارضاع حولين كاملين الا  
 اذا اجتمع رأي الوالدين عن نشا وبنهما علم ان النظام لا يضر في تحييد الغطام قبل التحولين والرضع يجوز ان  
 تكون الوالدة او الظرف المسترعة فان لم يمسرعة او لم يقدر الوالد على استجارها لم تعينت الوالدة  
 فان ارضعت الوالدة فليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان سبب الزوجية وان ارضعت الظرف  
 فلها اجر ما قال تعالى والوالدات برضن اولاد من حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاة وعلى المولود  
 وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل  
 ذلك فان ارادوا فعلا عن تراض منها ونشأ ورفلا جناح عليهما وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا

ب  
 قوله

عليكم اذا سلمتم ما يتيم بالمعروف واقتوا الله فقلت الظاهر ان الوالات تقيم المطلقات وغير ما قيل مختصر  
 بالمطلقات لان سياق الآية في قصة المطلقات اقول وح يؤخذ كغير المطلقات بالاولى وقوله على المولود  
 له يدل على ان الولادة ما دامت زوجة ومتمدة لا تحت الاجر وعليه الجعيفة وقوله على الوارث مثل ذلك المراد  
 منه وارث الاب وابو الصبي ابي محزون المرفقة من ماله اذ مات الاب فقول فان اراد انصلا لا يعني قبل الحولين  
 قوله ان تسرعوا اى المرافعة ولا ذكراى تاخذوا مراضع لا ولا ذكراى قوله ما يتيم اى ما رزقوا مثاره كقوله  
 تعالى واذا قمتم الى الصلوة انتهى **باب الحصانة الاولى** بالطفل المصلا المصالحه لم ينكح لورث  
 عبد الله بن عمر ان اميرة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يلطني له وعار وحجى له جوار وثدي له سقاء  
 وزعم ابو له انه يفرعه منى فقال انت احق به ما لم تنكح اخيه احمد وابو داود والبيهقي والحاكم وصححه وقدره الاحكام  
 على ان الام اولى بالطفل من الاب وكل ابن المنذر بالاجماع على ان حتهما يبطل بالنيكاح وقدره من عثمان  
 انه لا يبطل بالنيكاح واليه ذهب الحسن البصري وابن حزم واجتوا بقا وابن ام سلمة في كفالتهما بعد ان تزوجت  
 بالنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويحجب عن ذلك بان محرو البقاء مع عدم المنافع لا يتجرب به لاحتمال انه  
 لم يبق له قريب غير ما داحتوا ايضا كما سياتى في حديث ابنة حمزة فان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قضى بان احق كفالتهما وكانت تحت جعفر بن ابى طالب وقد قال الخالة بنته الام ويحجب عن هذا بان لا يرفع  
 النص لو ارد في الام وكين ان يقال ان هذا يكون وليا على ما ذهب اليه الحنفية من ان النكاح لمن هو رحمه  
 له بغير فلا يبطل به الحمل ويكون حديث ابنة حمزة مقيدا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم تنكح ثم الخالة  
 اولى بعد الام من عداها حديث البراء بن عازب في الصحين وغيرهما ان ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر  
 وزيد فقال على انا احق بها اى ابنة عمى وقال جعفر بنت عبي وخالتها تحتى وقال زيد ابنة اخى ففضلى بها  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفالتهما وقال الخالة بنته الام والمراة بقول زيد ابنة اخى ان حمزة  
 قد كان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخى بينهما ووجه الاستدلال بهذا الحديث انه قد ثبت بالاجماع  
 ان الام اقدم من غيرها من فتنى التشديد ان يكون الخالة اقدم من غيرها من غير ما من غير فرق بين الاب وغيره وقيل  
 ان الاب اقدم منها اجماعا وليس في ذلك تصحيح والخلاف معروف والحديث صحيح من خالفه وفى المسوى اذا  
 فارق الرجل امرة وبنيهما ولد صغير فالام واسم الام اولى بالخصامة من الاب لمرواية مالك عن يحيى بن سعيد  
 انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرة من الانصار فولدت له عامر بن عمر ثم انه  
 فارقه فاجاز عمر بن الخطاب فبار فوجد ابنة عامر لم يعيب فافسا السيد فاذا بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادته  
 جهة الخلام فزار عنه اياه حتى اتيا ابا بكر الصديق فقال عمر ابني وقال له امرة ابني فقال ابو بكر من بنيها وبني  
 قال فما راجعه عن الكلام فقام الاب وان لم ير بذلك ليل يحضه لكنه قد استغنى عن مثل قوله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم للام احق به ما لم تنكح فان هذا يدل على ثبوت اصل الحق للاب بعد الام ومن هو بينهما

رج  
 نسخ

وهي الخالة وكذلك اثبات التخيير بينه وبين الام في الكفالة فانه ليقدر اثبات حق له في الخالة وقال في السنن  
 روى الشافعي باسناد عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير غلاما بين ابيه واهله  
 ثم طبق بين الحديث والاثربان المولود اذا كان دون سبع سنين فالام اولى به واذا بلغ سبع سنين وعاش  
 عقل مثله خير بين الابوين سواء كان ذكر او انثى فايها اختاره يكون عنده واخذ هذا النوع من التطبيق  
 من قضاء علي بن ابي طالب عند قاتل خبيثا كان ابن سبع سنين واثمان سنين بين الام والعم وقال لاني  
 الصغير منه وهذا ايضا لو قد بلغ مبلغ ذراخية وقال ابو حنيفة الام احق بالغلام حتى ياكل علبس وصدرة وبالحاء  
 حتى يحقن ثم بعد ذلك الاب احق بهما ثم بعد ذلك الحاكم من القرابة من راعى فيه صلاحا لانا اذا  
 عدست الام والخالة والاب فالصبي محتاج الى من تحضنه بالضرورة والقربة اشفق فيه من احكام من يقوم  
 عنهم من يرى فيه صلاحا للصبي وقد اخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال ان امرأة عمر بن الخطاب حاتمة  
 الى ابني بكرني ولد عليها فقال ابو بكر بن ابي اعطفت والطف ورحم واخى وهي احق بولدهما لم تترجعه فمعه  
 الاوصاف لتفيد ان ابيا بكر جعل العلة العطف واللفظ والرحمة والمحمود وبعده بلوغ سن الاستقلال  
 بخير الصبي بين ابيه واصله لحديث ابي هريرة عند احمد واهل السنن وصححه الترمذي ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم خير غلاما بين ابيه واهله وفي لفظ ان امرأة جارت فقالت يا رسول الله ان زوجي  
 يريد ان يذهب بابني وقد سقاني سن بئر الى عتبة وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 استهما عليه قال زوجها من يحاقني في ولدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ابوك وهذه  
 امك فخذ ما يماشتك فاخذ ما يشاء فانطلقت به اخرج اهل السنن وابن ابي شيبة وصححه الترمذي وابن جابر  
 وابن القطان واخرج احمد والبوذاود والنسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث عبد الحميد بن جعفر  
 الانصاري عن جده ان جده اسلم وابنت امرته ان تسلم فجا بن صغير لم يبلغ قال فاجلس النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهد فذهب الى ابيه قال ابن القيم احضاته  
 قضى فيها خمس قضايا احدها قضى بانه حمزة لاني لهما وكانت تحت جعفر بن ابي طالب وقال الخالة بانه لئله  
 الام فتضمن بالخاتمة ان الخالة مقام الام في الاحتقاق وان تزوجها لا تسقط حضنتها اذا كانت جارية  
 القضية الثانية ان رجلا جاء بابن له صغير لم يبلغ فاختصم فيه هو واهله ولم يسلم فاجلس رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره الصبي وقال اللهم اهد فذهب الى امه وذكره احمد  
 القضية الثالثة ان رافع بن سنان اسلم وابنت امرته ان تسلم فانت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم وقالت ابنتي فطيم وشبيهه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعدنا  
 وقال لهما اعدى ناحية فاحمل الصبية بينهما ثم قال ادعوا فمالت الى امها فقال النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم اللهم اهد فمالت الى ابيها فاخذ ما ذكره احمد القضية الرابعة بارة امرته فقالت ان زوجي يريد ان

بكر بن ابي







والمناذلة ان ينبذ الرطل الى الرطل ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه على غير ماثل يقول كل واحد منهما هذا يسند  
 فمن الذي ينهي حثف والملازمة ان ليس الرطل الثوب ولا ينشرو ولا يتعين ما فيه او يتباعه ليلاد ولا  
 ايضا فيه لحيث اني سعيد في التحسين قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الملازمة والمناذلة  
 في البيع واخرج نحوه مالك في الموطا من حديث ابي هريرة وفسرها بما تقدم ونقطة المأثن الملازمة لمس  
 ثوب الآخر يرد بالليل او بالهنا والليل والمناذلة ان ينبذ الرطل الى الرطل ثوبه ويكون ذلك بهما  
 من غير نشر ولا تراش كذا في الرواية وفي الباب عن انس بن مالك قال قلت لعلي بن ابي طالب قال العظمي قال العظمي  
 بالبطلان فيما لعدم الروية او لعدم التسوية او الشرط القاسم اي لا خيار له اذا اراد كذا في المسوي وما  
 في الضرع والعبد الابن والمغانق حتى تقسم والشر حتى يصلح والصوف في الظهور والسمن  
 في اللبن الحديث اني سعيد التقدم في النبي عن شراء ما في بطون الانعام فان فيه النبي عن بيع ما في  
 ضرعها وعن شراء العبد الابن وعن شراء الغنم حتى تقسم وقد ورد النبي عن بيع المغانق حتى تقسم من حيث  
 ابن عباس عند النسائي ومن حديث ابي هريرة عند احمد والى داود وقادور النبي عن بيع الشتر حتى يلطم  
 والصوف على الظهر واللبن في الضرع والسمن في اللبن من حديث ابن عباس ايضا عند الدارقطني والبيهقي  
 وفي اسناد وغيره عن ثوبه حتى يمين وغيره واما حديث النبي عن بيع الغنم فليس من عند جميع  
 ما في بذة الروايات لان الشرع لم يرد على جميع بذة الصور واخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن  
 عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمنع بيع الثمار حتى يربط بعضها اني البائع والبتاع واخرج نحوه  
 مسلم من حديث ابي هريرة وفي صحيحين من حديث انس بن مالك الامر منه اني بيع البتاع والشاة  
 واخرجها واخرج ان يبيع اذا بدأ بصلاته عالما بالثمن ثم يكون المشتري ما يثبت حتى يقطع ثمنه ويملك وليس في  
 ذلك وقت موقت وذلك ان وقته معروف وربما غلته العاهة تقطعت ثمنه قبل ان ياتي ذلك الوقت  
 فاذا غلته العاهة بجانحة تبلغ الثلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه والمحاكمة مع الزرع  
 كبيع من الطعام معلوم قال مالك المحاقلة كراء الارض باحطلة وقال في المسوي المحاقلة مع الزرع بعد  
 اشتد او احب نقيما والمرازمة بيع ثمر النخل باوساق من التمر وقال مالك المزمنة اشتد او اشهر بالتمر في رؤس  
 النخل وقال في المسوي المزمنة بيع الثمر على الشجر بحسبه على الارض قال مالك وفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم عن المزمنة وتفسير المزمنة ان كل شئ من الخيرات الذي لا يعلم كيا ولا وزنه ولا عدده ان يبيع  
 بشئ مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك ان يقول الرطل للرطل يكون له الطعام الثمن الذي لا يعلم  
 من مثنته والتمر او اشبه ذلك من اللطيمة او يكون للرطل السلقة من بخر او النوى او القصب او العنبر  
 او الكرسف او اللتان او التزوا او اشبه ذلك من السلعة لا يعلم كيا شئ من ذلك ولا وزنه ولا عدده  
 فيقول الرطل لرب تلك السلعة كل سلعة منك هذه او ترش كميها او وزن من ذلك ما يوزن او اعددها

في  
 حديث  
 صحيح

في  
 حديث  
 صحيح

ما كان يقدّر ناقص من كذا وكذا أصاحا للتسمية مسبوها أو وزن كذا وكذا ارطلا أو عدد كذا وكذا إنما ناقص  
 من ذلك فعلى غير متعدي أو فيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو على التضمن ناقص من ذلك على  
 ان يكون ما زاد فليس ذلك بيجا ولكنه المخاطرة والغرر والقمار كمثل هذا لأنه لم يشتر منه شيئا بشي آخر فحين  
 ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على ان يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلقة  
 من تلك التسمية اتهم من مال صاحبه بالفتن ليس بشئ اعطاه اياه وان زادت تلك السلقة على تلك التسمية  
 اخذ الرجل من مال الرب السلقة ما لا يغير ضمن وظاهية طيبة بها لنفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الاشياء  
 فذلك يدخل تحت شئ من شئ السنة والعلم على هذا عند عامة اهل العلم والعلماء في النهي ان السأوا في بينا فطر  
 وما على الشجر لا يخرج كميل ولا وزن وانما يكون تقديره بالخبر وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من القنات  
 فاما ما ذابح جئس آخر من الثمار على الارض أو على الشجر يجوز لان المأثمة بينهما غير شرط والتفويض شرط  
 في الجلبس وقبض ما على الارض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتحاطة اقول ومعنى هذا الكلام ان سبب التحريم  
 هو شبه الربا بمعنى قول مالك ان سبب التحريم معنى الثمار وكذا الامر من جميع انتهى والمعاومة في شئ الخاتمة  
 لا اكثر من سنة في عقد واحد المصحح بيع غرر جهالة وانما خاضرة بيع الغرر خراجه لبيع به وصلا كما لا يشك  
 حديث الشئ عند البخاري قال بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النخاسة والمخاضة والمزانية  
 والملازمة والمزانية وفي الصحيحين من حديث جابر قال بنو النبي صلى الله عليه وسلم عن النخاسة  
 والمزانية والمعاومة وفي الباب احاديث والصوابون هو ان يعطى المشتري البائع درهمان نحو قبض البيع  
 على انه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع غير شئ لما اخرج به احمد والشافعي والبوداوي من حديث عمر بن  
 شعيب عن ابي عن جبر قال بنو النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر والبيعار من هذا  
 ما اخرج عبد الرزاق في مسنده عن زعيم بن سلم انه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العربان في البيع  
 فاعلم لان في اسناده وابراهم بن ابي يحيى وهو ضعيف وايضا الحديث مرسل في السنن قال مالك و  
 ذلك فيما نرى والله تعالى اعلم ان يشتري الرجل العبد او الوليدة او يملك الدابة ثم يقول للذي  
 اشتراه منه او يملك منه اعطيتك دينار او درهما او قل واكثر من ذلك على اني ان اخذت السلقة  
 او كتبت بالخياريت منك فالذي اعطيتك من ثمن السلقة او من كراء الدابة وان تركت ابتياع  
 السلقة او كراء الدابة فما اعطيتك فهو لك بغير شئ قلت وعليه اهل العلم في النهج ولا يصح بيع الجوز  
 بان يشتري وليطيه رايهم ليكون من ثمن ان رضي السلقة والافجوبة قال الحلي وعدم صحته لاستتماله  
 على شرط التردد والتهبة ان لم يرض السلقة انتهى والعصير الى من يتخذ كخمر الحارث لعن بائع الخمر  
 وشكرها وشتر بها عاصرا اخرج الترمذي وابن ماجه ورجالهم ثقات من حديث الشئ وانما خرج نحوه احمد  
 وابن ماجه والبوداوي وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عوف وقيل انه غير معروف وقيل انه معروف

كذا  
 كذا  
 كذا

ويؤمن امرأه الا انه ليس صحيح الحديث ابن السكن واخرج الطبراني في الاوسط عن بريرة مرفوعة عن جابر بن عبد الله  
 ايام القنات حتى يبيع من يهودي او نصراني او من يتخذ خمر افقه لقم النار على بئيرة واسناده حسن وفي الباب  
 احاديث واخرج مالك عن ابن عمر ان رجلا من اهل العراق قال له يا ابا عبد الرحمن اننا ابتاع من ثمر الغنم  
 والعنبر ففقد خمر افقيها فقال عبد الله بن عمر اني اشهد الله عليكم ولا تملكه ومن سيع من ابن والانس اني  
 لا امركم ان تبيعوا ولا تبتاعوا ولا تقصروا ولا تسقوا فانها حرام من عمل الشيطان فقلت وعليه  
 اكل العلم والكال بالكال اى المعدم بالملك ومحيى بن يساف بن عمر عن الدارقطني والحاكم وصححه ابن النجاشي  
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكال بالكال ويؤيده ما اخرج الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكال بالكال رين بدين وفي اسناده موسى بن عبيدة الزبدي وطريقه  
 وقد قال احمد فيه لا يخل الرواية عنه عندي ولا اعرف هذا الحديث عن غيره وقال ليس في هذا التصانيد  
 يصح ولكن اجماع الناس على انه لا يجوز بيع دين بدين انتهى وتقوية الاحاديث الواردة في اشتراط التقابل  
 كحديث اذا كان يداميد وهو في الصحيح وحديث ما لم يفرقا وبينكاشي وما استخرناه قبل قبضه حديث  
 جابر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اشترت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه  
 واخرج مسلم ايضا وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يباع السلعة حتى يستوفى واخرج احمد  
 من حديث علي بن حرام ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تستوفيه  
 وفي اسناده العلامة من خالد الواسطي واخرج ابو داود والدارقطني والحاكم وابن خبان وصححه من حديث  
 زيد بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يباع السلعة حتى يباع حتى يجوز بها التجار  
 الى رحالهم وفي الباب احاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور في اجتهاد قلة مخصوص بالطعام لانه لا يملك  
 لغاويا وجاهة ولا يتفع به الا بالملك فاذا لم يستوفيه فربما تصرف فيه البائع فيكون قضيته في كسبه قبل  
 يخرج في الشكول لانه مظنة ان يتغير ويتغير فيحصل الخسار في الخصومة وقال ابن عباس ولا حجب  
 كل شيء الا مثله وهو الاقيس بما ذكرنا في العلة انتهى قال في السوى قال مالك الامر مع عليه عند الذي  
 للاختلاف فيه انه من اشترى طعاما بزيادة او شعير او سلتا او ذرة او ذنا او شيئا من محبوب القطنية او شيئا  
 مما يشبه القطنية ما تجب فيه الزكاة او شيئا من الادم كلها الزيت والسمن والحصل والخل والحب واللبان والبقير  
 وما اشبه ذلك من الادم فان المتباع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه وفي شرح السنة اتفق  
 اكل العلم على ان من ابتاع طعاما لا يجوز له بيعه قبل القبض وتعلقوا فيما سواه فقال الشافعي ومحمد لا فرق  
 بين الطعام والسلع والعقار في البيع شيئا منها لا يجوز قبل القبض قال ابو حنيفة والشافعي لا فرق بين  
 قبل القبض ولا يجوز بيع الموقوف وقال مالك ما عدا المطعوم يجوز بيعه قبل القبض قلت كان الامام يكتسب  
 الناس بائرا ثم يعطونهم كتباً وكان الناس يبيعون ما يراهم قبل ان يقبضوا ولا يطورون المشتري بالملك

في  
 في  
 في

يضمن به ولقبه قد كسب الصلوك انتهى والطعام حتى يقرب فيه اصاعان لحديث عثمان  
عند احمد والبخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اذا اتبعك فاكسل واذا ابتعت فكل  
واخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عن بيع الطعام حتى يحجر في الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وفي اسناد ابن ابي ليلى  
وفي الباب عن ابهر بن عمار باسناد حسن وعن غيره باسناد فيها مقال وقد ذهب الى ذلك الجمهور  
ولا يصح الاستثناء في البيع مثل ان يبيع عشرة افرق الاشجار لان فيه جهالة منفية الى المنازعة  
والفساد هو الغش في المنازعة الا اذا كان معلوما كحديث جابر عنه سلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله  
تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثياب والاشجار والاشجار لا يبيع الا ان تعلم والمراد ان  
يبيع شيئا يستثنى منه شيئا مجهولا اذا كان معلوما يصح ومنه اي من الثياب المسمومة استثناء  
جابر بن عمر للبيع اي جملة الى المدينة بعد ان باعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصحيح  
وغيرها من حديثه قال النووي في شرح مسلم الثياب المبطل للبيع قوله لعلك هذه الصبرة الـ بعضها  
او هذه الاشجار البعضها فلا يصح البيع لان استثنى مجهول ولو قال لعلك هذه الاشجار الـ هذه الصبرة  
او الاربعها او الصبرة الـ الـ لعلك بالثلاثة ادرهم صح البيع باتفاق العلماء ولو باع الصبرة الـ الـ  
منها فالبيع باطل عند الشافعي وصح مالك ان يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها واذا باع ثمة فخلات  
دستني عشرة اصع للبائع فذهب الشافعي وابي حنيفة والعلامة كانه بطلان البيع وقال مالك وجا  
من علماء المدينة يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة ولا يجوز التقريق بين المحارم لحديث  
ابن ابي ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها  
فرق الدينين ومن اصبته يوم القيمة اخرجها احمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه ومحدث علي كوفي  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اباع غلامين اخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له  
فقال ادركهما فارتجما ولا تبعهما الا جميعا اخرج احمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم  
 وغيرهم وحديث ابني موسى قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الذين فرق بين  
الوالد وولده والاخ واخيه اخرج ابن ماجه والدارقطني والابايس باسنادهم وحديث علي كوفي قال فرق بين بانية  
وولدها فانها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وروى البيع اخرج ابو داود والدارقطني والحاكم  
 وصححه وقد اعل بالانقطاع وفي الباب احاديث وقيل انه مجمع على ذلك وفيه نظر ولا ان يبيع حلقها  
لبا لحديث ابن عمر قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيع حلقها اخرج البخاري والترمذي  
مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد وعو الناس يفرق  
العصف من بعض وفي الصحيحين من حديث النضر قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيع حاضر لباد وان كان اخاه لا يبيع

قلت وعليه أهل العلم وفي النهاج بيع حاضر لبادوان <sup>يقدّم</sup> غريب متاع تقيم الحاجة اليه بسبب ربه  
فيقول بلدي أنكرته عندى لابيعة على التديج وفي الوقاية كره بيع حاضر للبادوى طمعا في الثمن الغالى  
زمان الخط انتهى والتناجش وهو الزيادة في ثمن السلعة عن موافاة لرفع ثمنها وعن ابن عمر عند  
مالك قال النجش ان تعطيه السلعة اكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤ فيقتدى بك غيرك  
وفي الصحيحين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يبيع حاضر لبادوان متناجش  
وفيها من حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن النجش واخرجه مالك ايضا  
قلت وعليه أهل العلم وفي النهاج ومن النهى عن النجش بان يري في الثمن <sup>لا</sup> الرغبة بل ليخرج غير ما يشتريها  
وفي الوقاية كره النجش والبيع على البيع لحديث ابن عمر عندهما <sup>احمد</sup> والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم قال لا يبيع احدكم على بيع اخيه وهو في الصحيحين ايضا بخود ذلك وفيها ايضا من حديث ابي هريرة  
مرفوعا لا يبيع الرجل على بيع اخيه وقد وردان من باع من رجلين فهو للاول منهما اخرج <sup>احمد</sup> والودود  
والنسائي والترمذي وحسنه صحيحه ابو زرعة والبخاري والحاكم وفي الموطا من حديث ابن عمر ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بعض قلت وعليه الشافعي وفي النهاج ومن النهى  
عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بان يامر المشتري بالفسخ لبيعه مثله والشرع على الشرا بان يامر البائع  
بالفسخ لبيشره باكثر وفي شرح السنة عند الحنفية المراد بالبيع على بيع اخيه هو السوم لان عنده خيارا للمكان  
لا يثبت بالبيع فلا يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه وتلقى الركبان بان يتلقى طائفة يحملون متاعا  
الى البلد فيشترى منهم قبل قدومهم ومعرفتهم بالمسعر ولا خيار اذا عرف الغبن <sup>لان</sup> في النهاج لحديث ابي هريرة  
عند مسلم وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى اجلب فان تلقاه انسان فاتباعه  
فصاحب السلعة فيها باختيار اذا ورد السوق وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم عن تلقى اليهود وفيها ايضا بخود ذلك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطا  
من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع  
بعضكم على بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الابل والغنم قلت وعليه أهل العلم والاحتكار  
لحديث ابن عمر عندهما <sup>احمد</sup> والحاكم وابن ابي شيبة والبرکة والى علي مرفوعا من احتكر الطعام ابعين لبيسة  
فقد برئ من الله وبرئ الله منه وفي اسناوه اصنع بن زيد وفيه مقال واخرج مسلم وغيره من حديث معمر  
بن عبد الله مرفوعا لا يحتكر الا خاطي واخرج نحوه <sup>احمد</sup> والحاكم من حديث ابي هريرة قلت وعليه أهل العلم  
قال النووي في شرح مسلم قال اصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الاتوات فاحته وهو ان يشتري الطعام  
في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحال بل يخرجه ليغلو ثمنه فاما اذا اشتراه او جاز من قرنته وقت الرخص واخره او  
اتباعه في وقت الغلاء واجته الى اكله او اتباعه لبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا تحريم فيه واما غير الاتوات



فلا يحرم الاختكار فيه بكل حال بل التفصيل فيه مبني على الهداية يكره الاختكار في اتومات الادوية واللباس  
 اذا كان ذلك في بلد يفر الاختكار باليه من احتكره غلة ضيعته او جلبه من بلد آخر فليس لمحتكره التسعير  
 لحديث الشريفة عند احمد والبيهقي واودد الترمذي وابن ماجه والدارمي والبيهقي وابن ابي عمير ان السمرقاني  
 علي بن محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا لاي رسول الله تسعيرنا فقال ابن الصديق السمرقاني  
 القاضى بالباسط الرزاق والى الاجوان التي السد وليس احدكم يطالبني بمثلته في دم ولا مال وصحة  
 ابن حبان والترمذي وفي الباب احاديث وفي الهداية ولا ينبغي للسلطان ان يسعر على الناس  
 فان كان ارباب الطعام يحكمون ويتعدون في القيمة قد يافحشا وعجز القاضي عن صيانة حقوق  
 المسلمين الا بالتسعير فخرج لباس بمشورة من اهل الرأي والبصيرة انتهى ويجب وضع الجواهر الجاهلة  
 الآفة التي تهللك الثمار والاموال لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجواهر  
 اخرج احمد والنسائي والبوداوي وخرجه ايضا مسلم بلفظ امر بوضع الجواهر وفي لفظ مسلم وغيره ان كنت  
 بعثت من اخيك ثرا فاصابتها بآفة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا بعم تأخذ مال اخيك وفي الباب  
 عن عائشة في الصحيحين وعن ابن شمس فيها ايضا وقد ذهب الى ذلك الشافعي وابو حنيفة والليث وسائر  
 المكوفين قلت وهو عند ابي حنيفة على الاستحباب وعند الشافعي في القديم على الوجوب وفي الجديد على  
 ولا يحل سلف وبيع قال مالك في تفسير ذلك ان يقول الرجل للرجل اخذ سلعتك بكذا وكذا على  
 ان تسلفني كذا وكذا فان اخذها سلفا على هذا فغير جائز فان ترك الذي اشترط السلف بالاشترط  
 منه كان ذلك البيع جائزا قلت وعليه اهل العلم وفي شرح الستة هو ان يقول ابيعك الثوب  
 بعشرة دراهم على ان تقر فتي عشرة دراهم والمراد بالسلف القرض فهذا فاسد لانه جعل العشرة  
 ونفق القرض ثمنا للشوب فاذا بطل الشرط سقط بعض الثمن وصار ما بقي من البيع بمقابلة الباقي  
 مجهولا ولا شرط ان في بيع حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل  
 سلف وبيع ولا شرط ان في بيع ولا يبرح بالمضين ولا يبيع باليس عند اخرج احمد والبوداوي و  
 النسائي والترمذي وصححه وكذا في صحيح ابن خزيمة والحاكم والشرطان في بيع ان يقول بعثك هذا  
 بالثمن ان كان نقدا وبالضمين ان كان نسيئة قيل هو ان يقول بعثك ثوبي بكذا وعلى تصاريفه  
 وخياطته وفي الحق معنى الشرطين ان يشترط حقوق البيع ويشترط شيئا خارجا منها مثل ان  
 كذا او يشفع له الى فلان او ان احتاج الى بيعه لم يبيع الا منه ونحو ذلك فهذا شرطان في صفة  
 واحدة وبيعتان فيبيعة لحديث ابي هريرة عن احمد والنسائي والبيهقي والترمذي وصححه ان  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين في بيعة ولفظ ابى داود ومن باع بيعتين في بيعة فله  
 او كسما او الربا وخرجه احمد من حديث عبد الله بن مسعود قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عبر عن فقته في صفقة قال سماك هو الرجل يبيع البع فيقول بنا كذا ونفقد كذا ورجاله رجال الصبح  
 وما ذكره سماك هو معنى البيعتين في بيعة وقد تقدم تفسير الشرطين في بيعة بثل هذا وليس يصحح المراء  
 بالشرطين في بيعة ان البيع واحد شرط فيه شرطان وهما البيع بيمان قلت وفي شرح السنة  
 فسرد البيعتين في بيعة على وجهين احدهما ان يقول لبتك هذا الثوب بعشرة نقدا او بعشرين  
 نسيت الى سنة فهو فاسد عند اكثر اهل العلم فاذا باءته على احد الامرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه  
 والاخر ان يقول لبتك عبدى هذا العشرة دينار على ان يبيعني جاريك فهذا فاسد لا يجزى  
 ثمن العبد عشرين دينارا وشرط بيع الجارية وذلك شرط لا يتقدم واذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن  
 فيصير الباقي من المبيع في مقابلة الباقي منه لا اذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بان باع واراو  
 عبدا ثمن واحد فهو جائز وليس من باب البيعتين في بيعة انما هي صفقة واحدة جمعت شيئين وشرح  
 ما لم يضمن لما تقدم في دليل لا يحل سلف وبيع وهو ان يبيع شيئا ثم لا يخل في ضمانه كالمبيع قبل القبض  
 وبيع ما ليس عند البائع لم يثبت حكمه من حرام قال قلت يا رسول الله اني ابيع الرجل نيسا لى  
 عن البيع ليس عندى ابيوه منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك اخبر احمد واهل السنن  
 وصححه الترمذي وابن ماجه والراوندى قوله ما ليس عندك ابي باليس في ملكك وقد ترك في معنى بيع ما ليس  
 عنده ان يبيع مال غيره بغير اذنه لانه غرر لا يدري ان يحبزه غيره او لا وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة  
 يجوز بيع الفضولي ويكون موقوف على اجازة المالك وبيع القبط عند اهل العلم لا يجوز حتى ينقل الى من  
 كتبته له فملك ثم يبيع القبط الصك ومنه قوله تعالى فكل لنا قبطا ويجوز قبضه على عدم الخداع  
 لحديث ابن عمر في ابيهم قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يبيع في البيع فقال  
 من بالعت قتل لا خلافة وفي الباب احاديث واخرها في الخديعة وقوله وان من قال بكذا ثبت  
 له الخيار سواء عين او لم عين والخيار في المجلس ثابت ما لم يتصرف بالحديث حكمه من حرام في الصحيحين ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفيها ايضا نحوه من حديث ابن عمر وايضا في الموطأ من  
 حديث ابن عمر بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيعا  
 وفي الباب احاديث وقد ذهب ابن اثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي والابو برزة الاسدي  
 وابن عمر وابن عباس والابو ثعلبة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاؤس وعطاء وابن ابي بكية  
 نقل ذلك عنهم البخاري ونقل ابن النضر القول باليضاع عن سعيد بن المسيب والزهري وابن ابي ذئب  
 من اهل المدينة وعن الحسن البصري والاذهري وابن جريح وغيرهم وبالجملة ابن خزم فقال لا يعرف  
 علم مخالف من التابعين الا النخعي وحده وحكاها صاحب البحر ايضا عن الشافعي والحمد لله رب العالمين  
 وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم الى انها اذا جضبت الصفقة فلا خيار والحق القول الاول **باب البيعا**

قال الله تعالى الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من  
 المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا وقال عجن الله الربا  
 ويربى الصدقات وقال وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا  
 بحوب صن الله ورسوله واتقوا اهل العلم ان الربا من الكبار وان اذ وقع هذا القدر فمما يطل  
 ولا يجب الادوراس المال وان كان ذو عسرة اعطاه الا انظار الى اليسر ويحرم بيع الذهب بالذهب  
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بمثل  
 يدا بيد فاذا اختلفت هذه الاسنان فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد والتمس الاجناس المذكورة  
 هي المنصوص عليها في الاحاديث كحديث ابى حمزة يلفظ الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر  
 بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد او ازاو فعقد ربي الا اخذ  
 العطي فيه مساو او هو في الصبح وسائر الاحاديث في الصحيحين وغيرهما بهذا ليس فيها الا وكلمة الاجناس  
 وفي الحق وتلقن الفقهاء ان الربا المحرم يجري في غير الاعيان الستة المنصوص عليها وان الحكم متعدي اليها  
 الى كل ملحق بشئ منها في شرح السنة اتفق العلماء على ان الربا يجري في هذه الاشياء الستة التي ليس  
 احديث عليها وذهب عاصمهم الى ان حكم الربا غير مقصور عليها باعيانها انما ثبت لاوصافها  
 فيها ويتعدي الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذهبوا الى ان الربا ثبت في الدراهم والدنانير  
 بوصف وفي الاشياء الاربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف فقال الشافعي ثبت في الكيل  
 والدنانير بوصف التقديري وقال ابو حنيفة بعلو الوزن حتى ان الربا يجري في الحديد والنحاس والعنق  
 وقال الشافعي في القديم ثبت في الاشياء الاربعة بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن  
 جبير في الجدي ثبت فيها بوصف الطعم فقط واثبت في جميع الاشياء المطعومة مثل التمار والفواكه والنبول  
 والادوية وانما قال ذلك في الجدي لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل  
 علق الحكم باسم الطعام حل على ان ما اخذ الاشتقاق عنه وقال ابو حنيفة ثبت في الاشياء الاربعة  
 بوصف الكيل حتى ان الربا يجري في الحبس والنورة وفي الحاق غيرها لما خلاصه بل لم يثبت في هذه الاشياء  
 المذكورة غير ما نفيكون حكمها في تحريم التفاضل والتساوي مع الاتفاق في الحبس وتحريم النسا فقطح الاستلزام  
 في الحبس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرة انه لا يلحق بها غير ما ورجعني سبل السلام وقال قد افردنا  
 الكلام على ذلك في رسالة مستقلة يمينها بالقول المجتبى انتهى وتفصيل ذلك في مسك ختام وقد سب من  
 عداهم الى انه يلحق بها ما يشبهها في العلة وتختلفوا في العلة ما هي فقول للاتفاق في الحبس والطعم قول المشايخ  
 والطعم وقيل الحبس والتقدير بالكيل والوزن ولما قيتنا وقيل الحبس وجوب الزكوة وقيل الحبس  
 والتقدير بالكيل والوزن وقد استدل لمن قال بالاتفاق بما اخرج الدرر قطعي والبرز من حديث عبادة

وانشأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل مثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل  
ذلك فاذا اختلفت النوعان فلا باس به وقد اشار الى هذا الحديث صاحب التلخيص ولم ينكح عليه  
وفي اسناده الرئيع بن مسيج وثقه ابو زرعة وغيره وضعفه جماعة وهذا الحديث كما يدل على الحاق غيره  
بما ذكره لك يدل على ان العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس وما يدل على ان الرأيت  
في غير هذه الاجناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال نبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الزرارة  
ان ميع الرجل ثرايطه ان كان نخلا بكميلا وان كان كراما ان ميعه بريمب كيلا وان كان زرعان  
ميمب كيلا طعام نبي عن ذلك كله وفي لفظ المسلم عن كل تمر نخرة فان هذا الحديث يدل على بثوت الربا  
في الكرم والريمب ورواية مسلم يدل على عدم ذلك وما يدل على الاتحاق ما أخرجه مالك في الموطأ  
عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن بيع اللحم بالحميوان وأخرجه ايضا  
الشافعي وابوداؤد في المراسيل ووصله الدرر القطبي في الغريب عن مالك عن الزراري عن سهل بن سعد  
وحكم لضعفه وصوب الرواية المسندة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند الزراري في اسناده  
ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه ايضا من رواية ابى ايمية بن ابل عن نافع ايضا وابو ايمية ضعيف  
وله شاهد اقوى منه من رواية الحسن بن عمر عندهما كرم والبيهقي وابن خزيمة ومما يؤيد ذلك حديث رافع  
بن خديج سهل بن ابى خنثة عند الترمذي في رخصة العرايا وفيه عن بيع الغنم بالزبيب وعن كل تمر نخرة  
وما يدل على ان العلة الاتفاق في الوزن حديث ابى سعيد عن احمد بن محمد بن مسلم بلفظ لا تتبعوا الذهب بالذهب  
ولا الورق بالورق الا وزنا بوزن مثله مثل سوا وسوا وأخرج احمد بن محمد والنسائي من حديث ابن عمر  
الذهب بالذهب وزنا بوزن مثله مثل والفضة بالفضة وزنا بوزن مثله مثل وعند مسلم والنسائي في ابى داود  
من حديث فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الا وزنا بوزن وما ورد في  
الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه وان كان كراما ان تبعه بريمب كيلا وما سياتي قريبا من النبي عن بيع الصبر بالكيل  
كيلها فان اختلفت الاجناس اختلفت القاييل اذا كان يدا بيد لما ثبت في الصحيح من حديث عبادة بن  
الصامت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير التمر  
بالتمر والماء بالماء مثلا مثل سوا وسوا ولا يبيد فاذا اختلفت هذه الاوصاف فلتبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد في المباد  
احاديث ولا يجوز بيع الجنس بحسنه ما عدم العلم بالتساوي لما وقع في الاحاديث الصحيحة من قوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم مثلا مثل سوا وسوا وزنا بوزن فان هذا يدل على ان لا يجوز بيع الشيء بحسنه الا بالعلم بالماله والمساواة  
يدل على ذلك حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الصبر بالتمر لا يبيعكم بالبر  
من التمر فان هذا يدل على ان لا يجوز البيع بالعلم وان محبة كرام لا ينافي لصاحبة ثمن آخر لا ينافي حديث فضالة بن عبيد بن مسلم  
وغيره قال شترين ثلاثة يوم شترين اثني عشر يوما فيها ذهب خرز فضلتها فوجدت فيها اكثر من اثني عشر دنارا فذكر ذلك

س  
ع





راحملة باربعة البقرة مضبوطة عليه بوقها صاحبها بالمرئدة وحصل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين لواحد  
 الى اهل فقال لابي اس بنك قال الشافعي يجوز رسوا وكان الجنب واحد او مختلفا مأكول اللحم او غير مأكول  
 اللحم سوار باع واحدا لواحد وباشئين وقال ابو حنيفة لا يجوز في بيع الحيوان بالحيوان نسبة خلاف  
 ولا يجوز بيع العينة لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا من الناصر الدنيا  
 والدرهم وتبايعوا بالعينة وابتعوا اذا ناب البقر وتركوا الهما في سبيل الله انزل الله بهم بلاد فلا يجرسه  
 حتى يربحوا ومنهم من اخرجهم احمد وابوداود والطبراني وابن القطان وصححه وقال الحافظ رجاله ثقات والرد  
 بالعينة بكسر العين المسماة ببيع التاجر سلعة ثمن الى اهل ثم يشتريها منه باقل من ذلك الثمن ويدل  
 على النفع من ذلك ما رواه ابو اسحق السبيعي عن امرأته انها دخلت على عايشة فدخلت معها ام ولد  
 زيد بن ارقم فقالت يا ام المؤمنين اني بعثت غلاما من زيد بن ارقم ثمان مائة درهم نسيت والي  
 اجتهت منه بمائة لقد اقولت لها يا نسيته بئس ما اشتريت وبئس ما اشتريت ان جهاد مع رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قتل الا ان يتوب اخرج الدرر القطني وفي اسناده الغالية بنت النفع وقدرى  
 عن الشافعي انه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة مالك  
 وابو حنيفة واحمد وحوز ذلك الشافعي وصحاحه وقد ورد النهي عن العينة من طرق عقد لها البيهقي في مسنده

باب الخيارات

**باب الخيارات** يجب على من باع ذاعيب ان يبينه ولا تثبت للمشتري  
 الخيار لحديث عتبة بن عامر عن ابن ابي ناجة والدرر القطني والحاكم والطبراني قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما المسلم لا يخل المسلم باع من اخيه بيعا وفي عيب الا بينه وحين  
 اسناده الحافظ في النفع وخرج نحوه احمد وابن ابي ناجة والحاكم في المستدرک من حديث عائشة مرفوعا  
 وفي اسناده ابو جعفر الرازي وابو سبيع فالاول مختلف فيه والثاني مجهول وخرج ابن ابي ناجة والترمذي  
 والنسائي وابن الجارود والنجاشي لعنقا من حديث العلاء بن خالد قال كتب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم هذا ما اشتري العلاء بن خالد بن هذرة من محمد رسول الله اشتري منه عبد الائمة لا اداء  
 ولا غائلة ولا خبيثة بكسر الخاء ببيع المسلم المسلم وتؤكد هذه الاحاديث حديث من غشنا فليس منا وهو في  
 صحيح مسلم وغيره من حديث ابى هريرة فذلك هذه الاحاديث على ان من باع ذاعيب ولم يبينه فقد  
 باع بيعا لا يخل شرعا فيكون المشتري بالخيار ان رضيه فقد اثم المالك وصح البيع لوجود الناطا الشرعية  
 وهذه الترضي وان لم يرضه كان له رده لان العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد  
 فله لوجود الناطا الشرعية ولما ورد في رد العيب وسلبه في الخراج بالضمكان لحديث عايشة عن  
 احمد وايل السنن والشافعي وصحة الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما



فاستغنى ثم وجد به عيبا فردّه بالعيب فقال البائع غلّته عيبى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 الغلّة بالنعمان والمراد بالخراج الدخل والمنفعة اى يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع لنعمان أهل الذلّة  
 عليه سببيه قال مالك في الرجل يشتري العبد فهو اجرة بالاجارة الظنينة او القساية ثم يجد به عيبا يرد منه  
 انه يردّه ذلك العيب ويكون له اجارته وغلّته وذلك الامر الذي كانت عليه الاجارة يردّه وذلك لو ان  
 رجلا ابتاع عبدا فبني له دارا فبني بها من العبد اضا فاقم يوجد به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد  
 عليه اجارة فيما عمل له ذلك فكذلك تكون له اجارته اذا اجره من غيره لانه من له ثلث وعليه ابل العلم و  
 للمشتري الرد بالخبر لان المشتري انما مضى بالمبيع عند القبول علمه بالخبر فاذا تبين له الغر كشدت  
 عن عدم الرضا الذي هو المنادى الشرعى ومنه اى من ذلك الغر المصدرة فإدّاهها وصاعا  
 من تمر فادّيت بها اختيار فيها وجود الغر الكائن بالتصريح وهو حبس اللبن في الصروع لتحليل المشتري  
 غزارته فيفسد وقد ثبت في الصحيحين من حديث امير المؤمنين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انظر  
 الابل والتمر من ايتاها بعد ذلك فهو بخي النظرين بعد ان يحلبها ان ضيها امسكها وان سخطها ردها  
 وصاعا من تمر وفي رواية مسلم وغيره من يشتري مصرة فهو بها باختيار ثلثة ايام ان شاور مسكها وان  
 شاور ردها ومعهما صاعا من تمر لا سكر اقلت وعليه الشافعي وفي المنهاج التصريح حرام وثبت الخيار  
 على الفور قيل متى الى ثلثة ايام فان ردها تلف اللبن ردها صاعا من تمر وكفى صاع موت الاصح  
 ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن وفي شرح الستة قال ابو حنيفة لا خيار له بسبب التصريح وليس له  
 رده باالعيب بعد ما حلبها وقال ابن ابي ليلى والابو يوسف يردّها ويردها قيمته اللبن قال في الحجة  
 واعتد بعض من لم يوفق للعمل بهذا الحديث يضرب قاعدة من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه  
 الا غير فقيه اذا استدباب الراى فيه ترك العمل به وبه القاعدة على فيها لا تطبق على صوتنا هذه لانه  
 اخرج البخاري عن ابن مسعود ايضا واما هيك به ولانه ينسب له سائر المقادير الشرعية يدرك العقل حسن  
 تقديره فيه ولا يقل بحرفة حكيمه بذو القدر خاصته اللهم الاعقل الراسخين في العلم انتهى قال ابن القيم  
 روى الصحيح الصحيح في مسئلة المصرة بالمشابهة من القياس فزعمهم ان هذا حديث يخالف الاصول فلما  
 لم يقبل فيقال الاصول كتاب بسنة رسول الله واجماع الامة والقياس الصحيح الموافق للكتاب وسنة  
 فاحديث الصحيح هل بنفسه فكيف يقال الاصول يخالف نفسه هذا من البطل الباطل والاصول في الحقيقة  
 اثنتان لا ثالث لهما كلام الله تعالى وكلام رسوله واما ما فيها فردوا اليها فاستغنى فاعلم بنفسه القياس  
 فخرج فكيف يرد الابل بالفرج قال الامام احمد انما القياس ان القيس على اصل فانما ان يحكى الى اصل فيه رده  
 ثم لقيس على القيسين وقد تقدم بيان موافقة حديث المصرة للقياس والاطال قول من زعم انه  
 خلاف القياس وان ليس في الشرع حكم يخالف القياس الصحيح واما القياس الباطل فالشرعية

كلها مخالفة له وبالله العجب كيف وافق الوضوء بالنجاسة المشتد للماضول حتى قبل وفالفت خبر العروة  
للماوضول حتى رتوا انتهى وتام هذا البحث في شرعنا البلوغ المرام فليرجع اليه او ما يقرأ ضيان عليه  
لان نحن الاونمي مفوض اليه فاذا رضى باخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضى باسقاطه او اخذ  
بعضه ونبت النجاسة لمن خلع فان كان مع شرط عدم التخلع فلا ريب في ذلك لما تقدم  
من حديث ابن عمر ان رجلا كان يبيع في البصرة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من باليعة فضل لا خلاصة وهو في الصحيحين والموطأ ورواه في مكان الرجل اذا باع يقول لا خلاصة  
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل حيمان بن مسعود الذي كان يبيع في البصرة  
خيارا ثلاثة ايام كما في حديث ابن عمر في رواية منه وكذلك في حديث غيره واما اذا لم يشترط البيع  
الذي وقع ليس هو بيع السلم الى المسلم بل هو مشتمل على اخبث والمخلع والمخالعة فلهذا روى اخيار  
لكونه كذلك ولكون التخلع كسفا عن عدم الرضا للمحقق الذي هو المناط كما تقدم تفسيره  
قلت فاضلنا في تفسير هذا الحديث فقال المحكي لا خلاصة عبارة عن اشتراط اختيار ثلثة ايام وفي رواية  
البهية وابن ماجه ثم انتت باخبار في سلكه اتبعها ثلث ليال وقال محمد بن زكري ان هذا كان لذلك  
الرجل خاصة يريد ان خيار الفلين ليس مطروقا في شرح السنة عند احمد اخبر عام في حق كافة الناس  
اذا ذكر بزه الكلمة في البيع كان له الرد واذا ظهر في بيعه الفلين وسبيله سبيل من باع واشترى بشرط  
اخيار في المنهاج لما ولا حرجا بشرط اختيار وانما يجوز في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة ايام وبيع  
قبل وصول السوق لحديث ابهر بركة عند مسلم وغيره قال نبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ان يتلقى الحلب فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلة فيهما باختيار اذا ورد السوق وتلقى الحلب  
هو ان يقدم ركب تجارة فيتلقاه رجل قبل ان يدخل البلد ويبيعوا التسعة فيشترى منهم ما رخص من  
سعر البلد وهذا منظره شرعا لئلا يبيع لانه ان نزل بالسوق كان افعلى له ذلك كان له الخيار اذا عشر  
على الضرر وكل من التبايعين بيعا مذهبيا عنه الرد كذلك الصور المتقدمة ووجه ان النبي  
كان مقتضيا للفناء والمراد للبطلان كما تقر في الاصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما  
فالرد باختيار هو معنى الرد لما هو غير لازم وان كان النبي غير مقتضى للفناء فوقع العقد على صورة  
من تلك الصور وان رضى كل واحد منهما فحصل المناط الشرعي وهو الرضا وان لم يحصل الرضا  
منها او من احدهما لوقوعه على وجهي الف الشريعة فقد نفذ المناط ومن اشترى شيئا لعينه فله  
ردا اذا رد له حديث ابهر بركة مرفوعا من اشترى ما لم يره فلا خيار اذا رآه اخرجه الدارقطني والبيهقي  
وفي نسخة عمر بن ابراهيم الكروي وهو ضعيف ولكنه ما اخرجه من كماله عن مسلمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم نحوه وفي نسخة ايضا ابو بكر بن ابي مريم وهو ضعيف ومثل هذا لا تقوم به الحجة ولكن الخبر

ص  
١٤٧

في الغائب يمكن الاستدلال عليه بأحاديث النبي عن الضرب فان لم يقف الانسان على حقيقة ذلك لم  
عن نوع غرضه او كان لبعثه البائع امر لا والفضل لا بد من حصول النباط الشرعي وهو التراضي فاذا  
لم يرض المشتري بالمبيع عند رتيه فقد نقض الرضا وعدم المصحح وله رد كما اشتراه بخيار وذلك  
نحو ان يشتري شيئا على ان له فيه الخيار بتمه معلومه لما ورد في الاحاديث الصحيحة الواردة في خيار الخلل  
لمنفذ كل بيعتين للبيع بينهما حتى تفرقا لا بيع الخيار وفي لفظ الا ان يكون صفة خيار وهما في البيعين  
وفيها الفاظ بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الخيار فقليل هذا قليل غيره وتوابع ثبوت خيار الشرط  
ما تقدم من حديث من كان نجيح في المبيع ان البئى نسلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا بايعت  
فعل لا خلا له وفي بعض الروايات ولك خيار ثلثة ايام وقد تقدم ذلك واذا اختلف البيعان  
فالقول ما يقول له البائع لحديث ابن مسعود وعنده احمز وابي داود والنسائي وابن  
ماجة والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن السكيت قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فالقول ما يقول صاحب السلعة او تولى  
وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وفي لفظ اذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك فالقول  
قول البائع وفي لفظ ولا بنية لاحدهما وفي الباب روايات كثيرة استوفاهما  
المصنف في نيل الاوطار وحاصلها ان القول قول البائع وقد قيل ان هذا  
الحديث مخصص لاحاديث ان على المدعى البينة وعلى النكرا ليمين وسيا في وقيل  
بينهما عموم وخصوص من وجه وقد اختلف في ذلك اختلاف طويل قال مالك الامر عندنا في الزل  
يشتري السلعة فيختلفان في الثمن فيقول البائع اجتمعا بعشرة وناير ويقول المتابع اجتمعا منك  
خمسة ونايرانه يقال للبائع ان شئت فاعطها المشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعيت  
سلعتك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري اما ان تاخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بالله  
ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدعى على صاحبه وفي شرح السنة  
ولا فرق عند الشافعي بين ان يكون السلعة قائمة او نالقة في انها يتجان فان ويرد بتمه السلعة واليه يرجع  
محمّد بن الحسن وذهب ابو حنيفة الى انها لا يتجان بعد هلاك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري  
مع يمينه فاذا اختلفا في الاجل او الخيار او الرهن او الضمين فهو عند الشافعي كالاختلاف في الثمن يتجان  
وقال ابو حنيفة القول قول من نفى فيها ولا يتجان الفعنده الا عند اختلاف الثمن وفي الحجة القول قول  
صاحب المال لكن المتابع بالخيار لان البيع مبناه على التراضي **باب السلم** هو نوع مضمون  
ان من انواع البيع فلا يجوز ان يكون المالا ان مولى من لان ذلك هو بيع الكالي بالكالي وقد تقدم المنع  
منه فلا بد ان يكون راس المال مدفوعا عند العقد ان يسلم راس المال في مجلس العقد وقد تقدم

الاتفاق على انه يشترط فيه ان يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من  
 اهل العلم شرطاً لم يدل عليه دليل على ان يعطيه ما يتراضيان عليه معلوماً الى اجل معلوم  
 لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة  
 وهم سيلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى  
 اجل معلوم واخرج احمد والنجاشي من حديث عبد الرحمن بن ابراهيم وعبد الله بن ابي اوفى قال لا كنا  
 لنصيب المتاع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ياتينا ابناط من ابناط الشام  
 فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت الى اجل مسمى قيل اكان لهم زرع اذ لم يكن قال لا كنا نسالمهم عن  
 ذلك وفي لفظ لاهجوا واكل السنن الا التزدي ومانراه عندهم في شرح السنة اسلف له معنيان في  
 المعاملات احدهما القرض والثاني السلم ومعناه عند الشافعي لو كان مؤجلاً اشترط معرفة الاجل  
 ولو كان مكليلاً او وزناً اشترط معرفة الكيل او الوزن وفيهم معرفة الجنس والوصف بالاولى وفي الثانية  
 يصح فيما يعلم قدره وصفته لانها لا يعلم قدره وصفته كالحيوان وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته  
 وقدره معلوماً واجله معلوماً واقبه شهر وفي الحديث قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة  
 وهم سيلفون في الثمار السنة والسنتين والثالث فقال من اسلف في شيء فليسلف في كيل ووزن  
 الى اجل معلوم وذلك ليرفع المناقشة بقدر الامكان وقاسوا عليها الاوصاف التي بينت في  
 من غير تصديق زبني القرض على التبرع من اول الامر وفيه معنى اللامعة فلذلك جازت النسبة وحرمة  
 الفضل انتهى ولا ياخذ الا ما سماه او راس ماله لمحدث ابن عمر عن ابي رطبي قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اسلف شيئاً فلا شرط على صاحبه غير تضائه وفي لفظ من اسلف  
 في شيء فلا ياخذ الا ما اسلف فيه اوراس ماله قال مالك الامر عندنا فمن اسلف في طعام لسبع علم  
 الى اجل مسمى فحل الاجل فامسح البتاع عند البائع وفار ما البتاع منه فا قاله فانه لا ينبغي لادن ياخذ  
 الا وقره اذ ذهبه او الثمن الذي دفع اليه بعينه ولا يتصرف فيه قبل قبضه لما اخبره ابو داود  
 من حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اسلف في شيء فلا يصرفه  
 الى غيره وفي اسناده عثقة بن سعيد العوفي وفيه مقال والعنى انه لا يحل حل السلم فيه شيئاً قبل  
 قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد اختلف اهل العلم في ذلك قال مالك لا يشتري منه بذلك  
 الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفع اليه او صرفه في سلقه غير الطعام  
 الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يسوي في ثلث وعليه اهل العلم في الوقاية ولم يجر التصرف  
 في راس المال والسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه وفي المنهاج ولا يصح بيع السلم فيه قبل قبضه  
 ولا الاعتراض عنه باب القرض يجب ارجاع مثله لانه اذا وقع التواطى على ان يكون

شرح الدرر البهية

القضاة ائمة على اصل الدين فذلك هو الربا بل قد ورد ما يدل على ان مجرد المديونية المستقرض للمقرض باكما  
 اخبره البخاري عن ابى بريدة بن ابى موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي انك بائع فيها الربا  
 فاش فاذا كان لك على رجل حق فابدى اليك حل بين رجل شعير او حل قت فلا تأخذ منه فانه ربا ويحوز ان يكون قتل  
 او اكثر اذا الحكيم مشترط الحديث جابر بن الصخيم قال اتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان عليه السلام  
 فقضاة زودوني وفي الصخيم ايضا حديث ابى بريدة قال كان لرجل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ابل فجاو  
 تيقاضه فقال اعطوه فطلبوا منه فجدوا الا سافوها فقال اعطوه فقال اوتيتني واناك انفق الالف على النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ان خيركم احسنكم قضاء واخرج نحوه مسلم وغيره من حديث ابى ثراخ وهدان الحدريثان  
 كما يدلان على جواز ان يكون القضا افضل بل ان على انه يصح قرض احميوان واليه ذهب الجمهور ومنع  
 من ذلك الكوفيون ولا يجوز ان يحجز القرض ففعا للمقرض لحديث النضر بن عبد الله بن ج ماجة انه  
 سئل عن الرجل يقرض اخاه المال فيهدى اليه فقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اذا قرض احدكم قرضا فابدى اليه او حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جري بينه وبينه  
 قبل ذلك وفي السنادية يحيى بن اسحق السائي وهو مجهول وفي اسناده ايضا عقبته بن حميد الضبي وقد ضعفه  
 احمد والراوي عنه اسمعيل بن عياش وهو ضعيف وقد اخرج البخاري في التاريخ من حديث النضر بن  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا قرض فلا يأخذ بهدية واخرج البيهقي عن ابن مسعود وابى  
 بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس في السنن الكبرى هو قوا عليهم ان كل قرض جرم منفعة فهو  
 وجه من وجوه الربا واخرج البيهقي ايضا نحوه ذلك في المعرفة عن فضالة بن عبيد هو قوا فاعليه وقد تقدم  
 ما اخرج البخاري عن عبد الله بن سلام وقد اخرج الحارث بن ابى اسامة من حديث علي ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى عن قرض جرم منفعة وفي رواية كل قرض جرم منفعة فهو ربا وفي اسناده  
 سائر بن مصعب وهو مشرور وما في الباب من الاحاديث والاشارة يهدى بعضها لبعض كتاب  
 الشفعة والاصل فيها دفع الضر من الجيران والشركاء وسيمها الاشتراك في شئ ولو منقول  
 لعموم الاحاديث الواردة في ذلك كحديث جابر بن البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قضى بالشفقة في كل المقيم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة وحديث ابى بريدة قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم اذا تمت الدار وقدت فلا شفقة فيها اخرج ابو داود وابن ماجه باسناد جال شقات اخرج مسلم وغيره من حديث  
 جابر بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشفقة في كل شركة المقيم اخرج البيهقي من حديث ابن عباس عن نفع الشفقة في كل  
 ورجال شقات لا لا اعل بالرسائل اخرج الطحاوي شاهد من حديث جابر باسناد لا بأس فاذا وقعت القسمة فلا شفقة فيما  
 هذه الاحاديث من التصريح بانها في الشئ الذي لم يقسم ثم القسمة لبقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة فالاحاديث الواردة  
 في مطلق شفقة اي اكا حديث جابر بن الصخيم عن ابى بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ابا بكر الصديق رضي الله  
 عنه

مستخرج

وَأَمَّا تَشْيِيدُ شَفْعَةِ الْجَارِ بِاتِّحَادِ الطَّرِيقِ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَحَسَنَهُ  
 قَالَ قَالَ الْبُنَيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ مَعَهُمَا  
 وَاحِدًا فَبِمَا هَذَا الْحَدِيثُ يُؤَيِّدُ قَائِلَانَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا شَفْعَةَ إِلَّا خَلِيطٌ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً فَالْخَلِيطَةُ كَأَنَّهُ  
 فِيهَا وَلَمْ تَقْعِ الْقِسْمَةُ الْمَوْجِبَةُ لِبَيَانِ الشَّفْعَةِ لَعَدَمِ تَعَيُّنِ الطَّرِيقِ فَاحْتَقَ أَنْ سَبَبُ الشَّفْعَةِ هُوَ وَاحِدٌ وَهُوَ  
 الشَّرَكَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ مِنْ سَبَابِهَا الْأَشْتِرَاكُ فِي الطَّرِيقِ وَالْأَشْتِرَاكُ فِي قَرَارِ النُّهْرِ وَمَجَارِي  
 الْمَاءِ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى السَّبَبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الْأَشْتِرَاكُ فِي طَرِيقِ الشَّيْءِ أَوْ فِي سَوَاقِيهِ هُوَ أَشْتِرَاكٌ  
 فِي بَعْضِ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَقَدْ حَقَّقَ الْمَأْثُومُ الْقَامُ فِي رِسَالَةِ مَسْتَقَالَةٍ أَوْ فِيهَا جَمِيعُ مَا وَرَدَ فِي الشَّفْعَةِ مِنْ  
 الْأَوَّلَةِ وَجَمِيعُهَا جَمَاعَةً فَلْيُجَرِّحْ إِلَيْهَا وَقَدْ حُكِيَ فِي الْبَحْرِ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَعُمَرَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِكُلِّ  
 بَنٍ يَسَارٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْغُزَيْرِ وَرَبِيعَةَ بْنِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيَّ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَاحْمَدَ وَاسْحَنَ وَعَبْدُكَ السَّيِّدُ بْنُ  
 دَاوُدَ أَيْ أَنَّ الشَّفْعَةَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْخَلِيطَةِ وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَحَابِهِ وَالثَّوْرِيِّ وَابْنِ أَبِي لَيْسَى وَابْنِ  
 سِيرِينَ أَنَّ الشَّفْعَةَ يَثْبُتُ بِالْجَوَارِدِ وَاسْتَدْرَكَ لَهَا بِالْحَادِثِ الْوَارِدَةِ فِي شَفْعَةِ الْجَارِ قَالَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ  
 اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ثَبُوتِ الشَّفْعَةِ لِلشَّرَاكِ فِي الرَّقْعِ النَّقْلِيِّ إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرَاكِ لِنَصِيبِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَلْيَاثِمِينَ  
 أَخَذَهُ بِالشَّفْعَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا مُتَقَوِّمًا مِنْ قُوتٍ أَوْ عِبْدًا فَيَاخُذُ لِقِيمَتِهِ وَتَحْتَاطُوا  
 فِي ثَبُوتِ الشَّفْعَةِ بِالْجَارِ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا شَفْعَةَ لِلْجَارِ وَذَهَبَ الْبُخَارِيُّ إِلَى ثَبُوتِ الشَّفْعَةِ بِالْجَارِ وَفِي الْمَنْهَاجِ  
 وَكُلَّمَا وَثَّقْتُ لِبَطْلِ مَنْفَعَةِ الْقَصُودَةِ كَمَا وَرَجَّحَ لَا شَفْعَةَ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ فِي الْمَوْطِئِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ لَا شَفْعَةَ  
 فِي بَيْتٍ وَلَا خَلٍّ أَفِي الْحِجَّةِ أَرَى أَنَّ الشَّفْعَةَ شَفْعَتَانِ شَفْعَةٌ حُجِبَ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَعْضِدَهَا عَلَى الشَّفْعَةِ فَيَأْتِيهِ  
 وَبَيْنَ السُّدُودِ أَنْ يُوَثِّرَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَلَا يَجْعَلُ عَلَيْهَا فِي الْقَضَاءِ هِيَ لِلْجَارِ الَّذِي لَيْسَ لِلشَّرَاكِ وَشَفْعَةٌ يَجْعَلُهَا  
 فِي الْقَضَاءِ هِيَ لِلْجَارِ الشَّرَاكِ فَقَطْ وَهَذَا وَجِهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْبَابِ أَنْتَهَى وَلَا يَحِلُّ لِلشَّرَاكِ  
 أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْثَّقَ شَرَاكُهُ لِحَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْبُنَيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَضَى  
 بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرَكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ رُبْعَةً أَوْ حَاطَ لِأَحَدٍ لَهَا أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْثَّقَ شَرَاكُهُ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ إِنْ شَاءَ  
 تَرَكَ فَإِنْ بَاعَهُ وَلَمْ يُوْثَّقْ فَمُؤَاهِجٌ بِهِ وَلَا يَبْطُلُ بِالْإِخْوَانِ لِمَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّفْعَةِ  
 مِنَ الْأَطْلَاقِ وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِمَقْلُوظِ لَا شَفْعَةَ لِعَائِبٍ وَلَا لِنَصِيبٍ وَلَا لِنَصِيبٍ وَلَا لِنَصِيبٍ  
 الْعَقَالِ فَخِي اسْنَادُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ لَا أَصِلُ لِلْحَدِيثِ  
 وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ مَنكَرٌ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ لَيْسَ بِثَابِتٍ وَلَا يَصِحُّ تَأْيِيدُ هَذَا الْحَدِيثِ الْبَاطِلُ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِ  
 شَرِّحٍ فَإِنَّهُ لَاحِظٌ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ أَشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ لَفِي شَفْعَةِ الْعَائِبِ وَفِي شَفْعَةِ النَّصِيبِ  
 وَاعْتِبَارِ الْفَوْرِ وَتَدْبِيرِ ظَاهِرِهِ فِي الْحَكْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَكَانَ ذَلِكَ مُغْفِرًا لِمَنْ تَرَكَ الْإِجْتِهَادَ فِي أَحْكَامِ الثَّلَاثِ  
 عَلَى فَرَسٍ أَنَّهُ غَيْرُ بَاطِلٍ **كِتَابُ الْإِجَارَةِ** قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يُونُسَ وَشُعَيْبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

بَابُ  
الْإِجَارَةِ  
وَالْإِجَارَةُ

قالت أحد بهما يا ابت استاجرة ان خير من استاجرت القوى لاهن وقال تعالى وان اردتم  
 ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا اسلمتم ما اتيتكم به بالمعروف في هذه الآية بشرية  
 الاجارة مطلقا وشروطه الاجارة بتسليم نفسه للخادمة وعليه اكل العلم وتدل ايضا على انه ان اطلق الخدم  
 فهي مملوكة على التعارف ولا يضر الجهالة في الجملة لان الافضاح والمرعى لا يضبطان حق الضبط يجوز  
 على كل عمل لم يمنع منه ما منع شرعا لاطلاق الاول في ذلك الحديث الى تسعيا قال  
 نبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن استجار الاجير حتى يبين له اجرة اخبره احمد ورواه  
 رجال الصحيح واخرجه ايضا البيهقي وعبد الرزاق وسأخ في مسنده ولبوداؤد في السرائر والنسائي  
 في الزرائع غير مرفوع ولفظ بعضهم من استاجر اجيرا فليسلم له اجرة ولا طلاق حديث ابى هريرة عن عبد الله بن  
 واهله قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلثة انا خصم يوم القيمة  
 من كنت خصمته جل اعطاني ثم غدر ورجل باع حرا واكل ثمنه ورجل استاجر اجيرا فاستوفى منه ولم يوفه اجرة ورجل  
 الدين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وليا اعدى هجرة الى المدينة كما في النجاشي وغيره ثبت من حديث ابى هريرة عن عبد الله بن  
 قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما بعث الله نبيا الا ارعى الغنم فقال الصحابة انت قال نعم كنت ارعاها على  
 قراريط الابل ثم اخرج احمد واهل السنن صحيح الترمذي من حديث سويد بن غسيس قال جلبت انا وخرمته العبد بزا  
 من اجرة فاني بركة فجاوزا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شي نسا وناسلوا بل فبعاه ثم رجل من الانفال  
 له ذن ابج وقية صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يذكره اجرة بل اعطاه ما ابتاعه في مثل ذلك وقد كان الصحابة  
 رضى الله تعالى عنهم يوجرون أنفسهم في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويعملون الاعمال المختلفة حتى  
 ان عليا اجر نفسه من امرة على ان يترع لها كل ذنوب بتمرة فترع ستمائة عشرة ذنوبا حتى مجلت  
 يده فدرت له ست عشرة تمره فاني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاجزه فاكل منه منها اخرجه احمد  
 من حديث علي باساند جيد واخرجه ايضا ابن ماجه وصححه ابن السكيت واخرجه البيهقي وابن ماجه  
 من حديث ابن عباس ان عليا اجر نفسه من يهودى يسقى لكل ذنوب بتمرة واما المنافع الشرعية  
 فهو مثل الصور التي سياتى ذكرها ويكون الاجرة معلومة عند الاستجارة لحديث ابى هريرة  
 المتقدم فان لم يكن اجرة كذلك اى معلومة استحق الاجير مقدار عمله عند اهل  
 ذلك العمل لحديث سويد بن غسيس السابق ويكون ذلك هو الاقرب الى العدل وقد وشره الله  
 عن كسب الحجام ومهمل البغى وحلوان الكاهن لحديث ابى هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم نبى عن كسب الحجام ومهمل البغى ومثل الكلب اخبره احمد ورواه رجال الصحيح واخرجه ايضا الطبراني  
 في الاوسط ومثله بين الحديث تراعى بن خديج عند احمد وابى داؤد والنسائي والترمذي وصححه وهو الصبا  
 في صحيح مسلم وفي الصحيحين وغيرهما عن ابى مسعود النبذرى قال قال نبى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم



عن ابن النكاح وهو البغوي وحلوان الكاهن وعسب النخل وقد تقدم الكلام على من الكلب وعلى  
عسب النخل في البيع والمراد بالبغوي ما اخذه الرائية على الزنا والمراد بحلوان الكاهن عطية الكاهن  
للاجل كمانته والجلوان البغيم الحار المملوء مصدر خلوة اذا عطية وقد استدل بما تقدم بعض اهل الحديث  
فقال انه يحرم كسب الحجام وقد ورد في معنى ما تقدم احاديث وفي بعضها التصريح بانه خبيث وانما تحت  
وذهب الجمهور الى انه لعل في الحديث التشديد في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
اجتمع حجة البوليتية واعطاه صاعين من طعام وكلمه مولى يخففوا عنه وفيها ايضا من حديث ابن عباس  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطى الحجام اجره ولو كان سحتا لم يعطه والاولى ان يجمع  
الاحاديث بان كسب الحجام مكروه غير حرام شرعا وامنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى صالى الماتوة  
ويؤيد ذلك حديث جعفر بن محمد بن مسعود عن عبد الحميد بن داود والترمذي وابن ماجه باسناد رجاله ثقات  
انه كان له غلام حجام فمرو به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كسبه فقال له الا الله ايتا الى  
قال لا قال افلا تصدق به قال لا فرخص له ان يخلقه ناضجا فلو كان حراما لم يفرخص له ان يخلقه  
ناضجا ولما تناو منه ان اعطاه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحجام لانه لم يمتنع من ان ياكله اهل بيته  
الا حاديث فقد يكون مكروها لم يكون وصفا بالسهة وبالحديث مما قلناه في التفسير ولا يمكن الجمع بين  
المنع عن مثل ما من من حيثية الاول بمثل ما اذن له وخص له فيه واجرته المؤذن حديث عبد الله  
بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للشطن بن ابي العاص اتخذ موزونا لا ياخذ  
على باذنه اجرا وفي لفظ لا يتخذ موزونا يانه على اذنه اجرا واحديث في الصحيح وقين الطحان الحديث  
ابي سعيد قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قين الطحان اخراجه الدار قطنى واليه  
وفي اسناده هشام بن الكلبي قيل لا يعرف وقد اورد ابن حبان في الثقات ورفقه موطاى وقين  
الطحان هو ان يطحن الطعام بجز منه وقيل المشي عنه طحن الصبرة لا يعلم قدرها بجز منها وجود الاستحباب  
على تلاوة القرآن لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم مروا به فبينهم اديف او سليم ففرض لهم رجل من اهل الماء ان يكمن من راق فان في الماء جلا  
له فافا او سليمان فالتفت رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاة فجارا بالشار الى اوصافه فكلها ذلك  
وقالوا اخذت على كتاب الله اجرتي فدموا المدينة فقالوا يا رسول الله اذنه على كتاب الله جارا  
فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان احب ما اخذتم عليه اجر كتاب الله وفي لفظ من حيث  
الى شعيان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اصبتهم اقتسلوا وادفروا الى حكم سهار فحك النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واحديث في الصحيحين بالفاظ وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه  
في رقية المجنون بفاتحة الكتاب ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قد باعتمى من اكل رقية

باب  
الطحا  
ن

بأهل فقد اكلت برقيته حتى اخرجها اجدوا ابو داود والنسائي لا على تعليمه ليرث ابني بن كعب  
قال علمت رجلا القرآن فابدى لي قوسا فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال  
ان اخذتها اخذت قوسا من نار فردتها اخرج ابن ماجه والبيهقي وقد اعل بالانقطاع ولقعب  
واعل الضياء بهالة بعض رواته ولقعب له شارب عند الطبراني من حديث الطفيل بن عمر الدوسي قال  
اقرني ابني بن كعب القرآن فابدى لي قوسا فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال  
فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل يا من جهنم على هذا ايجل حديث عبد الرحمن بن سبل  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرء القرآن ولا تغلوا فيه ولا تتجوزوا عنه ولا تأكلوا  
به ولا تشكروا به اخرج ابن ماجه برجال الصحيح واخرج ايضا البراء بن رزاه وروى حديث عمر بن الخطاب  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرء القرآن واسألوا الله فان من بعدكم قوما يقرءون القرآن  
ليسا كون الناس به اخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه وفي الباب ما روته روجه النسخ من اخذ الاجرة  
وفي تعليمه ان ذلك من تبليغ الاحكام الشرعية وهو واجب وقد ذهب الى ذلك احمد بن حنبل ومجاهد  
والوكيع في رواية اخرى والترمذي وحسنه وفي الباب ما روته روجه النسخ من اخذ الاجرة  
صلاة معلومة بالاجرة معلومة لما روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
حديث رافع بن خديج في الصحيحين قال كلما اكثر الاضمار قلت لا اكسر الا ارضي علي ان لنا به ولم  
نزد فيه ما اخرجت هذه ولم تخرج هذه فمنها من ذلك قلنا بالارزاق فلهذا لم يرد في غيره فاما  
شيء معلوم مضمون فلما باس به وسائر الاعيان لما حكم الارض في شرح السنة ذهب عامة اهل العلم  
الى جواز كراة الارض بالدرهم والدنانير وغيره من صنوف الاموال سواء كان مما تثبت الارض  
اولا تثبت اذا كان معلوما بالعيان ما بالوصف كما يجوز اجارة غير الارض من العبيد والمال وما  
وجله ان ما جاز بيعه جاز ان يصير اجرة قال محمد لا باس بكراة الارض بالذهب والبرق وبالحطبة  
معا وضربا معلوما الشيطون ذلك مما يخرج منها فان اشتراط ما يخرج منها كليا معلوما فلما جاز فيه وهو كليا  
ايحتمل والغامة من فقهاءنا ومن ذلك الارض بشطرا ما يخرج منها لان احاديث الذين  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل اهل خيبر بشطرا ما يخرج من تمر وزرع وان كانت ثابته في الصحيحين  
فهي منسوخة بمثل حديث رافع المتقدم وما روي في معناه وفي السنة مذاهب متنوعة واوله تختلف في  
اجتهادات مضطربة قد اتفقنا فيها في شرح التنقي في رسالة مستقلة وذكرتها في مسك الختام  
ومن اصح احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم فضيب بن القصير ومن كذا ومن كذا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من  
كان له ارض فليزرها وليحرقها اخاه والافيد عما روي في حديث مسلم بن ابي وقاص انه نهاهم ان يزرعوا

الاجرة

بذلك وقال الكروا بالذهب والفضة اخرج احمد والبوداود والنسائي ورجال ثقات وفي الصحيحين  
 من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رافع اختلف الرواة في حديث رافع اختلفا فاحشوا  
 كان وجوه التابعين يتعاملون بالمرارة ويدل على احوال حديث معاملة اهل خيبر واحاديث النبي  
 عنها محمولة على الحاجة بما على المازيات او قطعة معينة وهو قول رافع او على التنزيه والارشاد  
 وهو قول ابن عباس او على مصلحة خاصة بذلك الوقت من جهة كثرة مناقشتهم في هذه المعاملة  
 ح وهو قول زيد بن ابي اسد قال صلى الله عليه وسلم في العلم والزرارة ان يكون الارض والبذر والجر  
 والعمل والبقر من الآخر والآخر ان يكون الارض لواحد والبذر والبقر والعمل من الآخر وتخرج آخر

يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر انتهى ومن افسد ما استوجبه عليه او ائلف ما استأجره  
 ضمن مثل حديث علي بن ابي طالب حتى توديه اخرج احمد والبوداود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه  
 وهو من حديث الحسن بن علي بن شمره وفي سماعه منه كلام مشهور والمراد على بن ابي طالب ما اخذت حتى توديه  
 واخرج البوداود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال من قطب ولم يعلم منه طب فهو ضامن وقد اخرج النسائي بسنده  
 ومنقطعاً وروي عنه حديث عبد الغني بن عمر بن عبد الغني قال حدثني بعض الوفاة الذين قدموا على  
 ابي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا طبيب قطب على قوم لا يعرف الطب  
 قبل ذلك فاعنت فهو ضامن اخرج البوداود والطبيب انما ضامن لكونه اقدم على بدن المريض  
 غير عالم بما يعلم به اهل هذه الصناعة فكان ضامناً وهكذا من استوجر على عمل عين فاقدم على العمل فيها  
 غير عالم بالصناعة وافسد ما لتعاطيه من وهكذا من استاجر دابة ليركب عليها الى مكان فسايرها  
 غير متأكد فملك او تركت عليها فماتت فانه ضامن **باب الاحياء وكالا فطاع من سبق**

الى احياء ارض لم يسبق اليها غيره فهو احيائها ويكون ملكاً له لحديث جابر بن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال من احيى ارضاً ميتة فهي له اخرج احمد والنسائي والترمذي  
 وابن حبان وصححه الترمذي وفي لفظ من احاط حائطاً على ارض فهي له اخرج احمد والبوداود واخرج  
 احمد والبوداود والطبراني والبيهقي وصححه ابن ماجه ومن حديث الحسن بن علي بن شمره عن روافع بن جابر  
 حائطاً على ارض فهي له واخرج احمد والبوداود والترمذي وحسنه النسائي من حديث سعيد بن زيد  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احيى ارضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق واخرج  
 البخاري وغيره من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمر ارضاً  
 ليست لاحد فهو احق بها واخرج البوداود من حديث اسم بن مضر قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه لم يفسد ولا يفسد عليه فخرج الناس يتعاهدون

كتاب

**كتاب الشربة الناس** شرب الماء والنار والكلام الحديث ابن خراش عن النبي  
 اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الشربة  
 شربة في الماء والكلام والنار خربة الحمد والبوداد والبوداد في الشربة ابن خراش  
 ابن خراش ولم يذكر الرجل وقد سئل البو حاتم عنه فقال ابو خراش لم يدرك النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال ابن حجر رجاله ثقات وقد اخرج الحديث ابن ماجه عن ابن عباس وفي اسناده عبد الله  
 بن خراش وهو متروك وقد صحح ابن السكن واخرج ابن ماجه ايضا من حديث ابن خراش ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والكلام قال ابن حجر اسناده صحيح واخرج الخطيب من حديث  
 عمر بن الخطاب في الباب وزاد الملح وفيه عبد الحكيم بن عيسى ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن مسعود  
 عن ابن عمر وعنده طريق اخرى واخرجه ابو داود من حديث ثبته عن ايما واخرجه ابن ماجه من  
 حديث عايشة انها قالت يا رسول الله الشئ الذي لا يحل منه قال الملح والماء والنار وسناده  
 واخرجه الطبراني عن النضر بن خلفه خصلتان لا يحل منهما الماء والنار واخرجه العقيلي في الضعاف من حديث  
 عبد الله بن حمزة واما حديث الباب فمتن مجرما وقد خص الحديث بما وقع من الاجماع على ان  
 الماء الحار في الجدار ملك في الحجة نكاح استحباب المواساة في بابه فيما كان مما وكا واليس بمالك اسره  
 ظاهر انتهى واذا تشاجر المحقون للماء كان الاصح به الاعلى فالاعلى بمسكته الى لكسين  
 ثم يرسله الى من تحته لحديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قضى في سبل من دران يسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الاعلى على الاسفل واخرجه ابو داود وابن ماجه  
 قال ابن حجر في الفتح وسناده حسن واخرجه الحاكم في المستدرک من حديث عايشة وصححه الحاكم واعلم الله  
 بالوقت واخرجه ابو داود وابن ماجه من حديث ثقلته بن مالك واخرجه عبد الرزاق في مصنفه  
 من حديث ابى حاتم القرظي عن ابيه عن جده واخرج ابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث عبادة  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في شرب النخل من السبل ان الاعلى يشرب قبل الاسفل  
 ويترك الماء الى الكعبين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يليه وكذلك حتى ينقضي الحوطة او يشرب الماء  
 واما حديث الباب صالحة للاحتجاج به في المنهاج والمياه الباردة من اللادوية والعيون السيول الا ان  
 يستوي الناس فيها فان راوا الناس في اشرفهم فاضاق سبل الاعلى فالاعلى وجس كل احد الماء حتى يبلغ الكعبين وقال  
 محمد بن عيسى انما كان كذلك الصلح بينهم وكل قمع اسطوا اسلموا عليه عن عويمر وسويلم وانهارهم وشربهم ولا يجوز منع  
 فضل الماء لمنع به الكلام الحديث ابن خراش عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تشربوا فضل الماء  
 لتمنعوا الكلام وفي لفظ مسلم لا يمنع فضل الماء ليعلموا الكلام وفي لفظ البخاري لا تشربوا فضل الماء لتمنعوا الكلام  
 وفي الباب اما حديث وفي لفظ لا تحرم ولا يمنع فضل ماء بعد ان يستغنى عنه وهو ان يغلب

رجل على عين اذ عاد فلما يدعى امره يسقط منه ماشيته الا بالاجرة فانتهى الى بيع الكفار بالمباح يعني بيعهم  
من ذلك بازاو مال وهذا باطل لان الماء والكفار مباحان وقيل يحرم بيع الماء الفاضل عن حاجته  
لمن اراد الشرب او سقى الدواب واما ما ذكره في البر فلا يمنع من اراد شربه او سقى به ائمة كما في الموطأ  
من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع لقع بشرى  
فضل ما منها قلت وعليه بل العلم في النهج وحافره موات للارتفاق اولى بما فيها حتى يرتحل والمحفوفة  
اي في ارض موات للملك اوفى ملك يملك ما ربا في الاصح وسواء ملكه ام لا لا يلزمه بذل ما فضل  
عن حاجته لزوم وجوب لما شئت قال المحلى في المحفوفة للارتفاق وقيل ارتقا ليس له منع ما فضل عنه  
عن محتاج اليه للشرب اذا استسقى بدونه نفسه ولا منع موشية وله منع غيره لسقي الزرع قال محمد و  
بهذا تأخذ بما رجح من كانت له بشرى فليس له ان يمنع الناس منها ان يستقوا منها بشفاهم بالزرع ثم يقيم  
فانه ان يمنع ذلك وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاينا والامام ان يحج بعض المواضع للحج  
دواب المسلمين في وقت الحاجة للحديث ابن عمر عن ابي جابر ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم سمى النقيع لغيل خيل المسلمين واخرجه احمد وابوداود والحاكم من حديث الصعب  
بن جثامة وزاد الاحمدي الا بعد ورسوله وهذه الزيادة في صحيح البخاري وفيه ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم سمى النقيع وان عمر بن الخطاب سمى الرينة قلت وعالية الشافعي في النهج والامام  
ان يحج البقرة موات لرسى نعم خيرية ومنفعة وضالة وتغني عن النجعة ولا يحج لغير ذلك انتهى لان  
الحج تشويق على الناس وظلم عليهم وانما ربه ويحذر الا شترالك في النقيع والتجارات  
ويقسم الربيع على ما تراضوا عليه له حديث الشائب بن ابي السائب انه قال للنبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم كنت شريك في الجاهلية فانت خير شريك لانا ربي ولا تاريني اخرجه ابوداود  
وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه وفي لفظ ابان داود وابن ماجه ان السائب الخزرجي كان شريك  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل البقرة فخرج يوم الفتح فقال مرحبا باخي وشركي لانا ربي و  
لانا ربي وله طرق غير هذه واخرج البخاري عن ابي النعمان ان زبير بن ارقم والبراء بن عازب كانا  
شركيين فاشترى البقرة فبعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامرهما ان يكونا يدا  
بيد فخره وكان اسية فردوه واخرج ابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود قال اشركت  
انا وخمار وسعد بن مسعود فبعت يوم بدر قال فجار سعد باسيرة بن سلم الحارثي وبنو النضير  
واخرج احمد وابوداود عن ربيعة بن ثابت قال ان كان احدنا في زمن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لمباخذ لفسواخيه على ان له النصف مما ينم ولنا النصف وان كان احدنا ليسطير  
له النصف لم يرشيس ولما خال الفرج واخرجه الدارقطني والبيهقي ويجوز المضاربة وهو في لغة بالنية

الشيخ  
١٨٤

القرآن والمضرب بمعنى السفر والمضاربة المعاملة على السفر وأيضا المضرب بمعنى الشركة والمضاربة  
 المعاملة على الشركة اتفق اهل العلم على جواز المضاربة ولا يجوز الا على الدرهم والدينار وهو ان  
 يعطى شيئا منها الرجل ليعمل ويحرق فما يحصل من الربح يكون بينهما مناصفة او ثلثا على ما يتشاركان  
 ما لم يشتمل على ما لا يحل لما روى عن حكيم بن خزام انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه بالا  
 مضاربة يضرب له بان لا يحل له كبد رطبة ولا يحمله في حجر ولا ينزل بطين مسيل فان فعلت شيئا  
 من ذلك فقد ضمنت مالي وقد قيل ان لم يصح في المضاربة شي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وانما فعلها الصحابة منهم الحكيم المذكور ومنهم علي كمارواه عبد الرزاق ومنهم ابن مسعود كمارواه الشافعي  
 ومنهم عباس كمارواه البيهقي ومنهم جابر رواه البيهقي ايضا ومنهم ابو موسى وابن عمر كمارواه في المطا  
 والشافعي والدارقطني ومنهم عمر كمارواه الشافعي ومنهم عثمان كمارواه البيهقي وقد روى في ذلك  
 من الرفوع ما خرج ابن ماجه من حديث مهيبي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ثلث فمين البركة البيع الى اهل القناعة واخلاط البر بالشعب للبيت لا للبيع ولكن في اسناده مجهول  
 واذا تشاجروا الشكاء في عرض الطريق كان سبعة اذرع لحديث ابيه في الصحيحين وغيرهما  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة اذرع واخرج عنه  
 عبد الله بن احمد في السند والطبراني من حديث عباد بن الصامت واخرجه ايضا عبد الرزاق  
 من حديث ابن عباس واخرجه ايضا ابن عدي من حديث السري ولا يمنع جارية ان تخرج  
 في جداره لحديث ابيه في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع  
 جارية ان يخرج خشبة في جداره وروى نحوه احمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من الصحابة ولا  
 ضرر ولا ضرار بين الشكاء لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم لا ضرر ولا ضرار وللرجل ان يضع خشبة في حائط جاره واذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة  
 اذرع اخرجه احمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير انا حديث لا ضرر ولا ضرار  
 فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وابي سعيد الخدري  
 وهو حديث مشهور انتهى فحديث ابن عباس هو المذكور في الباب وحديث عباد اخرجه ايضا  
 البيهقي وحديث ابني سعيد اخرجه ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وقد رواه من حديث ثعلبة  
 بن مالك القرظي الطبراني في الكبير والبخاري ومحمد بن الامام عقوبة من ضهار شايكة بقلع شجر  
 او بيع داره لحديث ثعلبة بن جندب انه كانت له حصة من كل في حائط رجل من الانصار قال  
 ومع الرجل الهبة قال وكان ثعلبة يدخل الى حقله فيتاذي به الرجل ويشق عليه فطلب اليه ان ياقله  
 فاني فاني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

عنه

ان يبيعه فابى فطالب اليه ان يناقله فابى قال فبيعه لي ولك كذا وكذا امر ارا عنه فيه فابى فقال انت  
 مضار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للأنصاري اذهب فاقبل نخله وهو من روثه  
 جعفر بن محمد عن ابيه عن شجرة ولم يسمع منه وقد روى الحديث الطبري في احاديث الاحكام عن واسع بن  
 حبان قال كان لابن جارية غنق في جائط رجل فحكمة ثم ذكر نحو قصته ثمرة **كتاب الرهن** يوجد  
 رهن ما يملكه الواهن في دين عليه بالرهن جائز بالاجماع وقد نطق به الكتاب العزيز  
 وتقييده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب اليه الجمهور وقال مجاهد والضحاك والظاهرية لا يشرع  
 الا في السفر وقد روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعاه عند يهودى بالمدينة واخذ منه شعير  
 لاله كما اخرج البخاري وغيره من حديث النسخ وهو في الصحيحين من حديث عائشة واخرجه أحمد والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس وصححه الترمذي وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل  
 على مشروعية الرهن في الحضرك كما قال الجمهور والظاهر يركب اللبن يشرب بنفقة المهون لما اخرج البخاري  
 وغيره من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول الظهرك يركب بنفقة اذا كان مهونا و  
 اللبن الذي يشرب بنفقة اذا كان مهونا وعلى الذي يركب ويشرب بنفقة والحديث الفاظ والمراد ان الرهن  
 ينتفع بالرهن ويتفق عليه وقد ذهب الى ذلك احمد واسحق والليث وحسن وغيرهم قال ابن القيم  
 واخذ احمد وغيره من ائمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب وقال الشافعي والحنيفة وما كان  
 وجه الجمهور العلماء لا ينتفع المرتهن من الرهن بشئ بل الفوائد للمرتهن السون عليه قالوا واحديث ورد على  
 خلاف القياس ويحاج بان القياس فاسد الاعتبار يبنى على شفا جرت بهار ولا يبيح الاحتجاج به  
 لما ورد من النبي عن ان يجلب ماشية الرجل بغير اذنه كما في البخاري وغيره لان العام لا يرد به الخاص  
 بل يبنى عليه وقال ابن القيم في اعلام الموقعين وهذا الحكم من احسن الاحكام واعادها ولا يصح للمرتهن  
 منه وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يئيب ويتعذر على المرتهن مطالبة بالنفقة التي تحتفظ  
 الرهن ويشق عليه ويتعذر رفعه الى الحاكم واشتات الرهن واشتات غيبة الراهن واشتات قرار  
 عليه قدر حله وركوبه وطلبه منه احكم له بذلك في هذا من العسر واخرج والمشفقة ما ينافي الحنفية السمحة  
 فشرع الشارع احكم القيم بمصالح العباد والمرتهن ان يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه نفقته وهذا  
 محض القياس لو لم تكن البسطة الصحيحة انتهى ثم اطال في تخرج هذا القياس الى ما ليس به هذا القطار  
 ولا يعلق الرهن بما فيه حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن  
 من صاحبه الذي رهنه لغنمه ولا غنمه اخرج الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان  
 في صحيحه وحسن الدارقطني سنده وقال الحافظ بن حجر في بلوغ المرام ان رجاله انقات الا ان المحفوظ  
 عنه ابى داود وغيره ارساله واخرجه ابن ماجه من طريق اخرى والرفع زيادة وقد خرجت من مخرج



مقبول والمراد بالطلاق هنا استحتماق المهرين له حيث لم يملك المهرين في الوقت المشروط ورؤى  
عبد الرزاق عن محمد بن عمار عن خلاق المهرين بما اذا قال الرجل ان لم يملك بمالك فالمرهين لك قال  
وثم قال يلغى عنه انه قال ان يملك لم يذهب حق هذا انما يملك من رب المهرين له غنمه وعليه غنمه وقدره  
ان المهرين في اجمالية كان يملك المهرين او لم يورث المهرين اليه يستحقه في الوقت المشروط باطلا  
الشرايع والغنم والعزم هنا هو اعم مما تقدم من ان النظر يركب بنفقة المهرين واللبس يشتر في اجمالية  
ومعنى المهرين على الاستيثاق وهو القبض فلذلك استشرط فيه ولا اختلاف عندى بين حديث  
لا يوافق المهرين وحديث النظر يركب اتخ لان الاول هو الوظيفة لكن اذا امتنع المهرين من النفقة  
عليه خفيف الملاك واحياء المهرين فعند ذلك ينتفع به بقدر ما يراه الناس عدلا انتهى قلت وعليه  
العلم قال محمد بن هذا اخذ بنفسه قوله لا يوافق المهرين ان الرجل كان يورث المهرين اى المهرين  
عند الرجل فيقول ان حبستك بمالك الى كذا وكذا والا فالمرهين لك بمالك قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لا يوافق المهرين ولا يكون للمهرين بملكه وكذا قال لفظه لا يوافق المهرين  
فسره مالك بن النضر في شرح السنة معناه لا يتعلق بحيث لا يعود الى المهرين بل متى ادى الحق  
المهرين به انقضى وعاد الى المهرين ورؤى الشافعى في هذا الحديث مع زيادة ولفظه لا يوافق المهرين  
المهرين من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غنمه قال الشافعى غنمه زيادته وغنمه بملكه وفيه دليل على  
انه اذا ملك في يد المهرين يكون من ضمان المهرين ولا يسقط بملكه شئ من حق المهرين وعليه الشافعى و  
قال ابو حنيفة فميتة ان كانت قد رأت الحق يسقط بملكه الحق وان كانت اقل من الحق يسقط بقدره  
وان كان اكثر من الحق يسقط الحق وعند الشافعى دوام القبض ليس بشرط في المهرين يستعمل الدابة  
المهرية بالنهار ويرد الى المهرين بالليل ولا ييسر عليها ولم يحجزه ابو حنيفة **كتاب الوديعة**

كتاب  
الوديعة والعارية

والعارية يجب على الوديع والمستعير تادية الامانة الى من ائتمنه ولا يخون من خاف  
لقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلهما ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
اذا لامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانك اخرج ابو داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه  
من حديث ابي هريرة وفي اسناده طلق بن غنم عن شريك وقد استشهد له الحاكم بحديث ابى التياح  
عن السنن وفي اسناده اليرب بن سويد وهو مختلف فيه وقد تفرد به كما قال الطبرانى واخرج ابن الجوزي  
في الضعيف التناهي عن حديث ابى بن كعب وفي اسناده من لا يعرف واخرج ايضا الدارقطني عنه  
واخرج البيهقي والطبرانى عن ابى امامة بسند ضعيف واخرج الدارقطني والطبرانى والبيهقي والبيهقي  
حديث السنن واخرج احمد والبوداؤد والبيهقي عن رجل من الصحابة وفي اسناده مجهول غير الصحابي  
ولا ضمان عليه اذا تلفت العين المتعارفة او استودعت بدون جانيته وخيانته لم يثبت

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمنان على موتى من اخرجه النار  
وفي اسناده ضعف وقد وقع الاجماع على ان الوديع لا يضمن الالبجانية منه على العين لما اخرجه الارقطبي  
في الحديث السابق من طريق اخرى بلفظ ليس على استعير غير الغل ضمان ولا المستودع غير الغل ضمان  
والغل هو الخائن والجاني خائن واما الاستعير فقد ذهب الى انه لا يضمن الالبجانية او ضيائه انخفضت  
والملكيتة وحكى في الفتح عن الجمهور ان استعير لغيرها اذا تلفت في يده الا اذا كان التلف على الوديع لما اورد  
فيه اخرج احمد والبوداودي والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث الحسن بن عرفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال عليه وآله وسلم قال علي السيدا اخذت حتى تودي في اسمع الحسن بن عرفة عن قتادة قال سمعته قال سمعته قال سمعته  
والبوداودي والنسائي والحاكم من حديث صفوان بن ابيته ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عليه وآله وسلم سمعته  
ابو حمزة بن ادرع قال اخبرني ابي محمد قال بل عارية مضمونة ولا يجوز منع الماعون كالدلو والقدر  
حديث ابن مسعود قال كنا نعد الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عارية للدلو  
والقدر اخرجه ابو داود وحسنه الترمذي وروى عن ابن مسعود وابن عباس انهما فرسا قوله تعالى ومن بين  
الماعون انه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم من نفاس الدلو وجعل القدر وما است فيك  
وعن عارية الماعون الماء والنار والملح وقيل الماعون الزكوة واطراف الفحل وحلب المواشي  
لمن يحتاج ذلك واحمل عليها في سبيل الله لما اخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم قال ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى حقها الا اقبلها يوم القيمة بقاع قرقر يطاوه  
ذات الطلح بطلحها وتطخوذات القرن بقرنها فلما يارسول الله واحتمها قال طراف فلها واعارة  
دلوها ونحتها وجعلها على الماء وجعل عليها في سبيل الله وللمراب طراف فلها عارية من يحتاج ان يطرق  
به على ماشيته والمرا ونحتها ان يعطى المحتاج لينفع بجلها ثم يرد بها واما احمل عليها في سبيل الله فاذا اطل ذلك  
من لاشية له من صاحب المواشي التي فيها زيادة على حاجته **كتاب الغصب** يا ثمر الغاصب  
لانه اكل مال غيره بالباطل واستولى عليه عدوانا وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل  
وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبته من نفسه اخرجه الدارقطني من طريق عن  
الشيخ مرفوعا وفي اسناده ضعف واخرجه الدارقطني من حديث ابي حنيفة الراقي عن عمه وفيه سناؤه  
على بن زيد بن جراحان وهو مكلم عليه واخرجه الحاكم من حديث ابن عباس واخرجه الدارقطني عنه  
من طريق اخرى واخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهما من حديث ابي حميد الساعدي قال اخبرني  
احمد والبوداودي والترمذي وحسنه من حديث السائب بن يزيد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم لا ياخذن احدكم متاع اخيه جادا ولا لاعبا واذا اخذ احدكم عصا اخيه فليدها عليه  
وحديث انما اموالكم ودماركم عليكم اثم هو ثابت في الصالحين وغيرهم وهو مباح على تحريم الغصب

عند كافة المسلمين مجمع على وجوب رد الغصوب اذا كان باقيا وعلى تسليم عوفه ان كان تالفا  
 عليه رد ما اخذ ولا يحل بال امر مسلم الا يطيبه من نفسه كما تقدم وليله وليس  
 لعرق ظالم حق ومن يزرع في ارض قوم بغير اذ نهى فليس له من الزرع شيء ومن  
 غرس في ارض غيره غرسا رافعه لحديث رافع بن خديج ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال من زرع في ارض قوم بغير اذ نهى فليس له من الزرع شيء وله نفقته اخراجه احمدا والبوداؤد وابن ماجه  
 والترمذي والبيهقي والطبراني وابن ابى شيبة والطحاوي والبيهقي وحسنه البخاري واخرج البوداؤد  
 والدارقطني من حديث عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من احيا  
 ارضا فهي له وليس لعرق ظالم حق قال لقباخري الذي الذي حديث ان رطلين اختمتا الى  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غرس احدهما تخلا في ارض الآخر فقطض لصاحب الارض  
 بارضه واهلها صاحب الخلل ان يخرج نخلة منها قال فلقدر لتيها وانما تضرب اصولها بالقوس وانما تخلص  
 عظم واخرج احمد والبوداؤد والترمذي وحسنه النسائي من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ولا يحل الا انتفاع  
 بالغصوب لما تقدم من الادلة القاضية بانه لا يحل بال الخير لا عينيا ولا المتاعا وقد ورد في نصب  
 الارض التي لا ثمرة لغصوبها الا الانتفاع بها بالزرع ونحوه احاديث منها عن عائشة في الصحيحين  
 وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ظلم شبر من الارض طوقه الله من سبع  
 ارضين وفيها البضا من حديث ابى سعيد نخوة وفي البخاري وغيره من حديث عمر نخوة ايضا وفي  
 مسلم من حديث ابى هريرة نخوة ايضا ومن انلفه فعليه مثله او قيمته لحديث عائشة  
 انها لما كسرت امار صفية الذي اهدت فيه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها اناركا ما وطأكم  
 كطعام اخرج احمد والبوداؤد والنسائي وحسنه الحافظ في الفتح واخرج البخاري وغيره من حديث النبي  
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان عن بعض نساء فارس است احدي اعمات المؤمنين  
 مع خادم لها القصعة فيما طعام فخرت بيد بانكسرت القصعة فضعها وجعل فيها الطعام قال كلوا ووقع القصعة في  
 وجس المسكورة ولفظ الترمذي قال اهدت بعض نساء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليه طعاما في قصعة فخرت  
 عائشة القصعة بيد بانكسرت ما فيها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعام بطعام وانما يار وقد  
 بذلك من قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقيمة الا عند عدم التل وهو الشافعي الكوفيون قال مالك  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقيمة مطلقا قيل لا خلاف في ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقيمة ولكنه قد ورد في حديث العسرة الثابت في الصحيح  
 روى اوصاعا من تمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الحديث مستوفى في موطنه كتاب العتق الغريب في التثبت  
 عند صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاحاديث الصحيحة كحديث ابى هريرة في الصحيحين وغيرهما من

باب  
الزراعة

صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق رقبته مسلمة اعتق المذبح وكل عضو منه عضوا من النار حتى فرغ من  
 وأخرج الترمذي وصححه من حديث أبي أمامة وغيره من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال يا أيها المسلم اعتق امرأ مسلمة كان نكاحها من النار يخرجى بكل عضو منها عضوا منه وإياها امرؤ مسلم  
 اعتق امرأتين مسلمتين كانتا نكاحا من النار يخرجى بكل عضو منهما عضوا منه وفي لفظ إمام امرؤ مسلمة  
 اعتقت امرؤ مسلمة كانت نكاحا من النار يخرجى بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها  
 وإسناده صحيح وفي الباب أحاديث أفضل الرقاب النفسها لما في الصحيحين من حديث أبي ذر  
 قال قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الإيمان بالله والبهادى في سبيل الله قال قلت أي  
 الرقاب أفضل قال النفسها عند أهلها وأكثر ما تشاء ويجوز العتق بشرط أخذ مئة ونحوها  
 سئلته بن عبد الرحمن قال اعتقت أمي سلمة وشترت على ابن أختي النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ما عاش أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس بإسناده وأخرجه الحاكم وفي إسناده  
 ضعيفين جهمان الوضفص الأسلمي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو حاتم لا ينجح بحديثه ووجه الحجية  
 من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينجح بحديثه في ذلك قيل أنه تليق العتق بشرط الله  
 يخرج أجماعا وصح ذلك رحمه الله عليه كحديث ثمرة عند أحمد وابن داود والترمذي وابن ماجه  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك دار حرم محرمة ففزع لفظها حرم فعتق وهو من  
 رواية الحسن عن ثمرة وفي سماعه منه مقال مشهور قال علي بن الحسين هو حديث منكرو وقال النجاشي  
 لا يصح وأخرج النسائي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم من ملك دار حرم محرمة ففزع وهو من رواية ثمرة عن الشوري عن عبد الله بن دينار  
 عنه قال النسائي حديث منكرو ولا أعلم أحدا رواه عن سفيان غير ثمرة وقال الترمذي في إسناده ثمرة  
 بن ربيعة على هذا الحديث لكنه قد وثقه يحيى بن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صح حديثه هذا ابن  
 حزم وعبد الحق وابن القطان وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب موقوفا مثل حديث  
 ثمرة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه وقد ذهب إلى من ملك دار حرم محرمة ففزع وهو من  
 من الصحابة والنسائيين واليه ذهب أبو حنيفة ومجاهد وأحمد وقال الشافعي لا بأس به من ملك دار حرم محرمة  
 ففزع عليه الأولاد والآباء والأهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته وزاد مالك الأختة ولا يعتق  
 ما ذكرناه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينجح بحديثه  
 ولا ينجح بحديثه إلا أن يجده مملوكا يشترط فيه عتقه لأن البيع العتق ما كيد الأيمان في وقوعه بالملك  
 وقد شكك بحديث أبي هريرة الظاهرية فقالوا لا يعتق أحده على أحد ومن مثل هذا كذا في  
 أن يعتقه كحديث ابن عمر عند مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول من بطم مملوكه أو ضرب بكفارة إن لعنقه وفي مسلم أيضا عن مسويد بن مقرن قال كنا بنى مرقن  
 على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس لنا إلا خادمته واحدة فطلمها أحدنا فبلغ  
 ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اعتقوها وفي رواية إذا استثنوا عنها فليخلو بسبيلها  
 وفي مسلم أيضا من حديث أبي مسعود البدرى قال كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من  
 خلفي إلى أن قال فإذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله قد رزقك على هذا  
 الغلام وقية قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لو لم تفعل للفحتك النار وألصقتك النار  
 والاعتقه الإمام أبو الحارث محمد بن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده في المملوك الذي حبسه  
 مذكرة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على بالرجل فلم يقدر عليه فقال النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم أذهب فانته حر أخرج البوداء وابن ماجه وقد أخرج أحمد وفي أسناده الحجاج بن  
 أرطاة وهو ثقة ولكنه ليس بثقة رجال أحمد ثقة وأخرج أيضا الطبراني وقد حكى في المعجم عن علي بن  
 الشافعية وأخفقت أنه لا يثق العبد بحجج والمثله بل يؤمر السيد بالعتق فإن تمرد فاحكم وقال مالك  
 والليث ودأود والأوزاعي بل يثق بمجردهما قال النووي في شرح مسلم أنه أجمع العلماء على أن ذلك  
 العتق ليس واجباً وإنما هو مندوب رجاء الكفارة وإزالة أثم المظلم وذكر من أولتهم أذنه صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم بأن يستخبروه بما تقدم ودعوى الأجماع غير صحيحة وأذن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب بل الأمر قد دل على الوجوب والأذن بالاستخدام دل على كونه  
 وجوباً مترخياً إلى وقت الاستغناء عنها انتهى ومن اعتق شركاً له في عبد ضمن لشركائه  
 نصيبهم ولا يعتق نصيبه فقط واستسعى العبد لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما أن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اعتق شركاً له في عبد كان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد بقرية  
 عدل فاعطى شركاره حصصهم وعتق عليه الصبد والافتد عتق عليه ما عتق زاد الدارقطني وورق باب  
 وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث أبي الليث عن أبيه أن رجلاً من قومه عتق شقيقاً له  
 من مملوك فرفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحل خلاصته عليه في ماله وقال ليس بشيء  
 شريك وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال  
 من اجتمع شقيقان من مملوك فباع أحدهما في ماله فإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسعى  
 في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عمر بل أجمع ممكن  
 وهو أن من اعتق شركاً له في عبد ولا مال له لم يعتق إلا نصيبه ويبقى نصيبه شريكه مملوكاً فإن  
 اختار العبد أن يستسعى لما بقي استسعى الأكأن بعضه حراً وبعضه عبداً وأخرج أحمد من حديث  
 اسمعيل بن أبي عمير عن جده قال كان لهم غلام فقال له لهما أن أو ذكوا أن فاعتق جده لهما

ب  
 ك  
 ك

في العبد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعتيق في  
 عتقك وورق في رقبك قال فكان يخدم سيده حتى مات ورجاله ثقات وأخرج الطبراني في  
 وفي المسوي قالت علي الشافعي أن من اعتق نصيب من عبد مشترك بينه وبين غيره وهو موصوف  
 بعتقه نصيبا لشريك لعتيق عليه ويكون ولاؤه كله لعتيق وإن كان معسر اعتق نصيبه نصيب  
 الشريك عتيق لا يكلف اعتاقه ولا يستغني العبد في فقه قوله فاعطى شركاره حصصهم بحمل عشرين أحدهما  
 أنه لا لعتيق نصيب الشريك بنفس المفظ مالم يود إليه قيمته وقال به الشافعي في الفقه ثم ثانيا أنه  
 لعتيق كله عليه بنفس الاعتاق ولا يتوقف على اداء القيمة وذلك لأن اعطاء القيمة والعتيق  
 حكمان لمن اعتق شركاه في عبد يردان عليه جميعا وقال به الشافعي في الجديد وقال أبو حنيفة  
 أن كان العتيق موصرا فالذي لم لعتيق باختياره ان شاء اعتق نصيبه وإن شاء استغني العبد في  
 قيمته نصيبه فاذا ادعى عتيق فكان للولا بينهما وإن شاء ضمن العتيق قيمة نصيبه ثم شريكه بعد ضمن  
 رج على العبد استعاه فاذا اداه عتيق وولاه كله له وقال صاحباه للعتيق نصيب الشريك بنفس  
 الاعتاق بل يستغني العبد فاذا ادعى قيمته النصف الآخر كله والولا بينهما وماخذ قوله حديث أبي هريرة  
 مرفوعا من اعتق شقيقا في عبد عتيق كله إن كان له مال والأشيعي غير مشقوق عليه رواه الشيخان  
 قوله غير مشقوق عليه أي لا يتغني عليه في الثمن وتأويل هذا الحديث على قول الشافعي أن منى يستغني  
 يستغني مسيده الذي لم لعتيق أن كان معسرا ومعنى غير مشقوق عليه أنه لا يحمل من اخذته فوق ما يملكه  
 إنما يطالبه بقدر ما له فيه من الرق انتهى ولا يصح شرط الولاء لغير من اعتق لم يرث عايشته  
 في الصحبين وغيرهما أنها جارتها بمرثية لثنتين في كتابتها ولم تكن قضت في كتابتها شيئا فقال  
 لها عايشته ارجعي إلى الهالك فإن اجبوا أن اقضي عنك كتابك ويكون ولاوك لي فقلت فذكرت  
 بمرثية ذلك لهما فابوا وقالوا ان شارنا ان تحتب عليك فاعطل لم يكن لنا ولاوك فذكرت  
 ذلك لم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ابتاعني فاعتق فأنما الولا لمن اعتق ثم قام فقال ما بال الناس لثقتهم شروا ليست في كتاب الله  
 تعالى من اشتراط العتيق في كتاب الله فليس له وإن شرط ما ذكره مرة شرط العداوة وادون لولا  
 طرق والفاظ قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأمر بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم بأشراط الولا لصحبي هذا الشرط والاباح له ولكن عقوبة المستتر له إلى أن يبيع بمرثية  
 الاباح شرط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه فأمرا أن تدخل تحت شرطه الباطل لئلا يجرم بمرثية  
 في أن الشرط الباطل لا يغير شرعه وإن من شرط ما يخالف دينه لم يحل أن يوفى له بشرطه ولا يطول  
 من البيع به وإن عرف فساد الشرط وشرطه الفاسد شرطه ولم يعبر الله تعالى إلى أعلم فقلت وعليه السلام

فاعطى  
 شركاره

ان من اعتق عبد الله بن علي بن ابي طالب ولا يثبت الولاء بالخلف والموا لا بان مسلم بل على  
يدي رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اضاف الولاء الى العنق بالالت واللام فوجب لك  
قطعة من غيره كما يقال الدار لزيد يوجب الملك فيها لزيد وقطعها عن غيره وعليه الشافعي قال ابو حنيفة  
يثبت الولاء بعقد الموا لا ويجوز الدفن فيه فيحق لموت ماله واذا احتاج المالك جاز له  
بيعه لحديث جابر في الصحيحين عن عبد الله بن ابي رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتره مني فاشتره فغير من عبد الله بكذا وكذا فدفع اليه واخرج اليه  
من حديث ابن عمر نوحا وموقوفا بلفظ المدير من الثلث ورواه الدارقطني مرفوعا بلفظ المدير  
لا يباع ولا يوهب وهو من الثلث وفي اسناده عبيد بن حسان وهو منكر الحديث وقد ذهب  
الى جواز بيع المدير للحاجة الشافعي واهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن اكثر الثقات وعلى النودكي  
عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدير مطلقا وبه قال ابو حنيفة ونقشه الشافعي جازي عن جابر وقد تم وجوبه  
ان يكون تديره مقيدا بشرط اذمان ورواه ابن ابي عمير اذا اطاع في غيرهم منه التدير المطلق لا غير  
واففقوا على جواز وطى المدير ومن اجاز بيعه قال يباع في اجناتيه ويجوز مكراته المالك على  
مال يوديه لقوله تعالى فمات يوم الآتية وقد كانوا يكاتبون في اجناتيه فمات ذلك الاسلام الاخر  
غلافاني مشروعتها قلت وعليه ابو حنيفة وقال الشافعي اظهره في النسخ في الصبي لانه المالك  
الاكتساب مع الامانة فاحتب ان لا يمنع من كتابته اذا كان بكفا فيصير عند الوفاء حرة  
ويعتق منه بقدر ما استحق لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يرد  
المكاتب بحصته اوى دية اجره والبقى دية العبد اخرج احمد والبوداود والنسائي والترمذي واخرج احمد  
والبوداود نحوه من حديث علي وقد ذهب الى هذا بعض اهل العلم وذهب آخرون الى ان حكم المكاتب  
حكم العبد حتى يوفى بالكتابة ويستند لواجب حديث عمر بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال ايا عبد كوتب بمائة اوقية فاذا بالها الا عشرة اوقيات فهو رقيق ورواه احمد  
والبوداود وابن ابي ناجة والترمذي والحاكم وصححه وفي نسخة لابى داود والمكاتب عبد بالبقى عنه من مكاتبة  
رواه والبايع من هذا ما تقدم فجمع مكن جعله على الا يكتن بعبثه من الاحكام وفي حديث اخر  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا كان لا حد من مكاتب وكان عنده مال يودي فليخرج  
منه اخرج احمد والبوداود وابن ابي ناجة والترمذي وصححه فثبت له هذا حكم احرار العبد يجوز له ان  
ينظر الى مولاه لقوله تعالى او ما ملكتم ايمانهم وفي النسوي المكاتب عبد بالبقى عليه شي وعليه اكثر  
اهل العلم فلا يثبت من قربة شيئا اذا اصاب حد ضرب حد العبد واذا اتى به عن تسليمه مال  
الكتابة عا حفي الوق كون المالك لم يفتقه البعض واذا لم يحصل له يصير من رده

كتاب  
المكاتب



عائشة بنت أبي بكر بعد ان كانت ابوابها كما تقدم ومن استولد امته لعل له بيعها لمحيش بن عمار  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وطئ امته فولدت له فني معتقة عن دبر منه اخرج احمد وابن ماجه والترمذي  
والبيهقي وفي اسناده الحسين بن عبد الله الماشي وهو ضعيف واخرج ابن ماجه من حديث ابن جابر  
قال ذكرت اسم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقها ولد لها واخرج ايضا  
الدارقطني وفي اسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم واخرج الدارقطني والبيهقي من حديث  
ابن عباس ايضا اسم الولد حرة وان كان سقط واسناده ضعيف واخرج البيهقي من حديث ابن ابي شيبة  
عن عبيد الله بن ابي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لام ابراهيم اعتقك ولك  
وهو متصل وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس واخرج الدارقطني عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهي عن بيع امهات الاولاد وقال لا تبعن ولا توهم ولا يورث  
يستحب بها السيد ما دام حيا وان مات فني حرة وقد اخرج مالك في الموطا والدارقطني ايضا من قول  
ابن عمر واخرج البيهقي مرئيا وموقوفا وبه الاحاديث وان كان في اسانيد ما تقدم فني متفضل لا يتجاءر  
بها وقد اخذ بها الجمهور وذهب من عدلهم الى الجواز وتسكوا بحديث جابر قال كنا ببيع سرارنا امهات  
اولادنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابي بكر فلما كان عمرنا نانا فانتبهنا اخرج ابو داود  
وابن ماجه والبيهقي واخرج ايضا احمد وابن جابر والحاكم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم اطاع على ذلك واختلاف في السكينة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور وعققت جموعة  
اي سيد ما الذي استولد بالقوله في الحديث المتقدم فني معتقة في دبر منه اي في دبر حيا او تخييرة  
اي تخيير مستولدا لاعتقها لان القاع التيق يوجب عتق من لم يوجد لعتقه بسبب فمن قد وجد كسب  
عتقه اولى بذلك ولا سيما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعتقها ولد لها فانه يدل على انه قد وقع  
العتق بالولادة ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصالح لالتوجه في سائر الصدقات فان الانسان  
قد رضي باسقاط ذلك المحت كتاب الوقف قال في الحجة وهو من البرعات كان اهل الحجة  
لا يعرفونه فاستنبطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمصالح لالتوجه في سائر الصدقات فان الانسان  
ربما يصرف في سبيل الله ما لا كثير ثم يفتي فيحتاج اولئك الفقراء تارة اخرى وتجي اقسام اخر من  
الفقراء فيبقون محرومين فلا احسن ولا انفع لاحيائه من ان يكون شيء حسبا للفقراء وابن ابي  
يعرف عليهم من افضله بقي اصله على ملك الواقف انتهى من حبس ملكه في سبيل الله صار محسبا  
قد ذهب الى مشروعية الوقف ولزوجه جمهور العلماء وقال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين  
من اهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح انه انكره وقال ابو حنيفة لا يلزمه وقاله  
جميع اصحابه الا في وقف حكي الطحاوي عن ابي يوسف انه قال لو بلغ ابا حنيفة يعني الدليل لقان

تفسير

وقال القزويني رأوا الوقت مخالف للاجماع فلا يلتفت اليه فيما يدل على صحته ولو ورد حديث ابي هريرة  
عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلثة  
اشياء وصدقة جارية وعلم ينتفع به او ولد صالح يدعو له وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر عن  
اصاب ارضا بنخبة فقال يا رسول الله اصببت ارضا بنخبة لم اصب بالاقط النفس عندي منته  
فما امرني فقال ان شئت جبت اصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر على ان لا تباع  
ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب الضيف وابن السبيل لاجتماع على  
من وليها ان ياكل منها بالمعروف ويطيح غير متمول واخرج النسائي والترمذي وحسنه والبخاري تعليقا  
من حديث عثمان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها الاستغذاب غير  
روته فقال من يشترى يبر روته فخيّل فيها دلو مع دلاء المسلمين بنجر لهما في النخبة فاشترتها من  
صلب مالي وفي الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لما قاله فقد حسرت اذ راعه وعنده  
في سبيل الدولة ان يحيل غلاته كأي مصرف شاء فأكبها قربا لقوله صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم لعمر في الحديث السابق ان شئت جبت اصلها وتصدق بها فاطلاق الصدقة يشعر  
بان للواقف ان يتصدق بها كيف شاء فيما فيه قربته وقيل فعل عمر ذلك فتصدق بها على الفقراء  
وذوي القربى والرقاب والضيف وابن السبيل كما تقدم وللتولى عليه ان ياكل منه بالمعروف  
لما تقدم في وقت عمر الذي قرره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وللواقف ان يحيل نفسه في وقفه  
كسائر المسلمين لما تقدم في حديث عثمان من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ففعل فيها دلو مع دلاء  
المسلمين ومن وقف شيئا مضادة لوارثه كان وقفه باطلا لان ذلك مما لم يأذن به الله  
سبحانه بل ما لم يأذن الا بما كان صدقة جارية ينتفع بها صاحبها لا بما كان انما جارية وعقبا يستمر اذ قد  
الله تعالى عن الضراري في كتاب العزيز عموما وخصوصا ونهى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عموما كحديث الانبياء  
ولا ضرر في الاسلام وقد تقدم وخصوصا كما في ضرار الجار وضرار الوصية ونحوها ومن وضع ماله في  
مسجد او مشهد لا ينتفع به احد يجوز صرفه في اهل الحاجات ومصالح المسلمين ومن  
خلت ما بوضع في الكعبة وفي مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرد عايشة  
في صحيح مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لولا ان توبك حديثه وعبدته  
او قال بكفر لانفتحت لك الكعبة في سبيل الله فمما يدل على جواز النفاق في الكعبة اذ ازال المانع وهو  
صدقة عبد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر امر الاسلام وثبت قدمه في ايام الصحابة فضلا عن زمان  
من بعدهم واذ كان هذا هو الحكم في الاموال التي في الكعبة فالاموال التي في غيرها من الساجد اولي بذلك  
لفحوى الخطاب لمن وقف على مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم او على الكعبة او على سائر المساجد بما

باب  
الوقف

يتبع فيها لا يتبع به أحد فهو ليس بمنتهى ولا واقف ولا متصدق بل كان يريد خل تحت قوله تعالى الذين  
 يكفرون الذهب والفضة الآية ولا يعارض هذا ما روى أحمد والنجاشي عن أبي وأكل قال طلعت إلى شيعة  
 في هذا المسجد فقال جلس إلى عمر في مجلسك هذا فقال لقد سمعت أن لا ادع فيها أصغرا ولا كبيرا إلا قسمتها  
 بين المسلمين قلت ما أنت بفاعل قال لم قلت لم يفعل صاحبك فقال جهال المر أن يقتدي بهما لأن هذا  
 عمر بن شبة بن عثمان بن طلحة أعمدة ارباب وقح من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وقربان حبش  
 عايشة السبب الذي لا جلة ترك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لك والوقف على القبور لرفع سماها وتزيتها  
 أو فعل ما يجلب على زائرها فتنة باطل لأن رفعا قد ورد النبي عنه كما في حديث علي أنه امره  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن لا يدع قبر أمته في الاسواق ولا تماثالا لا طمسه وهو في مسلم وغيره وكذلك  
 تزيتها واشد من ذلك ما يجلب الفتنة على زائرها كوضع الستور الفالقة والاحجار النفيسة ونحو ذلك فان  
 هذا مما يجب ان يعظم صاحب ذلك القبر في صدر زائريه من العوام فيعتقد فيه بالاجور وهكذا اذا وقف  
 للتعمر عند القبور ونحو مما فيه مخالفة لما جاز عن الشارع اما اذا وقف على اطعام من يأتي إلى ذلك القبر  
 أو نحو ذلك فهذا هو وقف على الوافد لا على القبر وما صنع الواقف بوقفه على القبر الا ما يفرضه للأئمة فقد يكون  
 ذلك سببا للاعتقادات الفاسدة وبأجماع فالوقف على القبور مفسدة عظيمة وسنذكر كبرها ان ليقف  
 على القبر مثلا الاصل ما نهى عن عمارته التي لا اسراف فيها ولا رفح ولا تزويق تفديكون لهذا وجهه وان كان  
 غير القبر اوجب الى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى عنه اني اولى بالجد يد من الاكفان او كما قال  
**كتاب المصداق** ايا جمع بدية قال في الحجة انما يتبع بها اقامة الالفة فيما بين الناس ولاتيم هذا المقصود  
 الابان ير واليه مثله فان الهدية تجب الهدى الى الهدى لمن غير عكس ايضا فان الهدية العليا خير من الهدية  
 السفلى ومن اعطى الطول على من افاد فان عجز فليشكره وليطهر نعمة فان النساء اول اعتداد ونعمته واضمار  
 الحجة وانما يفعل في ايراث الحب ما يفعل الهدية ومن كتم فقد خالف عليها ارادة وناقض مصلحة الابلاب  
 وعظم حقه ومن انكر ما ليس في الحقيقة فذلك كذب انتهى شراح قبولها ومكافاة فاعلمها لحيث استبررة  
 عند النجاشي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو وعيت الى كراع او ذراع لاجبت ولو اهدى  
 الى ذراع او كراع لقبلي وخرج أحمد والترمذي وصححه نحوه من حديث السنن وخرج الطبراني من حديث  
 ائم حكم النجاشي قالت قلت يا رسول الله تذكره والطف قال ما اتجه لو اهدى الى كراع لقبلي  
 وخرج أحمد بن حنبل الصحيح من حديث خالد بن عدي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من جاره  
 من حية مغروف من غير اشرف ولا سائلة فليقبله ولا يره فانما هو رزق سابقه الله اليه وخرج البخاري  
 وغيره من حديث عايشة قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويتشبع عليها ولا يات  
 في قبول الهدية والمكافاة عليها كثيرة وذلك معلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بين المسلمين

هذا هو الوقف على القبر

والكاظم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان قبل هذا الكفار ويهدى لهم كما اخرج البخاري والترمذي  
والبرز من حديث علي بن ابي بصير عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قيل منه واهدي له  
قبض قبض منه واهديت للملوك قبض منها واخرج ابو داود من حديث بلال انه اهدى الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم عظيم فذكر في الصحيحين من حديث النبي ان الكيد رذيلة واهدي رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم جيت سندس واخرج ابو داود من حديث ابن ملك لم يروم اهدى الى النبي صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم مشقة سندس فلبسها وفيها ايضا من حديث علي ان الكيد رذيلة والجندل اهدى الى النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثوب جريد فاعطاه عليا فقال شقة خمر امين الفوطم واخرج البخاري من حديث  
اسمار بنت ابني بكر قالت اتيتني امي راغبة في عهد فخرش وهي مشركة فسالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم اصلها قال نعم قال ابن عبيدة فانزل الله شيئا لايهاكم السعدن الذين لم يقاتلوكم في الدين فقد  
اخرج احمد والطبراني من حديث ام سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها اني قد اهديت الى  
النجاشي حلة واواقي من مسك ولا اري النجاشي الاقدام ولا اري يدي الامر دودة فان ردت الى  
لك وفي نسخة مسلم بن خالد الزنجي وثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه جماعة والاحاديث في قبوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم لهذا الكفار كثيرة جدا وانما اخرج احمد وابو داود والترمذي وابن خزيمة وصحاح من حديث  
عياض بن جهم انه اهدى للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هبة او ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
اسلمت قال لا قال اني قد نيت عن زبالة المشركين واخرج موسى بن عبيدة في المغازي عن عبد الرحمن بن كعب  
بن مالك ان عامر بن مالك الذي يقال له بلعيب لاسنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
واهدي لنعقال اني لا قبل بهية مشرك قال في الفتح رجال ثقات الا انه لم يقل قال الخياط يشبه ان يكون  
بهذا الحديث منسوخا وقيل انما رد ذلك لقصد الاغاظة او لئلا يميل السيم ولا يجوز السيل الى المشركين اما قبوله  
لهدية من تقدم ذكره فهو كونهم قد صاروا من اهل الكتاب وقيل ان الرد في حق من يريد بهدية التوبة  
والولادة والقبول في حق من يرجي بذلك تائبه وبالفقه يمكن ان يكون النبي لم يجر الكرامة التي لا ينفك  
اجوازها بين الادللة وزبالة المشركين لفتح الزامي وسكون الموحدة بعدد وال معلة قال في الفتح ابو الفتح  
انتهى ويحرم الرجوع فيها لكون الهدية هي هبة لغو وشرا وقد ورد في ذلك حديث ابن عباس  
عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العالمني هبة كالعالمني فقهه وهو في مسلم  
ايضا وفي لفظ البخاري ليس لنا مثل السور واخرج احمد وابو السنن وصححه الترمذي وابن حبان واحكامهم  
من حديث ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمل للرجل ان يعطى عطية  
فيرجع فيها الا الوالد فيما يطي ولده وقيل للرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب اكل حتى اوشج فارجع  
رجع في قيئه وقيل قوله لا يمل على تحريم الرجوع من غير نظر الى التمثيل الذي وقع الخلاف فيه ان يمل على

باب  
الهدايا

او الترحيم وقد ذهب الى الترحيم جمهور العلماء الالهية الوالد لولده كذا قال في الفتح وحجب التسوية  
بين الاولاد لحديث جابر عن مسلم وغيره قال قالت اميرة لبشير اخل ابني علما ما دا شهد لي رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابنته فلان  
ساكتي ان اخل ابنها علما في فقال له اخوة قال نعم قال فكلما اعطيت مثل ما اعطيت قال لا قال فليس  
يصلح هذا واني لا اشهد الا على حق وفي لفظ لا حجة من حديث النعمان بن بشير لا تشهدني على جوران  
لبيك عليك من الحق ان تقول منيهم في الصحيحين من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال له اكل ولدك مثل هذا فقال لا فقال فارجه وفي لفظ السلم من حديثه اتقوا الله واعدوا في  
اولادكم فرج ابني في تلك الصدقة وكذا في البخاري ولكنه بلفظ العطية واخرج احمد وابوداود والنسائي  
من حديثه قال قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعدوا بين ابناكم اعدوا بين ابناكم اعدوا بين ابناكم  
واخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس بلفظ سووا بين اولادكم في العطية  
ولو كنت بمفضل احد الفضل النساء وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح  
اسناده وبه الا حديث تدل على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جرحه على فاعله مترجعه  
وبه قال طاووس والثوري والشافعي وبعض المالكية وذهب الجمهور الى ان التسوية مستحبة فقط  
واجابوا عن الاحاديث بما لا ينفي الالفاظ اليه وقال ابن القيم في حديث نعمان بن بشير المتقدم هذا  
الحديث هو من تفصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض واثبت  
عليه الشريعة فهو اشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو حكم الدلالة غاية الاحكام فدر  
بالمقشاه من قوله كل احد حق بالمال من ولده والديه والناس جميعين فكونه حق بالقضي جواز تصرفه فيه  
كما اشار وقياس متشابه على اعطاء الاجانب من المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس  
لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي والوصيفة الى ان التفضيل  
بعض الاولاد على بعض في النخل مكروه ولو فعل نفذ وقد فصل ابو بكر عائشة سجد وعشرين وسما علمها يا  
دون سائر اولاده وفي الحديث ولعل على ان الوالد اذا اوجب لولده شيئا جاز له الرجوع فيه كذا  
الاحكام والاجداد وابا غير الوالدين فلا رجوع لهم فيها وهما القول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
العالم في حبه كالعالم في غيره وهو قول الشافعي وقال الوصفية لا رجوع له فيها وهب لولده والود  
لغيره مانع شرعي مكروه لما قد مناني اول البحث من الاول فان كان مانع شرعي من قبول  
المدية لم يحل قبولها وذلك كالمدايا لابل الولايات توصلا الى ان يميلوا مع المهدي فان ذلك  
رشوة وسباني الادلة الدالة على تحريمها وقد ورد في هدايا الامير بالفيدي انها لا تحل وسباني الكلام  
على طرق هدايا الامير في كتاب القضاء والعلل انها تول الى الرشوة اما في الحكم او في تنقيح ما يجب

قيام الامر به ومن ذلك الهدية الى من يعلم الهدى القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجازات  
وكذا حلول الكاهن ومهر البغي ونحوهما ومن ذلك الهدية لمن يقضي للهدى حاجة لحديث ابى امامة  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من شفع لافيه شفاعته فادى له هدية عليها فقبلها فقد  
اتى بابا عظيما من البواب الربا اخبره ابو داود ومن طريق الفاسم من عبد الرحمن الاسوي مولاهم  
الشامي وفيه مقال وبالحكمة فكل مانع شرعي قام الدليل على ما لفته ومن قبول الهدايا الحكم ما ذكرناه  
**كتاب الحيات** ان كانت بغير عوض فالحكم المحدث في جميع ما سلف  
لكون الهدية هبة لفة وشرعا والفرق بينهما انما هو اصطلاح جديد وان كانت الهبة بغير عوض كانت  
المكافاة عليها مشترعة ويجوز للكافر ولا يحل الرجوع فيها وحجب المتسوية بين الاولاد وبكره المرد وغيره  
مانع شرعي وان كانت بعوض فهي بيع وطاحم لان المعتبر في التبايع انما هو التراضي والتعاضد بها حاصلان  
الهبة بعوض وان كان ذلك اتفاقا عند التواهب اذا كان في الموهوب له مكافاة غير مارة للموهب عند الهبة  
كالهدية وبالحكمة فنطبق على الهبة بغير عوض الدولة المتقدمة في الهدية وينطبق على الهبة بعوض الدولة المتقدمة  
في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايرادها هنا والعمر في بضع العين المملوكة وسكون الميم مع الفص  
عند الاكثر وهي مأخوذة من العمر وهو احياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل  
الدار ويقول لا عمرتك اياها اي احببها لك مدة عمرك وحياتك فقتل لها عمرى لذلك والرجل  
بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كل واحد منهما قبل الآخر متى ميوت لترجع اليه كذا وثمة  
يقومون مقامه هذا الصلح المنة فوجبان الملك للمعمر في المرقب ولحقبه من بعده لحديث  
ابيه شيرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمرى ميراث لاهلها او قال  
جائزة وفيها من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالعمرى لمن يبيت  
له وفي لفظ المسلم لمن اعمر عمرى ففى للذى اعمر حيا وميتا ولحقبه وفي لفظ الآخر وسلم والى داود انا  
العمرى التي اجازها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقول هي لك ولحقبك فانما اذا قال  
هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها ولكن قد قيل ان ذلك من كلام ابى سلمة مروي في حديث  
جابر فلما يقوم بهذه الرواية الحق ولا يصلح لتقيد الاحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث  
زيد بن ثابت عند احمد والى داود وابن ماجه وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم من اعمر عمرى ففى لعمره حياته ومماته لا ترقيبوا من الرقب شيئا فهو سبيل الميراث  
واخرج احمد والنسائي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تمر واولا  
ترقبوا من عمر شيئا وارقبه فمولى حياته ومماته ورجال سنده ثقات وورث في محل التراخي ما اخرج  
النسائي من حديث جابر باعطاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالعمرى ان يهب الرجل الرجل

باب  
العمرى

ولعقبه البهية ويستثنى ان حدث بك حديث ولعقبك فني الى والى عقبى انهما لم يعطيا ولا لعقبه وهكذا الخ  
 اخبر من حديث جابر ان رجلا من الانصار اعطى امه حذيفة من خيل حياتها فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن  
 فيه شرع سواء قال قاضي فاختصموا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقسم ما بينهم سيرا ورجاله رجال  
 الصبح وقد اخرجوا البوا وودعوا وما قبله النبي انها تكون للوارث وان لم يذكر بل ذكر الموروث بل  
 وان استثنى وقال ان حدث بك حديث فني الى فان ذلك لا يفيد بل يكون للمعم والمقرب ولورثته  
 من بعده وقد ذهب الى نزع جماعة من الشافعية وذهب الجمهور الى انه اذا قال هي لك باعشت فاذا  
 رجعت الى فني حارية موقته يرجع الى المعير عند موت المعمر وتسكوا برواية جابر التقديرة وقد قدسنا ما قيل  
 فيها من الادراج **كتاب الايمان** الحلف انما يكون باسم من اسماء الله وهو طاهر  
 او صفة له من صفات ذاته تحلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تحلف القلوب كما في حديث  
 ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقال كان اكثر ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحلف لا وتحلف  
 وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زيارتين حارثة وايم الله  
 ان كان لخلق اللامارة وبكذا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احلف بقوله والذي نفسي بيده هو  
 في الصحيح وحكى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام انه قال عزتك لا يسمع بها احد الا علمها  
 يعني الجنة وتجر في الصحيح ايضا والا حاديت في هذا كثيرة جدا ويشرح بغير ذلك ابي بغير اسم الله تعالى صفة  
 فان اهل الجاهلية كانوا يعتقدون في اناس ان اسماءهم مباركة معظية وكانوا يعتقدون ان احلف باسمائهم  
 على الكذب يستوجب جزا في الله واله فلا يقدرون على ذلك ولذلك كانوا يستحلفون بخصوص اسماء  
 الشركاء زعمهم فهو من ذلك كما في حديث ابن عمر عندهم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم سمع عمر وهو يحلف بابه فقال ان الله نهاكم ان تحلفوا بآباءكم فمن كان ما لنا فليحلف بالآباء  
 وفي لفظ ومن كان حالفنا فليحلف الاباء وفي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 والله يفتي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحلفوا الاباء الله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون  
 واخرج البور اودو والترمذي حرسه واحاكم ومحمد بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف بغير الله  
 فقد كفر وفي لفظ فقد اشرك وهو عندنا من هذا الوجه وفي لفظ الترمذي واحاكم فقد كفر واشرك في الالباء  
 احاديت قال في الحجة البنا لغة وقد فسر بعض الحاشيين على معنى التغليب والتعديرو لا اقول بذلك انما المراد  
 عند الحاشيين المتقدمة واليمين الغموس باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا في السوى قال الشافعي من حلف  
 بغير الله فيمين مكرهته وخشى ان يكون معصية فان قيل ليس قد اقسام الله بعض مخلوقاته فقال قال السما  
 ذات البروج وشمس من جعلها ليس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في حديث الا بغير ابي افلح  
 وابيه ان صدق فاجواب يكون بيمين احدكما ان فيه انما اسعاه ورب السماء ورب الشمس اية

ع  
ج



ونحو ذلك حيثما وقع وثانيهما وهو الاصح ان انتهى انما وقع عما كان على قصد التعليل للحلوت باسمه كالحال الف  
 باسمه ليتسمه بذكر التعليل دون ما كانت العرب تستعمله لذكره كذا من غير ذلك التعليل اقول اختلف  
 باسمه ليدل على استحقاقه لتعليل بحيث يكون الحديث مع ذكر اسمه موجبا عنه للتقوية في الدنيا والآخرة  
 شكر ولينه هذا التعليل كمرور لابل المشابهة مثل ما ذكره امر التفصيل في النبي عن القول بطر ما يؤخذ وكذا  
 انتهى ومن حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه لم يثبت ابرهة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث اخرج الامم والترمذي  
 وابن ماجه وابن حبان ولفظ ابن ماجه فله ثنياء ولفظ النسائي فقد استثنى واخرجه الحاكم وقد صححه ابن حبان  
 واخرج البوركاو عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله  
 ثم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله  
 قال والله لا اغزون قريشا ثم سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزوهم قال البوركاو وانه قد اسند غير واحد  
 عن ابن عباس وقدره والبيهقي موصولا ومسلما ويؤيد ما روته الباب فاني اصححين ان سليمان بن ابيهم  
 بن داود وقال لا طوفن الليلة على سبعين امرأة الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 لو قال ان شاء الله لم يحنث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وادعى ابن العربي الاجماع على ذلك فقال  
 اجمع المسلمون على ان قوله ان شاء الله يمنع العقاب البين بشرط كونه متصلا في الموطا عن ابن عمر عن  
 قال والله لا اغزون قريشا ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث قال مالك حسن ما سمعت في الثنياء  
 انها الصاحبة ما لم يقطع كلامه وما كان من ذلك منسقا يتبع بعضه لبعض ان سكت فاذا سكت قطع  
 كلامه فلا تنبأ له قلت وعلى هذا اهل العلم ان الاستثناء اذا كانت موصولة باليمين فلا حنث عليه ومن  
 حلف على شئ فصرى غير ما خيروه فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه لما ثبت  
 في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذا حلفت على يمين فرأيت خيرا فخيرها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ فكلت عن يمينك  
 وأت الذي هو خير وفي لفظ للنسائي والي داود فكلت عن يمينك ثم أت الذي هو خير واخرج مسلم وغيره  
 من حديث عدي بن حاتم ومن حديث ابن جبرة نحوه وفي الصحيحين من حديث ابى موسى لا احنث على  
 يمين فارى خيرا فخيرتها الا اتيته الذي هو خير وكفرت عن يميني وفي الباب اما روته قلت قال الله  
 تعالى واخلفوا يا ايها الذين آمنوا في وجع الجمع بينه وبين حديث ابرهة فقال ابو حنيفة قوله تعالى فاحصوا  
 بما اذا كان الحلف عليه معصية اذن للمعلوم ان الله تعالى لا يأمركم بمعصية فمن حلف على معصية كترك  
 الكلام مع ابي حنث وكفر وقال لئن شأني فمضيت بما اذا حلفت على معصية او حلف على ترك منه ذب او  
 نحل مكره لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيكم ان تبروا اليه بالمال لكم عن البر قوله صلى الله عليه وآله وسلم

ب  
 ك  
 ن  
 ك

فليكثر من مينة ليشغل الذي هو خير فقال البصينة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث فنعناه فليقتصد  
اداء الكفارة كقولها فاذا قرئت القرآن فاستعذ بالله وقال الشافعي يجوز تقديمها على الحنث يكفر بالصوم  
وعلى قياس هذا الحق مالي فلتك شيئين يجوز تقديم علي الشئين كما ذكره اذ اتم النصاب ولم يتم  
احول ومن اكره على اليمين ففي غير الامانة ولا ياتر بالحنث فيها لكون فعل المكروه كل فعل وقدر  
رفع الله تعالى الخطاب بذي التكلم بكلمة الكفر فقال تعالى الاسن اكره وقلبه مطمئن بالايمان وكحديث رفع  
عن ابن عمر الخطا والنسيان وما استكبر هوا عليه وهو حديث فيقال طويل وكيف الحال في يمينه  
التي اكره عليها من تكليف بالايطاق وهو باطل بالاولاد العقلية والعقلية واليمين الغموس هي التي  
يعلمو الحال فكذلك بها لحديث ابن عمر قال جازعوا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال  
يا رسول الله ما الكبائر قد ذكر الحديث وفيه اليمين الغموس وفيه قلت وما اليمين الغموس قال التي يقطع  
بها مال امر مسلم هو فيها كاذب اخرج البخاري قال مالك وعنه النعيم ان يحلف الرجل ان لا يبيع ثوبه  
بعشرة وثاير ثم يبيعه بذلك او يحلف فيشترى من غلامه ثم لا يضره ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه  
وليس في اللغو كفارة واما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم انه ثم يحلف على الكذب وهو يعلم ليضرب اجرا  
او ليتزبر به الى معتزله او ليقطع به الا فهذا العظيم من ان يكون فيه كفارة ولا هو اخذة باللغو  
لقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالشر في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان وفي البخاري عن عائشة انها  
قالت انزلت هذه الآية لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم في قول الرجل لا والله ولا والله ولا والله ولا والله  
نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين واخرج ابو داود عن عائشة قالت  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال هو كلام الرجل في بيعة كالا والله وبلى والله واخرجه ايضا  
الباقين وابن حبان وصحح الدرر نظني الوقف قال ابو داود ورواه غيره وامد عن عطاء وعن عائشة موقوفات  
اخترت الى ان لغو اليمين ان يحلف على الشيء ليطنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة وقيل ان يحلف وهو غضبان  
واخذت في ذلك طويل ونفس الضميمة للآية الكريمة مقدم على تفسير غيرهم قلت الايمان تكتبه قسما  
لغو لا كفارة فيه ومنفعة تجب بها الكفارة ان حنث وغموس اختلفوا في كفارتها قالت عائشة  
لغو اليمين قول الانسان لا والله وقال مالك حسن السموت في ان اللغو خلف الانسان على شيء  
يستيقن ان كذبه ثم يوجب على غير ذلك فهو اللغو وذهب الشافعي في تفسير اللغو الى قول عائشة واوجب  
الى احسنه ذلك ومن حق المسلم على المسلم ان يار قسمه لما ثبت في الصحيحين من صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
بذلك كما في حديث البر وغيره واخرج احمد عن حديث ابن الزاهر عن عائشة ان امرأة اهدت اليها ثوبا فاكلت بعضه  
وسقى بعضه فقالت اقسمت عليك لا اكلت بقية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اترها فان اثم على الحنث  
وجازعها باليمين وكفارة اليمين هي كذبة الله في كتابه العزيز وهو قول تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان

الحديث

فكفارة الطعام عشرة مساكين من اوسط ما طعموهن اهلهم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام  
 ثلثة ايام ذلك كفارة انما لكم اذ حلفتم ثلث ذنب ابن عمر الى ان اوفهنا للتقسيم لا للتخيير ولتعبه عامه  
 اهل العلم بالقياس اجاب على فدية الحلق في الاحرام فقالوا يخير الرجل بين ان يطعم عشرة من المساكين  
 او يكسوهم او يعين رقبة فان عجز عنها صام ثلثة ايام واما قدر الاطعام والكسوة فكان ابن عمر يكره عيني  
 باطعام عشرة مساكين لكل مسكين درهم من خنطة مختصر وقال سليمان بن يسار اركعت الناس من اكلوا  
 في كفارة اليمين اعطوا من خنطة بالدر لا صغروا واذ لك حجة باعنيهم قال مالك حسن ما سمعت في ذلك  
 يكفر عن يمينه بالكسوة انه ان كسى الرجال كساهم ثوبا ثوبا وان كسى النساء كساهن ثوبين ثوبين  
 در عا حمار او ذلك اذني ما يجري كلاني صلوته قلت على هذا الشافعي في الاطعام وقال في الكسوة لا  
 مثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اختار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من قميص او لثقل  
 او مئنة او ازار يصلح كبير او صغير لصلح الطلاق الكسوة على كل ذلك سواء وقال ابو مئنة الاعانة  
 والاطعام كما في النظهار واما الكسوة فكل واحد ثوب يستمر عامه بدينه فلا يجوز السراويل والازار ونحوها  
 قال مالك فاما التوكيد فهو علف الانسان في الشيء الواحد بربو وفيه الايمان بينا بعد عمن كقولهم  
 لا انقض من كذا وكذا يحلف بذلك مرارا ثلثا او اكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل  
 كفارة اليمين **كتاب النذر** اذا ابتغى به وجه الله فلا بد ان يكون  
 قربة ولا نذر في معصية الله لانه قد ورد النهي عن النذر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر  
 قال نهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن النذر وقال انه لا ير دنيئا وانما يستخرج بمن بال  
 الخيل وفيها ايضا من حديث بئر نجره ثم ورد الاذن بالنذر في الطاعة والنهي عن المعصية كما  
 في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر ان يطعم  
 فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصمه على ذلك يحل قوله تعالى يوفون بالنذر وقد اخرج الطبراني بسند  
 صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يندرون طاعة الله من الصلوة والصيام  
 والزكوة والحج والعمرة وما انتم من عليهم فمما هم ابرارا وورد بلفظ اخر انه لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله  
 كما اخرج احمد والبوداوي وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله واخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نذر نذرا في معصية فكفارة كفارة عمن واخرج احمد والسنن من حديث  
 عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارة كفارة عمن العاديات في ذلك  
 كثيرة ومن النذر في المعصية ما فيه في الفقة المتسوية بين الاولاد لما قد مر في كتاب المدايا ومفاضلها بين  
 الوتر في الفقه ما شرع الله لان الخالفه لذلك معصية والنذر في معصية كما تقدم ومنه النذر على القبول

كتاب النذر

ذلك ليس من النذر في الطاعة ولا من الذي يتحقق به وجه العتق على كل تقدير يكون من النذر في العصية إذا  
كان يشتب عن اعتقاد باطل في صاحب الغير كما يتفق ذلك كثيرا وقد أخرج أبو داود بسند صحيح  
عن سعيد بن المسيب أن اخوين من الانصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال  
ان حدثت تسألني القسمة فكل مالي في رتلج الكعبة فقال له عمر ان الكعبة غنية عن مالك كثر عن يمينك  
ولا تنذر في عصية الرب ولا في قطيعة الحرم وفيما لا تفكر وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن  
عن عايشة أنها سألت عن رجل دخل ماله في رتلج الكعبة ان كان في رتلج الكعبة فكلت كبريت عن اليمين وإذا كان  
في الكعبة فغير من المشابه والقبور بالاولى فقلت اخذت من العلم في النذر إذا خرج فخرج اليمين  
مثل ان يقول ان كملت فلانا فقلت على حق بقبته او ان دخلت الدار فقلت على ان اصوم او اهل  
فهذا نذر أخرج فخرج اليمين لانه قصد به منع نفسه عن الفعل كما لم يفت قصص يمينه منع نفسه عن الفعل فأصح  
قولي الشافعي انه بمنزلة اليمين عليه الكفارة ان حنث واشتهر من ذهب إلى حنيفة ان عليه التوبة بما  
الرتلج الباب يحمل ماله في رتلج الكعبة معناه جعله لما كفى عنها الباب لانه ينزل إليها منه وعلى ما هو إذا نذر  
به الله كالنذر على المساجد لم تخرق او على اهل المعاصي ليستغنوا بذلك على معاصيهم فان ذلك من النذر  
في العصية واقول الاحوال ان يكون النذر على ما ياذن به الله فارجع عن النذر الذي اذن الله به وهو  
النذر في الطاعة وما يتحقق به وجه العتق فكل نذر على مباح او مكروه او محرم ومن اوجب على نفسه  
فعلا لم يشترعه الله لم يجب عليه لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بني النبي صلى الله عليه وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم خطيب اذ هو برجل قائم فسأل عنده فقالوا ابو اسيريل نذر ان يقوم في الشمس ولا يقعد  
ولا يتنفل ولا يتكلم وان يصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك لم تلتزم شيئا ولا يتنفل ولا يقعد  
صومه واخرج احمد بن حنبل في حديث غيره عن سعيد بن جبير عن جده خوذين نذر ان لا يذبح في شمس حتى يكثر  
النبي صلى الله عليه وسلم عن خطبته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انك لم تلتزم شيئا ولا يتنفل ولا يقعد  
به وجه الله قلت وعلى هذا اهل العلم وكان ذلك ان كان النذر مما شرعه الله وهو لا يطيقه لم يجب  
عليه الوفاء بحديث النضر في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بني النبي صلى الله عليه وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم قالوا نذر ان يمشي قال ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغني وامره ان يركب زاد النساء  
في رواية نذر ان يمشي الى بيت الله واخرج ابو داود بسند صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عليه وآله وسلم  
قال من نذر نذر الميسرة فكفارة يمينه ان يركب زاد النساء او من نذر نذر الطاعة فليطيق به ومن  
ذلك امره صلى الله عليه وسلم ان يمشي الى الكعبة بالركوب كما في الصحيحين من حديث  
عقبة بن عامر وفي مسند احمد وسنن ابى داود من حديث ابن عباس وفي مسند احمد من حديث عقبة  
بن عامر فقلت ذهب ابو حنيفة والشافعي في اصح قوليه الى ان عليه ومشاة وذهب بعضهم الى انه لا يجب

نذر على مباح

الاعلى وجبة الاحتياط والحديث السنن في مثل هذه الصدقة ولم يذكرها ولا في لائق ما ورد من نذر نذر الصدقة  
او كان معصية او لا يطبقه فعليه كفارة. يمين الحديث عتقت بن عامر بن ماجة والترمذي روى  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفارة النذر اذا لم يسره وقد تقدم حديث ابن عباس  
قريباً يمين نذر نذر السيرة واخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من  
نذر نذراني معصية فكفارة كفارة يمين كذا نسبة صاحب التتقي الى مسلم وغيره من ابي داود وابن ابي  
واحمد واخرج احمد واهل السنن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارة كفارة  
يمين وفي رواية مقال واخرج ابو داود وابن ماجة باسناد صحيح من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من نذر نذر لم يطبقه فكفارة كفارة يمين وهكذا المرسى الى الله تعالى عليه وآله وسلم  
المرّة التي نذرت ان تجشي وهي لا تطبق بان تكفر كما اخرج ابو داود ومن نذر رقبته وهو  
مسترك فله اسلمه لقيمة الوفاء لحديث عمر في الصحيحين وغيره ما قال قلت يا رسول الله اني نذرت  
في اجمالية ان اتكفي في السبي واحرم فقال اوف بنذر كذا واخرج احمد وابن ماجة عن ميمون بنت كرم  
ان اباها سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني نذرت ان اخرج سبياته فقال  
اهاوشن او طاغية قال لا قال اوف بنذر كذا ورجال اسناده رجال الصحيح واخرج ابو داود نحوه من حديث  
ثابت بن الضحاك واسناده صحيح ولا ينفذ النذر الا من التلت لحديث كعب بن مالك في ابن  
انه قال يا رسول الله ان من توتيت ان يخرج من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم اسك عليك بعض مالك فهو خير لك وفي لفظ لابن داود ان من توتيت الى الله ان اخرج  
من مالي كذا الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فنصفه قال لا قلت فثلثه قال نعم وفي اسناده محمد بن  
اسحق وفي لفظ لابن داود انه قال لم يخرجني عنك الثلث واخرج احمد وابو داود ومن حديث ابى لبيبة  
بن عبد الله بن رباح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله ان من توتيت ان اخرج دار قومي واسالكك وان يخرج  
من مالي صدقة فله عذوبى ورسوله فقال يخرجني عنك الثلث فقلت وهو قول اهل العلم في الجملة وقلت  
الرجل بصدقة ناله او قال مالي في سبيل الله فقال قوم عليه كفارة يمين وهو من نذر الحاج وعليه الشافعي قال  
مالك يخرج ثلث ناله الحديث ابى لبيبة المذكور وقال ابو حنيفة ينصرف ذلك الى كل ما يجب فيه الزكاة  
من عينه من مال دون بالزكاة فيه من الثمار والدراب ونحوها واذا مات الناذر وجبة فعلمها  
عنه ولى له اجزاة ذلك لحديث ابن عباس ان سفيان بن عباد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم ان امي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ورسوله  
اخرج ابو داود والنسائي باسناد صحيح وحمل القصة في الصحيحين وفي البخاري ان ابن عمر امر مرة جلست  
اها على نفسها صلوقة لقيتها فاستان فقلت عنها واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس عن ذلك

باب  
النذر

مجمع وقد روي عنها غلات ذلك ما قلناه هو القول القديم للشافعي ان من فاته شيء من رمضان لم يكن  
 من قضاءه شيء بل القضي وكذا النذر والكفارة تدارك عنه وليه اما بالصوم عنه او الاطعام من تركته  
 قال النووي في القديم بهذا الخبر وقال محمد ما كان من نذرا وصداقة اوج قضاها الى اخره ذلك  
 ان شاء الله تعالى وهو قول الى حيفته والعامة من فقهاء كتاب **الاصحح** الاصل  
 في كل شيء الحلال ولا يحرم الا ما حرمه الله ورسوله وما استكنا عنه فهو عفو ولش  
 قوله تعالى قل لا اجبر فيما اوحى الى تحررا على طاعة ليطعمه الآية فان النكته في سياق النفي يدل على العموم  
 ولش حديث سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الحسن بن ابي  
 فقال الحلال ما احل الله في كتابه واحرام ما حرم الله في كتابه وما سكنت عنه فهو ما عفاكم الله ابن ابي  
 والترمذي وفي اسناد ابن ماجه سيف بن مارون البرقي وهو ضعيف وفي الصحيحين من حديث شعيب بن  
 ابى وقاص ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان اعظم المسلمين في المسلمين حرام من آل  
 عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من اجل مسأله وفيها من حديث ابي هريره عن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قال ذروني ما ترككم فانما تلك من قبلكم لئلا تكونوا من الذين اصابهم ما عفا الله عنهم فانما اصابكم  
 فاجتنبوه واذا اترككم بما فاقوا منه ما استطعتم واخرج البزار وقال كسذه صالح والحاكم وصححه من حديث  
 ابى الدرداء ورواه لفظ ما احل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو فاقبلوا ان  
 عافيته فان الله لم يكن لينسي شيئا وتلى وما كان ربك نسيا واخرج الدارقطني من حديث ابى عافيه  
 روى ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحددوا نفلا فلتعتدوا وسكت عن اشياء رحمة لكم لتيسر  
 فلا تجرشوا عنها وفي الكتاب والسنة مما يقرر به هذا الاصل الكثير الطيب فتنبه للاقتضار في رفع الحرج  
 على ما روي ليل يخصه من التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية الا ان يكون ميتة او داسفوخا  
 او لحم خنزير وكذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة اي ما مات ميتة الفرو والدم وهو المستفوخ صرح بذلك  
 في الآية الاخرى والفسر قاض على السهم وهذا مما يقتضيه قول القائل اللهم على ابيه وبفسره على نفسه  
 فانهم اتفقوا في هذه الآية على التقييد ولحم الخنزير وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكر لانه  
 يقصد في العادة واكثر من حيوان مسخ بصورته قوم ولم ينزل فوج من بعده من الانبياء بحرام  
 الخنزير وما يزرع بالتبع عنه الى تنزل عيسى عليه السلام فليقتله شيعة ان اختبره كان ياكله قوم  
 الشرايع بالنهي عنه وبجراره اشده ليكون وصا اهل الخير الله به اي ذكر اسم غير الله عند ذبحه  
 اي الذي تمسك فتمسك به والموقوفة بين التمسك بالاسماء المتبركة من التي تسمى من غير الله تعالى  
 فتمسك بها التي تسمى اخرى فتمسك بها اكل السهم يريد بالقي مما اكل السهم لا سيما

الاصحح

الطيب بما قصد ازهاق الروح يستعمل الحد في خلقه ولبية فجز ذلك الى تحريم الاشياء كما كان في  
 اى ما ذكرتم من هذه الاشياء وفيه حياة مستقرة فذبحوه اما ما صار الى حالة المذبح فهو في حكم الميتة  
 وما ذبح على النصب قبل مفروق فليس جمع نصاب وهو الشيء المنسوب بن حجر ونحوه فانه لما طافوا  
 والجمع بينه وبين ما اهل لغيره يدل على الفرق بينهما وذلك لان المذبح عند النصب تصديقه  
 الطافوت دلالة وان لم يلفظ باسمه فهو بمنزلة ما اهل لغيره وان نستقسموا اباك لا لاهم ذلك  
 فسق الى قوله فمن اعتد طر في خمسة غير متجانف لا شرفان الله غفور رحيم قلت  
 قد تفق الساجدون على ذلك في الجملة وان كان لهم في التفاصيل اختلاف وكل ذي ناب من  
 السباع لمخرج طبيعتها من الاعتدال وبشكاسته اخلاقا وتسوة قلوبها ليرث الى ثلابة الخشنى  
 عند ستم والاسم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع  
 فأكفه حرام والمراو بالناس السن الذي خلفه الرابعة جملة انايب كل ذي ناب يتقوى به ويصان في القاتل  
 السبع لغيره انما بالفتن من الحيوان وفي النهاية هو بالفتن من الحيوان وبكل قسراتى وادراو بنى ناب  
 بالفتن وانايب على الناس اسمو الغم مثل الذئب والاسد والكلب والفهد والتمرد على هذا اهل العالم الا ان  
 الشافعى ذهب الى اباة الضبع والكلب وقال ابو حنيفة بها حرامان كسائر السباع وكل ذي ناب  
 من الطيور يورث ابن عباس عند ستم وغيره قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كل  
 ذي ناب من السباع وكل ذي فلب من الطيور والكلب بكم اللحم ونعم اللحم قال اهل اللغة المراد به ما هو  
 بمنزلة انظر للانسان ويباح منه اللحم والعصود لانه من جنس نصاب ومن ذلك اللحم لا نسبة  
 وكان كغيره من اهل الطباع السليمة من العرب يجره موتة ويشبه الشياطين في يورث الشيطان فيمنع وهو قوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا سمعتم نقيق النجار فتعوزوا بالاسد من الشيطان فانه رأى شيطانا فيمنع  
 بالمثل في الحق والموان وقد حرمه من العرب اذا كانوا منسرة والطيب من نسا كما في حديث البراء بن عازب  
 في الصحيحين وغيرهما ان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعى يوم خيبر عن محمد بن عمر الانسية وفيها من حديث  
 ابن عمر نحوه وفيها ايضا من حديث ابى ثعلبة الخشنى نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب الى ذلك  
 جمهور العلماء قلت وآلة احمار الوحش فالتقوا على اباحة كذا في النسوى وادرى له صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم احمار الوحش فأكفه كذا في الحجة ومن ذلك الجلالة قبل الاستحالة كحديث ابن عمر عند احمد  
 وابى داود وابن ماجه والترمذى وحسنه قال بنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كل الجلالة  
 والبائنا واخرج احمد والبخاري والترمذى وابن حبان والحاكم والبيهقى وصححه الترمذى وابن  
 رقيق العبد من حديث ابن عباس النعى عن كل الجلالة وشرب لبنها واخرج احمد والنسائي والحاكم  
 والدارقطنى والبيهقى من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه ذلك وفي الباب غير ذلك وقد

هذا



الى ذلك احمد بن حنبل والثوري والشافعية وذهب بعض اهل العلم الى الكراهة فقط ونظام النبي التحريم  
 تغير لمها ودينها فاذا زالت العللة بمنعها عن ذلك حتى يزول الاثر فلا وجوب للتحريم لانها اعلان بتيقن انها  
 حرمت لما منع وقد زال قال في الحجة اجمعت بانها اثر منها بحيث في جميع الامم والمسل فاذا اتممت الخبيثات  
 غير التي اجمعت واكل الطيب وان لم يكن التميز حرم اكله وول احد يث على حرمته كل خبيث من خبيث  
 صلى الله تعالى عليه انه سلم عن اكل الجلالة والبيان لانها لما شرب اعضاؤها النجاسة وانتشرت في اجزائها  
 كان حكمها حكم النجاسات او حكم من شربها النجاسة ومن ذلك الكلاب والافلاف في ذلك يقتضيه  
 وهو متخبط وقد وقع الامر فبقية عموما وخصوصا وقد بين النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن اكل ثمنه  
 كما تقدم وسياتي وقد علم ان الصدأ اذا حرم شيئا حرم ثمنه وقد جعله لبعضهم داخل في ذوات النجاسات من  
 السباع في الحجة ويحرم الكلب وسنور لانها امر في سباعها وان كان الحية والكلب يطان ومن ذلك  
 الحمار الحديث جابر عن ابي داود وابن ماجه والثوري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن اكل  
 الدر وكل ثمنها وفي اسناده عمر بن يزيد الضعافي وهو ضعيف لكن يشهد من نفسه ما ثبت من النبي صلى الله تعالى  
 عن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والابل والشافعية وجوه في كل  
 ومن ذلك ما كان مستحبنا لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث فما تخبثه الناس من الحيوانات  
 لا العللة والعدم انتباة بل مجرد الاختباء فهو حرام وان تخبثه البعض وون البعض كان الاعتبار  
 بالاكثرة كحشرات الارض وكثير من الحيوانات التي ترك الناس اكلها ولم ينهض على تحريمها ولبس بعضها  
 فان تركها لا يكون في الغالب الا لكونها مستخبة فتدريج تحت قوله ويحرم عليهم الخبائث وقد اخرج  
 ابو داود عن طلق بن ثعلبة قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فم اسبح الحشرات الارض  
 تحريما وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال النسائي يشك في ان يكون ذلك من ثلثين المشهور  
 وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغاية عدم سماعه بشي من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وهو لا يدل على عدمه وقد اخرج ابن عدي والبيهقي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم نهى عن كل الرخية وفي اسناده خارج بن مصعب وهو ضعيف جدا فلا يتهمض للاحتجاج  
 به واخرج احمد وابو داود من حديث عيسى بن ميلة القراري عن ابيه قال كنت عند ابن عمر بن الخطاب  
 اكل القنفذ فقلت هذه الآية قل لا اجد فيها اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الآية وقال شيخ عنده سمعت  
 ابا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال الخبيث من الخبائث فقال ابن عمر  
 ان كان قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال عيسى بن ميلة ضعيف فلا يصلح  
 الحديث لتحفيض القنفذ من اوله اصل العانة وقد قيل ان من اسباب التحريم الاثر قبل الشيء كالحمار والسنور  
 والوزغ ونحو ذلك النبي عن قتلة كالثمل والنحلة والدمدم والسنور والضاغيع ونحو ذلك ولم يأت

عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل حتى يكون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 عقابه راحة عرشه فلما رجع عن ذلك اصعد الحسن بن علي ان كان الامور قبله او للمعنى عن قتله  
 حماد بن عمار في الخبر ائتمت كل من تحريمه بالآية الكريمة وان لم يكن من ذلك كان حلالا علما بالسلفان  
 اصدا الحق من قديم الماراة الكلية على ذلك ولهذا قلنا وما عد اذ لك فهو حلال قال الشافعي  
 ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا امر بقتله ولا نهي عن قتله فالمرج فيه الى العرب من سكان البلاد والقر  
 وول اهل الاف البوادي فان سخطا به العرب او تمته باسم حيوان حلال فهو حلال ان تخشعته او تمته  
 باسم حيوان حرام فهو حرام فلما امر الشرع بقتله او نهي عن قتله فلا يكره حلالا فقد قال النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم خمس يقتلن في الحل احرم الحديث واما لقتل الوزع ونهي عن قتل بارية من الاربع  
 النملة والنخلة والسرور والهدب وباجزاء فحل الطيبات وتحريم الخبائث لقوله تعالى وحل لهم الطيبات  
 ويحرم عليهم الخبائث والطيبات ما تشبه العرب يستلذه من غير ان ورد تحريمه نص من كتاب  
 اوستة **باب الصيد** وكان الاصطياد ويدا للعرب وسيرة فاشتهت فيهم حتى كان ذلك  
 ان المكاسب التي عليها ما شتم فاجبه النبي صلى الله عليه وسلم ما صيد بالسلاح  
 الجارح والجموح اخرج كان حلالا اذا ذكر اسم الله عليه لحدوث النبي انقلبه احشني في الصحيحين قال  
 قلت يا رسول الله انما ارض صيدا يصيد بقوسي وكبجي العلم وكبجي الذي ليس يعلم فما يصلي لي فقال  
 ما صيدت بقوسك تذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكبجك المعلوم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكبجك  
 غير المعلوم فادركت وكذا فكل في الصحيحين من حديث حماد بن عمار قال قلت يا رسول الله اني ارسل الصواب الحاملة  
 فيمسك علي واذا ذكر اسم الله قال اذا ارسلت كلك المعلوم فذكرت اسم الله فكل ما مسك عليك قلت  
 وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركا كلب ليس معها قال قلت فاني ارمي بالمرعاض الصيد فاصيد  
 قال اذا رميت بالمرعاض فخرق فكل وان اصابه لجرسه فلا تأكل في رواية اذا ارسلت كلك فاذكر اسم الله  
 فان امسك عليك فادركته حيا فاذبحه وان ادركته قد قتل لم يأكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاه و  
 في لفظ من حديثه عند ابي داود وقلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فانما امسك عليك  
 وفي الصحيحين من حديثه فكل مما امسك عليك الا ان يأكل الكلب فلا تأكل فاني اخاف انما يكون امسك  
 على نفسه من حديث ابن عباس عن ابي حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارسلت  
 الكلب لا تأكل من الصيد فلا تأكل فانما امسك على صاحبه وقد اخرج احمد والبيهقي وابن ماجه والترمذي  
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله اني اكل الكلب فاني اخاف انما يكون امسك  
 مكاتبه فكل مما امسك عليك فقال يا رسول الله ذكاه وغير ذكاه قال ذكاه وغير ذكاه قال ذكاه قال  
 وان اكل منه قال يا رسول الله فاني في قوسي قال كل امسك عليك قوسك ذكاه وغير ذكاه قال ذكاه

باب  
الصيد

وغير ذلك قال فان اغتصب عني قال وان اغتصب عنك ما لم يصل ليني يتغير او تجد فيه اثر غير سهمك وقد قال  
ابن حجر انه لا باس باسناوه وفيه نظر لان في اسناوه وادود بن عمرو والاودى المشتقى وفيه مقال وضابط  
وقد اخرج نحو هذا الحديث ابو داود ومن حديث ابى ثعلبة الغنصه ولا يتقص هذا المعارضة ما في الصحيحين من  
عن اكل ما اكل منه الكلب واخرج احمد والبوداود ومن حديث عتي بن حاتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب ابوا ثم ارسلته وذكر اسم الله عليه فكل ما اسك عليه فكل  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حمار الوحش الذي صاده ابو قتادة فلما برحه وهو في الصحيح وقد تقدم  
في الصحيح وقد ذكر السنن كتاب الغنم فحليل ما صيد بالجوارح فقال ما علمت من الجوارح وابع الاكل فقال فكلوا  
ما اسكن عليكم وقد ذكرنا من هذه الادلة على ما شتم عليه المختص من ان ما صيد بالجوارح والجوارح  
كان حلالا وما صيد بغير ذلك فلا بد من التذكير وقد نزل صلى الله عليه وسلم في المعراض اذا اصاب فخرق منترك الجوارح واعتبر مجرد الخرق كما في حديث عتي بن حاتم المذكور وفي لفظ  
لاحمد من حديث عتي قال قلت يا رسول الله ما تقوم مني فما يل لنا قال يل لكم ما ذكيتهم وما ذكرتهم سمع  
عليه فخرقتم فكلوا فدل على ان المعتبر مجرد الخرق وان كان القتل ينقل فحل ما صاده من يرمي بهذه البناوي  
التي يرمى بها بالباروت والرمصاص لان الرصاص تخرق خرقاته اذ اعل خرق السلاح فلها حكمه وان لم  
يدرك الصائد بها ذكاة الصيد اذ ذكر اسم الله على ذلك وفي التوسمي حل ما اصطاد بكلبه اذ ذكر اسم الله  
عليه عند ارساله وكان الكلب معلما قال تعالى وما علمت من الجوارح مكبلين فكلوا من ما علمت الله فكلوا مما  
اسكن عليكم واذا ذكر اسم الله عليه والتعليم وان يوجد فيه ثلثة اشياء انا اشليت اشلتك واذا اخرج  
انزجرت واذا اخذت الصيد اسكت ولم تاكل فاذا وجد ذلك منها مرارا واذا ثلث مرات كانت ميتة  
يحل صيدها وعلى هذا كله اهل العلم في الجملة والثناء على اهل العلم على ان المراد بالجوارح الكواكب من سباع البهائم كما  
والكلب ومن سباع الطير كالبازي والصقور والقبيل التعليم فحل صيدها والكلب هو الذي يرمى بالكلاب  
على الصيد ويعلمها فكلوا اما اسكن اراوان الجاجة المعلنة اذا جرت بارسال صاحبها فاخذت الصيد  
وقلتة كان حلالا قلت وهذا هو ذهب مالك والقول القديم للشافعي ثم تعقب الشافعي بحديث عتي  
بن حاتم المذكور وهو ذهب ابى حنيفة وسمع مالك اهل العلم فيقولون في البازي والعقاب والصقور  
ما شبه ذلك انه اذا كان معلما ليقفه كما تقفه الكلاب المعلنة فلا باس باكل ما قتلوه مما صادت واذا ذكر  
اسم الله على ارسالها قال مالك لا يجمع عليه عننا ان المسلم اذا ارسل كلب المجوسى الضارى فصاد او قتل  
انه اذا كان معلما فاكل ذلك الصيد حلال لا باس به وان لم يذكر المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم يرمى بشفقة  
المجوسى او يرمى بقبوسه او ببله فيقتل بها فصيد ذلك وذبحته حلال لا باس باكله قال مالك اذا ارسل  
المجوسى كلبا لم يرمى على صيد فاخذه فانه لا يؤكل ذلك الصيد الا ان ينيك وانما مثل ذلك من المسلمين

ومثله يأخذ بالجبس فيرمي بها الصيد فيقتله ويتركه شقرا المسلم يذبح به الجوسى فلا يحل كل شئ من ذلك  
 انتهى واذا شارك الكلب الملعك كلب آخر لم يحل صيدهما لما تقدم في حديث عدى بن  
 قولة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم يشركا كلب ليس منهما وفي لفظه في الصحيحين قال قلت يا رسول الله  
 انى ارسل كلبى واتي قال ان ارسلت كلبك سميت فانه يقتل فكل وان اكل منه فلا تأكل فانما امسك  
 على نفسه قلت انى ارسل كلبى اخذ به كلب الاورى ايها اخذه قال فلا تأكل فانما سميت على كلبك  
 ولم تسم على غيره وفي لفظه فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقتل فلا تأكل فانما لا تدرى ايها قتله  
 واذا اكل الكلب الملعك او خوه من الصيد لم يحل وانما امسك على نفسه لما تقدم من الاورى  
 على ذلك وتقدم ايضا خبرها على حديث عبد الله بن عمرو واذا وجد الصيد يعد وقوع الرمية  
 فيه ميتا ولو بعد ايام في غير ما كان حلالا لم ير ميتا او يعلم ان الذى قتله غير همه  
 الحديث ابى ثعلبة انخسني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ربيت سمك فغاب ثلثه  
 ايام وادركته فكله لم يمتين اخرجه مسلم وغيره في الصحيحين من حديث عدى بن حاتم قال سألت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصيد قال اذا ربيت سمك فاذا كرم سمك اسد فان وجدتته وقتل  
 فكل الا ان تجدته قد وقع في بار فانما لا تدرى الما قتله او سمك وفي لفظ من حديثه الاحمد والبخاري  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ربيت الصيد فوجدته بعد يوم او يومين ليس به الا اثر  
 سمك فكل وان وقع في الما فلا تأكل وفي لفظ مسلم نحوه وفي لفظ البخاري من حديثه ان امرى الصيد  
 فقتل اثره اليومين والثلاثة ثم تجده ميتا وفيه سمه قال يأكل ان شاء وفي لفظ للترمذي وصحاح قال  
 قلت يا رسول الله امرى الصيد فاجد فيه سمى من الغد قال اذا علمت ان سمك قتله ولم تر فيه اثر سبع  
 فكل قلت وعلى هذا اهل العلم في الجملة **باب الذي يجره هو ما انظر الدم اى اسأله وفرسه**  
 اى قطع الاوداج وهاهنا قال بينهما الملقوم وذكر اسم الله عليه ولو حجا وخوة خشيت وغيره  
 ما لم يكن سنا او ظفرا الحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال قلت يا رسول الله انما لقيت  
 الدم عندى وليس معنا دمي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما انظر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا  
 ما لم يكن سنا او ظفرا اسألكم عن ذلك اما النش ففظم واما الطفر فندى الحبشة واخرج ابو داود ومسلم  
 ابن عجباش وابيريرة قال انهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من شريطة الشيطان وبني التمر  
 تخرج فيقطع الجملد ولا تقري الاوداج وفي اسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني وهو ضعيف واخرج احمد  
 والبخاري من حديث كعب بن مالك انها كانت لهم فتم ترعى بطلع فابصرت جارية لنا شاهة من غنمنا  
 موتا فكسرت حجر افدتها فقال لهم لا تأكلوا حتى اسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وارسل  
 اليه من يسأله عن ذلك انه سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كلب وارسل اليه فامر باكلها

بغيره دليل على ان ذبح النسيان والرفيق جائز وعليه اهل العلم واخرج احمد والنسائي وابن ماجه بنحو  
 زيد بن ثابت ان ذبنا بئس شاة فذبحوها فمروا فقص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الكلب واخرج احمد والبيهقي والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عبد بن حاتم  
 قال قلت يا رسول الله انما قضيت الصبي فلا تخدسكينا الا بالظن وشقة العصا فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
 والله وسلم امر الدم بما شئت واذا كرا اسم الله عليه والظن ارجح المذنب واخرج البخاري وغيره من حديث  
 عائشة ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأتونا باللحم لا ندري اذكرا اسم الله عليه ام لا فقال  
 سموه احليه انتم وكلوا قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح بل فيه تيسر  
 نفير الذابح اذا شك في اللحم بل كره عليه اسم الله عند الذبح ام لا فانه يجوز له ان يسمى ويأكل ويجزى  
 لقن ييب الذبيحة لحديث شداد بن اوس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 ان الذب لا يحسن الا على كل شيء فاذا قتلته فاسم الله القتلته واذا ذبحته فاسم الله الذبح وليد احكم  
 شفرته وليد حرج ذبيحة اخرجه احمد وسلمه والنسائي وابن ماجه واخرج احمد وابن ماجه من حديث ابن  
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر ان شئ من الشفاء وان توارى عن البهائم وقال  
 اذا ذبح احدكم فليهرأى جهرا وفي اسناده ابن السيرة وفيه مقال معروف قلت في اختيار اقرب طرق  
 للاحاطق الروح اتباع داعية الرحمة وهي غلبة رضى بهار رب العالمين ويتوقف عليها اكثر المصالح المتبعة  
 والمدنية والمثلية بها ما ورد في تحريمها من الاحاديث الثابتة في الصحيح وغيره وهي عامة وتحريم  
 ذبحها الغيرة والله لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من لعن من ذبح لغير الله كما في صحيح مسلم  
 وغيره ولقوله تعالى وما ابل به لغير الله وكان اهل الجاهلية يتقربون الى الاصنام والنجوم بالذبح لا بل  
 اما بالاهلال عند الذبح باسم الله واما بالذبح على الاصنام المخصوصة لم يفتوا عن ذلك وهذا احد نظائر  
 الشرك واذا لقن لرب الذبح لوجه جاز الطهين والوصى وكان ذلك كالتحريم لحديث ابى الشتر  
 عن ابية قلت يا رسول الله انما تكون الزكاة الا في الحلق واللبنة قال لو طعنت في فخذ ما لاجراك  
 اخرجه احمد والسنن وفي اسناده مجهولون وابو العشر لا يعرف من الجوه ولم ير دونه غير جاد بن سلمة  
 فهو مجهول فلا تقوم بحجة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما  
 قال كناع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فذبح من ابل القوم ولم يكن منهم خيل فرماه  
 رجل سهم فحسبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لهن البهائم اوابن كادوا عبد الجوش  
 فما فعل منها فافعلوا به هكذا وذكاة الجنين ذكاة امه لحديث ابى سعيد عند احمد وابن ماجه  
 والبيهقي واودو والتر مذكى والد اترظني وابن حبان وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في الجنين  
 ذكاة امه وكذا حديث طرق يعقوب بعضها بعضا وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة يشهد له

قلت وعليه الشافعي وموافقه محمد بن الحسن، وقال البوصيفة لا يجوز حتى يخرج حيّا فينكح قال ابن القيم  
وروت السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة بان ذكاة الجنيين ذكاة أمته بآنها خلاف الأصول وهو تحريم الميتة  
فيقال الذي جاز على سبيل تحريم الميتة يستثنى السمك الجراد من الميتة فكيف وليست ميتة فانها جز  
من اجزاء الامم والذكاة قذات على جميع اعضائها فلا يحتاج ان يفرد كل جزء منها بذكاة والجنيين  
تابع للآخر جزء منها فهذا مقتضى الأصول الصحيحة ولو لم ترد السنة بالاباحة فكيف وقد وردت بالاباحة  
الموافقة للقياس في الأصول فقد اتفق النقص والاسل والقياس في هذا الجرح ومما ايدى من الحجة فهو  
حديثه لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قطع من بهيمة وهي حية فاقطع منها فهو ميتة  
اخرج ابن ماجه والبيهقي والطبراني وقد قيل انه مرسل مخرج احمد والترمذي والبوداود والدائمي والحاكم  
من حديث ابى ذؤاد الليثي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة  
واخرج ابن ماجه والطبراني وابن عدى نحوه من حديث تميم الدارمي قلت وكان اهل الجاهلية يحثون  
اسنة الابل ولقطة الياث الغنم فهو اعز ذلك لان فيه تقديرا ومناقضة لما شرع الله تعالى  
من الذبح وتحل ميتتان ودمان السمك والجراد وعليه اهل العلم والكبد والطحال وهما  
اعضوان من اعضاء بدن البهيمة لكنهما يشبهان الدم فازاح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وسلم الشبهة فيهما وليس في الحوت والجراد دم مسفوح فلذلك لم يشرع فيهما الذبح ووجه حديث ابن عمر  
عند احمد وابن ماجه والدارقطني والشافعي والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
اصل لنا ميتتان ودمان فاما الميتان فالحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال وفي اسناده  
عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وهو ضعيف وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن ابي اوفى قال غردنا مع  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سبع غردات ناكل الجراد وفيها ايضا من حديث جابر ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا من ما اخرج الله من بطن السمكة وكلوا من ما اخرج الله  
كل من صيد البحر صيد يهودي او نصراني او مجوسي انتهى والى هذا ذهب الجمهور فقالوا ميتة البحر خلال  
سوا ما ماتت بنفسها او بالاصطيا وقد ثبت المنعقة الى انه لا يحل الا مآلات بسبب آدمي او بالقار والبلبل  
او جزه عنه واما مآلات او قتله حيوان غير آدمي فلا يحل ويستدلوا بما اخرج ابو داود من حديث جابر  
مرفوعا بلفظه ان قاله البحر او جزه عنه فكلوه ومايات فيه قطعا فلانا كلوه وفي اسناده يحيى بن سليم وهو ضعيف  
الحفظ وقد روى من غير هذا الوجه وفيه ضعف قلت في ظاهر القرآن والحديث اباحة ميتات البحر كلها اكلها  
منها اكل العيش في البحر فاذا اخرج منها كان عيشه عيش المذبوح كالسمك فكل ذلك حلال بانواعه ولا حاجة الى وجه

ن

سوار يركل مثلني البركة النورية ولا يركل كالكلب والكل يركل وان لم يركل  
 ما يبيش في الماء فاذا اخرج وام حيايته فان كان طائرا كالبط فخرج فحلال ولا يركل تنجس بها وان كان خيرا  
 كالضفدع والسرطان والسحفاة وذوات السموم كالحية والعقرب فخرج ام وعليه شائعي اقول وعلى هذا فقولوا  
 تعالى اهل الكفر صيد البحر المراد منه ما يستطاد بالقصد والاختيار وقوله وطعامه المراد منه ميتات البحر  
 مما لم يصيد بالاختيار كمن يبيع الميتة كراميته لذكر الميتة في مقام التحليل وقوله متاعا لكم اباحته لاهل الحضر وقوله  
 وللسيارة المراد منه اباحته لاهل السفر وقال ابو حنيفة جميع حيوانات البحر حرام الا السمك المعروف وتحل  
 الميتة للمضطر لقوله تعالى الا اذا اضطررتم اليه وقتبشت تحليل الميتة عند الجوع من حديث ابى ذر  
 الليثي عند احمد والطبراني في رجال ثقافت ومن حديث جابر بن سمرة عند احمد وابى داود وكسان ولا سطون  
 ومن حديث الفجيع العامري عند ابى داود وقد اختلف في المقدار الذي يحل تناوله وظاهر الآية انه يحل  
 ما يدفع الضرورة لان من انفع ضرورية فليس يضطر في السوي اما ذبيحة اهل الكتاب فتحل بغير الكتاب  
 وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم اقول معنى الآية باتفاق المشركين  
 ذبايح اليهود والنصارى حلال لكم وذبايحكم حلال لهم قيل اتي فائدة في محل لهم وهم كفار ليسوا اهل الشرع  
 فقال الزجاج معناه حلال لكم ان تسلموهم واقول معناه حلال لهم اذا التزموا شرائعنا اكلوا وكان اليهود يربو  
 ان بنى اسرائيل لايحل لهم ذبايح العرب فبين الله تعالى بان الاحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم دون  
 قوم وعليه اهل العلم ان ذبايح اليهود والنصارى حلال لنا وذبايح المجوس لا تلحل وفي الموطأ سئل ابن عباس  
 عن ذبايح نصارى العرب فقال لا باس بها وتلى هذه الآية ومن يتولم منكم فانه منهم قلت عليه ابو حنيفة  
 وقال الشافعي لا تلحل ذبيحة المتنصرين والتحريف والنسخ والشكوك فيه **باب الضيافة**

من وجد ما يقربى به من نزل من الضيوف ان يغفل ذلك وحده الضيافة الثالثة  
 ايام وما كان وراء ذلك فصدقة ولا يحل للضيف ان يتوى عند لا حتى يخرج  
 واذا لم يفعل القادر راع الضيافة ما يجب عليه كان للضيف ان يأخذ من ماله  
 بقدر قسركا كحديث عتبة بن عامر في الصحيحين قال قلت يا رسول الله انك تبغني فنزل بقوم لا يقرنا  
 فماترى قال ان نزلتم بقوم فامرواكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف  
 الذي ينبغي لهم وفيما من حديث ابى شريح الخزازي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان  
 يومه باسدا واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قال وما جائزته يا رسول الله قال يوم وليته والضيافة  
 ثلثة ايام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يتوى عنده حتى يخرج اي يضييق صدره واخرج  
 احمد وابو داود ومن حديث المتقدم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ليلة للضيف واجبة على  
 كل مسلم فان اصبغ لغناؤه محروما كان دينا له عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه وسنا وصحح واخرج احمد

رجع  
 في  
 الحديث



وابوداؤد وانما حكم من حديث ابيه بركة نحوه وسناده صحيح وفي الباب ما حديث وقد ذهب الجمهور الى  
ان الضيافة مندوبة لا واجبة واستدلوا بقوله فليكرم ضيفه جائزته قالوا والماثلة هي العطية والضيافة  
واصلها التزيب ولا يخفى ان هذا اللفظ لا ينافي الوجوب واول الباب مقتضية لذلك لان التزيم  
لا يكون للمخاللة بامر مندوب وكذلك قوله واجبة فانه نص في محل النزاع وكذلك قوله فما دل  
ذلك فهو صدقة في السبوي وفي قوله جائزته قولان أحدهما يتكلف له في اليوم الاول بما استعده ولقد  
له في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضرة ولا يزيد على عادته وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعرفة  
ان شافعل وان شاور ترك والثاني ان جائزته ان يطيعه بما يجوز به سافر لوما ولبنة وبهم اكل  
طعام الغير بغير اذنه لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وكل ما دل على تحريم بال غير دل  
على ذلك لانه مال انا خص منه ما ورد فيه ليل نهيته كالنصف اذا حرمة من يجب عليه ضيافته كما مر  
ومن ذلك حلب شاة واخذ ثمرته وزرعه لا يجوز ذلك اذ نهى ان يكون عتاجا لى

ذلك فلينادى صاحبها بل او انما لحظ فان اجابه ولا فليشرب وليا كل غير متخذ خبثه  
لما دل العامة وانما عتد العامة فظاهر كالاتية الكرمية وحديث خطبة الودع ونحو ذلك واما الائمة  
فمن حديث ابن عمر في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجلبن احدكم ماشية  
احدا الا باذنه بحسب احكامكم ان يوتي مشربة فيقتل طعامه وانما يخرج من ضرره موشيهم طمعتهم فلا يجلبن احد  
ماشية احدا الا باذنه واخرج احمد من حديث عيسى بن ابي الحكم قال اقبلت مع سارتي نريد الحج حتى اذا  
ولونا من المدينة قال فاذلوا فخلعوني في ثوبهم فاصابني جماعة شديدة قال فمضى بعض من خرج من المدينة  
فقالوا اوردناك المدينة فاصبت من تمرهم اليها قال قد فعلت عاتقا فطعنت منه فتوبين فانما في صاحب  
الحائط والى ابي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجزة جبري وعلي ثوبان فقال لي ايما ثوب  
فما شئت الى صاحبنا قال فذره واعط صاحب الحائط الاخر ففعلت سبياني في سناده ابن ابي عمير وله طريق اخرى  
عنه انه وفي سناده ايضا ابو بكر بن يزيد بن ابي جابر غير معروف الحال وقد اعل في هذا الحديث بان سناده  
عبد الرحمن بن يحيى عن محمد بن زيد وهو ضعيف واخرج احمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر  
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يا كل غير تخضعته واخرج ابوداؤد  
والترمذي وصححه بن حزم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا لى احدكم على ماشية فان غلبها  
كان صاحبها فليستاه فان ان لم يملكه فليشرب ان لم يكن غلبها فليصوت ثلاثا ثم ينادى يا ابا عبد الله فليستاه فان لم  
يجبه فليشرب ليشرب لايحل هو من كل محسن من سمخه وفيه مقال معروف اخرج احمد وابن ماجه وابو داود والبيهقي والترمذي  
صحيح بن ابي عمير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا لى احدكم حائطا فاراد ان ياكل فلينادى صاحب  
ثلاثا فان اجابته ان ياكل فادركه كما ياكل فان اراد ان يشرب من البها فلينادى يا صاحب لابل او يا ابا عبد الله

باب  
الضيافة

والأفليس رب وأخرج الترمذي والبوداؤد من حديث رافع قال كنت ارمي الخ لا تصار فانتدوني فندبوا الي  
 الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رافع لم ترمي تخلم قال قلت يا رسول الله اجمع قال لا اجمع  
 وكل ما وقع اشبكك الله واراك واخرج البوداؤد والنسائي من حديث شريك بن عبد الله في قصة شريك  
 رافع وفيها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لصاحب الخ لا تعلمت اذ كان جاهلا ولا اهتمت  
 اذ كان جاهلا والمراد بالخبثية ما يحمله الانسان في خضنه وهي الخ المجهمة وسكون الباء والموحدة وبعد ما يكون  
 ويمكن اجمع بين الاحاديث بان تغير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى الخ لعدم الشهادة منه ولو  
 فرضنا عدم صحة اجمع بهذا كانت احاديث الاذن عند الحاجة مع الشهادة ارجح **باب داب**  
**الاكل** فقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابا يتادبون بها في الطعام كما ستأتي تشريح  
 للاكل التسمية الحديث عاليته عند احمد وابي داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه قالت  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكل احدكم طعاما فليقل بسم الله فان نسي من اوله فليقل  
 بسم الله على اوله واخره واخرج مسلم وغيره من حديث جابر سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا  
 دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء واذا دخل فذكر الله  
 عند دخوله قال الشيطان ادركتم المبيت فاذا لم يذكر الله عند طعامه قال ادركتم المبيت والعشاء واخرج  
 مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الشيطان  
 ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه الحديث واخرج الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ياكل الطعام في سبعة من اصحابه فجاء اعرابي فاكل بقمطين فقال يا رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انا اكلت لثمة فاكلت وعلية لم اكل  
 قال النووي الا فضل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله حصلت السنة ولا كل من العيين  
 الحديث ابن عمر عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ياكل احدكم بشماله ولا يشر  
 بشماله فان الشيطان ياكل بشماله ويشر بشماله قلت وعلية ان العلم ومن حافتي الطعام لا من  
 وسطه الحديث ابن عباس عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه واخرج البوداؤد وابن ماجه اذا اكل  
 احدكم طعاما فلا ياكل من اعلى الصحنه ولكن ليأكل من اسفله فان البركة تنزل من اعلاه وهما يليه  
 الحديث عمر بن ابي سلمة في الصحيحين وغيرهما قال كنت غلاما في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكنت  
 يدي تطيش في الصحنه فقال لي يا غلام سمع الله وكل مما يليك ويلحق اصابعه وعلية  
 الحديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا طعم طعاما لعق اصابعه لئلا  
 وقال اذا وقعت لقمة احدكم فليطعمه عند الذي اوليا كلامه ولا يعطه الشيطان انما ان نلت القصعة

الحديث

وقال ثم لا تدرون في أي طعامكم البركة وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال  
 وسلم قال إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلبسها أو يلبسها وأخرج مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله  
 عليه وآله وسلم لم يمسح الأصابع في شئ من طعامه وقال لا تدرون في أي طعامكم البركة وقال في حجة الباقية وقد ذكرنا  
 أن زيارته ذات يوم من أصحابنا فزينا اليه شيئا فبينا يأكل إذ سقطت كسرة من يده وتهدت في الأرض  
 فبعل نبتة راجعت فتباعدت حتى تعجبوا بما ضروا بعض العجب وكابدوا في مقابلة بعض البهائم ثم انقادوا في الكلب  
 فلما كان بعد أيام تحبب الشيطان السنان على سائر فكان فينا الحكم في حرمت بقلان وهو يأكل فأنعمي الكلب  
 الطعام فالتعني منه شيئا فخطفت من يده فزارعني حتى أخذه مني ولبينا يأكل أهل بيتنا أصول الجوز فزادته  
 بعضها فوثب اليه الإنسان فاخذه وكاد يصابه وجع في صدره ومعه ثم تحبب الشيطان فاجبر على سائر  
 كان اخذ ذلك المتدبرة وقد قرع اسماعنا شئ كثير من هذا النوع حتى علمنا أن نزهه الأحاديث ليست  
 باب ارادة الحجاز وانما يريد حقيقتهما فمن العلم الذي اعطاه الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم حال الصلاة  
 والشياطين وانتشارهم في الأرض انتهى وأخرج عن الفراع والدعاء في حديث أبي أمامة عن النجاري  
 وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رفع يده قال الحمد لك كثيرا طيبا مباركا فيه غير  
 ولا مودع ولا متعني عنه ربنا وأخرج أحمد والبوذا وأورد الترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في البخاري  
 من حديث أبي شعيبه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي  
 وسقانا وجعلنا مسلمين وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث معاذ بن النسي قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي الطعمي بذا ورزقنيه من غير  
 حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وأخرج البوذا ومن حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واطمئننا خير الله وإذا شقينا فليقل اللهم  
 بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شئ يحجز من الطعام والشراب إلا اللبن وأخرجه الترمذي في صحيحه  
 ولكن في اسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حنبل قال أبو حاتم بصري أخرجه  
 ولا يأكل متكئا لحديث أبي حنيفة عن النجاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم ما أنا فلا أكل متكئا لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يثبت في العرب وعازاتهم وسط العار  
 ولم يكونوا يتكاثرون تكلف الحج والخذ بها أحسن ولا أحسن الصحاب الملة من أن يتبعوا سيرة آبائهم  
 كل فقير وقطير وما أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جوان ولا في سكرته ولا خبز لم يرق ولا إذا  
 شاة سميطا بعينه فتلا ما رأى من مخلد لا نوايا لكون الشئ غير منقول **كتاب الأشربة كل مسكر**  
 حرام لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر فمسكر  
 مسكر فمشمس فلك جميع أنواع الخمر من الشجر من وغيرهما فبينا أنه قول لقالي إنما الخمر والميسر الآية وفيه

الاشربة

مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الخمر فقال لا يشربها العبد الا باليمين بشرطه فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل شراب اسكر فهو حرام وفيها نحوه بين حديث ابن مسعود وفي الباب احاديث وفي الحجة وقد استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واصحابه احاديث كثيرة من طرق لا تحصى وعبارات مختلفة فقال ابن عمر من تميز بالخمر والغبنة وكذلك الفتن جميع الملل والمحل على قبحه بالمرء وليس الامر كما يظن من لا بصيرة له من امة حسن النظر الى الحكمة الغلية لما فيه من تقوية الطبيعية فان هذا الظن من باب اشتباه الحكمة الطبيعية بالحكمة العماينة واجتاحتها متغايرة وان وقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة اشياء الغضب والتمرد والخملة والشخير والعسل والخمر ما حرام العقل وقال لقد حرمت الخمر حين حرمت وما نجي خمر الاعناب الا قليلا وعامة خمر البسر والتمر وكسروا دنان الفضج حين نزلت وهو ليقضيه قوانين التشريع فانه لا معنى لخصوصية الغضب وانما المؤثر في التحريم كونه مزيل للعقل يدعوه قليلا الى كثيره فيجب بالقول ولا يجوز لاحد اليوم ان يذهب الى تحليل ما اتخذ من غير الغضب واستعمل اقل من حد الاسكار ثم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يبلغهم الحديث في اول الامر فكانوا معذرين ولما استفاض الحديث وظهر الامر بالكرامة التماسح حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من امتي الخمر ليس منها بغير اسمها لم يبق عذرا اعادنا الله تعالى وكسولين من ذلك انتهى وقام هذا البحث في مسك الختام فليحج اليه وما اسكر كثيرا فقليله حرام بحديث عائشة عند احمد وابي داود والترمذي وحسنه وابن جبران والدارقطني واعلم بالوقف قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل مسكر حرام والمسكر الفرق منه فملا والكف منه حرام ورجاله رجال الصيح الامر ومن سالم الاضارعي مولاهم المدني قال المندرجي لم ارا احدا قال فيه كلاما وقال الحكماء هو معروف بكنته يعني ابا عثمان واخرج احمد وابن ماجه والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما اسكر كثيرا فقليله حرام واخرجه ابو داود والترمذي وحسنه وقال ابن جبر رجاله ثقات من حديث جابر واخرجه ايضا احمد والسنن والابن ماجه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده وفي الباب احاديث في المسبوق وعليه الشافعي والبخاري والشافعي يقول كل ما حرام العقل فهو خمر قليل وكثيره حرام يجب منه الحد سواء كان من غيب او من غير ذلك وسواء كان نيا او طبعوا وفي يذهب الى خصنة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ماء العنب او شدة جو الخمر والسكر من فضج التمر حرام محد منه دون سائر المسكرات انتهى ويجوز ان لا يفتاد في جميع الانبياء لما اخرج به مسلم وغيره من حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كنتم تهتككم عن الله شربة الا اني نظروا في الاوم فاشتهوا اني كل وغدا غير ان لا تشربوا اسكروا في لفظه اسلم ايضا وغيره يمتك عن الظروف وان ظرنا لاي غيبا ولا يجر منه كل مسكر حرام وفي الباب احاديث مصرفة فيخرج ما كان قبح منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الابتداء في الشبابة والبقية والرفق وانتم ونحوها كما هو مذكور في الاحاديث المروية في الصحيحين من غير ما ذهبوا اليه

مسند احمد

بنار اخضر فيها وبه قال مالك واحمد ولا يجوز ان يباذ جنسين فخلططين لحديث جابر بن الصخرين وغيرهما  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى ان يذبح التمر والزبيب جميعا ونهى ان يذبح الرطب والبجج جميعا ونهى  
من حديث أبي قتادة نحوه وسلم نحوه من حديث أبي سعيد وله ايضا نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب عارضا  
وجه النهي عن ان يباذ الخلطين ان الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط فيظن المتبذرا انه لم يبلغ حد الاسكار وقيل  
قال النووي ومنه سبب الجهر بان النهي في ذلك للتنزيه لا التحريم وانما يحرم اذا صار سكرا ولا يخفى ما فيه وقال  
بعض اهل الكوفة هو التحريم وقد ورد ما يدل على منع التباذ فليس سوا ذلك وما ذكر في الاثار من السابقة ام لا وهو  
ما اخرج النسائي واحمد من حديث الشافعي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يجمع بين شيتين فينبذ  
يعني احداهما في صاحبه من اجل اسناده ثقات وفي السوي اختلف اهل العلم فذهب جماعة الى تحريمه وان لم يكن الشرب  
التحريمه مسكرا انما هو حديث به قال مالك واحمد وقال الاكثر من جهرا ان اذا كان شربا او مسكرا او لم يكن فيه  
الاسكار وانما خص كرهه لانه كان من عادتهم ان يذبحوا السكر بذكره قال الليث انما جازت الكراهة ان ينبذ  
جميعا لان احد بهما يشرب صاحبه ويجرام تخليل الخمر لحديث الشافعي عن احمد وابي داود والترمذي وسحبه  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن اخمر يتخذ خلا فقال لا واخرج احمد وابوداود والترمذي عن عيسى  
ايضا ان ابا طه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ايتام ورثوا ائمة فقال اهلها فقالوا  
خلا قال لا وقد غراه التندر في مختصر السنن الى مسلم وله حديث ثالث نحوه اخرجه الدرر القطني واخرجهم  
حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب عن ابى الزبير وجابر وصح ذلك عن عمر بن الخطاب ولا يعلم في  
مخالف ولم ينزل اهل المدينة يتكروا ذلك قال الكاظم سمعت ابا الحسن علي بن عيسى الجعفي يقول سمعت محمد  
بن اسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول قدمت المدينة ايام مالك فتقدمت الى قاض فخلت عنده  
فلما خرج قال سبحان الله في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك  
لعم فم ينكر علي احد واما روي عن علي بن الحسن اصطفاة اخراجه عن عاتكة انه لا بأس به فقول اخراجه فخلت بنفسها لا  
باتخاذ انتهى وفي نسخة سئل عن اخمر يتخذ خلا قال لا قيل انما صنعها للذوا فقال انه ليس بدواور ولكنه دار او قل  
لما كان الناس يلعنوا باخراجه وكانوا يتحيلون انما يحيلوا انهم الصلح الا بالنهي عنها على كل حال فكذلك عنده للذوا  
ولا حيلة انتهى وجوز شراب العصير والبنين قبل غلبته لحديث أبي هريرة عن ابى داود والنسائي وابن جابر  
قال علمت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم فحينئذ فطره بغيره فحينئذ في يومه فطره فحينئذ فطره فحينئذ فطره  
نيس فقال ضرب بها الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر واخرج احمد عن ابن عمر في العصير  
قال اشربه بالماء يذبحه شيطان قيل وفي مكة يذبحه شيطان قال في ثلاث واخرج مسلم غيره من حديث ابن عباس انه  
كان يفتح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبيب فيشر باليوم والغد ولعب الغد الى اساءة الثالثة ثم لم ير فينبغي  
ان يباذ او يراق قال ابو داود معنى لنبني فمادهم يباذ بالفساد ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة ايام لحديث

ب  
ج  
د  
هـ  
و  
ز  
ح  
ط  
ي  
ك  
ل  
م  
ن  
س  
ع  
ف  
ق  
ك  
خ  
د  
ر  
ز  
ح  
ط  
ي  
ك  
ل  
م  
ن  
س  
ع  
ف  
ق

ابن عباس المذكور وقد اخرج مسلم وغيره من حديث عائشة انها كانت تتخذ لرسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وآله وسلم غدة فاذا كان من الشئ فبشئ شرب على غشاء وان فضل شئ صبته او افترته ثم تتخذ له ليل  
فاذا اصبح لغدي فبشرب على غداة قالت لنفس السقا غدة وعشية وهو لا يابا في حديث ابن عباس في تفسيرهم  
انه كان يشرب اليوم والغد وبعد الغد الى سائر الايام لان الثلاث شتملة على زيادة غير منافية والكل في الصحيح  
وآداب الشرب ان يكون ثلاثة انفاس لحديث النبي في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
يوسلم كان يتنفس في النار ثلاثا وفي لفظ مسلم انه كان يتنفس في الشرب ثلاثا وليقول انه ارى وامر امره والرواد  
انه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الايام وانما النفس في الايام فبشئ من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا شرب احدكم فلا يتنفس في الايام واخرج احمد والبخاري والدارقطني  
ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يتنفس في الايام  
او يفتح فيه واخرج احمد والترمذي وصححه من حديث ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ  
في الشرب فقال الرجل القنطرة اياها في الشرب فقال ايتها في الايام من نفس واحد قال فابى القنطرة  
اذا عن فيك قلت وعلى هذا العلم والنهي عن التنفس في من اجل ما يخاف ان يبرز شئ من ريقه او مخاطه  
فيقع في الماء وقد يكون الكثرة من بعض من يشرب متغير فيخلق الراحة بالماء لرقته ولطفه ثم انه من فعل  
الدواب او الكثرة في الايام جرت ثم تنفست فيها ثم عادت فشرب فيكون الاحسن في الايام  
ان يتنفس بعد ايام الايام عن فمه النفخ فيكون لاجل من فان كان من حرارة الشرب فليصبر حتى يبرأ وانما  
من اجل لغدي فليصبر باصبع او خمال وان لغدي فليصبر كما جاء في الحديث وبالجملة لما تقدم في آداب الشرب  
ومن قعود لان الشرب قاعد من الهيات الفاضلة واكثر هجوم النفس الرى وان تصرف الطبيعة السا  
في محله لحديث ابى سعيد عن مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما واخرج  
مسلم ايضا من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب احدكم قائما  
نسي فليكن تقى ولا يعارض هذا حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى  
من ابرزه قائما ولا اخرج البخاري وغيره من حديث علي انه شرب هو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب  
قائما وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منع مثل ما صنعت ولا اخرج احمد وابن ماجه والترمذي وغيرهم  
من حديث ابن عمر قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نشرب ونحن  
قيام لانه يمكن الجمع بان الكراهة للتنبيه وان كان قوله من شئ فليصبر حتى يبرأ ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم لا يعارض القول الخاص بالآلة تخصيص القول الشامل له ولما لم يكن الفعل خاصا به كما تقر  
في الاصول قلنا وعليه اكثر اهل العلم رؤا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب قائما نهى ذلك فان  
ليكون تناولا على سكون وطمانية فيكون البعير ان يكون منه فساد في المعدة كالكياد وغيره وتقدر ليد

فأما من حديث الترمذي في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بئرا فشق بها راسه  
 أعرابي ومن يساره الكوكب فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال لا يمين فاليمين وفيما من حديث سهل بن عبد  
 الله الترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بئرا فشق بها راسه الكوكب فقال للفقهاء  
 أتأذن لي أن أعطى هؤلاء فقالوا نعم والديار رسول لا والله بنصيب منك أحد فقالوا نعم فغضب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في يده وفي الحجة أراد بذلك قطع المنازعة فإنه لو كانت السنة لتقديم الانفصال  
 ربما لم يكن انفصال مسلمين من غيرهم حاجة انتهى ويكون الساقى آخرهم  
 شرابا لحديث أبي قتادة عن ابن عباس قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل شرب  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سألت القوم آخرهم شرابا وقد أخرج مسلم بلفظ قلت لا أشرع حتى  
 شرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن الساقى آخرهم وليست في أوله ويحمد في  
 آخره لحديث ابن عباس عن الترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا الفسار جدا  
 كشراب البعير ولكن اشربوا شربا ثلاثا سمو السداد انتم شربتم واحمدوا السداد انتم فتمت وأخرج أحمد والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا شرب  
 قال الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ويكره التنفس في السقاء والنفخ فيه وقد نظمت أدله  
 ذلك في الشرب ثلاثا الفاس والشرب من فيه لأنه إذا شربتم القوت فشرب منه فإن الماء يتدفق ويتصب  
 حلقه وفحة وهو يورث الكبد والضرر بالعدة ولا يمتنع عنه وفي دفع الماء والفساد القذاة ونحوها ودليله حديث  
 أبي سعيد في الصحيحين قال بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الاستسقية أن يشرب من  
 وفي رواية لها واقتناثها أن يقلب استساقه يشرب منه وفي البخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله  
 تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يشرب من في السقاء وزاد أحمد قال أبو بكر فأنبت أن رجلا شرب من في السقاء  
 فخرجت حية وزاد في الحجة فدخلت في جوفه وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء وهذا لا يعارضه ما رواه ابن ماجه والترمذي وحديث  
 كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قربة فمالت فأنفتحت إلى فيها فطعمته  
 وأخرج أحمد وابن شايبين والترمذي في الشمائل والطحاوي من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى  
 والترمذي من حديث عبد الله بن يسير نحوه أيضا لأن فعلة صلى الله عليه وآله وسلم قد يكون لسان  
 أجواز فمحل إحداهما النهي على الكراهية لا على التحريم وقد يكون فاعله صلى الله عليه وآله وسلم فمحل إحداهما  
 النهي على عدم العذر وقد جزم ابن جرير بالتحريم وروى عن أحمد أن إحداهما النهي ما يستحق وإذا وقعت الإجازة  
 في شيء من المائعات لم يحل شربه وإن كان جامدا القيد وما حوله لحديث يمين بن عبد الله  
 وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فاحت فقال لا تشربوا ما حوله وكلاهما



سمعتم وأخرج البؤر أو في لفظهما من هذا الحديث أن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الفارة تقع في إن  
 فقال إن كان جادا فالقوباء وما حولها وإن كان مائعا فلا تقربوه وصحح ابن حبان وأخرج أحمد وأبو داود  
 والترمذي من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن فارة وقعت في شمس قنبر  
 فقال إن كان جادا فخذوها وما حولها ثم كوا ما بقي وإن كان مائعا فلا تقربوه وقد أخرج أيضا النسائي و  
 حكم غير الفارة مما هو مثلها في النجاسة والاستفاد حكمها إذا وقع في شمس ما نحوه فقلت وعليه أهل العلم ومننا من  
 إذا كان جادا فإن كان مائعا فنجس كله فلا يجوز أكله بالاتفاق وجوز الوضوء به ولم يجوز الشاقي حيا  
 الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة لحديث حذيفة في الصحيحين وغيرهما قال سمعت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الليناج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا  
 في صحناتها فأنما لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وفيها أيضا من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم قال إن الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم ولفظ مسلم أن الذي يأكل ويشرب في  
 إناء الذهب والفضة وأخرج مسلم من حديث البراء بن عازب قال نهى ناس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث  
 عائشة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال نهى ناس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن  
 الشاقي في تضبيب الأنا لقليل من الفضة عند الحاجة لحديث النضر أن قبح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم الكسفة فاتخذ مكان الشعب سلسله من فضة قال الشيخ حماد الدين بن ابراهيم النخاس في تنبيه الغافلين  
 ومنها استعمال كواني الذهب والفضة للرجال والنساء في الأكل والشرب والادمان والاستعمال في نحو ذلك  
 وكذا قال الشيخ شمس الدين بن القيم وغيره ولا فرق بين أن تكون الآية كبيرة كالصحف الزبدية ونحوها أو صغيرة  
 كالملح والليل المارة ونحوها وكما يحرم استعمال كواني الذهب والفضة بحرم استعمال كواني النحاس على الرجال والنساء  
 ويحرم على الصالح علماء من قدم البيطعام في آنية ذهب وفضة ولم ينقطع الاستعمال فطريقة أن يأخذ الطعام  
 من الآية وليضعه في وعاء آخر أو على أن يده الشمال ثم يأكل منه لأن أو ذلك ليس بأكل فيها وكذلك  
 إذا أراد الاستعمال من كل في كونه فضة أفرغ منه في شيء ثم اتحل به والله تعالى أعلم انتهى كتاب اللباس  
 سائر العورة واجب في الملاعة والخلاعة حديث حكيم بن حزام عن أبيه عن أحمد وابن داود وابن ماجه  
 والترمذي وحسنه وأحمد وسفيان قال قلت يا رسول الله عورتنا ما تأتي منها وما نذكر فقال احفظ عورتك لا  
 من زوجتك أو ملكك يملكك قلت فإذا كان القوم لجنهم في بعض قال إن تطلعت إن لا يراها أحد فلا  
 يبرئها فقلت فإذا كان أحدنا خاليا قال فاستبأرك وتعالى الحق إن سمي منه وقد اختلف أهل العلم  
 في هذه العورة وكذلك اختلفت الأولاد وقد استوفينا ما تقرر في شرح التنقيح ولا يلزم الرجل الخالص من  
 الحجاب في بيته غير في الصحيحين وغيرهما قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه



الارفاق وانما قصد به الاستشفاء ولا يفترشه اى الحرير لم يثبت حديث خديجة عند البخارى قال زمانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لشرب في آنية الذهب والفضة وان ناكل فيها وعن لبس الحرير والديباغ وان تجلس عليه وقال هو لم يفرق بين الدنيا ولنا في الآخرة قال ابن القيم ولولم يأت هذا النص لكان النبي عن لبسته متنا ولا افتراشه كما هو متناول للاتحاد به وذلك لبس لثة وبشر كما قال النبي ثم أتت الى جصير لنا قد اسود من طول لبس ولولم يأت اللفظ العام المتناول لافتراشه بالنسي كان القياس المحض موجبا لتحريم آنا قياس المثل او قياس الاول فقد دل على تحريم الافتراش النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله بالمتشابهة من قوله خلق لكم ما في الارض جميعا ومن القياس على ما اذا كان الحرير بطانة الفراش دون ظهاره فان الحكم في ذلك التحريم على اصح القولين والفرق على القول الآخر مباشرة الحرير وعدمها كمشو الفراش فان صح الفرق بطل القياس وان بطل الفرق منع الحكم وقد تمسك جمهور النهي عن افتراش الحرير بالآفة من الفقهاء فحرموه على الرجال والنساء وبه طريقة اخر اثنان من اصحاب الشافعي وقابلهم من اواجه بنوعين والصواب تفصيل وان من ابيح له لبسه ابيح له افتراشه ومن حرم عليه حريم عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية انتهى وفي تنبيه الغافلين اجابوا على الحرير والاتحاد به حرام على الرجال وصحح الرافعي تحريم افتراشه على النساء وقاله النووي في ذلك وحكى ابن الرفعة عن بعض العلماء انه لا ينعقد النكاح بحضور الجالس على الحرير ويستبعدوا حكم التفرغ في التحريم حكم الحرير على الاصح اذا كان على صبي غير بالغ ثوب حرير قال الغزالي الصحيح ان ذلك منكر يجب نزع عنه ان كان ممينا لبعوض قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا حرامان على ذكرنا متي وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لا لكونه مكلفا ولكن لكونه يانس فاذا بلغ عسر عليه الصبر عنه كذلك شهوة الترتين بالحرير واما الصبي الذي لا تميز له فيضعف لعني التحريم في حقه ولا تخلو عن احتمال العلم فيعند الله تعالى هذا كلام الغزالي وصح النووي اجواز مطلقا والله تعالى اعلم انتهى وروى عن ابن عباس والنسابة يجوز افتراش الحرير واليه ذهب المحنفية واستدل لهم ابن قريش الحرير ابانة وليس هذا ما استدلل على السائل الشرعية على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل الصحيح الصريح ولا المصبوغ بالعصفر لم يثبت عند السدين عن عمر عند مسلم وغيره قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علي ثوبين مصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها واخرجكم عنكم وغيره ايضا من حديث علي قال نهاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن التختيم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس العصفر وفي الباب احاديث والعصفر يصنع الثوب صبغا احمر على هيئة مخصوصة فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الاحمر كما في الصحيحين من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يلبس ثوبا عبيدا بين النكبين له شعر يبلغ شحمة اذنيه رايته في حلة حمراء لم ار شيئا قط احسن منه وفي التنا

احاديث صحيح منها بان المنوع منه هو الاحمر الذي يصبغ بالصفوف والبياض هو الاحمر الذي لم يصبغ به ولا ثوب  
 قهقهة لم يثبت ابن عمر عن النبي ثوب شهرة في الدنيا البسة الله ثوب مذلة يوم القيامة اخرجه احمد  
 والبوداود والنسائي وابن ماجه ورجال سناوه ثنات والمراد بالثوب الذي يشهر لالبسة بين الناس  
 بالثوب خيرة من الملبوس ونحوه مما يشهر به اللباس له لوجود العلة ولا ما يختص بالنساء ولا  
 التمس الحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن  
 الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل في صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال لعن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء  
 وفي الباب احاديث ويحرم على الرجال التحلي بالذهب لا يفيده لما تقدم من الاحاديث الواردة  
 في تحريم الذهب وهو لا يكون الاحلية اذ لا يمكن لبسه واما ما يخالط في بعض الثياب بالحرير او غيره فهو  
 فضة لا ذهب وان سماه الناس ذهبا من الادلة على ذلك ما ورد في النسخ من خاتم الذهب ما ورد  
 فيمن على جيبه له ولو بحر بصيصه وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بالذهب وكثيره  
 وجميع ايضا رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب ولعل يجوز ذلك ام لا فاي رجع اليهما قال الحنفية في تحريم  
 جرب بصيصه اى شئ من التحلي ونحوه في تاج اللغات وفي رواية الحديث ابحر بصيصه الغنة التي تترأى في  
 التزلل اما البصيص كانهما عين جريدة وفي الحجة من نكاح الرؤوس الحلى التفرقة وهذا اطلاق انما هو الذي  
 هو الذي يفاخر به العجم ويفضون جريان الرسم بالتحلي به الى الاكثر من طلب الدنيا وولن الفضة ولذلك  
 شدد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذهب وقال ولكن عليكم بالفضة والعجا بها والثاني ان  
 النساء اوجع الى التزين ليرتد فيهن ازواجهن ولذلك جرت عادة العرب والعجم جميعا بان يكون تزويج  
 اكثر من تزويجهم فوجب ان يرخس لهم اكثر مما يرخس لهم ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم اكل الذهب  
 واخرجه اللاناث من امتي وحرم على ذكورا وقال في خاتم ذهب في يد رجل اعيد احدكم الى جبر من نافع  
 في يده وخرس في خاتم الفضة لاسيما الذي سلطان قال لا ولا ثمنه ثمن الا ونبى النساء من غير القطع من الذهب  
 وهو ما كان قطعة واحدة كبرت قال من احب ان يخلق جديبه خلقه من نار فخلقته من ذهب وذكرنا  
 الاسلوب الطوق التساور كذا جاء في التصريح بقلاوة من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا  
 الحكم حيث قال انه ليس يمكن امرأة تحلي ذهبها تظهر الاغنية به وكان لاسم ثلثة اوضاع من ذهب لظاهر  
 انها كانت مقطعة وقال صلى الله عليه وآله وسلم اكل الذهب للاناث معناه الحلي في الجملة هذا ما توجه  
 مفهوم هذه الاحاديث ولم اجد لها معارضا وذهب الفقهاء في ذلك معلوم ومشهور وهو التحليل بطلاقة  
 بالفرق بين القطع وغيره والله تعالى اعلم بحقيقة الحال **كتاب الاضي** في تشريع لاهل كل  
 بيت الحديث ابن ابي ايوب الانصاري قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

كتاب الاضي  
 في تشريع لاهل كل  
 بيت الحديث ابن ابي  
 ايوب الانصاري قال  
 كان الرجل في عهد  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم

ليصح بالشاة عنه وعن اهل بيته اخرج ابن ماجه والترمذي وصححه واخرج نحوه ابن ماجه من حديث ابى شريحه  
باسناد صحيح واخرج احمد وابوداود والسنائي من حديث مخنف بن سليم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم يقول يا ايها الناس على كل اهل بيت في كل عام ضحيه وفي اسناده ابو رمله واسم عامر قال الخطابي  
مجهول وقد اختلف في وجوب الضحيه فذهب الجمهور الى انها سنة غير واجبه وبه قال مالك وقال  
لاحد من قولي على ثمنها ان يتركها وعليه الشافعي وذهب ربيعه والاذاعي والبيهقي والليث بن سعد والباقر  
الى انها واجبه على الموسر وعلى كل اهل بيت والشافعي ومالك والنخعي ومالك القائلون بالوجوب بشل حديث علي بن ابي  
ضحيه المتقدم وبشل حديث ابيه بن جابر عندهما ابن ماجه وصححه احمد وقال ابن حجر في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف  
في رفعه ووقفه والموقوف اشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم من وجبته فلم يضح فلا يقربن مصلانا ومن ادرك الحسين قوله تعالى فصل لربك وانحر والامر بالوجوب  
وقد قيل ان المراد تخصيص الرب بالانحر للافحام ومن ذلك حديث جندب بن سفيان الجملي في الصحيحين  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانها اخرى ومن لم يكن ذبح  
حتى صلى فليذبح بها باسم الله ومن حديث جابر بن خوجه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في  
من لم يضح من امته بلبش كما في حديث جابر عن احمد وابى داود والترمذي واخرج نحوه احمد والطبراني والبيهقي  
من حديث ابى رافع باسناد حسن قريه صادقة لما قيل له اوله الجبين ولا يخفى انه يمكن الجمع بانه ضحيه من غير  
الواجبين من امته كما قيله قوله من لم يضح من امته مع قوله على كل اهل بيت ضحيه واما مثل حديث امرت  
بالاضحي ولم يتيب عليكم ونحوه فلا تقوم بذلك الحجة لان في اسانيدنا من رمى بالكذب ومن هو ضعيف بقره  
واقطع الشاة لما تقدم وقال الخطابي البقرة تجزى عن سبعة والشاة تجزى عن الواحد وان كان اهل بيت  
حصلت تجزئهم كذا يقال في كل احد من السبعة الذين اشترى في البذرة والبقرة فالتضحية سنة كفاية لكل اهل بيت وسنة عين  
لمن ليس له بيت وعند الحنفية الشاة لا تجزى لاجل احد البقرة والبذرة لا تجزى لاجل سبعة وسنة ولم يفرقوا بين اهل البيت  
وغيره وتاويل الحديث عندنا ان الضحيه لا تجزى لاجل اهل البيت بل هي لغيره في ذلك الزمان غالباً الا صاحب البيت ونسب الى اهل  
بيته على معنى انهم يساعده في التضحية ويأكلون لحمها ويتصدقون بالصالح اشتراك سنة في بذرة وبقرة وان كان اهل بيت حتى لا يتحول  
العلماء وقاسوا الضحيه على الهدى والضحيه من الجنين هو قول العلماء ووقفها بعد صلوة عيد النحر لقوله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانها اخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلى فليذبح  
باسم الله وهو في الصحيحين كما تقدم قريبا وفي الصحيحين من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
انه قال من كان ذبح قبل الصلوة فليذبح قال ابن القيم ولا تقول لاحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
ابو بردة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال قبل الصلوة قال نعم قال تلك شاة لحم ابي عبد الله قال ابن القيم  
وهو صحيح في ان الذبح قبل الصلوة لا يجزى سواء دخل وقتها او لم يدخل وهذا الذي ندين

كتاب الضحى

المدينة قطعا ولا يجوز غير ذلك وفي الباب احاديث وفيها التصريح بان الخبر معلوم الامام وميت الى آخر  
 ايام التشريع الحديث جدير بن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ايام التشريع زوج  
 اخرج احمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي والطبراني في معجميه بعضا بعضا وقدرى ايضا من حديث غيره  
 وقدرى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم واختلف في السلسلة معروفة وفي السوطان ابن عمر التيمي  
 بعد يوم النحر مثل ذلك عن علي بن طالب وعليه الخفيفة ونسب الشافعية انه يمتد وقتا الى غروب الشمس  
 من آخر ايام التشريع الحديث الحاكم الدال على ذلك وافضلها اى الضحايا اسمها الحديث الى ارفع  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا نضح شترى كيشين سمينين احديث وهو عند احمد وغيره  
 باسناد حسن واخرج البخاري من حديث ابى امامة بن بل قال كنا نسمي الاخنية بالمدنية وكان المسلمون يلبسون  
 ولا يجيى ما دون الجذع من الضان الحديث جدير عنده وسلم وغيره وقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم لا تدجوا الاسنة الا ان يعسر عليكم فتدجوا جذعة من الضان واخرج احمد والترمذي من حديث  
 ابيه بن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نعم الوتمت الاخنية اخرج من الضان اخرج  
 احمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث امر لائل بنت هلال عن ابيها ان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم قال يجوز اخرج من الضان ضحية وفي الصحيحين من حديث عقبه بن عامر قال سمع رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ضحيا يمين احبابه فصارت ثلثية جذعة فقلت يا رسول الله ان ابني جندب  
 فقال ضح به وقد ذهب الى ان يجزى اخرج من الضان ثمهور ولا يجزى دون الثلثي من المعز وهو  
 ما شاكل سنتين وطعن في الثالثة الحديث الى بريدة في الصحيحين وغيرهما انه قال يا رسول الله ان عندي  
 واجبا جذعة من الضان فقال اذبحها ولا يصلي بغيرك الا ما روى في الصحيحين وغيرهما من حديث عقبه ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاه غنما ليقسمها على صحابه ضحيا فبقي عقود فذكره للنبي صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم فقال فتح لانت والعقود من ولد المصرا الى عليه وسلم فقد اخرج البيهقي عنه باسناد صحيح انه قال  
 اعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غنما فقسمها بين احبابي فبقي عقود منها فقال ضح  
 انت ولا ترضع لاحد فيها بعدك وقد روى النوراني الاتفاق على انه لا يجزى اخرج من المعز فقلت انفقوا على الجوز  
 من الابل والبقر والمعز دون الثلثي واخرج من الضان تجزى عنه ولا تجزى مقطوعة الاذن الا ان ما بينته

الضحية

قال ان كان القطوع اقل من النصف فيجوز ولا الاهود والمرضى والا عرج ولا عجف واغضب المشرك  
 والا فلت الحديث البراءة احمد وابن السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم لا يذبح في الجوز في الاضاحى العور والمبين عورهما والمرضى البيل مرضها والعرج والبين  
 سلعها والكسيرة التي لا تنقي اى التي لا تلح لها وقد وقع في رواية الجفاء بدل الكسيرة واخرج احمد وابن السنن  
 وصححه الترمذي من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يضحي بعنسيا لقرن الاذن قال

تقادة الغضب للنفث فاكثرت ذلك وأخرج أحمد والبوداود والحاكم والبخاري في تاريخه قال انما نبي رسول  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المصقرة والمستأصلة والنخقا والشيعة والكسيرة فالمصقرة التي تستأصل  
 اذ بها حتى يبد وصماها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصله والنخقا التي تحقق عندها وشيعة التي  
 لا تنبع الغم عنها وضعتا والكسيرة التي لا تنقي وهذا التفسير هو أصل الرواية وفي الباب احاديث وانما سلمت  
 الالية فخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشترت كبشا فبشاني فعدى الذئب فاذ الالية  
 فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال فحبه وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وتصح  
 منها ويكمل ويذكر الحديث عايشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا واخرؤا وتصدقوا  
 وهو في الصحيحين وفي الباب احاديث والذبح في المصلى افضل اطهار الشعاير الذين لم يحدث ابن عمر  
 عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يذبح ويخر بالمصلى ولا يأخذ من  
 له اخية من شعرة بعد دخول عشا حتى يخرج حتى يصحى الحديث امثله عند مسلم  
 وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رايتهم لاهل في الحجة واراد احدكم ان يصحى فليترك  
 عن شعره واطفاره وفي لفظ مسلم وغيره ايضا من كان لم يذبح يذبح فاذا اهل لاهل في الحجة فلا يأخذ  
 من شعره واطفاره حتى يصحى وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وأبو  
 داود وبعض اصحاب الشافعي الى انه يحرم عليه افه شيء من شعره واطفاره حتى يصحى في وقت الاضحية وقال  
 الشافعي وحابه هو مكره كراهية تنزيه وعلى المحدث في البحر عن الشافعي وغيره ان ترك الحلق والتقصير  
 لمن اراد الاضحية سحط وقال ابو حنيفة لا يكره **باب الوليمة** هي مشروعة لحديث  
 النس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف وأولم ولو  
 بشاة وقد اولم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على نساء فاولم على كنفية بمر وسدين كما اخرجهم  
 والبوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث النس وخرج مسلم وغيره من حديثه انه جعل لهما  
 التم والاقط والسن وهو في الصحيحين بنحو هذا وفيه التصريح بانه ما كان فيها من خبز ولحم وفي الصحيحين ايضا ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما اولم على شيء من نساءه ما اولم على زينب اولم بشاة وقد قال بوجوب  
 وليمة العرس بالكس وقيل ان الشهادة عندها مندوبة وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية واهل الطائفة  
 وذهب جمهور الى انها مستغفرة جنية ويجب الاجابة اليها لحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما شرا الطعام  
 طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يحجب لدعوة فقده عصى الله ورسوله وفيها من حديث  
 ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اجيبوا هذه الدعوة اذا دعيت لها وفي لفظ الحسن بن  
 اذاعي اذ دعيت الى الوليمة فليأتها وفي آخر مسلم وغيره من حديثه من دعى فلم يحجب فقد عصى الله ورسوله  
 وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعيت الى طعام

حج



فليجب فان شاء الله وان شاء ترك وفي الحديث من يبيت ابن شجرة عند نسيم وغيره اذا نسي احدكم  
فليجب فان كان حيا فليقتل وان كان ميتا فليقتل ابن عبد البر والشافعي جازان  
والنوني الاتفاق على وجوب الابابة الى وليمة العرس قال في الفتح وفيه نظر نعم المشهور ان قول  
العلماء الوجوب ومسح جمهور الشافعية والحنابلة يانها فرض عين وليس عليه مال كذا في شرح ابن السكيت  
والحنابلة انما سمعته وكفى في البحر من الشافعي ان الابابة الى وليمة العرس متبعة كغيرها من الادراك المذكورة  
تدل على الوجوب كسائر ما بعد التصريح بان من لم يجب فقد حصي الله وسوله ووقع الخلاف في ابيات غيره  
خياره من بل يجب ام لا فمن قال بالوجوب استدلل بالرواية اسطوانة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب  
الاسطوانة محمولة على التفسير وقد اوضح الماتن ما يوجب في شرح المتن في قال البنوني من كان له ذوا  
الطريق لم يداية المشتقة فلا بأس ان تختلف وفي الافوا من شروط وجوب الابابة الى الوليمة ان يتم شي  
او جاز ان ادخل حرفة اغنياهم ونظر انهم فان غنى الانبياء فليجب ولو دوى اهل رفته وهم اغنياء لم تلتزم الابابة  
قال في السوي في كونه شرطاً للوجوب الابابة نظر لان معنى كلامه ان ابن شجرة اذا ثبات الشرط لم يدا الطهار لم يوجب  
من الوجوب واذا ثبات الغنى لم يلزم الابابة وذلك ما اورد في سابق بان يكون تخفيس الانبياء وكذا لا بد ان يكون  
ما في التاكيد الابابة وينتد هم السابق في الاقرب بابا لم يثبت في حديث عبد الرحمن بن اسير عن بل  
من التاكيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فاجب قريبا بابا اقربهما لو ا  
فاذا سبق احدهما فاجب الذي سبق اخرجه احمد والبخاري في اسناد زهير بن عبد الرحمن الداراني في  
وأنه ابو حاتم وشيخه ابن جابر اخبر البخاري وغيره من حديث عائشة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم  
فقلت ان لي ثبارين قال ايها الذي فقال لي ما قربهما منك بابا فذا يشرب باعسابا القرب في الباب  
يجوز حضورهما اذا اشتملت على معصية في بيت علي عند ابن ربيعة باسناد رجاله رجال الصحيح قال في  
طحا في دعوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبارأ في البيت تصاويف فرج واخرج ابو داود  
والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سئل عن الخمر  
على ما لم يشرب عليها الخمر ان ياكل وهو منقطع وفي اسناده القطائع وقد ورد في النهي عن التعود على المأكل  
التي يدا عليها الخمر من حديث عمر بن الخطاب باسناد ضعيف ومن حديث جابر عند الترمذي حوشه واخرجه  
احمد والنسائي والترمذي والحاكم من حديث مرفوعا وفي الباب غير ذلك وفيه ادراك الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر ومن ذلك من رأى نكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وهو في الخبر  
وغيره باو فصل والعقيدة مستحبة يدل على مشروعيةها حديث سلمان بن عامر الضبي عن النبي  
وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة فاهل يقرأ احده وما دام يخطو اخذ الاذ  
واخرج احمد وابن السكيت والترمذي والحاكم وغيرهم من حديث الحسن بن سفيان قال قال رسول الله

في العقيدة

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل غلام ربهنيته بعقيقته يذبح عنه يوم سابع لهي في حلقه رأسه قليل من  
 اللحم يسمعون من ثمرة الاله الحارث واخرج احمد والبوداود والنسائي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال للاخبا العقوق وكان كره الاثم فقالوا  
 يا رسول الله انما نسألك عن احدنا يولد له قال من احب بمنكم ان ينسك عن ولده فيفعل عن الغلام شتان  
 مكافاتان وعن الجارية شاة فكان هذا الحديث وليلا على ان الاحاديث الواردة في رهن الغلام عقيقة  
 ليست تلحق بالوجوب بل للاخبا فقط العقيقة سنة عن اكثر اهل العلم الا عند ابي حنيفة فانه قال ليست  
 وهي شتان عن الذكر وشاة عن الانثى وبذلك قال الشافعي في حديث عمر بن شعيب المذكور والحديث  
 عايشة عند احمد والترمذي وابن حبان والبيهقي وصححه الترمذي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم عن الغلام شتان مكافاتان وعن الجارية شاة واخرج نحوه احمد والنسائي والترمذي والحاكم والذاهبي  
 وصححه الترمذي من حديث ائمة الكعبة والمراد بقوله مكافاتان المستويان او التقابيلان ولا يعارض هذه  
 الاحاديث ما اخرج البوداود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرق عن الحسن والحسين كبش كبش لان الاحاديث المتقدمة متضمنة لذلك  
 وهي ايضا خطاب مع الالة فلا يعارضها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقر في الاصول قد وقع الخلاف  
 على ان البقية عنه شتان وقال مالك شاة وقال الحنفي يحصل اصل السنة في عقيقة الذكر شاة ومالك السنة  
 شتان وقال الشافعي العقيقة في الاكل التصديق كالاختية ويسن طهنا ولا يكسرها انتهى يوم سابع  
 المولد لانه لا بد من فصل بين الولادة والعقيقة فان اهلها مشغولون باصلاح الولادة والولد في اول  
 الامر فلا يكلفون ح ما ايضا عفت شغلهم ايضا قرب النسان لا يجرى شاة الا بسعي فلان كونه في اول  
 يوم لصاق الام عليه السبعة ايام مدة صالحة للفصل المتعدد غير الكثير وفيل يسمي واحب الاسماء الى الله  
 عبد الله وعبد الرحمن كما في الحديث لانها اشهر الاسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غيرهما  
 تستطيع ان تعلم من هذا سر تحباب تسمية المولود بمحمد واحمد فان طوائف الناس ولعوا بتسمية اولادهم  
 باسماء اسلافهم العظمين عندهم وكان يكون ذلك تنويها بالدين وبتميزه الاقارب منه اهلته صدق الله  
 بهام وحارث واحتما ملك الاملاك ويحلق واماطة الاذي للتشبيه بالحاج وقد اذن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم في اذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلوة والسرقية ان الاذان من شعار  
 الاسلام واعلام الدين المحمدي ومن خاصية الاذان ان الشيطان يفر منه والشيطان يوذى الولد في  
 اول نشأته حتى يروى في الحديث ان هملاله لذلك ويتصدق بوزنه ذهب او فضة لانه صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم لفاطمة الزهراء عليها السلام ان يحلق شعر رأسه ويتصدق بوزنه من الورق اخرج احمد  
 والبيهقي وفي اسناده ابن عقيل وفيه مقال ويشهد له ما اخرج مالك والبوداود في البراهيل والبيهقي من حديث

في العقيقة

جعفر بن محمد زاد البستي عن ابيه عن جده ان فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وام كلثوم فقصده  
 بوزنه فضته واخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عن الحسن شاة وقال يا فاطمة اطلقى راسه وقصدي بزنة شعر فضته فوزناه فكان وزنه درهمان  
 درهم واخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسكن  
 ويبار عنه الاذى ويشقب اذنه وحين عنه ويحلق راسه ويلطخ بدم عقيقته ويقصده بوزنه ذهب  
 او فضة وفي اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات وفي نسخة ما يتكروم وثلاثين  
 والتمطخ بدم العقيقة وقد اخرج ابو داود والنسائي باسناد صحيح من حديث بريدة الاسلمي قال كنت  
 في الجاهلية اذ اولد لاحدنا غلام فزع شاة وطمخ راسه بهما فلما جازى الله بالاسلام كتمان شاة وخلق  
 وطمخ بزعفران وقد اخرج نحوه ابن جبان وابن السكن وصحاحه من حديث عائشة وقد ذهب لها اثر  
 والحسن البصري الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى انها سنة وقد ذهب ابو حنيفة الى انها ليست  
 فرضا ولا سنة وقيل انها عند تطوع **كتاب الطب** وحقيقة التمسك بطبائع الاودية  
 الحيوانية والنباتية والحدسية والتصرف في الاخطاير نقضا وزيادة والقواعد المليية لصحة الوبس  
 فيه شائبة شرك ولا فساد في الدين والدنيا بل فيه نفع كثير وجمع لشمل الناس يجوز التداوي  
 لما اخرج مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل امرء دواء فاذا  
 اصاب دواء الدار برئ يا زان الله واخرج البخاري وغيره من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قال انزل الله من امر الانزل له شفاء واخرج احمد وابو داود وابن ماجه  
 والترمذي وصححه ايضا ابن خزيمة والحاكم من حديث اسامة قالت الاخراب يا رسول الله الا  
 نتداوي قال نعم عباد الله تداءون فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء الا داء واحدا قالوا  
 يا رسول الله وما هو قال الهرم واخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث ابى خزيمة قال  
 قلت يا رسول الله رايت رقي شتر قهنا ودوا نتداوي به ولقاءة نستقيها بل يرد من قدر الله  
 شيئا قال هي من قدر الله قلت وعلى هذا اتفق المسلمون لا يرون به بأسا والتفويض افضل لمن  
 يقدر على الصبر لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اتته امرأة سوداء فقالت اني اصبر والي انكشف فادع الله قال ان شئت صبرت ولك الجنة  
 وان شئت دعوت الله ان ليانك قالت اصبر وفي الصحيحين ايضا من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال يفي بالجنة من اصابته سبعون الف الف حساب هم الذين لا يستترون ولا يملطون ولا يكتنون وعلى  
 ربهم يتوكلون ولا يخالف هذا ما تقدم من الامر بالتداوي فالجميع ممكن بان التفويض افضل لاقتدر  
 على الصبر كما ينبغي قوله ان شئت صبرت والامع عدم الصبر على المرض وهذا هو الصحيح والحرر من البصير

باب  
 في  
 الطب

من الرئس فالتداوى افضل لان فضيلة التنوليس قد ذهبت بعدم الصبر ويحرم بالمحرمان  
 لحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الدوا والخبيث اخرجه مسلم وغيره  
 واخرج ابو داود ومن حديث ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله  
 انزل الدوا والدوا وحمل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداؤوا بحرام وفي اسناد صحيح بن عياش  
 وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النهى عن التداوى بالخمر كما فى صحيح مسلم وغيره وفى البخارى  
 عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يحل شفاكم فيما حرم عليكم وقد ذهب الى تحريم التداوى بالادوية  
 النجسة والمحرمة الجمهور ولا يعارض به الاذنة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التداوى بالبول لابل  
 كما فى الصحيح لانها لم تكن نجسة ولا محرمة ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع ممكنا ببناء العام على الخاص  
 فى السوى اختلف اهل العلم فى التداوى بالشئ النجس فاباح كثير منهم التداوى به الا انهم لان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وآله وسلم اباح للمريض العيّن شرب البواب لابل واما الخمر فقال انها ليست دوا ولكنها  
 دوا وقال بعضهم لا يجوز التداوى بالنجس نهية صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الدوا والخبيث المراءبة  
 النجاسة وقال آخرون المراد بالخبيث من جهة الطعم والنسمة وفى الحجة الاله الدوا باقية بالخمر خرافة  
 لا تنقطع والادوية بالخبيث اى اهم ما يمكن العلاج لغيره فانه ربما يفضى الى القتل والدوا بالكلى بامكن  
 بغيره لان الحرق بالنار احد الاسباب التى تنفجر منها الملائكة انتهى ويكره الاكثواء لحديث ابي عبد الله  
 عند البخارى وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الشفا فى ثلاثة فى شرطه مجتمعة او شربة  
 غسل او كية بنار وان شئ من الكى وفى لفظ وما احب ان الكوى واخرج احمد والبوداء وابن ماجه  
 والترمذى وصححه من حديث عمر بن حصين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الكى  
 فاكثونيا فما افلحنا ولا انجنا وقد ورد ما يدل على ان النهى عن الكى للتبرئة لا للتجريح كما فى حديث جابر  
 عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ فى الخلة مرتين واخرج الترمذى  
 وحسنه من حديث النضر بن الربيع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن زرارة من الشوكية  
 ووجه الكراهة ان فى ذلك تعذيبا بالنار ولا يجوز ان يعذب بالنار الا الرب النار وقد قيل ان وجه الكراهة  
 غير ذلك وقد جمع بين الاحاديث مجموعات غير ما ذكرنا ولا بأس بالتحجاسة لحديث جابر بن الصخرين  
 وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان كان فى شئ من ادويةكم خمر ففى شرطه  
 مجتمعة او شربة غسل ولذعة نار توافى الدوا وما احب ان الكوى وقد تقدم حديث ابن عباس مثله  
 وقد ثبت من حديث النضر بن الربيع عن الترمذى وابى داود باسناد صحيح قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم يجرح فى الاضحية والكاهل وكان يتجمّع عشرة وتسع عشرة واحد وعشرين واخرج ابو داود  
 من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اجتمع سبع عشرة وتسع عشرة

سبعة

واحدى وعشرين كان شفا من كل او دلا باس بالسناده حتى البابا جلوسه ثم تضمنته المذكرا لايم التى  
 ينبغي فيها الحجة وكيس المراد منها الا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسلمين ولا باس على الرقية  
 وحقيقتها المتكلمات لها تحقق في الحال اثر والقواعد المتبعة لاندفعها ما لم يكن فيها شرك لا سيما اذا كان  
 من القرآن او السنة او شي بهما من النضرعات الى الله تعالى وكل حديث فيه شيء من الرقى والتعاظم والقول  
 فمحمول على ما فيه شرك او انما كان في التسبب بحيث ينفصل عن الباري جل شأنه وفي السوء يختلف الاحاديث  
 في الاسترقاء ووجه الجمع ان يحل على الاحوال المتغايرة فالله من الرقى ما كان فيه شرك او كان يذكر فيه  
 مردة الشياطين او ما كان منها بغير لسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يخل فيه سحر او كفر او ما كان  
 بالقرآن وبذكر الله تعالى فانه يستحب ثم للرقية انواع بعضها ما تارة عن السلف فقد روى عن عايشة  
 انها كانت لا ترقى باس ان يعود في الماء اى يقرأ التعوذ وينث في الماء ثم يعالج به المريض وقال  
 مجاهد لا باس ان يكتب القرآن وليس له ويسقى المريض وامر ابن عباس رجلان ان يكتب لامرأة  
 يعسر عليها الولادة اثنتين من القرآن وكلما لم يفسل وتسقى تسقى سبعين السبب عن الصحف الصغرى  
 يكتب فيه القرآن تعلق على النساء والصبيان فقال لا باس بذلك اذا جعل في كبر من ورق او  
 من الاديم او يخرز عليه وقد روى النفث في الاحاديث المرفوعة بما يجوز من العين وغيرها  
 لحديث النضر عند منكم وغيره قال نضر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرقية من العين  
 والحمة والخلعة والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وبالنماتة القروح تخرج من الجنب واخرج منكم وغيره  
 من حديث عوف بن مالك قال كنا نرقى في الجاهلية قلنا يا رسول الله كيف ترقى في ذلك  
 فقال اعرضوا على رقاكم لا باس بالرقى ما لم يكن فيه شرك وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال نهى صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن خرم فقالوا يا رسول الله انها كانت عندنا رقية نرقى بها من  
 العقر وانك نهيته عن الرقى قال فعرضوها عليه فقال يا ابرى باس فمن استطاع منكم ان ينفع اخاه فليفعل  
 وفي الصحيحين من حديث عايشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا مرض احد من  
 نفث عليه بالعوزات فلما مرض مرض الذي مات فيه جعلت النفث عليه مسح بيده نفسه لما اعظم بركة من يدها  
 وما ورد من الادلة الدالة على النهي عن الرقى وانها من الشرك في محموله على الرقية بما لا يجوز كالتي تكون باسما  
 الشياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يحل على هذا ما ورد في حديث الغيرة بن شعبة عند احمد وابن ماجه  
 وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من استوى او استرقى  
 فقد برى من النوكل وقد ورد في الصحيحين من حديث عايشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم يأمرني ان استرقى من العين واخرج السحر والنسائي والترمذى وصححه من حديث اشماز  
 عيسى انها قالت يا رسول الله ان بنى جعفر يصيبهم العين انفسرتي لهم قال نعم فلو كان شئ سبق القدر

ب  
 ب  
 ب

سبقة العين وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث ابن عباس في الباب حادث وفيها ذكر الاستئصال  
من العين اغشى سبل وجه العائن وبدنه ورفقيه وركبته واطراف عليه ودخل انزاد في قبح ثم نصيب الياء  
على من اصيب بالعين على راسه ونظره من خلفه أخرج ذلك أحمد ومالك في الموطأ والسائي وصححه  
ابن حبان قال الزهري يوتي الرجل العائن القبح فيدخل كيف فيمضض ثم يحج في القبح ثم يغسل وجهه  
في القبح ثم يدخل يده اليسرى فيصعب على كفه اليمنى في القبح ثم يدخل يده اليمنى فيصعب على يده اليسرى  
ثم يدخل يده اليسرى فيصعب على مرفقه الايمن ثم يدخل يده اليمنى فيصعب على مرفقه الايسر ثم يدخل  
يده اليسرى فيصعب على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصعب على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى  
فيصعب على كته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصعب على ركبته اليسرى ثم يدخل داخله ازاره ولا يوضع  
القبح في الارض ثم يصيب على راس الرجل الذي اصيب بالعين من خلفه صبة واحدة **كتاب**

**الوكالة** ان يكون احدهما ليعال الفقير وصاحبه يجوز لغيره التصرف ان يوكل غيره  
فكل شئ ماله يمنع عنه مانع لانه قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل  
في قضاء الدين كما في حديث ابى رافع انه امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقضي الرجل بكبرة قد  
تقدم وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في استيفاء الديك في حديث واخذوا انيس  
الى امره هذا فان اعترضت فارجعها وهو في الصحيح وسباني وثبت عنه التوكيل في القيام على بدنه وتقسيم  
جلالها وجلوها وهو في الصحيح وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في حفظ زكوة رمضان كما  
في صحيح البخاري من حديث امير المؤمنين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اعطى عتبة بن عامر غنما  
ليقسمها بين اصحابه وقد تقدم في الضحايا وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل ابا رافع ورجلا  
من الانصار فزوجه يمونه وقد تقدم وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لجاكرا اذا اثبتت كل  
فخذ من خمسة عشر وسقا كما اخرج ابو داود والدارقطني في الباب احاديث كثيرة بينهما ما ليس بجواز الوكالة  
فلا يخرج عن ذلك الا مانع منه مانع وذلك كالتوكيل في شئ لا يجوز للتوكيل ان يفعل ويجوز للتوكيل  
التوكيل المسلم الذي في بيع الخمر والخمر يرا وتجو ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يكون محلا للثمن لما ثبت  
عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان السدا احرمت شيئا حرم منه وقد تقدم وقد روي في الكتاب العزيز  
ما يدل على جواز التوكيل لقوله تعالى فابعثوا احدكم ليرقم يده وقوله اجلسي على خراطين الارض وقد اورد  
البخاري في الوكالة ستة وعشرين حديثا مستقلة ومعلقة والباقي موصولة وقد قام الاجماع على نشرها  
واذا باع الوكيل بزيادة على منار سمه موكله كانت الزيادة للموكل كما ثبت في صحيح البخاري  
ومعجمه من حديث عروة البارقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاه وينا واليشتري به له شاة  
فاشتري له بتاتين فباع احدهما بدينار وجاهد بدينار وشاة فباعه بالبركة في بيعه فكان لو اشتري

عنه

التراب لبرخ فيه وأخرج الترمذي من حديث جابر بن خزام عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يمشي  
 له اخية بدينار فذكر نحو حديث عروة البارقي وفي اسناده القطع لانه من روايه حبيب بن ابي ثابت  
 عن جابر ولم يسمع منه وأخرج ابو داود ومن حديث ابي حصين عن شيخ من اهل المدينة عن جابر بن عبد الله  
 وفيه هذا الشيخ المذكور وقد ذهب الى ما ذكرنا الجمهور وقال الشافعي في الجديد واصحابه ان التقدير باطل  
 اسي علقه البيع الواقع من الكويل في مثل الصوة المذكورة لانه لم يامر بالموكل بذلك واذا خالفه الى  
 ما هو النفع او الى غيره ورضي به صحيح لكون الرضا مناسبا مسوغا لذلك ومجوزا له اذا لم يكن  
 لم يلزمه ما وقع من الكويل مما قاله المارسم له لعدم المناط المعبر وقد ثبت في البخاري وغيره من حديث  
 معن بن يزيد قال كان ابي خرج بدناير فصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فاخذتها فانيته بها  
 فقال والله ما اياك اردت بها فخاصمه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت  
 يا يزيد ولك يا معن ما اذنت ولعل هذه الصدقة تصدقة تطوع لاصدقة فرض فقد وقع الاجماع

**كتاب الضمان** يجب على من ضمن على حي وميت تسليم  
 مال ان يضمنه عند الطلب لما اخرج احمد وابو داود وابن ماجه والترمذي من حديث ابي امامة  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الزعيم غارم وفي اسناده سمعيل بن عياش ولكنه ثقة في الشافعي  
 وقد رواه هنا عن شامي وهو شريك بن جابر بن جهم فاصيب ابن جهم تبضع في الحديث باسمعيل بن عياش  
 وقد اخرج النسائي من طريقين اخدهما من طريق عامر الوصالي والآخر من طريق حاتم بن حريش كلاهما  
 عن ابي امامة وقد صحح ابن حبان من طريق حاتم بن حريش وقد اخرج الترمذي عن ابي امامة  
 والطبراني من طريق سعيد بن ابي سعيد عن النضر بن ابي نضر عن ابي عبيد بن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 باسمعيل بن زياد السكوني ورواه ابو موسى المديني في الصحاح من طريق سويد بن جبلة قال لكانت  
 لا تصح له صحبة وحديثه مرسل قال وبعضهم يقول له صحبة ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابى ابي  
 عن عبد الله بن حبان الليثي عن رجل عن اكره منهم وأخرج البخاري وغيره من حديث مسلمة بن الاكوع  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امتنع من الصلوة على من عليه دين فقال ابو قتادة صل عليه  
 يا رسول الله وعلى ربه فصل عليه وأخرج هذه القصة الترمذي من حديث ابي قتادة وصححها احمد  
 وابو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبي قتادة قد وفي الحديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فصل عليه فلما قضا بما قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبي قتادة قد وفي الحديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 احمد وابو داود والنسائي والدارقطني وصحح ابن حبان والحاكم ورواه عن علي بن المغيرة عنه ان كان  
 ما مورا من جهته لكون الدين عليه والامر للضمين بالضمان كالامر له بالتسليم فخرج عليه لذلك

كتاب الضمان



ومن ضمن باحضر شخص وجب عليه احضاره والا عزم ما عليه لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الزعيم غارم والخلاف في الضمانه معروف ونذا فلاحته ما ورد به الشرع

## كتاب الصلح هو جائز بين المسلمين لقوله تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او نحو

او اصلاح بين الناس الا صلح اهل حرام او حرم حلالا لم يثبت عمر بن عفوف عندنا في اورد وابن ماجه والترمذي والحاكم وابن حبان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلح احم حلالا او اهل حراما وفي اسناده كثير من عباد الله بن عمر بن عفوف عن ابيه وهو ضعيف جدا وقد صحح الحديث الترمذي فلم يصب وقد اعتذر له ابن حجر فقال كانه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لانه رواه البوداؤد والحاكم من طريقين كثيرين زيد بن زريع عن الوليد بن رباح عن ابي هريرة قال الحاكم على شرطهما وصح ابن حبان وحسنه الترمذي واخرجه ايضا الحاكم من حديث النضر بن عمار عابته وكذلك اخرج ابن القطني ويجوز عن المعلوم والمجهول المعلوم ومجهول لم يثبت ايم عند احمد وابي داود وابن ماجه قالت جابر بنان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في يوم من يومها قد ورثت ليس منيما بنيه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكم تفتشون الى رسول الله وانما انا بشر واصل بكم الحن عجيبة من بعض وانما افضى بكم على نحو ما سمع من قضيت لمن حق احتيضا فلا ياخذها فانما اقطع له قطعة من النار ياتي بها اسطمانا في عنقه يوم القيمة فبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لا يخيه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اما اذا قلتما فاذا بها فاقسمتا ثم توفيا الحق ثم استهما ثم ليحل كل واحد منهما صاحبه وفي اسناد هذا الحديث اسنانه بن زيد بن اسلم المدني وفيه مقال ولكن اصل الحديث في الصحيحين وقد استدلل به على جواز الصلح والابرار من المجهول واخرج البخاري من حديث جابر ان اياه قتل يوم احد شهيدا وعليه بن فاشته الغرابة في حقته ثم قال فاشيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاسلم ان يقبلوا ثم جالطى ويحلموا الى قابوا فلم يعطهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جالطى وقال كنفدو عليكم ففدا علينا حين اصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجدد ثمرها فقتضيتها وبقي لنا من ثمرها وفي جواز الصلح عن معلوم مجهول وعن الدم كالمال

بافل من الدية او اكثر لكون الدماء في الدم مع عدم القصاص هو المال فهو صلح مال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى او اصلاح بين الناس تحت قول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصلح جائز واخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع الى اولياءه المقتول فان شاءوا اتكلوا وان شاءوا اخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفه وذلك عقل العمد وما صولحو عليه فهو لهم وذلك تشديدا للنقل وفي اسناده علي بن زيد بن جده عن وفي مقال ولو عن انكار

لعموم الادلة واندرج الصلح عن انكارتهما ولم يأت من منعه بمران وقد ذهب الى جواز الجهو وحكي في الخبر  
عن الشافعي وابن ابي ليلى انه لا يصلح الصلح عن انكاره وقبضت في الصحيح في قصة التخيضين في المسجد  
في دين فاشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى صاحب الدين ان يضع شرطه ويحمل الباقي  
وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض في الحجة ومنه وضع خبر من الدين

كقصة ابن جرد وهذا الحديث اجد الاصول في باب المعاملات **كتاب الاحوال** وهي  
جائزة وعليه اهل العلم من اصيل على صلحي فيجوز ان يقبل ذلك الحديث ايمنه في الصحيحين وغيرهما  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال مطل الغني ظلم ومن اجل على فيجوز وفي لفظ لهما واذا  
اتبع احكم على في فليتع وقد اخرج نحوه ابن ماجه واحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي مسند  
ابن ماجه اسمعيل بن قوته وهو صدوق وبقيته جاله رجال الصحيح في شرح السنة قوله اتبع احكم باي  
معناه اذا اصيل احكم على في فليتع اني فليقبل الحواله يقال اتبعت غريمي على فلان فلتبته  
اسم حاله فاحتمل وقوله فليتع ليس في ذلك على طريق الوجوب بل على طريق الاباحه اسم النذب ان  
اختار قبل الحواله وان شاء لم يقبل انتهى وقيل انه يشترط في صحته رضا المصيل بالاختلاف والاحتمال  
عند الاكثر والمحال عليه عند بعض اهل العلم وفي الحجة هذا امر مستحباب لان فيه قطع المناقشة واخذ  
الحال عليه او افلس كان للمحال ان يطلبا المصيل بدينه لكون الدين باقيا بذمة المصيل  
لا يسقط عنه الا بتسليمه الى المحال من المحال عليه فاذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا كما كان قبل الجواز  
ويستفاد ذلك من قوله على في فان مطل او افلس ايسر الي الذي ارشده صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم صاحب الدين ان يقبل الحواله عليه قال يحيى سمعت مالكا يقول لامرئته فاني الرجل جميل الرسل  
على الرجل بدني له عليه ان افلس الذي اصيل عليه اوبات ولم يدع وفاء فليس للمحال على الذي جاله  
شيء وانه لا يرجع على صاحبه الاول قال مالك وهذا الامر الذي للاختلاف فيه عندنا فانما الرجل تحمل له اهل  
بدني له على رجل آخر ثم هكذا التحمل او فليس فان الذي تحمل لم يرجع على غريمه الاول كذا في الموطا قلت  
وعليه الشافعي وفي شرح السنة اذا قبل الجواز التحول الدين من المصيل الى ذمة المحال عليه لا يرجع للمحال  
على المصيل من غير عذر فان افلس للمحال عليه اوبات ولم ترك وفاء قال الشافعي لا يرجع له على المصيل  
بحال وقال ابو حنيفة يرجع اذا افلس اوبات ولم ترك فان **كتاب المجلس** يجوز لاهل

الدين ان ياخذوا جميع ما يحبون منه جعله اسم مع الفلاس الا ما كان لا يستغني عنه  
وهو المنزل وسائر العورة وما يقيه البرد ويبس ريقه ومن يقول لحديث ابن مسعود  
عنه مسلم وغيره قال اصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثمار اتيها عما  
فكر دينه فقال قصه قوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

كتاب المجلس

كفر بالله خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك واخرج الدرر قطنى والبني قطنى والحاكم صحيح من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج على نكاح ماله وباعه في دين كان عليه واخرج صحيح بن منصور والبوداؤد وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسل قال كان نكاح بن جبل شيا سخييا وكان لا يمسك شيئا فلم يزل يدا ان حتى اغرق بالكل في الدين قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكم يكلمكم غير ما فلو تركوا الاحكام المعاد لاجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء قال عبد الحق الرسل اصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت فانما ذكرناه ان اهل الدين يخذون جميع ما يجدونه مع الفلاس لكنه لم يثبت انهم اخذوا شيئا التي عليه واخروه من منزلة او تركوه وهو من اجل لا يجدون مالا بلهم منه ولهذا ذكرنا انك تثنى له ذلك ومن وجد ماله عنده بعينه فهو احق به لانه كان في الاصل ماله من غير مزاحمة ثم باعه ولم يرض في بيعه بخروج من يده الا بالثمن فكان البيع انما هو شرط القابل للثمن فلما لم يؤد كان له لفظه ما دام المبيع قائما بعينه فاذا فات البيع لم يمكن ان يبيع فصار دينه كسائر الديون ووكيله حديثه حسن عن ثمره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من وجد متاعا عند مفلس بعينه فهو احق به اخراجه احمد والبوداؤد وقال ابن حجر في الفتح اسناد حسن لكن سماع المسكر عن ثمره فيه مقال معروف وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ادرك ماله بعينه عند رجل افلس والسان قد افلس فهو احق به من غيره وفي لفظ مسلم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الرجل الذي يعدم اذا وجد عنده المتاع ولم يعرفه انه لصاحبه له باعه وفي لفظ احمد ايما رجل افلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فباعه واخرج الشافعي والبوداؤد وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابى هريرة انه قال في مفلس اتوه به لاقضين فيكلم القضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كمن افلس ومات فوجد الرجل متاعا بعينه فهو احق به واخرج مالك في الموطأ والبوداؤد من حديث ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ايما رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يقتض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعا بعينه فهو احق به وان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء وقد وصله البوداؤد وقال عن ابى هريرة وفي هذا اسمعيل بن عياش لكنه يهنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي وهو قوی في الشاميين وقد ذهب الى ان البائع اولى بعين ماله الموجود عند المفلس الجمهور وقالفت في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون اولى به والحديث يرد عليهم وقد ذهب الجمهور ايضا الى ان المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع اولى به بل يسمي المشتري ثمنه بل يكون اسوة الغرماء كما افاده ما تقدم في الرواية من قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا وقال الشافعي ان البائع اولى به وبذلك اذا مات المشتري والسلفه قائمة فذهب مالك

واحتمل الى انها تكون اسوة الغراء وقال الشافعي البائع اولي بها واذا انقص مال المفلس عن الوفاء  
 يجمع دينه كان الموجود اسوة الغراء لان ذلك هو العدل لان الدينون اللازمة مستوية  
 في استحقاق قضائها من مال المفلس وليس لبعضها باولي من بعض الآخر فخص بها وخصصها  
 الى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب السماع اسوة الغراء واذا اتبين ان فلاسفة فلا يجوز  
 حسبه لانه خلاف حكم الله سبحانه قال تعالى فان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وبمفهوم قوله في  
 الواجب ظاهر وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والمفلس ليس بواجب وحمل عسرة  
 وعقوبته واما اذا لم يتبين ان فلاسفة لكونه واجبا فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله بحسب  
 الاحكام حتى يتبين كونه واجبا فبقا بقا بالحبس ونحوه كما دل عليه حديث مثل الفتي ظالم يحل عرضه  
 وعقوبته وفي لفظ علي الواجب ظلم والكحل في الصحيح اوتين كونه غير واجب فننظر الى ميسرة واما حبس ميسرة  
 تبين ان فلاسفة فلا يحل لوجه فانه ظالم محتمل وفي الحديث الى الواجب يحل عرضه وعقوبته اقول هو ان يظلمه في العفو  
 ويحبس ويحبس على البيع ان لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول اهل العلم ان مال المفلس يمس من  
 غرائه على قدر ديونهم فان نفد ماله فضل الدين ينظر الى الميسرة قال مالك اذا كان على رجل مال  
 ولم يجد لاشي له غيره فالحققة لم يحجر عنه وعنه الشافعي تصرف المدين نافذ ما لم يحجر عليه القاضي ثم بعد  
 المحل لا ينفذ تصرفه في ماله وفي شرح السنة ايضا اما العسر فلا حبس عليه بل ينظر فانه غير ظالم بالتأخير وهذا  
 قول مالك والشافعي فان كان له مال تخفيفه ليس عجزا حتى يظلم ماله وذهب شيخنا الى ان المعتسر محبس  
 وهو قول اهل الراي ويجوز للحاكم ان يحبس لا عن التصرف في ماله ويبيعه لقضاء دينه  
 لمحجره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ما تقدم وكذا لك بيع الحاكم مال المفلس لقضاء دينه كما فعله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مال مخاز وكذا لك يجوز له المحجر على المدين ومن لا يحصل النصف  
 لقوله تعالى ولا توتوا السفهاء اموالكم قال في الكشف السفهاء والمبذرون اموالهم الذين ينفقونها فيما  
 لا ينبغي ولا يدرى لهم باصلاحها وتيسرها والتصرف فيها والخطاب للمولود وادضاف الاموال اليهم  
 لانها من حبس بالقيمة بالناس معاشهم كما قال ولا تقبلوا الفسك فيما ملكتم ايما كنتم من نيتكم انكم الموت  
 والدليل على انه خطاب للمولود في اموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكسوهم كما يدل على ذلك  
 عدم اكاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قرابة جنان ان يحجر عليه ان صح ذلك ويدل على ذلك  
 رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للبيضة التي تصدق بها من لامل له كما اخرجه ابو داود وصححه ابن خزيمة  
 من حديث جابر كذلك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق باحد ثوبيه  
 كما اخرجه اهل السنن وصححه الترمذي وابن جبان من حديث ابي شعيبه وكذلك صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم عتق من اعتق عبدا عنه بر وللال له غيره كما اشار الى ذلك البخاري وتزعم عليه باب من نذر

كذا  
 في  
 قوله

امر السفيه والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام واخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة  
 بن الزبير قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيا فقال علي رضي الله عنه لا تبين عشرين فلا جرح عليه فاعلم  
 ذلك ابن جعفر الزبير فقال لا شريك لك في بيعتك فاني عثمان قال فقال اجبر علي هذا فقال الزبير انا  
 شريكه فقال عثمان اجبر علي جمل شريكه الزبير ففني هذه القصة دليل على ان الحجر كان عندهم امرهم ونا  
 ثباتها في الشريعة ولو لا ذلك لانكره لعرض من اطلع على هذه القصة وكان الجواب من عثمان علي بن ابي  
 هذا غير جائز وكذلك الحجر عبد بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان لما عن تلك الشركة  
 منه وحة وقاد ذهب الى جواز الحجر على السفيه المجهول وعلى اهل العلم وفي الوقاية الحجر منع نفاذ تصرف تولى  
 وسببه الصغر والجنون والرق فان اتلفوا شيئا ضمنوا وفي النهج ولا يصح من الحجر عليه بسفه مع  
 ولا شر ولا عتاق وجبة وكاح بغير اذن ولا يصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الاسح و  
 لا يمكن اليقين من التصرف في ماله حتى يونس منه الرشد لقوله تعالى فان انستم منه  
 رشدا في النهج حجر الصبي يرتفع ببلوغه رشدا فلو بلغ غير رشيد دام الحجر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد  
 لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه ولو لم يرشد ويجوز  
 ان ياكل من ماله بالمعروف لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل  
 بالمعروف وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة انها قالت تزلت هذه الآية في ولي اليتيم اذا كان فقيرا انه  
 ياكل منه بالمعروف واخرج احمد والوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عمر بن شبيب عن ابيه  
 ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني فقير وليس لي شيء ولي يتيم فقال كل  
 من مال يتيمك غير مسرف ولا سبادر ولا متائل والمراد بقوله ولا سبادر ماني قوله تعالى ولا تأكلوا  
 اسرافا وبدارا ان يكبر والاسراف مسرفين ومبادرين كبر الايتام فهذه الآية والى ميراث مخصوصان بقوله تعالى  
 ان الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا في شرح  
 اختلافوا في ذلك فذهب قوم الى انه ياكل لا يقضي وعليه احمد واخرون الى انه ياكل فيرشد اذ  
 اقول اختاره محمد بن الحسن والولي يتجر في اموال اليتامي ويضارب ويفعل ما فيه الغبطة قال مالك  
 قال عمر بن الخطاب يتجر في اموال اليتامي لا تأكلها الزكوة وكانت عائشة تقطع اموال اليتامي من ثمر  
 لهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال اليتامي لهم اذا كان الولي مامونا فلا ارى عليه ضما فقلت  
 وعليه الشافعي في النهج وله ابي للولي بيع ما يقترض من ماله للصحة وينزكي ماله ويفيق عليه بالمعروف

**كتاب اللقطة** من وجد لقطة فليعرف عفاصها وهو الوعاء الذي تكون  
 فيه من جلد او خرقه او غير ذلك من العفص وهو الثني والعطف وبسمي وهو الجلد الذي يكون على  
 راس القارورة وكما فيها وهو الخيط الذي يشد به الوعاء قبل فائدة المعرفة انه لو ادعاها احد ووصفها

كتاب القطة

وفيهما اليه قيل ان لا يخلط بالاختلاط لا يمكن به التميز اذا جازا بالكلية في شرح السنة قال الشافعي اذا  
عرف الرجل اليقاص والوكار والعدو والوزن ووقع في نفسه انه صادق فله ان يعطيه ولا يجبر عليه  
الا بنيت لانه قد يصيب الصفة بان يسمع الملتقط ليصغوا في الرواية فان اعطى علامتها حل للملتقط  
ان يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى فان جاء صاحبها دفعها اليه لحديث يحيى  
بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشهر ذوى عدل او يحفظ  
عفاصها ووكاها فان جاء صاحبها فلما كثر فوطح بها وان لم يجئ صاحبها فموال الله يوتيه ثواب  
اخرجه احمد وابن ماجه والبوداود والنسائي وابن حبان وفي الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال  
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف ووكاها عفا  
ثم عرف بها سنة فان لم تعرف فاستغفها وتكفن ووليته عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر  
فاذها اليه وسأله عن ضالته الا بل فقال مالك ولما عفاها فان معها خدرها وسقارها وترو الماء وما كل الشجر  
حتى يجدها ربه وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك والواضيح او اللذيب وفي لفظ مسلم فان  
جاء صاحبها وعرف عفاصها وعدوها ووكاها فاعطها اياه والا فليترك وفي مسلم وغيره من حديث  
ابن ثوبان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد ثوبا او علفا  
ووكاها فاعطها اياه والا فاستمتع بها فدل ما ذكرنا على انه اذا جاء صاحبها دفعها اليه وفي اعلام المؤمنين  
قال يارسول الله فاللقطة يجدها في سبيل العامة قال عرفها حولا فان وجدت باعها فاذا اليه الا  
فهي لك قال ما وجد في الخراب قال فيه وفي الركاز الخمس فذكره احمد واهل السنن قال ابن القيم  
والافتاء بما فيه متعين وان خالفه من خالفه فانه لم يارضه ما يوجب تركه انتهى ولا عرف بها  
حولا بعد ذلك يجوز له صرفها ولو في نفسه وفيه مع جميع صاحبها يعني ان جاء  
صاحبها بعد ذلك عرفها ان كان قد انفقها واخبرها بعينها ان كانت باقية كما يفيد قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم فان جاء طالبها يوما من الدهر فاذا اليه وقد ذهب الجمهو الى انه لا يجب التعريف  
بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث ابى مايدل على ان التعريف يجب بعد الحول ولقطة  
قال وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فافترتها  
فلما جد من يجرها ثم أتيتها ثانيا فقال عرفها حولا فلم اجد ثم أتيتها ثالثا فقال اضطوعاها وعدوها  
ووكاها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فدل ما ذكرنا على انه اذا جاء طالبها دفعها اليه وفي اعلام المؤمنين  
في هذه الرواية فعن بعضهم ان الزيادة على العام غلط كما خرم بذلك ابن خزم قال ابن الجوزي والذكر  
فيظهر ان اسلمة اخطأ فيها اثم ثبت وتمر على عام واحد وجميع بعضهم بان الزيادة على العام محمولة  
فريد الورع والكلام في ذلك يطول المراد بقوله في الحديث ولكن من دليته عندك انه يجب ان لا تجوز

بذكر الودعة من وجوب الرد لغيرها بعد الاستئذان بها في السوى قوله عرف منه عليه السلام في قوله  
 ونقص منه الحقير حديث علي أنه التقط ديناراً في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يعرفه وفي المنهاج  
 والاصح ان التعريف لا يعرف منه بل في منبأ يظن ان صاحبه لم يرض عنه غالباً وفي الوقاية عرفت انه لا يطلب  
 بعداً ولقطة مكية المكثرة لئلا يزداد الشرفا اشد تعريفاً من غيرها لما ثبت في الصحيح انها لا تال  
 لقطة مكية الا يعرف مع ان التعريف لا بد منه في لقطة مكية وغيره فالحاصل ذلك على الباعثة في التعريف لان  
 الحاج قد يرجع الى الرد ولا يعود فاحتاج الملتقط لها الى الباعثة في التعريف وقد قيل غير ذلك ولا بأس  
 بان يكتفي الملتقط بالشئ الحقير كالصا والسوط ونحوها بعد التعريف به ثلاثاً ما أخرجه  
 أحمد والبوداءة من حديث جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصا والسوط  
 والمجلس اشباه يلتقط الرجل منفع به وفي ابنه المغير بن زياد وفيه مقال وقيل وثقه وكيع وابن مسين  
 وابن عدى وفي الصحيحين من حديث النضر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بمتر في الطريق فقال  
 لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة لاكلتها وقد اخرج أحمد والطبراني والبيهقي من حديث يعلى بن  
 مرة مرفوعاً من التلقط بقطة بسيرة جمل او درهما او ايشبه ذلك فليعرفها ثلثة ايام فان كان فوفاً  
 فليعرفه ستة ايام روى الطبراني فان جاء صاحبها والا فليصدق بها وفي اسناده عمر بن عبد الله بن  
 وهو ضعيف واخرج عبد الرزاق من حديث ابي سعيد ان علياً جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 بدنياً وحده في السوق فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرفت ثلثاً ففعل فلم يجد احد يعرفه فقال كلمة  
 واما اذا كان الشئ كالحلقة فليحجب التعريف به بل يجوز اكله في الحال لما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم في التمرة وتلقط خبالة الماء واب الا ابل للحديث المتقدم عن زيد بن خالد والحاق ما  
 الدواب بالشاة لكونها مستهما في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي لك او لا تشك او للذئب  
 ولا يخرج من ذلك الا ابل كما صرح به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وصح الفيد ذلك ما اخرج به مسلم من حديث  
 زيد بن خالد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يؤذي الضالة الا ضالاً بالم يعرفها فان الضالة  
 تصدق على الشاة وغيره وقد قيد ذلك بالتعريف فدل على جواز الالتقاط ورجعت الابل بالمرثاة  
 في المنهاج والحيوان المنفع من صغار السباع بالقوة او بعد ولو طرد لان وجد بفارقه فلقاضى التقاطه  
 وحرم التقاطه للتمسك وان وجد بقربه فالاصح جواز التقاطه للتمسك ولا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه  
 في القرية والخفاوة والافرق عند ابي حنيفة يمين ان يكون بهيمة او غير ذلك **كتاب القضاء**

يصح قضاء من كان حجة عند الماني الكتاب العزيز من الامر بالقضاء بالعدل والقسط وبما اراده  
 ولا يعرف العدل الا من كان عارفاً بما في الكتاب السنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان التقليد  
 انما يعرف قول الله دون حجة وبهذا لا يحكم اراه الله من كان مجتهداً الا من كان مقتداً فاما اراه الله شيئاً

تفهم



بل اراد امامه باجتهاده لنفسه وما يدل على اعتباره والاجتهاد حديث بريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القضاء ثلثة واصل في البينة واثنتان في الشارفا والذى في البينة فربما عرف الحق وقضى به ورجل عرف الحق وجاز في الحكم فوفى للنار ورجل قضى للناس على رجل فوفى النار اخرجه ابن ماجه والبوداؤد والنسائي والترمذي والحاكم وصححه وقد خرج ابن حجر طرقه في جز مفرد ووجه الدلالة منه انه لا يعرف الحق الا من كان مهتدا واما القلعة فهو حكم بما قال امامه ولا يدري الحق هوام باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على رجل هو واحد فانه يفتي الناس ومن الاول على اشتهار الاجتهاد وقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون الظالمون والقاسقون ولا يحكم بما انزل الله من لا يعرف التنزيل والتاويل وما يدل على ذلك حديث حماد بن عيسى رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في كتاب الله قال فان لم تجدوا في كتاب الله فاستقلوا ما بعث الله من قبله فان لم تجدوا قال في رواية قال الماتن وهو حديث مشهور قد بينت طرقه ومن خرج في بحث مستقل ومعلوم ان المتأخر لا يعرف كتاب الله ولا يدرى له بل لا يدري بان الحكم موجود في الكتاب البتة فيقضيه او ليس موجود فيكتبه براه فاذا ادى المتأخر حكمه براه فهو يعلم انه يكذب على نفسه لاعتدافه بانه لا يعرف كتابا ولا كسنة فاذا اتم ان حكمه براه فقد اقر على نفسه انه حكم بالظن وتلك العلامة محمد بن مهمل الامير سالت مستقلة في سبيل الاجتهاد اسماء الرضا والتقا فليخرج الميترود عا عن اموال الناس عا خلا في القضية حاكما بالسوية

يكون من لم يتورع عن اموال الناس لا يتورع عن الرشوة وهي تحول بينه وبين الحق كما سياتي وهكذا من لم يكن عاد لا لجره فيه او ملازمة او محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو واحد قضائه الشارفا لانه عرف الحق ودار في الحكم في الحق اقول البتة يجب القضاء الا من كان عدلا بريئا من الجور والميل وقد عرف منه ذلك عالما يعرف الحق لا سيما في مسائل القضاء الشرقي ذلك اوضح فانه لا يتصور وجود الصلح المقصودة الابهام ويحرم عليه المحصر على القضاء وطلبه الحديث عند الرحمن بن سمرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتها من غير مسألة انت عليها وان اعطيتها من مسألة وكلت اليها واخرج احمد والبوداؤد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث النضر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن سأل عليه قيل عليه ملك يسدده واخرج البخاري وغيره من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انتم ستخرجون على الامارة وستكون ثلاثة يوم القيمة فتعلم المرفوعة وتثبت الفاطية ولا ياتي في هذه الاحاديث ما خرج البوداؤد باسناد لا طعن فيه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يتألم ثم غلب عدله جوره فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار لان اثم الطلب قد لزمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على الجور قال الماتن في نيل الاقطار وقد كثر التساؤل عن الجاهل في هذا المنصب الشريف واشتهر بالاموال ممن هو اجهل منهم حتى عمت البلوى بهم جميع الاقطار المهيبة

هذا الحديث  
في الصحيحين

قلت ومثل ذلك وقع في الخبرين الشريفين من جهة الترك فانما الله وانا اليه ليعجون ولا يحل للامام تولية  
 من كان كذلك اى حريصا على القضاء او طالبا له الحديث ابى موسى في الصحيحين قال قلت على النبي صلى الله عليه  
 تعالى عليه وآله وسلم انا ورجلان من بني عبي فقال احدهما يا رسول الله اننا على بعض ما وذاك اسد غزول  
 وقال الآخر مثل ذلك فقال انا وانا لا نؤتي في العمل احدا سائلا او احدا يحرس عليه الشريف ان الظلم  
 لا يجلو غالبا من راعية نفسا بنية من مال او جاهد التمكن من انتقام عدو ونحو ذلك فلا يتحقق منه  
 خلوص النية الذي هو سبب نزول البركات ومن كان متاهلا للقضاء فهو على خطر عظيم في  
 ابى هريرة عند احمد وابى داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي والدارقطني حصة الترمذي وصححه ابن  
 واين حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغيره  
 في الجنة ذبا بيان ان القضاء مل لقبول وان الاقدام عليه ظلمة للمالك الا ان يشاء الله انتهى واخرج احمد  
 وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حكم بحكم بين الناس  
 الا حبس يوم القيمة ولكم اخذ بقضاة حتى ليقف به على جنبهم ثم يرفع راسه الى اسد غزول فان قال الله  
 القاه في هو في هو في العيين خريفا وفي اسناده عثمان بن محمد الاشجبي في يقال واخرج ابن ماجه  
 والترمذي وحسنه والحاكم في المستدرک وابن حبان من حديث عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول  
 صلى الله عليه وآله وسلم ان السد مع القاضي بالمحج فاذا جاز وكلمه الى نفسه وفي لفظ الترمذي فاذا جاز  
 تنجلي عنه ولزمه الشيطان وفي الباب احاديث مشتقة على الترهيب واحاديث مشتقة على الترغيب  
 وقد استوفينا ما السابق في شرح المفتي وله مع الاصابة اجران ومع الخطاء اجران له بالاجل  
 في البحث يعني بذل طاقته في اتماع الدليل في ذلك لان التكليف بقدر الوسع وانما وسع الانسان  
 ان يجتهد وليس في وسع ان يصب الحق البتة وكيلا حديث عبد بن الحارث الثابت في الصحيحين وغيرهما  
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم انما اجتهد الحاكم قاصا بقله اجران وان اجتهد فاطمأناه اجروته ورد  
 في روايات انه اذا اصاب فله عشرة واجروهم عليه الرشوة في الانوار في تفسير الرشوة وجاب ان الاول  
 ان الرشوة هي التي يشتري على فاعلم الحكم بغير الحق او الاستناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال للغير  
 بنجاحه الى غرضه اذا كان جابها بالقضاء والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة  
 للحاكم ليقبضوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحاكم اخذ ما قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولما  
 به الى الحكم لتأخروا فرياس اموال الناس لا ثم وانتم تعلمون كذا في السوسى وروى مالك بن اسناده  
 ان عبدا للدين ردا قال له وخبير فاما ما غفرتم من الرشوة فاما ما سحت وانا لا ناكلها والصدية  
 التي اهديت اليه لاجل كونه قاضيا الحديث ابى هريرة عند احمد والترمذي وحسنه وابن حبان  
 وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفته الله على الراشي والراشي في الحكم واخرج احمد وابو داود

شرح

وابن ماجه والترمذي وصححه وابن جبان والطبراني والداقطنى من حديث عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن جابر  
 وأخرج أحمد والحاكم من حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والرشى  
 والمرشى يعني الذي يشى منبها وفي أسناده وليث بن ابى سليم قال الزكاري انه قد ربه وفي أسناده ايضا  
 ابو الفتح بن قيس بن جهمول وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عاتقة واما سلمة بن  
 اشجار اليها الترمذي وقد اجمع اهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدلل على تحريم الرشوة بقوله تعالى لا تأكلوا  
 الرشوة كبراءة عن الحسن بن سعيد بن جبير انها من الآيات بذلك وعلى عن مسروق عن ابن مسعود  
 انه سئل عن الرشوة فقال لا يؤمن لم يحكم بما انزل الله فذلك هم الكافرون والظالمون  
 والفاشقون ولكن السحرة ان يمتنعوا لرمل على مشكمتهم بهدى لك فان اهدى لك فلا تقبل  
 وقد سبق حديث في هذا المعنى في كتابنا المدايا ويدل على تحريم الهدية التي اهدت للقاضي لاجل كونه  
 قاضيا حديث بدايا لاسرار غلول اخرج البيهقي وابن عدي من حديث ابن حميد قال ابن حجر واسنا  
 ضعيف وليس وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عباس عن اهل الحجاز واخرجه الطبراني في الاوسط  
 عن حديث ابن خزيمة قال ابن حجر واسناده اشد ضعفا واخرجه مسند بن داود في تفسيره من حديث  
 جابر وفي أسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف واخرجه الخطيب في تخفيض المتشابه من حديث الحسن بن علي  
 بدايا لاسرار غلول اخرج ابو داود من حديث ابن خزيمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ من  
 استعملناه على عمل فزقناه رزقا فما اخذه بعد ذلك فهو غلول وقد بول النجاشي في الواسع انما باب  
 بدايا العمال وذكر فيه حديث ابن القيم اما الهدية فغيرها تفصيل فان كانت بغیر سبب الفتوى من عاترة  
 من الرشوة عاجلا او اجلا قال ابن القيم اما الهدية فغيرها تفصيل فان كانت بغیر سبب الفتوى من عاترة  
 بها دية او من لا يعرف انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافى عليها وان كانت بسبب الفتوى  
 فان كانت سببا الى ان يقبض بها لا يقبض به غيره ممن لا يهدى له لم يحجز له قبول بديته لانها تاتى بها عاترة  
 على الافشاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه  
 ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكوة وعامل الصلوة فمن الحق بعامل الزكوة قال النفع فيه عام  
 فلا اخذ ومن الحق بعامل الصلوة من الاخذ وعلم القاضي في ذلك حكم الفتوى بل القاضي اولى بالمنع  
 واما اخذ الاجرة فلا يجوز لان الفتيا منصبة تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز للعالم ومنه عليه كما لو قال  
 لا اعلمك الاسلام والوضوء والصلاة الابا جرة او مثل عن جلال وجرارة فقال السائل لا يصيبك منه  
 الابا جرة فهذا حرام قطعا ولا يزعمه والعوض ولا يملك انتهى ولا يجوز له الحكم حال الغضب لحديث  
 ابى بكر في الصحيحين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقبلون مما حكمتم  
 اثنين وجهه غضبان ولا يراض بهما حديث عبد الله بن الزبير عن ابيه في الصحيحين وغيرهما انه قد سمع

كتاب

والصاوي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للزبير اسق يا زبير ثم اسق الماء الى الخبيك فغضب لافسار ثم قال يا  
رسول الله ان ابن عكرمة فقومون وجده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال اسق يا زبير ثم حمل حتى  
يرجع الى البراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصوم في غيبته رضائه بخلاف غيره فان الغضب يحول بينه وبين  
الحق تعالى النبي المحرم وقد ذهب الجمهور الى انه يصح حكم الغضبان ان افق الحق قال ابن القيم ليس المغتوى في حال  
غضبه شبيه بوجع مفرط او بهم مقلق او خوف مفرج او لعاس غلب او اشتغل قلبه بتولي عليه واما ما افقه الاثني عشر  
احسن من نفسه شيئا من ذلك يخرج عن حال عمد لا كمال فيه وبنيته اسك عن الفتوى فان انتهى في هذه الحال الى التبرأ  
صحت فتبناه ولو حكم في هذه الحال فصل فيمنعه حكمه ولا ينفذ فيه ثلثة اقوال الفخوذ وعدة الفرق بين ان يرضى له الغضب  
فحكم الحاكم فيمنعه وبين ان يكون باقيا على نعم الحاكم فلا ينفذ في زهره المأمور عليه التسوية بين الخصمين  
الا اذا كان احدهما كافرا الحديث على عندنا في الجاهل في الثاني انه جلس من حيث يخرج في خصوصه مع اليهود  
فقال لو كان خبيثا جلسنا معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقام  
في الجالس قد قال ابو احمد الحاكم بعد اخراجه انه منكروا واورده ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال لا يصح و  
رواه البيهقي من وجه آخر من طريق جعفر الجعفي عن الشعبي قال خرج علي السوق فاذا هو بنهراني يبيع درعا فوثق  
علي الدرع وذكر الحديث وفي سنده عمرو بن حمزة عن جابر الجعفي وها ضعيفان واخرج ابو داود و  
والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن زبير قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخصمين يقيدان  
بين يدي الحاكم وفي سنده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف والسماع منهما قبل  
القضاء الحديث على عندنا والحاكم والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم قال يا علي اذا جلس اليك الخصمان لا تقض بينهما حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانك  
اذا فعلت ذلك اتين لك القضا والحديث طرق وحجب عليه تسهيل الحجاب الحديث عمرو بن قحظة  
احمد والترمذي والحاكم والبراءة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من امام ودوال  
ليعلق ياه دون قومي الجاهلة والجاهلة والسكينة الا غلق الباب للسمار ودون خلته وحاجته وسكنته واخرج ابو داود  
والترمذي من حديث ابى مرثمة الازدي مرفوعا بلفظ من تولى شيئا من المسلمين فاجتنب عن حاجتهم ونقم  
اجتنب لعدته ودون حاجته قال ابن حجر في الفتح ان سنده جيد واخرج الطبراني من حديث ابن عباس  
بلفظ اياها اجتنب عن الناس فاجتنب حجب العدنة يوم القيمة قال ابن ابي حاتم هو حديث منكر بحسب ما كان  
لان نفسه عليه حقا ولا عليه حقا فلا يلزمه استيعاب كل اوقاته فان ذلك يكدر ذهنه ويشوش فهمه ولا يجنب  
كل اوقاته فان ذلك ظلم لاهل الخصومات وقد ثبت في الصحيح من حديث ابى موسى انه كان ابوا للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لما جلس على قف البر وشئت في الصحيح ايضا في قصة حلفه ان لا يدخل على نساء شهره ان  
عمر استاذن له الاسود لما قال له يا باج استاذن لي وقد ثبت في الصحيح ايضا انه كان لعم حجاب ليقال له يرفا

نسخ

ويجوز له ان يخلو بالاعوان مع الخاجة لما ثبت في البخاري من حديث النضر ان قيس بن سعد كان يكره ان يبا  
 يدعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغيره من صاحب الشريعة من الامير وقد يجب عليه ذلك وان كان  
 لا يمكنه فداؤه في دفعه باطل الا بهم ويجوز للحاكم الشفاعة والاستبضاع والارشاد الى الصلح  
 في حديث كعب بن مالك في الصعيدين وغيرهما ان قاضي ابن ابي حنيفة ويناؤه له عليه في السجدة فارتفعت  
 السجدة حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليها حتى كشف وجهه فخرجت  
 اليك فقال ليك يا رسول الله قال دفع من نيك لها وادومي اليها في الشتر قال قد فعلت يا رسول الله  
 قال نعم فافقته ونهر اليه في بيت فيدليل على ما ذكرناه من الشفاعة والاستبضاع والارشاد الى الصلح لا يشترط  
 لمن عليه الدين يستبضع من الدين بغيره وفيه ارشاد الى الصلح ايضا وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل على  
 مشروعية من الكتاب السنة والثاني في اهل في عموم الادلة وحكمه فيفقد ظاهرا فقط لم يثبت في  
 في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما انا بشر وانكم تحضون الي بل سئلكم ان كان  
 بحت من بعض فاقضي بخيرا سمع فمن قضيت له من شيء شيئا فلا ياخذوا ما اقطع له قطعة من النار وقد سئل  
 الثاني في الاجماع على ان حكم الحاكم لا يحل الحرام قال النووي في القول بان حكم الحاكم يحل ظاهرا وباطنا فان  
 لهذا الحديث الصحيح وللاجماع المذكور في الجاه فلا وجه لما ذهب اليه من ان حكم الحاكم يخف ظاهرا وباطنا  
 في الحرام وقد جاء في هذا المقام بما لا يخفى على من له في العلم قدم تفصيل في كتاب في نيل الاوطار موسك الختام  
 والحق مشروحة الحاء الفطنة يقال لشيء كسر الحاء الحن اي فطنت واما الحن بسكون الحاء فهو خطأ  
 في السوي الفقه اهل العلم على ان القضاء في الدمار والاملاك المطلقة لا ينفذ الا ظاهرا ولا يفسد في العقود والنفوس  
 فذهب ابو حنيفة الى انه ينفذ القضاء فيها ظاهرا وباطنا حتى لو شهد شاهدان زورا ان فلانا طلق امرأته فنقض  
 به القاضي وقعت الفرقة بينهما بقضائه ويجوز لكل من الشاهدين ان ينكحها وقال الشافعي لا ينفذ باطنا واما اهل  
 المختلف فيها مثل ان يقضي حنفي بشفقة الجار لرجل لا يقفد ثبوتها او مات رجل عن رجل لا يرى القاضى بالبر  
 للجه على مذهب الصديق رضي الله تعالى عنه والحكم لم يرى راي زيدا ومات رجل عن رجل لا يرى القاضى بالبر  
 فنقض له بطلاقه في الباطل فاكثر حجاب الشافعي على انه ينفذ ظاهرا وباطنا لانه امر متبر فيه لا يتصور ظهوره في الدنيا  
 في الدنيا وفي الحديث دليل على ان كل محمد ليس يصيب انما الامانة لواجدهم التماس موضوع عن الآخر لكونه منزه  
 فيه وعليه اكثر اهل العلم في الحديث دليل على ان بنته للمدعي سموعة بعد عين المدعي عليه وعليه شافعي انتهى  
**كتاب الخصومة** على المدعي البيعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم شاربك او يدينه كما  
 في الصحيحين من حديث الاشعث بن قيس في آخره سلم من حديث واثن من حجر بن النضر صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم قال للنبي الك بنية قال لا قال تلك بيعة وعلى المنكر العين لم يثبت ابن عباس في الصحيحين ان  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعي عليه اخراجه البيعة في سائر صحيحه بنية على المدعي

كتاب الخصومة

واليمين على من انكره واخرج ابن جبان من حديث ابن عمر نحوه واخرج الترمذي من حديث عمر بن شعيب عن  
 ابي عن جده نحوه وقد ذهب الى ذلك الجمهور وروى عن مالك انها لا يتوجه اليمن الاعلى من بينه وبين الله  
 اختلاط الملا يتبدل اهل السنة اهل الفضل وهو قوله وايه يحض الرأى ويحكمه الى الكبر بالافراد وليس في ذلك  
 خلاف وهو اقوى مستندات الحكم اذا لم يكن معلوم البطلان ولزم المقدم الاقرب وجواز الحكم للحاكم باقراره للاختصاص  
 الى ايراد الادلة عليه فقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سيفك بالدار وقيم الحدود وتبلغ الاموال بل  
 في اعظم الاسور وهو الرجيم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث داود بن  
 الى امرؤة ذرا فان اعترفت فاجربها وهو في الصحيح كما سياتي فكيف بالاقرار فيها هو اخف من الرجيم والحكم بها  
 رجلين او رجل واحد ان نفس القرآن الكريم وليس في ذلك خلاف اذا كان الشهود مرضيين كما قال  
 ممن ترضون من الشهداء او رجل واحد والمدين المدعى الى يمينه بن عباس عنده مسلم وغيره ان رسول الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قضى بيمين وشاهد واخرج احمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي من حديث جابر ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو من حديث جعفر بن محمد عن ابي جابر وقد روى من حديث  
 جعفر بن محمد عن ابي جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بشهادة شاهد واحد يمين صاحب الحق  
 اخرج احمد والدارقطني وقد صحح حديث جابر ابو عوانة وابن خزيمة واخرج ابو داود وابن ماجه والترمذي من حديث  
 ابي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد رجال اسأله ثقات وصححه  
 ابو حاتم والبيهقي واخرج ابن ماجه واحمد من حديث مسروق ورواه رجال الصحيح الا الراوي له عن مسروق فانه  
 مجهول وقد ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد من روى هذا الحديث يعني حكمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالشاهد  
 واليمين من الصحابة فزار على عشرين صحابيا والذين هم اهل الجمهور من الصحابة فمن بعدهم ويروى عن زيد بن علي والزم  
 والنفخي وابن شبرمة والحفصية انه لا يجوز الحكم بشاهد يمين واحد في هذا الباب تروى عليهم قلت قال مالك في الوطأ  
 مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده وسكت حتى حقه فان نكل او ابى  
 ان يحلف اختلف المطلوب فان حلف سقط عنه ذلك الحق وان ابى ان يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه قال  
 مالك وانما يكون ذلك في الاسوال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتق  
 ولا في سرقته ولا في فريته قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحتج بقول الله تبارك  
 وتعالى فان لم يكونا رجلين فربل امرأتان ممن ترضون من الشهداء يقولان فان لم يأت برجل وامرئين فلا شيء  
 له ولا يحلف مع شاهده قال مالك فمن الوجه على من قال في ذلك القول ان يقال لا اريد لو ان رجلا ادعى على رجل  
 مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان حلف بطل في ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه  
 الحق وثبت حقه على صاحبه فهذا لا اختلاف فيه عند اصحاب الناس ولا يلبس من البطلان فبأني شيء اخذ به في  
 كتاب الله وجهه فاذا اقر بهذا عليه باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله وان لم يكن ذلك

شرح الدرر البهية

كتاب  
الدين

من السنة ولكن المراد فوجب ان يعرف وجه العوايب موقوف الحجة نفي هذا المبحث بيان ان شاء الله تعالى قال في  
وعلى هذا العلم الاستسنة التقضا بالشاهد الواحد مع عدم المدعى في الاموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقيل  
لا يجوز في الجوز وقد قال تعالى في صدقاته فان لم يأتوا بالربعة شهداء فاولئك هم الكاذبون وقيل في  
الطلاق والشهادة وشهيد من بين جاكلم فان لم يكنوا بطين فخرجوا امرأتان من ترضون من الشهادتين فاقبل  
احدهما فقد رآه الاخرى وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب يقول  
عليك بالوفاء ان اتفق باليمين مع الشاهد وان ابانك من عبد الرحمن ويكفيك ان يسارعتا لابل فيضني اليهم  
مع الشاهد فبالاثر والاحتمال ان شهود الزنا الربعة وشهود سائر الحقوق اثنتان وشهود الاموال بطلان او رجل امرأتان  
فان لم يتيسر فبغير يمين المدعى مع الشاهد الواحد يجوز الحكم بيمين المنكر لما قد مر من ان اليمين على المنكر وقيل  
في حديث مسلم من حديث واكمل ابن جبران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للكندي الكذب بينة قال لا  
فكذب بينة فقال لا يسأل احد الرجل فاجاب لا يسأل حتى يخلص عليه ليس يتوقع من شيء فقال ليس لك بينة الا ذلك  
وجوز الحكم بيمين المدعى لان من عليه الحق قد رضى بها سواء قلنا انها تجب على المدعى عند رد ما من المنكر له الا  
استدل من المصلحة استسنة المفهوم المحصر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن اليمين على المدعى عليه في  
الفاظ حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره وقوله في حديث واكمل ليس لك بينة الا ذلك ولكن هذا انما يعني  
انها لا تجب على المدعى اذا رد ما المنكر رآه انما يعني عدم جواز الحكم بيمين المدعى اذا اطلبها المنكر ورضى بها وقيل ذلك  
المدعى فقلت فلا والله اماراه الذي يعني والى الحكم والبيعة في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
روى اليمين على طالب الحق فلو منع كان صالحا لتخصيص ما تقدم ولكن في سنده محمد بن مسروق وهو غير معروف في  
اسناده ايضا اتفق بن الفرات وفيه مقال وقد اشترط القرآن الكريم الى روى اليمين بقوله ان حردايمان بعد ما ياتون  
فيه احتمال الزمكين ان يكون المراد بيمين المدعى عدم قبولها واما النكول فلا يجوز الحكم بلان غاية ما فيه ان من عليه  
بحكم الشرع لم يقبلها وليقبلها وعدم فعلها ليس باقرار بالحق بل ترك لما جله الشارع عليه بقوله ولكن اليمين على المدعى  
عليه في الثاني ان يتردد بعد النكول اعلم اليمين بانها لا امرين اما اليمين التي لكل منهما والاقراء بها والادعاء المدعى بها  
وقد كان صالحا للحكم كما لا يجوز الحكم بيمينه لان ذلك من العدل الحق الذي امر الله به وما ليس الله  
ما يدل على النفع من ذلك وحديث شاذ ذلك وبيده لا حصر فيه وما يؤيد جواز الحكم لعدم الحكم ما ثبت من قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم للمدعى الكذب بينة فان البينة يا يمين بالله امرين بعد العلم بان بل هو على الفاضل البيان فان  
لا يصل من سائر المستندات للحكم الاجرة والنظر بلان المقر صديق في اقراره والى الف باقر في يمينه والشاهد صادق  
في شهرته واذا اجاز الحكم بيمينه لا يفيد الاظن فكيف لا يجوز الحكم بالحكم بالعلم واليقين وفي هذه المسئلة ذاهب مختلفة  
وقد اخرج اهل كل من هب حجج الصلح ولا تطبق على محل التلوع واقربها ما اخرج احمد والنسائي والى حكم من حديث غيره  
قال يارجلان يتبعان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال للمدعى اقم البينة فقم بها فقال لا احلف



فما خلفه بأسد الذي لا اله الا هو ما عده شئ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد فعلت ولكن غيرك  
 باخلاص لا اله الا الله في رواية الحاكم على هو عندك ارفع اليه قوله واما اقول الصحابة فلا تقوم به الحجية الا اذا اجتمعوا  
 على ذلك عن اثنين يقول بحجة الاجماع ولا تقبل شهادة من ليس بعدل لقوله تعالى واشهدوا ذوى  
 منكم وقوله تعالى من ترهون من الشهداء وقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ الآية وقد حكى في البحر الاجماع على انها  
 لا تصح شهادة فاسق قلت شرط الشاهد بكونه مسلما حرا مكلفا اعلم فلا بالغا بل طاعا عدلا ذمرا لم يست  
 تهمة وعليه اكثر اهل العلم في الحجية فخير انهم اختلفوا في بعض التفاصيل فشهادة الذي لا تقبل عند الشافعي على الإطلاق  
 وقال أبو حنيفة شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض جائزة وان اختلفت ملهم وشهادة الصبيان لا تقبل عند الكوفي  
 الا عند مالك في الجراح فيما بينهم خاصة ما يصلوا الى اهل التيمم واشهر عند الثوري ان الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان  
 فيما بينهم من الجراح معارض لقول ابن عباس انها لا تجوز لان الله تعالى يقول ممن ترهون من الشهداء ورواه  
 ان يكون مختارا عن الكبار ثم يصر على الصفاة والبرهة هي ما تنصلي بأد البنفس مما يعلم ان ما كثر قليل الحياوي  
 حسن البينة والسيرة والعشرة والصناعة فاذا كان الرجل يظهر من نفسه شيئا مما يحتمل من انظاره في اغلب  
 يعلم بثلاثة مروتة وثروته وشهادته وان كان ذلك مباهلا ولا تقبل شهادة الخائن وذو العداوة وان كان يشرب  
 الشهادة على غيره لانه متم في حق عدوه ولا يؤمن ان تحمله عدوته على الحاق ضرر به فان شهد لعدوه تقبل اذ لم  
 يعرف في عدوته فسق والمتمهم الحديث عمر بن شعيب عن ابي عبيد بن جبر عن ابي جبر عن ابي جبر عن ابي جبر  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غم على اخيه ولا يجوز شهادة القانع  
 لابل البيت والنازع الذي يخفي عليه اهل البيت والباي دأود في روايته ولا زان ولا زانية قال ابن حجر في المستدرج  
 وسنده قوي وانتم بكرة المعجزة وسكونهم بعد ما راجعنا الحق اى لا تقبل شهادة العدو على العدو واخرج الترمذي  
 والدارقطني والبيهقي من حديث عايشة مرفوعا بالفظ لا تجوز شهادة غائبن ولا خائنة ولا ذى غم لخصه لا يظن  
 ولا قرابة في اسناده يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف وقد اخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر نحوه  
 وفي اسناده عبد الله بن ابي شيبة يحيى بن سعيد الفارسي وهو ضعيفان واخرج ابو داود في المرسيل من حديث ملكة  
 بن عبد الله بن عوف ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث مناديا انها لا تجوز شهادة خصم ولا يظن  
 ورواه البيهقي من طريق الاصحح مسلا ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تجوز شهادة ذى الظنة  
 والظنة لبنى الندي بنيناك وبينه عداوة ورواه الحاكم من حديث الغلاء عن ابي عبيد بن جبر عن ابي جبر عن ابي جبر  
 وفي اسناده نظروا والمروا بالتمهم من يظن به انه يشهد زورا لمن يحيا به كالقانع والعبد لسيد وقد حكى في البحر  
 الاجماع على عدم قبول شهادة العبد لسيد وفي المسوى لا تجوز شهادة الولد لولده ولا الولد لوالده ويجوز  
 عليها وكذا لا تقبل شهادة من حذر الى نفسه لئلا يفسد شهادته من اجل شرب الخمر او شرب الخمر او شرب الخمر  
 برين على رجل واشهد على رجل ان قتل مورثه فمذه كل ما وافق التهمة والتفقوا على قبول شهادة الاخ للاخ

حجته

وسائر الأكارب اختلفوا في شهادة احد الزوجين لصاحبه فلم يجزها بصحة ولا في الشافعي والقاذف  
 لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ايد بعد قوله والذين يرمون المحصنات وقد وقع الخلاف في كتب التفسير  
 والاصول في حكم التوبة المذكورة في آخر الآية قال مالك الامم الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الذي يجحد الجحد  
 ثم تاب اصلح تجوز شهادته وهو اوجب ما سمعت الى في ذلك قلت وعليه الشافعي وذهب ابو حنيفة الى ان  
 شهادة القاذف لا ترد بالقذف فاذا احدث فيه وثبت شهادته على التابيد وان تاب واصل المسئلة ان يستثنى  
 يعود الى الشك فقط في قول اهل الحراق والى الشك وعدم قبول الشهادة جميعا في قول اهل الحجاز وقال الشافعي  
 هو قبل ان يجحد ثم عني مجدان الجحد وكفارت فكيف تردونها في حسن حاله وتقبلونها في شر حاله  
 واذا قبلتم توبة الكافر والقائل عند كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو ليس بواجب في معنى قول ابو حنيفة القاذف  
 الملم يحتمل ان يكون صادقا وان يكون منه شهود تشهد بالزنا فاذا لم يات بالشهادة وادعى عليه الدعا بكذب  
 بحكم الشرع لقوله تعالى واولئك عند الله هم الكاذبون فوجب توشهاده ثم رد شهادته المحذورة في القذف  
 لقبدي عنده لقوله تعالى فلا تقبلوا لهم شهادة ابدأ والتابيد بينا في التعليق فلا يجزى فيه القياس قال الواجب  
 ابطال انسان مفخار مدية فيما يتصل بقصة ليقال الكافر لا تقبل منه شيء ابد اعناده ما دام كافر كذلك القاذف  
 لا تقبل شهادته تا ادا ما قاز فاذا زال عنه الكفر زال عنه ابد واذا زال عنه الفسق زال به لافرق بينهما  
 في ذلك ولا تقبل شهادته بدوى على صاحب قربة لحديث ابي هريرة انه سمع رسولا الله صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم يقول لا يجز شهادته بدوى على صاحب قربة يخرج اليه اود او دابة او بنية قال المنذر بن  
 اسادة اخرجهم مسلم في صحيحه قال في النهاية انما كره شهادة البدوي لما فيه من الخيانة في الدين والاسالة في الحسنة  
 ولا نعم في الغالب لا يلبطون الشهادة على وجهها ونحوه قال الشافعي في رد المحتار من ضمن نهجها الى  
 ذلك جماعة من اصحابنا محمد بن وهب قال مالك والرواية في نهجها وكثير في القبول قال ابن سنان وحملوا انه  
 على من لم ينف عدلته من اهل البلد والغالب انهم لا ينف عدلته انتهى وهذا توجيه قوي ومحل سوي وتجوز  
 من شيط على تقرير فعله او قوله اذا انتفعت التهمة لانه لم يرد ما يمنع من ذلك حتى يخصه من  
 عموم الامة وايضا حديث قبول الرضعة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد خبره وكيف وقد قيل وترتب  
 على خبرنا التحريم وقد رتب في الرضاع منى شمرت على تقريره فاما ما لا يخفى عليه من رتبة الامة اذا ما اشتهر  
 اذا اشتهر على تقريره قوله ولا فعلمه لم يخل من تيممه وقد قدما ذلك بانتقال التهمة وشهادة الزور من اكبر الكبائر  
 لحديث النسي في الصحيحين وغيرهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكبار يسئل عن الكبار فقال لا يشرك بالله  
 وتقتل النفس وعقوق الوالدين وقال الا انبكم بأكبر الكبائر قول الزور وقال شهادة الزور وفي الصحيحين ايضا  
 من حديث ابى بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا انبكم بأكبر الكبائر قلنا بلى يا رسول الله  
 قال لا تشرك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس قال الا وقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى

كتاب  
 ر  
 ١٠٠

قلت لا يسهل سكت واذا تعارض البيتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم المسألة لحديث أبي موسى  
عنه أبي داود والحاكم البيهقي ان جليلين ادعى ابيهم على محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعث  
كل واحد منهما بشاهدين قسمه النبي صلى الله تعالى عليهما النصفين وقدا خرج نحوه ابن حبان من حديث ابي هريرة  
وصححه واخرجه ابن ابي شيبة من حديث تميم بن طرفة ووصله الطبراني عن جابر بن سمرة وقد ثبت عنه  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسمته المدعى اذا لم يكن للنصفين بنيت فخرج اخوه ابو داود وابن ماجه  
والنسائي من حديث ابي موسى ان جليلين اختصا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذات  
ليس لواحد منهما بنيت فجلها بينهما النصفين وثبتت قسمته المدعى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث  
ابي موسى المذكور ولا بزيادة ذكرها النسائي فقال ادعى ابا دابة وجدا عند صل فاقام كل منهما شاهدين  
فلما اقام كل واحد منهما شاهدين نزعتهما من يد الثالث ودفعت اليهما واذا لم يكن ليدعى بيته

فليس له الا يمين صاحبه ولو كان فاجرا لحديث الاشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال  
كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهدك  
او يميني فقلت انه اذن يحلف ولا يبالى فقال من حلف على يمين يقطع به امال امر مسلم القى الله به وهداه  
غضبان واخرج مسلم وغيره من حديث ابي بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ولكنك يدى  
الك بنيت قال لا قال فكلم يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه لويس يتورع  
من شئ فقال ليس لك منه الا ذلك ولا تقبل البيعة بعد اليمين لما فيه قوله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم شاهدك او يمينه فاليمين اذا كان يطلب من المدعى فهي مستند للحكم صحيح ولا يقبل المستند  
التي لفت لما بعد فعلها لانه لا يحصل لكل واحد منهما الا مجرد طرق لا يفيض الظن بالظن وقد ذهب الى هذا البعض من العلماء  
والخلاف معروف وصح قريشي عاقله لا غير هذا ولا يحال عقلا او عادة لزمه ما اقرب كما انما كان لما تقدم وما  
تفسيره يكون المقر عاقله بالغال المجنون ولا يسي بكتلين بل حكم لا قرارها والاعتقاد بكونه غير بازل فلكون اقراره لا يثبت  
هو الاقرار الذي يجوز اخذه به وهكذا اذا اقر بما يحيله العقل او العادة لان كذبه معلوم ولا يجوز الحكم  
بالكذب ويكفي مرة واحدة من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سياتى لكون المقر

بشئ على نفسه قارنه اقراره واعتبار التكرار في الحدود سياتى انه لم يثبت عليه ليل يوجب المصلي اليه  
**كتاب الحدود وباب الزاني** والزنا من اكبر الكبائر في جميع الاديان قال تعالى  
ولا تفرجوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وعلى هذا اتفاق المسلمون وان كان لهم في حد الزنا اختلاف  
ان كان بغير اقرار جلد مائة جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة  
ولا تأخذكم بهما افرة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالبدء واليوم الآخر وليشهد عداهما طائفة من المؤمنين  
وفي قوله لا تأخذكم بهما افرة نهي عن تطويل الحد ووقيل نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به

كتاب الحدود وباب الزاني

وقوله ليس من عذابها قيل بحسب حضور ثلثة فما فوقهم وقيل اربعة بعد وشهو الزنا وقال الوصيفة الامام وكون  
 ثبت الزنا بالشهو وبعد الجلد يخرَّب عالمنا كحديث ابهريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما  
 ان رجلا من الاعراب اتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله  
 الا قضيت لي بكتاب الله وقال الخضم الآخر وهو افقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وايدن لي فقال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيفا على هذا قرني بامرارة والي اخبرت  
 ان علي ابني الرحيم فافتديت منه ثمان شاة ووليدة فساكت الامل الكرم فاخبروني ان علي ابني جلد مائة وثلاثين  
 عام وان علي امرأة هذا الرحيم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين  
 بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم وعليك على ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا اميس من اجل من  
 اسلم الى امرأته هذا فان اعترفت فارجمها قال فخذ اعليها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فرجمت قال مالك الصيف الايجر وفي البخاري وغيره من حديث ابهريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
 وسلم قضى مئتين زني ولم يحسن نفي عام واقامته اليه عليه وآله وسلم وغيره من حديث عبادة بن الصامت  
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني فاجل الله من سبيل البكر بالبكر جلد  
 مائة ونفي سنة والشب بالشب جلد مائة والرحم وقد ذهب الى تغريب الزاني الذي لم يحسن التجهو  
 حتى ادعى محرم بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفي الزاني البكر الا عن الكوفيين وقاد حكي ابن المنذر  
 انه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون ولم ينكره احد فكان اجماعا ولم يات من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة  
 وغاية المتكلم ابعدهم ذكره في بعض الاحاديث وذلك لا يستلزم العدم وتختلف من اثبت التغريب  
 بل تغريب المرأة ام لا فقال مالك والاذراعى لا تغريب على المرأة لانه عورة وظاهر الدالة عدم الفرق  
 قلعت والتغريب من جملة الايذاء الذي امر به القرآن قال فاذا زوجها عليه الشافعي وقال الوصيفة لا يغرب  
 وان كان ثيبا جلد كما جلد البكر بما تقدم من الدالة وبغيره كرحمة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 لما غرجه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لليهودي واليهودية ورجمة للنامية والكل في الصحيحين ثم يرحم  
 حتى يموت والرحم كان متلو انهم نسخت تلاته وايضا تيناه وله الايذاء وعلى هذا اكثر اهل العلم وكلهم على  
 ترتيب هذه الدلائل مع حديث عبادة الشب بالشب جلد مائة والرحم جميع على كرم الله وجهه بين الرحم  
 والجلد فقالوا الجلد مشنوخ فمين وجب عليه الرحم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم باعرا فاعلقت  
 واليهوديين ولم يجلدوا واحدا منهم وقال لانيس الاسلمي فان اعترفت فارجمها ولم يامر بالجلد وهذا آخر  
 الامر لان ابهريرة قد رواه وهو متأخر الاسلام فيكون ما سماه سابق من الحديثين الجلد والرحم ثم  
 رجم الشيطان البكر ثم عمر في خلافهما ولم يجيبا بين الرحم والجلد في السوي في حديث عبادة ما يدل على  
 انه من آخر احكام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان لفظة خذوا عني الخ فيه اشارة الى قوله تعالى ياويل

باب  
 في  
 الزاني

ابن سبيلا فمؤخر عن هذه الآية وهذه الآية في سورة النساء من آخر ما نزل فلما قيل رداية الى ريرة  
 اياه على الشيخ بل الظاهر عندي انه يجوز للمام ان يحج بين الجبل والرحم ويتحب لان يقتصر على الرحم فصار  
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الرحم والحكمة في ذلك ان الرحم عقوبة تاتي على النفس فبالر  
 المطلوب حاصل من الجبل زيادة عقوبة خص في تركها فهذا هو وجه الاقتصاد على الرحم عندي والعلم  
 عند الله تعالى وكيفي اقراره صفة وما ورد من التكرار في وقائع الاعيان فلنقصه لا لاشتباه  
 لان اخذ المقر باقراره هو الثابت في الشريعة فمن اوجب تكرار الاقرار في فرد من افراد الشريعة كان الدين  
 عليه لا ليل هنا بين اوجب تبريع الاقرار الاجر وما وقع من ما غرس تكرار الاقرار ولم يثبت عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه امره او امر غيره بان يكبر الاقرار ولا يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 ان اقرار الزنا لا يصح الا اذا كان اربع مرات وانما لم يقم على ما غر الخ بعد الاقرار الاول لقصد التثبت في  
 امره ولما قال له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ايك تبكون ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السلام  
 لقوم ما غرس عقله وقد اتفق في صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقرار مرة واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما  
 قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واغدا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها وشئت عنه صلى الله تعالى  
 عليه وآله وسلم انه رجم الغامية ولم تقم المرأة واحدة كما في صحيح مسلم وغيره وكما اخرج ابو داود والنسائي  
 من حديث خالد بن الجراح عن ابيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم رجلا اقر مرة واحدة من ذلك  
 حديث الرجل الذي دعت المرأة ان وقع عليها فامر بجمه ثم قام آخر فاعترفت انه القاتل فرميه وفي رواية انه  
 عفا عنه والحد يثبت في سنن النسائي والترمذي والنسائي من ذلك رجم اليهودي واليهودية فانه لم ينقل انهما  
 كررا الاقرار فلو كان الاقرار اربع مرات شرط في حد الزاني لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المخالفة له  
 في عدة قضاي فتأمل الحديث التي فيها الترخي عن اقامته الى بعد صدور الاقرار مرة على من كان امره متسببا  
 في ثبوت العقل وعدمه الصحيح والسكرو ونحو ذلك واحديث اقامته الى بعد الاقرار مرة على من كان مصر وفا  
 بصحة العقل ونحوه واما اعتبار كون الشهود اربعة فذلك لمزيد الاحتياط في الحدود وكذا ما تسقط باشبهة  
 ولا وجه للاحتياط بعد الاقرار فان اقرار الرجل على نفسه لا يسبق لغيره ربيعة بخلاف شهادة الشهود عليه وهذا  
 امر واضح وقد ذهب اليه اكثرنا جماعة من اهل العلم من الصحابة فمن بعدهم وحكاها صاحب البحر عن ابي بكر وغيره  
 والحسن البصري ومالك ومحمد وابي ثور والشافعي وذهب الجمهور الى التبريع في الاقرار واما  
 الشهادة فلا بد من اربعة ولا علم في ذلك خلافا وقد دل عليه الكتاب والسنة في المسبوق  
 يثبت الزنا بالاقرار واربعة شهداء قال الله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن  
 اربعة منكم فاستكسوين في البيوت حتى يتوفين الموت او يحل الدين سبيلا قلت على هذا اهل العلم ولا بد  
 يتضمن الاقرار والشهادة التصريح بايلاج الفرج بالفرج لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

لما غر لك قبلت او غمرت او نظرت فقال لا يا رسول الله قال انك تها لا يكتفي قال نعم فعند ذلك امر  
 برجره اخبره البخاري وغيره من حديث ابن عباس واخرج ابو داود والنسائي والدارقطني من حديث  
 ابيه ثمرة قال جاء الاسلمي بسؤال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشهد على نفسه انه اصاب امرأة حراما أربع  
 مرات كل كلف يعرض عنه فاقبل عليه في الخامسة فقال انك تها قال نعم كما يغيب المرد في الكهنة والرشاني  
 البير قال نعم الحديث وفيه سناه ابن المصنف قال البخاري حديثه في اهل الحجاز ليس يعرف الا بهذا  
 الواحد وقد وقع من غير محض الصحابة في استئصال شهوة الغيرة بخونها والقصة معروفة وليسقط الحد  
 بالشبهات المحتملة لحديث ابيه ثمرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ادركوا الحدود  
 عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان خطي في النقص خبر من ان خطي في العقوبة  
 اخبره الترمذي وقد رواه الترمذي ايضا من حديث الزهري عن عروة عن عائشة وقد أعل الحديث ابو  
 واخرج ابن ماجه من حديث ابيه ثمرة مرفوعا باللفظ ونحوه الادود والحدود بالثبوت وردى نحوه عن عمر  
 وابن مسعود باسناد صحيح وفي الباب من الروايات ما يعضد بعضها ويقويه وما يؤيد ذلك قوله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كنت رجلا احد البعير بنيت لزوجتي ما يغني امرأة لعجالي كما في الصحيحين من  
 حديث ابن عباس وبالرواجع عن الاقواس لمجد حديث ابيه ثمرة عند احمد والترمذي ان ما غر الما  
 وجسد الحارة فليشده حتى مره على رجل ففرض به وضربه الناس حتى مات فذكره ذلك لرسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لا تتركتموه قال الترمذي انه حديث حسن وقد روى من غير وجهين ابيه  
 انتهى ورجال سناه وثقات واخرج ابو داود والنسائي من حديث جابر نحوه وزاد انه لما وجد جسدا للحجارة  
 صرخ يا قوم رووني الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان قومي قتلوني وغروني من نفسي فاستروني  
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غير قاتلي فلم تترع عنه حتى قتلناه فلما رجنا الى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخبرناه قال فلما تتركتموه فاجبتوني به وقد اخبر البخاري وسلم طر من هذا  
 الحديث وفي الباب روايات وقد ذهب الى ذلك احمد والشافعية والحنفية وهو مروى عن مالك  
 في قول له وقد ذهب ابن ابي ليلى والبيهقي والبوذوري ورواه عن مالك وقول للشافعية انه لا يقبل منه الرجوع  
 عن الاقرار ويكون المرأة عددا او ممتقا ويكون الرجل مجبوبا او عذينا يكون المانع موجودا او لا  
 به الشهادة او الاقرار لانه قد علم كذب ذلك قطعيا وقد روى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن  
 قتل رجل كان يدخل على امراته البعلية فذهب فوجه ليعتقل في ما فافذه بيده فاخرج من الما ليعتقله  
 فمراه مجبوا بانكره ورجع الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخبره بذلك والقصة مشهورة وبها معناه  
 قلت وقد اخرج مسلم وغيره احكام الماتن وذكره جميع من اهل السير وصحهم الشفاعة في المحل و  
 لما اخبره احمد وابو داود والحاكم وصح من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من

ج  
 ٢٥٨

شفاعتها دون حدن حد ووالله فوضوا الله في امره وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المروة فخره  
التي سهرت لما تشفع فيها لاسامة بن زيد فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له تشفع في حدن حد ووالله  
وفي لفظ الاراك تشفع في حدن حد ووالله واخرج احمد واهل السنن وصححه الحاكم وابن الجارود والنسائي  
تعالى عليه وآله وسلم قال له لما اراد ان يقطع الذي سرق رواده تشفع فيه فلا كان قبل ان ياتي به وفي الباب  
احاديث ويحضر للمرجوم الى الصلابة يكون صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امران يحفر للغادية الى صدرها  
وهو في صحيح مسلم وغيره انه حفر ما عر حفرة ثم امر به فخرج كما في حديث عبد الله بن بريدة في قصته ما عر واخرج  
احمد وزاد حفره فحفر فيها الى صدره واخرج احمد والبيهقي والترمذي والنسائي من حديث خالد بن الجراح عن  
انه اعترفت رجل بالزنا فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حضرت قال نعم فامر به فحفر فحفرنا  
له حتى امكننا وبيناه بالحجارة حتى يار ووقته ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي سعيد قال لما امر رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نرجم ما عر من الك خرمنا به الى البقيع فوالله ما حفرنا له ولا او ثقلناه ولا يوكيد  
بنا واقع في حديث غيره انه هرب كما تقدم ولكن ترك الحفر له لاينا في ثبوت مشروعية الحفر قال ابن القيم بعد  
تخرج حديث ما عر المتقدم بالفاظ وكل هذه الالفاظ صحيحة وفي بعضها انه امحطت له خيفة وذكر ما مسلم وروي  
علط من رواية البشير بن المهاجر وان كان مسلم روى له في الصحيح فالثقة قد يغلط على ان احمد وابا حاتم قد حكما  
فيه وانما حصل اليهم من الحفرة الغادية فسرى الى ما عر والله تعالى اعلم انتهى ولا ترجع الجبل حتى تضع  
وترضع ولدها ان لم يوجد من يرضعه لحيث سليمان بن بريدة عن ابيه عند مسلم وغيره ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جازته امرة من غام من الازد فقالت له في يارسول الله فقال ويحك انك  
فاستغفري الله وتوبى اليه فقالت اراك تريد ان تردى كما ردت ما عر من الك قال ما ذاك قالت  
اني جلي من الزنا قال انت قالت نعم فقال لما احتج تشعي ما في بطنك قال فكلفها رجل من الانصار حتى  
وضعت قال فاتي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغادية فقال اذن لانهما  
ونديع ولدها صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال ابي رضاع يا بني الله قال فخرج  
واخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين ان امرة من جنيته اتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وهي جلي من الزنا فقالت يارسول الله اصبت حدا فاقم علي فدا عني الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وليها فقال حسن ايها فاذا وضعت فاتني ففعل فامر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشدت  
عليها ثيابها ثم امر بها فمضت الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث ابيه بريدة واهل شعيب وجابر  
بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس واحاد شيع من مسلم وقد اختلفت الروايات ففي بعضها ما تقدم  
في حديث بريدة وفي بعضها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر بها الى الفطام فجاورت لولاك  
فمضت وقد جمع بينهما مجموعات ويخرج الجلد حال المرض ولو بعكحال وخوة لحيث ابي امامة

حلال



بن سئل عن سعيد بن سعد بن عباد قال كان بين ابياتنا ورجل ضعيف فخرج فلم يره الحي الا وهو على امته  
 من اما ثم خيبت بها فذكر ذلك لسعد بن عباد لم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ذلك  
 الرجل مسلما فقال اضربوه حدة قالوا يا رسول الله انه اضعف مما تحسب لو ضربناه مائة قلناه فقال فخذوا  
 عثك لافيه مائة ثم اخذ ثم اضربوه به بضربة واحدة قال ففعلوا وراه اخذ وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه  
 الدرارقطني عن فلج عن ابي سالم عن سئل بن سعد ورواه الطبراني من حديث ابي امامة بن سئل بن جنيث عن ابي  
 من حديث رجل من الانصار واخرجه النسائي من حديث ابي امامة بن سئل بن جنيث عن ابي  
 واسناد الحديث حسن وقد اخرج مسلم وغيره من حديث علي قال ان امته لم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 زنت فامرني ان اجلدها فانيتهما فاذا هي حديثة عند نفاس فخشيت ان اجلدها ان اقتلها فذكرت  
 ذلك للنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال احسنت اتركها حتى تامل وقد جمع بين هذا الحديث والحديث  
 الاول بان المريض اذا كان مرضه رجوا اكمل كافي الحديث الآخر وان كان مريضه سا جلد كما في الحديث الاول  
 وقد حكى في البحر المجمع على انه يعمل بالبكرة حتى تردل شدة الحر والبرد والمرض المرجوف ان كان مريضه سا فقال  
 اصحاب الشافعي انه يضرب بعثول ان احتمله ومن لا يطرد كذا كذا قتل ولو كان بكرا او كذا كذا  
 به اذا كان مختارا لحديث ابن عباس عن ابي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي  
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد يثوه لعل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول  
 به قال ابن حجر جاله مؤلفون الا ان فيه اختلاف واخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابي هريرة ان النبى  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقتلوا الفاعل والمفعول ايجصنا او لم ايجصنا واسناده ضعيف قال  
 ابن المطالع في احكامه لم يشبهنا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم في اللوط ولا يملك فيه  
 وثبت عنه انه قال اقتلوا الفاعل والمفعول به واه عنه ابن عباس والبيهقي انتهى واخرج البيهقي عن علي انه  
 رجم لوطيا قال الشافعي وهذا ناخذ نرجم اللوطي محصنا كان او غير محصن واخرج البيهقي ايضا عن ابي بكرة  
 جمع الناس في حق رجل منكم كما ينكح النساء فسأل اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 عن ذلك فقال من شديهم لم يند قول علي بن ابي طالب قال هذا ذنب لم تقص امته من الامر الا امته  
 واحدة صنع الله بها ما قد علمت نرى ان يخرجته بالنار فاجتمع اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 على ان يخرجته بالنار فكتب ابو بكر الى خالد بن الوليد ان يخرجته بالنار واخرج ابو داود عن سعيد بن جبير  
 عن ابن عباس في البكرة ليجد على اللوطية رجم واخرج البيهقي عن ابن عباس ايضا انه سئل عن حد اللوطي  
 فقال لا ينظر على بناء في القرية فيرى به منكس ثم يتبع الحجارة وقد اختلف اهل العلم في عقوبة اللوط بعد القتل  
 على تحريمه وانه من الكبائر فذهب من تقدم من الصحابة الى ان حده القتل ولو كان كبيرا اسوار كان فاعلا  
 او مفعولا به وحكي صاحب شفاء الاوامر اجماع الصحابة على القتل وحكى البغوي عن الشعبي والزهري مالك

والأحمد والسحق انه يرحم محصنا كان او غير محصن وروى عن النخعي انه قال لو كان يستقيم ان يرحم الزاني مرتين  
 لرحم اللوطي وقال المنذري حرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلي وعبد الله بن الزبير وشام بن عبد الملك  
 وذهب من عدل من تقدم الى ان حد اللوطي حد الزاني وقال الشافعي في الاطهر ان حد الفاعل حد الزنا  
 ان كان محصنا يرحم والاحمد وعمر بن الخطاب والمفسول بالجلد والتغريب وفي قول كالفاعل وفي قول القاتل  
 الفاعل والمفسول به قال ابو حنيفة يعزب بالوطاء ولا يجلد ولا يرحم ويجوز من نكح بهيمة تكون  
 اليه يرث المروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وقع على بهيمة فاقبلوه  
 وقتلوا البهيمية وان اخرج احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه فقد روى الترمذي وابو داود  
 من حديث ابي زرير عن ابن عباس انه قال من اتى بهيمة فلا ح عليه وقال انه صح من الحديث الاول  
 قال والعمل على هذا عند اهل العلم وقد روى ابو يعلى الموصلي من حديث ابي هريرة نحو حديث ابن عباس في  
 القتل ولكن في اسناده عبد الغفار قال ابن عدي انه رجع عنه وذكر انهم كانوا القوه وقد وقع الاجماع على تحريم  
 اتيان البهيمية كما حكى ذلك صاحب البحر ووقع الخلاف بين اهل العلم في قيل كحد الزاني وقيل لا غير فقط اؤتير  
 بزنا وقيل لقتل وجه با ذكرنا من التعزير انه فعل محرما مجعما عليه فاشق العقوبة بالتعزير وهذا قيل بالقتل وبالحلابة  
 الملوك نصف جلد الحنك لقوله تعالى فاعلم من نصف ما على المحصنات من العذاب ولا تأكل بالفرق  
 بين الائمة والعبد كما حكى صاحب البحر وقد اخرج عبد الله بن احمد في السند من حديث علي قال ارسلني  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الله سودا وزنت لاجلها الى فوجدتها في دها فاجرت بك  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا القت من نفاسها فاجلها فاحصين وهو في صحيح  
 مسلم كما تقدم بدون ذكر الخمسين اخرج مالك في الموطا عن عبد الله بن عباس المخزومي قال امرني عمر  
 بن الخطاب في فتية من فريش فجلدنا ولا يد من ولادة الامارة خمسين في الزنا وذهب ابن عباس  
 الى انه لا حد على محلول حتى تبرج تسكا بقوله تعالى فاذا حصن الآية واجيب بان المراد بالاحصان هنا  
 الاسلام قلت الاحصان في كلام العرب المنع وتقع في القرآن والسنة على الاسلام والحرية والعفاف والتزويج  
 لان الاسلام بمنه عما لا يباح له وكذلك الحرية والعفاف والتزويج وقوله تعالى المحصنات من النساء اراد  
 الزوجات وقوله تعالى ان شيخ المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم اراد به الحر الحر وقوله تعالى الذين  
 يزعمون المحصنات اراد العفاف وقوله تعالى محصنين غير مسافحين ارادوا التزويج وقوله تعالى فاذا زنت  
 ابي تزويج وعلى هذا اهل العلم وحيد لا سيده او لا ما لم يعمم الادلة الواردة في مساق الحديث ولا يثبت  
 ابي هريرة في الخمسين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا زنت لنته احدكم فلتبين زنا فاحلها  
 الحد ولا تشرب عليها ثم ان زنت فليجلد بها الحد ولا تشرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليبيعها ولو سبيل  
 من شعر وقد ذهب الى ان السيد يجلد بملكوته جماعة من السلف قال الشافعي للسيد اقامة اليد على ما كلفه وان

الاحمد

وقال أبو جعفر يرفعه المولى إلى السلطان ولا يقيم بنفسه **باب السرقة من سارق مكلفا**  
 مختاراً أو قد تقدم وجه اشتراط التكليف والافتقار من خرداى مال مخزوء استدلى على ذلك ما أخرجه  
 أبو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وقد سأله رجل عن الحرسية التي تؤخذ من الرعاة قال فيها شئها مرمين وضرب بكال وما أخذ من عطية  
 فضية القطع والبلغ ما يؤخذ من ذلك شئ من الحن قال يا رسول الله فالشمار وما أخذ منها في الكاهن قال ما أخذ  
 بعينه ولم يتخذ فيه فليس عليه شئ ومن أخذ من شئ من مرمين وضرب بكال ما أخذ من جزاره فضية القطع إذا  
 بلغ ما يؤخذ من ذلك شئ من الحن وقد أخرجوه أيضاً أحمد والنسائي والحاكم وصححه وسموه الترمذي والحرسية  
 التي ترمي وعليها حرس وكذا حديث لا قطع في ثمر ولا كثر عند أحمد وإسحاق والحاكم وصححه ابن جرير  
 والبيهقي من حديث رافع بن خديج وقد ذهب إلى اعتبار الحرز الأكثر وهو جند وأصح والأظهره وطاعة  
 من أهل الحديث إلى عدم اعتباره واستدوا على عدم الاعتبار وإن كان قيام مقام المنع بكيفية ما  
 أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه من حديث صفوان  
 بن أمية قال كنت نائماً في المسجد على حميصتي فسرقت فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله صلى الله  
 فقال عليه السلام فامر بقطوع فقلت يا رسول الله اني حميصته ثلاثين وربما أنا أجهلها قال نعم لا كان  
 قبل ان تأتيني به أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه السلام قطع يد سارق سرق مبرئاً من حنقه النساء ثمانية ثلاثين درهم وقد أخرج مسلم معناه وقد روى  
 نحوه حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف أسناده ابن حجر ويحجب عن  
 الاستدلال بهذه الأحاديث على عدم اعتبار الحرز بان المساجد لما دخل عليها ولو كان على صاحبها فليكون  
 الحرز أهم مما وقع تعيينه في كتب الفقه ولكنه يشك على من اعتبر الحرز حديث قطع جاهد الودعية وسباني ولكن  
 ان يكون ذلك خاصاً بما ورد فيه فلا يعارض ما ورد في اعتبار الحرز في غيره في المسوح وهو جند وكيفية  
 إلى انه لا قطع في سرقة شئ من الفواكه الرطبة ولا الخشب ولا الحشيش عملاً به من حديث رافع وناوله الشافعي  
 على معنى اشتراط الحرز وقال نخيل المدينة لا حظ لاكثر فلا يكون محزوزاً وإنما خرج الحديث مخرج العامة  
 يوضح ذلك حديث الجرجين وقطع عثمان في أترجة وفي الحجة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا قطع في شئ معلق ولا في حريته جبل فاذا آواه المراح أو الجرجين فالقطع فيما بلغ شئ من الحن اقول أفهم النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم ان الحرز شرط القطع وسبب ذلك ان غير الحرز يقال فيه الاتقاط فيجب  
 الاحتراز عنه فقلت والحرز ما يعده الناس حرز الشئ فكذلك المال فالتشبه حرز للتبني والاصطبل للدر  
 والمراح للفهم والجرجين للشمار وأما إذا كان المال في صحراء أو في مسجد فلهما حرزه ان يكون له ما ظهر  
 بحسب ما جرت العادة من النظر وعليه كل العلم في الجملة مزاج دينار فصاعداً إلى بيت عايشته في الصحراء

ج  
 ك  
 ح

وغيرها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا  
وفي رواية بسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا  
وفي لفظ لا تحرقوا قطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيها هو اذ ان من ذلك وكان ربع الدينار يوسد  
ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما وفي رواية للنسائي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع  
يد السارق فيما دون ثمن الخبز قبل العاشرة ما شئت من الخبز قالت ربع دينار وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن  
عمر قال قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمن ثمانية دراهم وقد عرفت ان الثلاثة الدراهم  
هي صرف ربع دينار كما تقدم في روايته احمد قال الشافعي وزرع الدينار موافق لمروية ثمانية دراهم وذلك ان  
الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر درهما دينار وهو موافق لما في التقدير  
من الذهب بالف دينار ومن الفضة اثني عشر الف درهم وقد ذهب الى كون نصاب القطع ربع دينار او  
ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الاربعة وفي المسئلة اثنا عشر درهما او ثمانية الدراهم  
في شرح المتنبي واما ما روي من حديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم لعن السارق لسرق البيضة فقطع يده وليس له الجبل فتقطع يده فقد قال الشيخ في التواريخ  
انه بعض الحديث والجبل كالتواريخ ان منها ما يصادى دراهم كذا في البخاري وغيره وفي نسخة الباقية المروية  
ان هذه التقديرات الثلث كانت منطبقة على شيء واحد في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ثم اختلفت  
بعده ولم يصلح الجمع للماعتبار لعدم انضباط فاختلف المسلمون في القدرين الاخيرين فقبل ربع دينار و  
قبل ثلثة دراهم وتيل بلوغ المال الى احد القدرين وهو لا يخرج عن يد وهاهنا شرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم فراقين التافه وغيره لانه لا يصلح للتقدير جنس ومن جنس الاختلاف والاسعار في البلدان فاختلاف  
الاجناس فحاشا مستحسبا لاختلاف البلاد فمباح قوم دنا فهم مال غير عن آخرين فوجب ان يعتبر  
التقدير في الثمن وقيل لا يعتبر فيها وان الخطب وان كان قيمة عشرة دراهم لا يقطع فيه وفي السوي ذهب  
الشافعي الى حديث عائشة ان نصاب السرقة ربع دينار وذهب مالك الى حديث ابن عمر والجمهور من  
قبل الشافعي عن حديث ابن عمر ان الشيء التافه قد جرت العادة بتقويمه بالدرهم وكانت الثلاثة الدراهم  
قيمة ربع دينار ويصح ذلك حديث عثمان فانه يدل على ان العبرة بالذهب من اجل ذلك وت قيمة الدراهم  
التي بعد ما تومت الاثر حجة بالدرهم ويصح ذلك ايضا وتصح اثني عشر الف درهم موضع الف دينار في الله  
وقال ابو حنيفة لا تقطع في اقل من عشرة دراهم قطعت كف اليد يعني لقوله تعالى السارق والسارقة  
فاقطعوا ايديهما قالت الفتى اهل العلم على ان السارق اذا سرق اول مرة تقطع يده اليمنى ثم اذا سرق  
ثانيا تقطع رجله اليسرى وتخلعوا فيها اذا سرق ثالثا بعد قطع يده ورجله فذهب اكثرهم الى انه لا تقطع  
يده اليسرى ثم اذا سرق ايضا تقطع رجله اليمنى ثم اذا سرق ايضا لعنوا جميعا وعليه الشافعي وقال ابو حنيفة

بعض  
الحديث

لا تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولكن يجرؤ بحسب وكيفية الاقتدار واحدة لما قدمنا في الباب  
الاول وقد قطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يده سارق الخبز وسارق رواد صفوان ولم ينقل انه  
امره بتكرار الاقرار واما ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قوله للسارق الذي اعترف بالسرق  
ما اذالك سرقت قال بل مرتين او ثلاثا فهذا هو من باب الاستنابات لما تقدم وقد ذهبنا الى انه ينبغي  
الاقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن ابي ليلى واحمد وأحمد الى اعتبار المراتب  
او شهادتها عدلين لكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من ادلة الكتاب السنة في اعتبارها بشروط  
ويندب تلقين المسقط لحديث ابى امية الخزومي عند احمد والبخاري والترمذي بالنسبة الى باسناد رجاله  
ثقات ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى بلصاحته فترافا ولم يوجد موثقا فقال له رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما اذالك سرقت قال بل مرتين او ثلاثا وقد روى عن عطاء انه قال كان  
من مضي يوتي اليهم فيقول اسرقت قل سمى ابا بكر وعمر اخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة  
ومجسوم موضع القطع لهذا لا يبرى فيه ملك فان الحسم سبب عدم السرية لما اخرج الدارقطني والحاكم له  
وصححه ابن القطان من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى بسارق قد سرق  
شتمه فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما اذالك سرقت  
السارق بل يا رسول الله فقال اذ هو ابوابه فاقطعوه ثم احسموه ثم اتوا به فقطع فاستب  
فقال تبلى الله فقال قد تبنت الى الله قال تاب الله عليك وتلقا اليك في عنق السارق لما أخرجه  
ابن الحسن وحسن الترمذي من حديث فضالة بن عبيد قال اتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
بسارق فقطعت يده ثم امر بها فخلعت في غنمة وفي اسناده الحجاج بن ارطاة قال النسائي هو ضعيف لا ينجح  
بحديثه قال في الحجة انما فعل هذا للتشهير وليعلم الناس انه سارق وفرق بين ما يقطع اليد فلما وبين ما يقطع  
هذا ويسقط بعض المسروق عليه قبل البلوغ الى السلطان لا بعد لا فقد وجب له حريث  
صفوان المتقدم واخرج النسائي والبوداودي والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تفاؤا الحد وفيما بينكم فما بلغت من حد فقد جيب قلت وعليه اهل العلم بحرم  
الشفاعة للسارق اذا بلغ امره السلطان ان لا يقطع يده ولا يقطع في تشرؤا اكثر ما لم يؤويله  
البحرين اذا اكل ولم ينجذ خبنة واذا كان عليه ثمن ما حمله مرتين وضرب نكال  
لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في اول الباب واكثر جوار النخل وطلعها والرائية الثمن  
مرتين تاويب له بالمال ولم يكتف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكال لجمع له  
بين عقوبة المال البدن الخبنة يا حليم الانسان في خضته وقد قدم ضبطها وتفسيره وليس على الخائن  
والمنتهب والمختلس قطع لحديث جابر عند احمد والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن جابر

الروضة  
النورية

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على غائن ولا منتهب ولا مختلس قطع وأخرج ابن ماجه  
 بسند صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بن جابر بن جابر وأخرج ابن ماجه ايضا وانظر في من يش  
 النسخة قلت وعلى هذا اهل العلم وقد ثبت القطع في جحد العارية لما اخرج مسلم وغيره من حديث  
 عائشة قالت كانت امرأة مخزومية تستعير الساع وتجده فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع  
 يدها واخرج احمد والنسائي والبيهقي وابن ماجه وابن عسكارة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد  
 ذهب الى قطع يدي العارية من لم يشترط المحرز وهم من تقدمم وذهب الجمهور الى انه لا يقطع يدي صاحب العارية  
 قالوا لان الجاحد للعارية ليس سارق لغة وانما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويرى بان الجاحد  
 اذا لم يكن سارقا لغة فهو سارق شرعا والشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن  
 عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغير هؤلاء وقد وقع في رواية من حديث ابن مسعود  
 عن ابن ماجه والحاكم صحيحا نسقت قليلا من بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في من سرق من ثياب  
 سرق حليا فيمكن ان يكون في المحرمة وقد جمعت بين السرة وجحد العارية **باب حد القذف** في المحصنة  
 بالنزاعية قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المحصنات لهن في الدنيا والآخرة والفقهاء على ذلك  
 المسلمون كما في غير ذلك بالاذن وخيل حد القذف ثمانين جلدة لقوله تعالى الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بآية  
 فاجلدوهم ثمانين جلدة وقد اجمع اهل العلم على ذلك وتختلفوا هل ينصف للعبد ام لا فذهب الاكثر الى  
 الاول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان  
 والخلفاء لهم حراما رايتم احدا جلده عبدا في فريته اكثر من اربعين وذهب ابن مسعود والليث والثربر  
 والاذن الى غير ذلك والذين يرمون المحصنات لهن في الدنيا والآخرة والفقهاء على ذلك  
 فان كان التعذوف محصنا يجب على القاذوف جلدة ثمانين ان كان حرا فان كان عبدا فجلده اربعين  
 فان كان التعذوف غير محصن فعلى قاذفه التعذير وكذا الاحاديث في النسبة الى غير الزنا انما فيه التعذير بشرط الا  
 خمسة الاسلام والتبليغ والحرية والعفة من الزنا حتى ان من لم يفي في اول بلوغه ثم تاب وحسنت  
 حالته واستغفرت فقاذف لاحد عليه وعلى هذا اهل العلم واذا غنى التعذوف لم يجلد قاذفه واذا اذوف  
 الجاهل لم يجلد كذا في المطالبين وفي الاوارض القاذوف ولغيره حق الادوى يورث عنه وليسقط بعفوه وعفو  
 وارثه ان مات او قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي البداية لا يصح عفو التعذوف عندنا وفيها لو قال  
 يا ابن الزانية وانت مائة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذوف لانه قذف محصنة ولا يطالب  
 بحد القذف للميت الا من يقع القذف في نسبه بقتله وهو الوالد والولد وذهب الشافعية والحنفية  
 ان الوالد لا يجلد بقتله ولده واذا قذف جماعة جلدوا واحد واحدا عليه ابو حنيفة وقال الشافعي اذا  
 القذف فلو انزل التفسير في الظاهر لم ينفى بالظريح وعليه مالك وقال ابو حنيفة والشافعي لا يلحق به

ولا يحد الاباء العرج ويثبت ذلك باذنه ههنا تكون اقرار المرء لازالة ومن اذنه يشترط التكرار  
 مرتين فليس له دليل لم يأت في ذلك وليس من كتاب ولا سنة او بشهادة عدلين كما سألنا في غير  
 الشهادة كما اطلعت الكتاب العزيز واذا لم يقبل شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادا  
 ابد ثم ذكر بعد ذلك التوبة فان جاء بعد القذف باربعة شهود يشهدون على المقدوف بانه زنى  
 سقط عنه الحد لان القاذف لم يكن حج قاذفا بل قد تقر صده والزنا شهادة الاربعة فيقام الحد  
 على الزاني وهكذا اذا اقر المذنبون بالزنا فلا حد على من رماه بل سجد للقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم انه جلد اهل الافاك كما في مسند احمد وابي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه واشار  
 الى ذلك البخاري في صحيحه فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في ايام الصحابة جلد من شهد  
 على غيره بالزنا حيث لم يكمل الشهادة وذلك معروف ثابت **باب حد الشرب شراب الخمر**  
 كبيرة وعليه اهل العلم من شرب مسكرا مكلفا فخذوا وقدم تقدم وليد جلد على ما يراه الا امام  
 اصا اربعين جلد او اقل واكثر ولو بالنعال لما ثبت في الصحيحين من حديث النبي ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال وجليد البكر اربعين وفي مسلم من حديث النبي  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اني برجل قد شرب الخمر فجلد بجريد بين نحو اربعين قال وجليد البكر فلما كان  
 عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن ابي بكر وثمانين فامر به عمر وفي البخاري وغيره من حديث عقبة  
 بن الحارث قال سميت بالنعان وابن النعمان شاربا فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان  
 في البيت ان يضربوه فمكت فممن ضرب بالنعال والجريد وفيه ايضا من حديث السائب بن يزيد قال  
 كنا نؤتي بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي امرة ابى بكر وصدا من امره عمر  
 فنقوم اليه فضره بايدينا ولفنا وارديتنا حتى كان صدرا من امره عمر فجلد فيها اربعين حتى اذا اعتوا منها  
 وفسقوا جلد ثمانين وفيه ايضا من حديث اميرتة نحوه وفي الباب احاديث يستفاد من مجموعها ان الحد  
 لم يثبت تقديره عن الشارع وانه كان قيام بين يديه على صور مختلفة بحسب اقتضائه الحال وفي الصحيحين عن  
 علي انه قال ما كنت لاقم حد على احد فميت واجد في نفسي شيئا الا صاحب الخمر فانه لو مات وديته وذلك  
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسنه قلت وعليه اهل العلم الا ان الشافعي يقول اصل حد  
 الخمر اربعون وما زاده عمر على اربعين كان تغزير الماروي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى  
 بشارب فضره بالايدي والنعال واطراف الثياب فلما كان ابو بكر سأل من حضر ذلك الضروب  
 فنقوه اربعين فضر اربعين حياته ثم عمر حتى تتابع الناس حتى شارب فضر ثمانين ثم قال علي حين اقام  
 الحد على لبيد بن عتبة لما بلغ اربعين حسبك جلد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اربعين وجليد البكر  
 اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا احسب اني وفي الحجة ثم قال اي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكتوه

بكتوه





وَمَعْنَى الشَّقَى عَنِ الشَّقِيَّةِ الْعَبَسِ حَتَّى يَرَى عَلَيْهِ أَثَرَ الصَّلَاحِ وَعِنْدَ الشَّقَى لِلْمَلَامِ الْكَسْ لَوْ غُيِبَ الْوَلِيُّ  
لِلْعَزِيمِ وَالْمَطْلَبُ لَمْ يَنْفِ الْإِصْلَاحَ حَالًا عَلَى هَرَبِهِ يَفْعَلُ الْإِصْلَاحَ مَا رَأَى فِيهِ صَلَاحًا كَلَّ مِنْ قَطْعِ  
طَرِيقِهَا وَلَوْ فِي الْمَصَادِ إِذَا كَانَ قَدْ سَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا نَهَاطَهَا بِرَأْدِهَا عَلَيْهِ الْكِتَابُ الْغَزِيرُ مِنْ  
غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا دَرَسَ مِنَ الْمَذَاهِبِ فَإِنَّ السَّجَانَةَ قَالَ أَمَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يَجَارِبُونَ السُّدَّ وَرَسُولَهُ السُّدَّ  
فِي الْأَرْضِ فَسَادًا فَضَمُّهُ إِلَى مَحَارِبِ السُّدِّ وَرَسُولِهِ مَعْصِيَتُهُ السَّعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا فَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا  
عَلَى مَنْ عَصَى السُّدَّ وَرَسُولَهُ بِالْسَّعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا كَانَ حُدُودُهُ فَذَكَرَهُ السُّدُّ فِي الْآيَةِ وَلَمَّا كَانَتِ الْآيَةُ الْكَلِمَةُ  
تَارَةً فِي قِطَاعِ الطَّرِيقِ وَهُمْ الْعَرَبِيُّونَ كَانَ دُخُولُ مَنْ قَطَعَ طَرِيقًا تَحْتَ عُمُومِ الْآيَةِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا ثُمَّ حَصَرَ  
الْجَزَاءُ فِي قَوْلِهِ أَنْ يَتَّقُوا أَوْ يَصْلُبُوا أَوْ يقطعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافِ أَنْ يَنْفُسُوا مِنَ الْأَرْضِ فَخِيزَ مِنْ هَذِهِ  
الْمَافُوعِ فَكَانَ لِلْمَلَامِ أَنْ يَتَّقُوا أَوْ يَصْلُبُوا أَوْ يقطعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمَامُ مَنْ لَيَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ  
مِنْ أَمْلِ الْوَلَايَاتِ فَهَذَا مَا لَيَقْضِيهِ نَظْمُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الْأَوَّلَةِ الْبَنِيَّةُ مَا يَصِفُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ  
الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَنْ مَعْنَاهُ الَّذِي لَيَقْضِيهِ لِقَعَةُ الْعَرَبِ وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُنْتَهَى  
أَنَّهُ قَالَ فِي قِطَاعِ الطَّرِيقِ إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ قَتَلُوا وَصَلَبُوا وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا بِالْمَالِ  
قَتَلُوا وَلَمْ يَصْلُبُوا وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قَطَعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافِ وَأَنَّهُ أَخَذُوا أَيْدِيَهُمْ  
وَلَمْ يَأْخُذُوا بِالْمَالِ فَلَيْسَ بِهَذَا الْأَجْتِهَادُ وَمَا يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى أَحَدٍ وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ فِي حُكْمِ  
التَّغْيِيرِ لِلآيَةِ وَإِنْ كَانَ خِلَافًا لِمَا خَاتَمَتْهُ الْخَاتَمَةُ فَخِي سَنَادُ ابْنِ أَبِي حَسْبٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا لَا يَقُومُ بِهِ  
الْحُجَّةُ أَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْيُسَانُ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْمُشْرِكِينَ كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَوْدِيِّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُ  
فَذَلِكَ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ نَزَلَتْ فِي الْعَرَبِيِّينَ وَقَدْ كَانُوا أَسْلَمُوا كَمَا فِي الْأَدَمَاتِ وَلَوْ سَلَّمْنَا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ لَمْ يَقُمْ بِهِ حُجَّةٌ مِنْ قَالِ بِإِخْتِصَاصِ مَا فِي الْآيَةِ بِالْمُشْرِكِينَ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الِاعْتِبَارَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا  
بِخُصُوصِ السَّبَبِ كَحُلِيِّ ابْنِ أَبِي حَسْبٍ فِي سَنَادِ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى شَلِّ  
مَذْهَبِهَا إِلَيْهِ جَوَانِحُ مِنَ السُّلَفِ كَالْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ وَابْنِ السَّيْبِ وَجَاهِدٍ وَاسْتَدَّ النَّاسُ بِالْحَقِّ مَنْ كَانَ  
مَعَ كِتَابِ السُّدِّ وَقَدْ شَبَّهَتْ عَنْ رَسُولِ السُّدِّ عَلَى السُّدِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعَرَبِيِّينَ أَنَّهُ قَتَلَ بِهِمْ الْأَوَّلَةَ  
الْمَذْكُورَةَ فِي الْآيَةِ وَهِيَ الْقِطْعُ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهَا مِنْ حَدِيثِ النَّسَائِيِّ وَالْمَرْوِيِّ بِالْمَطْلَبِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ  
هِيَ الصَّلْبُ عَلَى الْجَزْعِ أَوْ خَوْفِهَا حَتَّى يَمُوتَ أَوْ أَرَأَى الْأَمَامُ ذَلِكَ أَوْ يَصْلُبُ صِلَابًا أَيْ مَوْتٍ فِيهِ قَالَ ابْنُ سُلَيْمٍ  
يَصْدُقُ عَلَى الصَّلْبِ الْمُنْضَى إِلَى الْمَوْتِ وَالصَّلْبُ الَّذِي لَا يَنْفِي إِلَى الْمَوْتِ وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالصَّلْبِ  
الْمُنْضَى إِلَى الْمَوْتِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَكَرُّرٌ بَعْدَ ذِكْرِ الْقَتْلِ لِأَنَّ الصَّلْبَ هُوَ قَتْلُ خَاصٍّ أَمَّا الشَّقَى مِنَ النَّاسِ  
فَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي أَسَدَ فِيهَا وَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ الْعَبَسُ هُوَ خِلَافُ الْعَنَى الْعَرَبِيَّةِ فَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْقَدْرِ  
عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ لِنَصِّ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه السلام قالوا ان الله غفور رحيم فقلت معناه عند الشافعي اذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عمن العقوبة ما يتحصن بقطع الطريق فان كان قتل يسقط تختم القتل ويعتق عليه القصاص فالولي فيه بالخيار ان شاء استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان قد اخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل قيل في سقوط قطع اليد حكم السارق في البلد اذا تاب وان كان قد قتل اخذ المال سقط عنه تختم القتل والصلب اذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الرد بالتوبة قبل القدرة عليه هذا ظاهر قول الشافعي في القول الثاني ان كل عقوبة تجب حق الله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقه وعد الزنا والشر لا يسقط بالتوبة لان التائب من الذنب كمن لا ذنب له فباب من سيغفر القتل احوالهم ولا خلاف في ذلك لا وامر مدعي قتل القاتل الشكرين في مواضع من كتابه لا يغزروا وما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو متواتر من قتالهم وان كان يدعوهم الى ثلاث ديامر بذلك من يبعثه للقتال والمثل لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بدل الله قتله وولوا تجارى وغيره من حديث ابن عباس حديث لا يحل لم امر مسلم الا بحدسي ثلاث كفر بعد ايمان الجريش هو في غيرهما من حديث ابن مسعود وكثيره الى موسى في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اتوبوا الى الله ثم اتبعه بخاذل من قبل فلما قدم عليه القتي له وسادة وقال اتزل واذا جل عنه موثق قال ما هذا قال كان يهوديا فاسلم ثم يهود قال لا اجلس حتى يقتل تضار الله ورسوله وفي السوسى من ارتد عن الاسلام ان كان في منعة من قومه جميع الامم المسلمين وقتلهم قال تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله بقوم يحجم ويحبونه اوله على المؤمنين اخره على الكافرين يجادلون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفي هذه الآية اخبار عامه الله تعالى وقوعه وقد ارتد اكثر العرب في زمن ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فبعث اليهم المسلمين وقتلهم حتى جعوا وعلى هذا اهل العلم ومن ارتد عن الاسلام وليس له منعة قتل عليه اهل العلم اذا كان المرتد رجلا واختلوا في المرتدة قال الشافعي يقتل وقال ابو حنيفة لا يقتل ولكن تجلس حتى تسلم والسائر لكون عمل السحر نوعا من الكفر فقام عليه مرتد حتى باي حجة الترد وقد روى الترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث جندب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حد الساحر ضربه بالسيف قال الترمذي والصحيح عن جندب موقوف قال العمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن النضر وقال الشافعي انما يقتل الساحر اذا كان يعمل في سحر ما يبلغ به الكفر فاذا عمل محلا دون الكفر فلم يرت عليه قتلا انتهى وفي مسند ابى حنيفة سمع ابن مسعود السلي وهو ضعيف واخرج احمد وعبد الرزاق والبيهقي ان عمر بن الخطاب كتب قبل موته لبشر ان اتعلموا كل ساحر وساحرة فالارجح ما قاله الشافعي لان الساحر انما يقتل لكفره فلما بد ان يكون ماعمله من السحر موجبا للكفر وفي السوسى السحر كبرية قال تعالى وما كفر سليمان لكن الشياطين كفر واليؤمنون المشركين السحر يختلف في ذلك اهل العلم فقال مالك واجل يقتل الساحر وقال الشافعي ما تقدم لم يقتل الساحر

استحب القتل

رجلا يسجد واقراني سحرته وسحرى لقتيل غلبا يحب عليه القود عندنا فنحن واجب عندنا بحقيقة القول  
سحرى لقتيل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال اخطأت اليه من غيره فهو خطأ تجب فيه المديّة المنخفضة  
وتكون في الماله لانه ثبت باعترافا المان بصدقه العاقلة فتكون عليهم والكاهن لكون الكهانة تؤا  
من الكفر فلا بد ان يعمل من كهانة ما يوجب الكفر وقد ورد ان تصديق الكاهن كفر فبالاولى الكاهن  
اذا كان معتقدا بالصحة الكهانة ومن ذلك حديث ابى هريرة عنده وسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم قال من اتى كاهنا او عرافا فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب  
احاديث والكتاب لله اول رسوله او الاسلام او للكتاب او للسنة والطاعة  
في الدين وكل هذه الافعال موجبة للكفر الصريح ففاعلموا متردده حده وقد اخرج ابو داود من  
حديث علي ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقع فيه خفصتها رجل حتى ماتت  
فايحل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومهاذ لك من رواية الشعبي عن علي وقد قيل انه منيع  
واخرج ابو داود والنسائي من حديث ابن عباس ان اعمى كانت لام ولدته تشتم النبي صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم فقتلها فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومهاذ لك من اسناده فثابت اخرج ابو داود  
والنسائي عن ابى هريرة قال كنت عند ابى بكر فنفذ على رجل كسيت غنبة فقلت انا ذن لي يا خليفة  
رسول الله ضرب عنقه قال فاذهب بك كسيت غنبة فقام فقل فرسل الى فقال الذي قلت انفا  
قلت اذن لي اضرب غنقة قال كنت فاعلموا امرتك قلت نعم قال لا والله ما كان بشرة محمد  
صلى الله عليه وآله وسلم وقد نقل ابن المنذر الاجماع على من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وجب قتله ونقل ابو بكر الفارسي حديثه الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم جاهود فصح كفر باقتفاء العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد هذه القتل حد الله  
لا يسقط بالتوبة ونال هذه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام قال الخطابي لا اعلم خلافا في وجوب  
قتله اذا كان مسلما انتهى اذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيا ولي من سب  
تبارك تعالى او سب كتابه او الاسلام وطعن في نفيه وكفر من فعل هذا الاحتياج الى برهان والوزنديق  
وهو الذي يظهر الاسلام وطعن الكفر ويعتقد لبطان الشريعة فهذا كفر باسده وبدينه مرتد عن الاسلام  
اقبح ردة اذا ظهر منه ذلك بقول او فعل وقد اختلف اهل العلم بل قبل توبته ام لا والحق قبول التوبة في  
السوى في باب حكم الخوارج والقدرة واشباههم قال الشافعي والوان قوما الظاهر الى الخوارج وتجنبا  
الجماعات والكفر بهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا ان عليا رضي الله تعالى عنه مع رجل يقول لا حكم الا  
في ناحية المسجد فقال علي عليه السلام حق اريد بها باطل لكم علينا ثلث لا نمنعكم مساجدنا ان تذكر فيها  
اسم الله ولا نمنعكم الغني ما دست ايديكم مع ايدينا ولا نمنعكم القبل وقال اهل الحديث من اخطأ

يجوز قتلهم اقول الظاهر عندي ورواية قول اهل الحديث اما روايته فلقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم فابن القتيبة وهم فاقول على معناه ان الاشارة على الامام والظن فيه لا يوجب قتلا حتى  
ينزع يد من الطائفة فيكون باغيا او قاطع طريق واذا انكره ضروريان ضروريات الدين يقتل للملك  
للاشارة على الامام بيان ذلك ان الفتى او اسئل عن بعض افعال زيدكم بالجواز واسئل عن بعضها الا  
حكم بالفسق ثم اسئل عن بعضها الاخر حكم بالكفر فهنا لم يظهر هذا الرجل عنده الا الاشارة في مسئلة اقيم  
فحكم بانها ولو ان اظهر اشارة الشفاعة يوم القيمة او اشارة المحض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت  
في الدين بالضرورة لحكم بالكفر والحاديث اولئك الذين نهاني الله عنهم ففي المنافقين ومن الزنا  
وقته بيان ذلك ان النجاة للدين الحق ان لم يعترف به ولم يذعن له لا ظاهرا ولا باطنا فهو الكافر  
وان اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وان اعترف به ظاهرا وباطنا لكنه لنفسه بعض ما ثبت  
من الدين ضرورة بخلاف ما فسر الصحنه والتابعون واجبت عليه الماتة فهو الزنديق كما اذا  
اعترف بان القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حق لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل  
بملكات المحنوة والمراد بالنار الهوى التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار  
فهو الزنديق وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اولئك الذين نهاني الله عنهم في المنافقين ومن الزنا  
وقته واما روايته فلان الشرع كما نصب القتل خيرا للارتداد وليكون مخرجة للزندان وذبا عن الملة  
التي ارتضاها فكذا نصب القتل في هذا الحديث وامثاله جزاء للزندقة ليكون مخرجة للزنادقة  
وذبا عن تاويل فاسد في الدين للصح القول ثم التاويل تاويلان تاويل النجاة فالعالم بالكتاباته وتفاق  
الامة وتاويل نصيا وما ثبتت بقاطع فذلك الزندقة فكل من انكر الشفاعة والكروية الله يوم القيمة وانكر عذاب القبر  
وسؤل العنكر والتكبر والكر الصراط والحساب سوار قال لا اثق بهؤلاء الرواة او قال اثق بهم لكن الحديث اول  
ثم ذكر تاويل فاسد المسموع من قبله فهو الزنديق وكذلك من قال في اخمين ابني بكر وعمر مثالا ليسا  
من اهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتها او قال ان ابني صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين  
معنى هذا الكلام انه لا يجوز ان يسمى بعده احدا ابني واما معنى النبوة وهو يكون الانسان مبعوثا من الله تعالى  
الى الخلق منقطة فرض الطاعة معصوما من الذنوب ومن البقار على الخطا فيما يرى فهو موجود في الامة بعده  
فذلك هو الزنديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحقيقة والشافعية على قتل من يجري هذا الحديث الله  
تعالى اعلم اني بعد استنابته هو الحديث جابر عن الدارقطني البيهقي ان امرأة تقي الامرومان  
ارتدت فامر الدين صلى الله عليه وآله وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت واطلقت  
ضعفها ابن حجر واخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة ان امرأة ارتدت يوم احد فامر النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم ان تستاب فان تابت والا قتلت واخرج ابو الشيخ في كتاب الحديث عن جابر بن عبد الله

استنابته

لقال عليه آله وسلم استتاب جلا أربع مرات وفي سادة العلماء بن هلال بن هوشروك وأخرجه البيهقي من وجه  
 آخر وأخرج الدارقطني والبيهقي أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها أم فرقة ففرت بعد إسلامها فاتب  
 فقتلها قال ابن حجر وفي السيلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل أم فرقة يوم قريظة وهي غير تلك  
 وأخرج مالك في الموطأ والشافعي أن رجلا قدم على عمر بن الخطاب من قبل أبي موسى فسأله عن الناس  
 فأنه فقال بل من مؤخرته خبر قال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلته به قال قمرناه فضرنا عنقه فقال  
 عمر لما حبستوه ثلاثا وأطعتموه كل يوم عتيقا واستبتموه لعله يتوب ويراجع امرأته فقال لم يضرم  
 أبو بلغي وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستتابة ثم كفيتهما والظاهر أنه يجب تقديم الدعاء إلى الإسلام  
 قبل السيئ كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو إلى الشرك ويأمر بدعائهم إلى إحدى ثلاث  
 خصال ولا يقاتلهم حتى يدعواهم فهذا ثبت في كل كفر فيقال للبريدان رجعت إلى الإسلام والافتلتا  
 فهذه هي الاستتابة وهي واجبة كما وجب عار الحرب إلى الإسلام وأما كونه يقال للمتديب أي نوع من تلك  
 الأنواع مرتين أو ثلاثا أو في ثلاثة أيام وأقل وأكثر فممايات بالقوم به الحجية في ذلك بل يقال لكل واحد  
 من هؤلاء الرجوع إلى الإسلام فإن أبتى مكانه في المسوى اختلفت الروايات عن أبي حنيفة والشافعي  
 في ذلك في النهج ويجب استتابة المرتد والمرتدة وهي قول يستحب في الحال في قول ثمانية أيام فإن  
 استرا قتلوا في النهاية إذا ارتد المسلم عن الإسلام عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة كشفت عنه فليس  
 ثلثة أيام فإن أسلم والأقل في الجامع الصغير لعرض عليه الإسلام فإن أبتى قتل قبل أو قبل المولود إن أبتى  
 يسلم ثلثة أيام عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يجب أن يؤخره طلبك لك لم يطلب أنتي والزواني الحصن  
 والدو طح مطلقا والمخارب وقد تقدم الكلام فيهم **كتاب القصاص** وجوبه قبل الكفارة  
 الغيرة كتب عليكم القتل في القصاص حيوة يا أولي الألباب وبموتوا السنة كحديث لا يسلم من أمر مسلم  
 إلا بأحدى ثلاث منها والنفس بالنفس وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وفي مسلم وغيره  
 من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن  
 قتل لم يقتل فهو خير للنظرين أما أن يقتل في آخره أحمر وأبواب وأود وابن ماجه من حديث  
 أبي شريح الخزازي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أصيب بدم أو جرح أو  
 الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث أمان القصاص أو يأخذ القتل أو يعفو فإن أراد البع فخذو على يده  
 وفي سادة صفيان بن أبي العوجار السلمي فيه مقال وفيه أيضا صحيحين صحيح وقد عمن وقد أخرج البخاري  
 وغيره من حديث ابن عباس قال كان في بني إسرائيل القصاص لم يكن فيهم الذية فقال الله تعالى فلهذه  
 الآية كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر الآية فمن عفى له من أخيه شيء قال فعفو عن القتل في العداية  
 والاتباع بالمعروف يتبع الطالب بمعرفته ويؤد إليه المطلوب بحسان ذلك تخفيف من كبر ورحمة في القصاص

على من كان قبلكم ولا خلاف بين اهل الاسلام في وجوب القصاص عند وجود مقتضى استقامته والالتزام  
 على المكلف المختار وقد تقدم وجه العمل لما اخرج ابو داود والنسائي والحاكم وصحبه من حديث  
 عائشة بانها قتل رجل مسلم الا في احدى ثلاث خصال زان محصن فبرحم رجل القتل مسلما متورا وبطل  
 يخرج من الاسلام فيجرب له دبره وسوله فيقتل او يصلب او ينفى من الارض واخرج الترمذي وابن ماجه  
 من حديث عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده بلغظ من قتل متورا المسلم الى اولى القتل فان اجردوا  
 قتلوا الحديث وهو معلوم بالدولة والجماع من اهل الاسلام ان القصاص لا يجب الا مع الضرر والادب  
 ان يكون عدوا فاما لان من قتل عدوا فيقتل لا يستحق القتل شرعا لم يجب عليه القصاص فلو قتل عدوا  
 القتل على ثلاثة انواع محمد بن وهبان يقتل انسان بما يقتضيه القتل فبالا سيما او كان بمجدد او  
 مشقة فيجب فيه القصاص عند وجود المكافاة او الدية مغلظة في مال الجاني خالة والثاني شية الضرر والجرم  
 ضربه بالليوت شية من مثل ذلك الضرب فبالا بان ضربه بعصا خفيف او حجر صغير ضربه او شية من فوات  
 فلا يجب فيه القصاص ويجب به الدية مغلظة على عاقلة متوجهة الى ثلاث سنين فان كان المضر وصغيرا  
 او مريضاً يموت منه فبالا او كان قويا غير ان الضارب والى عليه بالضرب حتى يات به يوجب القود والثاني  
 الخطار المضر هو ان لا يقتضيه ضربه وانما يقتضيه فاضاياه او مضرته او مضرته في امان او فلتسبكه  
 حيث لا يجوز فتعلق بها رجل مات فلا قود عليه وتجب الدية مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين ثم القتل  
 ينقسم باعتبار القتلين الى اقسام وكل قسم حكم بغيره اما في القود واما في الدية واما فيها جميعا قتل الحر  
 وقتل العبد وقتل الذكروقتل الانثى وقتل المسلم وقتل الكافر وقتل النسيان ولا اعتبار بكون المقتول تفرقا  
 او وضعا جميلا او دميما صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا واذا وجب القود على انسان فترك له شيء من الدم  
 بان عفا احد الورثة صار موجه الدية للآخرين سيما في تفصيلها ان اختار ذلك الورثة واهل القود  
 طلب الدية لما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قتل رجل فهو خير للنظرين والقتل  
 للمرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر والكافر بالمسلم لما اخرج بالاسناد والشافعي من حديث  
 عمرو بن حزم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتب في كتابه الى اهل اليمن ان الذكروقتل الانثى  
 ورواه ابو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري عن مسعود  
 رواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي وقال ابن عسجد البر هذا  
 عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده وثني هذا الحديث كلام  
 طويل وقد صحح ابن حبان والحاكم والبيهقي وقال ابن عسجد البر هذا  
 كتاب مشهور عند اهل السير معروف ما فيه عند اهل العلم يستغنى شريته عن الاسناد  
 لانه اشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول وقال يعقوب بن ابي سفيان



لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتابا باصح من كتاب عمر بن خرم هذا فان اصحها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والكتابان يبرجون اليه ويدعون رايم وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره الزبير بن العيص  
لهذا الكتاب وما استدلل به على ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث النضر ان اليهود يارجل اس جارية  
بين حجرين فيقتلها من فعل بك هذا فلان اول فلان حتى سمى اليهودي فاومات براسها فجيء به فاعترف  
فامر به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فمض راسه فحرقه وقد استوفى الماتن ذلك البحث في شرح عمر  
والى ذلك ذهب الجمهور واختلفوا هل يتوفى ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الدية ام لا وقد على  
ابن المنذر الاجماع على قتل الرجل بالمرأة المارواية عن علي وعن الحسن وعطاء ورأه النجاشي عن  
الاهل العلم هذا في قتل الرجل بالمرأة واما قتل المرأة بالرجل فالامراض وكذا قتل العبد بالحر والحر بالمرء  
والفرع بالاصل وليس في ذلك خلاف واما العكس من ذره الصور الثلاث فقد قيل انه يقتل الحر العبد  
وهو محكي عن النخعي وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي وقتادة والثوري هذا اذا كان العبد مملوكا لغير القاتل  
ولما اذا كان مملوكا له فقد حكى في البحر الاجماع على انه لا يقتل السيد لعبد الا عن النخعي وكذا حكى الخلاف  
عن النخعي وبعض التابعين الترمذي وسند الباقين بما اخرج احمد واهل السنن وحسنه الترمذي من  
حديث الحسن عن سمرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل عبده قتلناه ومن صبح  
عبده جيعناه وفي اسناده ضعف لانه من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه من خلاف مشهور واستدل  
الماتن بقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وفي الاستدلال بالآية اشكال كالاشكل في استدلال  
من استدلل بقوله تعالى النفس بالنفس واستدلوا ايضا بما اخرج الدارقطني من حديث عمر بن الخطاب  
عن ابيه عن جده ان رجلا قتل عبده فجلده النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولما سئله وسجده  
من المسلمين ولم يعذبه وامره ان يعتق رقبته وفي اسناده سمعيل بن عباس ولكنه رواه الاوزاعي وهو شاذ  
وسمعيل قوي في الشافعيين وفي اسناده ايضا محمد بن عبد العزيز الشامي وهو ضعيف واخرج البيهقي وابن  
عدي من حديث عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقاد مملوك من ماله ولا ولد  
والده وفي اسناده عمر بن عيسى الاسدي وهو منكر الحديث كما قال البخاري واخرج الدارقطني والبيهقي من  
حديث ابن عباس مرفوعا لا يقتل حر لعبد وفي اسناده جوير وغيره من الثوريين واخرج البيهقي عن علي  
قال من سقته لا يقتل حر لعبد وفي اسناده جابر الجعفي وهو متروك واخرج البيهقي من حديث علي بن عوف  
عمر بن شعيب وفي الباب احاديث يشهد لهذه وليقويها لا العكس اي لا يقتل مؤمن بكافر فذكرنا  
على ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا لا يقتل مؤمن بكافرا واخرج احمد والنسائي والبيهقي  
والحاكم وصححه اخرج احمد وابن ماجه والترمذي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه واخرج ابن جابر  
في صحيحه من حديث ابن عمر واخرج البخاري وغيره عن علي انه قال لا يوجب قتل من شئ من الحيوان

باب  
القتل

في القرآن فقال الذي خلق الجنة وبر النعمة الا انما يعطيه الله عز وجل في القرآن ما في هذه الصحيفة فقلت واني اني بصحيفة  
قال المؤمنون ثم قالوا وما ذلك الا انما يعطيه الله عز وجل في القرآن ما في هذه الصحيفة فقلت واني اني بصحيفة  
واما بالذي في هذه الصحيفة الى ذلك الجمهور وبه قال ابو حنيفة ولم يأت من ان النبي صلى الله عليه وسلم بالذي بما يصلح  
للاستدلال به قال مالك الامر عندنا ان لا يقتل مسلم بكافر الا ان يقتله المسلم قتله عليه فيقتل به فقلت  
وعليه الشافعي الا انه اسقط هذا الاستثناء لان الاحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله  
بن عمر ساكتة عنه والفرج بالاصل لا العكس اي لا يقتل الاصل بالفرع لحديث لا يقتل الوالد بالولد ولا الزوج  
الزوجة من حديث عمر وفي اسناده الحجاج بن ارطاة ولكن له طريق اخرى عند احمد والبيهقي والترمذي  
ورجال اسنادا وثقات واخرج نحوه الترمذي ايضا من حديث سراقه وفي سنده ضعف واخرجه ايضا  
من حديث ابن عباس وقد اجمع اهل العلم في ذلك لم يخالف فيه الا البصري ورواية عن مالك وبليغ  
القصاص في الاعضاء ونحوها والحج مع الامكان لقوله تعالى وكتبنا عليه فيها ان النفس  
بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص وهي وان كانت حكاية عن  
بنى اسرائيل فقد قرر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث النسي في الصحيحين وغيرهما ان النبي  
كسرت شينته جارية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقتل واما القصاص فاما بالامكان  
فلكون بعض الجروح قد تغدر الاقتصار فيها لعدم الامكان الاقتصار على مثل ما في المجنب عليه خطأ البشري  
محمول على الامكان من دون مجاوزة للمقدار الكائن في المجنب عليه فاذا كان لا يمكن الا بمجازة  
للمقدار او بمجازة واضرار فالادلة الدالة على تحريم المسلم وتحرير الاضرار به بما هو خارج عن القصاص  
مخصصة لدليل الاقتصار فقلت ان كل طرف لا يفتصل بغيره فلو لم يفتصل من انسان فقتل  
كالاصبع لقطعها من اصلها او اليد لقطعها من الكوع او من الفرق او الرجل لقطعها من الفخذ لقطعها من  
لوقطع سنده او قطع الفم او اذنه او فم عينه او جبهته او ذكركم او قطع اشيئ من يمينه او ذكركم او قطع اشيئ من يمينه  
او وجهه لقطعها من موضعه او جرح راسه دون الموضحة او جرح من يده او شتمه فلو لم يفتصل من انسان فقتل  
مراعاة المماثلة فيه وكذلك لو قطع يده من نصف الساع فليس ان يقطع يده من ذلك الموضع وله ان  
يقتص من الكوع ويأخذ حكومة لنصف الساع وعلى هذا اكثر اهل العلم في الجملة وفي التفاصيل لهم اخلاص  
ويسقط بابراء اصل الورثة ويلزم نصيب الاخرين من الدين لما تقدم من كون المقتول  
والدية الى الورثة وانهم غير النظيفين فاذا برؤ من القصاص سقط وان ابرى احد منهم سقط لانه لا بعض يستوي  
الورثة نصيبهم من الدية واخرج ابو داود والنسائي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وآله وسلم قال غي القتلين ان يخرج والاوّل فالاول فان كانت امرأة وارادوا يقتلها فليقتلوا  
ويخرجوا اي ينفقوا عن القود ويعفو اذهم ولو كانت امرأة وقوله الاول فالاول اي الاقرب فالاقرب

في الصحيحين وغيرهما ان النبي

ليكن انفس الحديث ابو داود وفي اسناده حسن بن عبد الرحمن ويقال ابن محسن البوسنة ثقة الشافعي قال  
 ابو حاتم الرازي لا اعلم روى عنه غير الاوزاعي ولا اعلم احدا نسب واخرج احمد وابوداود والشماني و  
 ابن ماجه من حديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قضى ان يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا ولا يرثون منها الا ما فضل عن ورثتها وان قتلت  
 فقتلها ميتين ورثتها ويقتلون قاتلها وفي اسناده محمد بن راشد الشافعي المكي وقدرته غير واحد  
 ويحكم فيه غير واحد فقولهم يقتلون قاتلها فينبى ان ذلك حق لهم ليعتد باسقاطهم او اسقاط بعضهم وقد  
 ذهب الى ذلك الشافعي والشافعية وصحابه فاذا كان فيهم صغير ينتظر في القصاص بلوغه  
 وليد ما قد من ان ذلك حق لجميع الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه ولعل ما سببه من الجني  
 عليه حديث عمران بن حصين في الصبيح وغيرهما ان رجلا اغتصب يد رجل ففترع يده من فيه فوكت  
 ثنيها فاختصموا الى النبي صلى الله تعالى فقال ليعض احدكم يد اخيه كما يعض الفحل لا يتركها فيهما فينشا  
 من حديث ليلى بن ابي امية والى ذلك ذهب الجمهور واذا امسك رجل وقتل اخر قتل القاتل  
 وحبس المسك حديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا  
 الرجل الرجل قتله الآخر يقتل الذي قتل بحبس الذي امسك وهو من طريق الثوري عن عطاء بن  
 امية عن نافع بن عمر ورواه عمر وغيره عن عطاء قال الدارقطني والارسل اكثر واخرجه ايضا البيهقي في  
 المجلد وقال انه موصول غير محفوظ قال ابن حجر ورجاله ثقات وصحة ابن القطان واخرج الشافعي عن علي  
 انه قضى في رجل قتل رجلا مشركا امسك آخر قال يقتل القاتل بحبس الآخر في السجن حتى يموت وقد ذهب  
 الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيد قوله تعالى فمن اعتدى على غيره فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم والى  
 قتل القاتل منه رجحت الاول والثانية للقصاص واما حبس المسك فذلك نوع من التضييق سببه  
 امسكه للقتول وقد روى عن النخعي ومالك والليث انه يقتل المسك كالباشرة للقتل لانها شركان في  
 ان عمر بن الخطاب قتل نفر فتمت اربعة رجل واحد قتله قتل غيلة وقال عمر لو دعا عليه اهل صفاء لقتلهم  
 جميعا قال مالك الام عندنا انه يقتل في العمد الرجال الاحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك  
 والعبيد بالعبيد كذلك ايضا في السبوي والعمل على نهج عند اكثر اهل العلم قالوا اذا اخرج جماعة على قتل رجل  
 يقتلون به نصا فقلت قوله قتله غيلة اي جيلة يقال اغتالني فلان اذا احتال حيلة يتلاف بها مال  
 وعينه في الغيلة هي ان يمدد حتى يخرج الى موضع يخفي فيه ثم يقتله تالا عليه اهل صفاء اي لقاء عليه حتى يمتدوا  
 اليه وفي قتل الخطأ الدية والكفارة لنص الكتاب العزيز على النظم القرآني من القصور والتفصيل  
 وقد وقع الاجماع على وجوب الدية والكفارة في الجناية وان وقع الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة  
 من مال الصغير اذا قتل لان عمده خطأ والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف فمن لم يوجبها

بالتفصيل

جعل ايجابها من باب التكليف فقال لا يجب الاعلى مكلف ومن اوجبها جله من خطاب لوضع وكيفية  
 المجنون والكفارة هي ما ذكره السجانه من تحريره الرقبة وما بعده من الاطعام والصوم واما الدية فيسبغ  
 بياها وبيان الخطأ المحض والخطأ الذي هو شبه العمد وهو ما ليس للعبد او من صبي او مجنون  
 قال مالك في النوط الا لم يجمع عليه عندنا انه لا قود بين الصبيان وان عمد خطأ لم تجب عليه قود  
 ويلغوا الحكم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ قلت وعلى هذا اكثر اهل العلم وهي على العاقلة وهم  
 العصبية كحديث ابي هريرة في الصحيحين قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذنوب امرأة  
 من بني لحيان سقط ميتا بغرة عذراء وانه ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة قوتيت قضى رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بان ميراثها لبنوها وزوجها وان القتل على عصبيتها او في لفظها وقضى  
 يدية المرأة على عاقبتها وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم على كل لطن عقولته واخرج ابو داود وابن ماجه ان امرأتين من نذيل قتلتا احدهما الاخرى و  
 واحدة منهما زوج وولد فحل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية القتولة على عاقلة القاتلة و  
 بروزها وولدها قال فقال عاقلة القتولة ميراثا لثا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم ميراثا لزوجها وولدها وصحة النووي وفي اسناده مجالده وهو ضعيف وقد تقدم حديث عمر بن  
 شعيب قريبا وفيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان تقتل عن المرأة عصبيتها الحديث  
 وقد اجمع العلماء على ثبوت العقل فما اختلفوا في التفاصيل وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة  
**كتاب الديات** الاصل في الدية انها تجب ان يكون الا عطيما فيلبيهم منقص  
 من المم ونحوه وان له ما اعندهم ويكون بحيث يورثه بعد مفاضة الضيق ليحصل الزجر وهذا القدر  
 يختلف باختلاف الاشخاص دية الرجل المسلم واحدة من الابل او مائتا بقره او الفاشاة  
 او الف دينار او اثنا عشر الف درهم او ما تحاطة تقدير الدية بذلك لحيث عطا بن ابي  
 رباح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 وسلم قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى  
 اهل البقر مائتي بقره وعلى اهل الشاة الفئ شاة وعلى اهل الخيل مائتي حلة واه ابو داود وسنن ومسلم وفيه  
 عن عنته محمد بن اسحق واخرج احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه  
 عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من كان عقلة في البقر على اهل البقر مائتي  
 بقره ومن كان عقلة في الشاة الفئ شاة وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكي وفيه غير واحد  
 وولته جماعة وفي حديث عمرو بن حزم ان في النفس الدية مائة من الابل وهو حديث صحيح وقد تقدم شرحه  
 في قتل الرجل بالمرأة وفيه ايضا وعلى اهل الذهب الف دينار واخرج ابو داود ومن حديث ابن عباس

كتاب الديات

ان رجلا من بني عبد قيس قتل محمدا بن النضر صلى الله عليه وآله وسلم وبعثه ثمان مائة دينار واخرجه الترمذي  
 مرفوعا ومروسلما واخرج ابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كنت قيمة الدينار  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار واخرجه ثمان مائة دينار وبعثه ثمان مائة دينار  
 على النصف من دينه المسلمين قال فكان كذلك حتى اختلف عمر فقام خطيبا فقال الا ان الابل  
 قد قلت قال ففرضها عمر على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الفا وعلى اهل البقر  
 مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف دينار وعلى اهل الحمل مائتي حلة ولا يخفى ان هذا لا يعارض ما تقدم  
 فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف اهل العلم في  
 مقادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي الموطا ان عمر بن الخطاب قوم الدية  
 على اهل القرى فجعلها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الف درهم وقال مالك فابل  
 الذهب اهل الشام وابل مصر وابل الورق اهل العراق قلت عليه السلام وهو القول القديم لثاني الامة  
 قال تقديره بتقدير عمر بن الخطاب عن احوال الابل في الابل في باب الديار ثم رجع وقال الابل  
 فيها الابل فاذا اعوزت تجب قيمتها بالغة ما بلغت وما قول حديث عمر على ان قيمة الابل كانت قد  
 بلغت في زمانه اثني عشر الف دينار والجدية عمر بن شعيب المتقدم وقال ابو حنيفة الدية  
 من الابل او الف دينار وعشرة آلاف درهم وقال صاحباه على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل الذهب  
 والورق الف دينار وعشرة آلاف درهم وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف دينار  
 وبخلاف دية الحمل وشبهه والتقوا على ان التخليط لا يعتبر الا في الابل من ذن الذهب والورق  
 بان يكون المائة من الابل في بطون اربعين منه اولادها الحديث عقبه بن اوس عن رجل  
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوم فتح  
 مكة فقال لا وان قتل خطا العيا بسوط والعصا والحجر دية مغرطة مائة من الابل منها اربعون من  
 ثنية الى بازل عاها كما من خلفه اخرج احمد ابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه و  
 اختلاف الرواة فيه واخرجه ايضا الدارقطني واخرج احمد ابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عقل شبه العمد فقتل العمد ولا يثل  
 صاحبه وذلك ان نيز الشيطان بين الناس فتكون ادماء في خير ضغينة وادخل سليمان واخرج  
 احمد ابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث جابر بن عبد الله  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان قتل الخطا شبه العمد فقتل السوط والعصا فدية من  
 الابل منها اربعون في بطونها اولادها ما وصح ابو جهمان وابن القطان واخرج هذا الحديث من تقدمه  
 من حديث ابن عمر وفي الباب حديث وقد ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

باب  
الدينار  
والدرهم

الى ان القتل على ثلثة اضرب عمدا وخطا وشبهه عمر قتي العمد القصاص في الخطا الدية وفي شبه العمد  
وجوز ما كان بامثله لا يقتل في العادة كالغصا والسوط والابرة مع كونه قاصدا للقتل وتغلطة  
وهي نائبة من الابل اربعون منها في بطونها او لادان ومن ذهب الى هذا يزيد على الشافعية  
والحنفية واحمد واسحق وقال مالك والليث ان القتل ضربان عمد وخطا ما وقع بسبب الاسباب  
او غير مكلف او غير قاصد للمقتول ونحوه لا يقتل بامثله لا يقتل في العادة والعمد ماعداه والاول للقوضية

وقد حكى صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون نذره الجهور على خلاف دية الذي نصف فيه يسلم  
لحديث عمر بن شبيب عن ابي عبيد بن جبر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عقل الكافر نصف  
دية مسلم اخرجه احمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه واخرجه ايضا ابن ماجه نحوه اخرج  
ابن حزم من حديث عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دية المجوسي ثمان مائة  
درهم واخرجه ايضا الطحاوي والبيهقي وابن عدي وفي مسنده ابن ماجة وهو ضعيف واخرج الشافعي  
والدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يحبل دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف  
ودية المجوسي ثمان مائة وقد ذهب الى كون دية الذمي نصف دية المسلم مالك وقال الشافعي ان دية  
الكافر اربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذي في منهاج النووي ان دية اليهودي والنصراني ثلث  
دية المسلم ودية المجوسي ثلثا عشرة ودية المسلم قال شارح المحلى انه قال انكس عمر عثمان وابن مسعود  
وحكى في المعجم زيد بن علي وابي حنيفة ان دية المجوسي كالذمي وذهب النووي والترمذي وزيد بن  
علي وابو حنيفة الى ان دية الذمي كدية المسلم وروى عن احمد ان دية مثل دية المسلم ان قتل عبد  
والان نصف الدية احتجاج القائلون بتبسيط دية الذمي بالنسبة الى دية المسلم بما تقدم واجمع القائلون  
بانها كدية المسلم لقوله تعالى ان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهلها ويحيا بان هذا  
الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من كونها على النصف من دية المسلم وعن الترمذي  
عقل الكافر نصف عقل المؤمن قال ابن القيم هذا حديث حسن لا يصح مثله اكثر اهل الحديث وعنده ابى داود  
كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية  
اهل الكتاب يومئذ نصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين ترك دية اهل الذمة لم رفعها فيها  
من الدية انتهى ودية المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث  
لحديث عمر بن شبيب عن ابي عبيد بن جبر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل  
عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية اخرجه النسائي والدارقطني وصححه ابن خزيمة واخرج البيهقي من حديث  
معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دية المرأة نصف دية الرجل قال البيهقي مسنده لا يثبت  
مثله اخرج ابن ابى شيبه والبيهقي عن علي بن ابي طالب قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في كل ما اخرجه

الذمي

ايضا ابن ابي شيبة عن عمر وقد افا والمحدث المذكوران ودية المرأة على النصف من دية الرجل وبن شهاب  
 الى الثلث من الدية مثل ارش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف واخرج مالك  
 في الموطا والبيهقي عن يمين بن ابي عبد الرحمن انه قال سالت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال  
 عشرين الاصل قلت كم في اصبعين قال عشرين من الاصل قلت كم في ثلاث اصابع قال ثمانون من  
 الاصل قلت كم في اربع قال عشرين من الاصل قلت من عظم جرحها واشتدت جيبها انقص عقلمها  
 قال سعيد اعزني انت قلت بل عالم مثبت او جابل متعلم قال بئى السنة يا ابن اخي ويجب الدية  
 كاملة في العينين والشفنتين واليدين والرجلين والبيضتين وفي الواحدة منهن  
 نصفها وكذلك يجب كاملة في الانف واللسان والذكر والصلب وارش المرأة  
 والجايفة ثلث دية المجنى عليه وفي المنقطة عشرة الدية ونصف عشرة لها وفي المعاشمة  
 عشرة لها وفي كل سن نصف عشرة لها وفي الموضحة لمحدث عمر والذي تقدم تخريجهم في صحيحه  
 وفيه ان في الانف اذا اوجع جرح الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية  
 وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المامومة ثلث  
 الدية وفي الجاكفة ثلث الدية وفي المنقطة خمسة عشر من الاصل وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشر  
 من الاصل وفي السن خمس من الاصل وفي الموضحة خمس من الاصل واخرج احمد بن حنبل في حديث عمر بن شعيب  
 عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في الاثنا اذا جرح كله بالعقل كاملا  
 واذا جرحت اربعة ف نصف العقل وقضى في العين نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل  
 والمامومة ثلث العقل والمنقطة خمسة عشر من الاصل وقد اخرج ابو داود وابن ماجه وروى ذكر العين  
 والمنقطة وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكي وقد حكى فيه جماعة وثقة جماعة واخرج الترمذي  
 صحيح من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية اصابع اليدين والرجلين  
 سوا عشرين الاصل لكل اصبع واخرج نحوه احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من  
 حديث ابى موسى واخرج احمد وابو داود والنسائي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كل اصبع عشرين الاصل وفي كل سن خمس من الاصل  
 والاصابع سوا والاسنان سوا واخرج احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث  
 عمر بن شعيب ايضا عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الواضحة  
 خمس من الاصل وفي النجاشي وخبر من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 قال نهره ونهره ليني النخصر والابهام سوا واخرج ابو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس ان  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الاسنان سوا المشيمة والفرس سوا والامراء بالمأمومة الجناية التي



بلغت ام الدباغ او الجدة الرقيقة التي عليه الى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب على وتمر والحفنة والساقية  
والمراد بالجائفة الجناية التي تبلغ الجوف والى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب الجمهور والمراد بالمتقاة الجناية  
التي تنقل العظام من اماكنها وقد ذهب الى ايجاب خمس عشرة ناقة فيها على وزيد بن ثابت والساقية  
والحفنة والمراد بالباشمة التي تشتم العظم وقد اخرج الدارقطني والبيهقي وعبد الرزاق عن حديث زيد  
بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اوجب في الباشمة عشرة اسن من الابل وقد قيل انه  
موقوف لكن لذلك حكم الرفع في القواير والمراد بالموضحة التي تبلغ العظم ولا تشتم وقد اختلف في  
المنقطة والباشمة والموضحة اهل هذا الارش هو بالنسبة الى الراس فقط ام في الراس وغيره وانظر  
عدم الانضمام في مقام الاحتمال ينزل منزلة العنوم في النقال كما تقر في الاصول وما عد اهدا  
السماء فيكون ارشته بمقدار نسبتته الى احد ما تقر بها لان الجناية قد نزل ارشها بالاشك  
او لا يهدر دم الحمى عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير الارش لم يبق الا التقدير  
بالقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك ان الموضحة اذا كان ارشها نصف عشر الدية كما ثبتت عن  
الشارع نظرنا الى ما هو دون الموضحة من الجنبايات فان اخذت نصف اللحم وبقى نصفه الى العظم كان  
ارش هذا الجناية نصف ارش الموضحة وان اخذت ثلثه كالارش ثلث ارش الموضحة ثم هكذا وهكذا ذاك كان  
الماخوذ بعض الاصابع كان ارشته بنسبة ما اخذ من الاصبع الى جميعها فارش نصفه الاصبع نصف عشر الدية  
ثم كذلك وهكذا الاسنان اذا ذهب نصف السن كان ارشته نصف ارش السن ويسلك هذا في الامور  
التي يلزم فيها الدية كالكافة كالف فاذا كان الذاهب نصفه فغية نصف الدية والذكر ونحو ذلك فهذا  
اقرب المسالك الى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع وفي الجنين اذا اخرج ميتا الخرق لم يش  
ايهم شدة في الصحيحين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأة من بني الحنظلة سقط  
ميتا بقرعة عبد وامته وهو ثابت في الصحيحين بنحو هذا من حديث الغيرة ومحمد بن مسلمة والفرقة بضم الجمة و  
تشديد الراء اصلها البياض في وجه الفرس وهما في العبد والامة كانه غيرة بالفرقة عن الحبس كله واما اذا اخرج  
الجنين حيا ثم مات من الجناية فغية الدية او القود وهذا ما هو في الجنين وفي العبد قيمته وارشته  
بحسبها للاختلاف في ذلك وانما اختلفوا اذا جاوزت قيمته دية الحر هل يلزم الزيادة ام لا والاولى  
اللزوم وارش الجناية عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية او ثلثها او عشرة او نحو ذلك  
فغية في العبد نصف القيمة او ثلثها او عشرة او نحو ذلك واما الدية اذا اقتلها قاتل فغيتها قيمتها واذا جنى عليها  
كان الارش مقدرا لنقص قيمتها بالجناية وهذا وان لم يتم عليه دليل مخصوص فهو معلوم من الدلالة الكلية لان العبد  
وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس فمن تلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى عليه جناية متقدمة كان الواجب  
عليه ارش النقص كما لو جنى على عين مملوكة من غير الحيوانات وكان الاو ان يكون المملوك كسائر الدواب

بالمع  
ك

يجب في الجنائز عليه نفس القيمة **باب القسامه** صورة القسامه ان يوج قاتل وادعي  
 عليه على رجل او على جماعة عليهم لوث ظاهر واللوث ما يغلب على القلب صدق المدعي بان وجب فيها بين  
 قوم اعداء لا يخلطونهم كقتل خير وجب بينهم والعداوة بين الاثني عشر وبين اهل خيبر ظاهره او اجتماع  
 جماعة في بيت او محراب او قفر قاتل او وجب في ناحية قاتل ومن جعل متخفيا بدعه او يشهد عدل حرم  
 على ان قتلنا قتلنا او قال جماعة من البهيد والنسوان باؤا من غرقين بحيث يؤمن قواظدهم ودخو  
 ذلك من انواع الموت فانما يؤمن المدعي بخلاف حسين يمينا ويستحق دعواه فان كل المدعي عن  
 اليقين جازت الى المدعي عليه بخلاف حسين يمينا على نفى القتل ويجب بهما الدية الغلظة فان لم يكن نكاح  
 لورثه فالقول قول المدعي عليه مع يمينه كما في سائر الدعاوى ثم يخلف يمينا واحدا وخمسين يمينا  
 قولان مهما الاول فان كان المدعون جماعة تؤرخ الايمان عليهم على قدر موثوقيتهم على اصح القولين  
 وخير الكسر والقول الثاني يخلف كل واحد من خمسين يمينا وان كان المدعي عليهم جماعة وتؤرخ  
 على عدد رؤسهم على اصح القولين ان كان المدعي في الاطراف سواء كان اللوث او لم يكن فالقول  
 قول المدعي عليه مع يمينه في كل بيان مذهب الشافعي ومذهب ابو حنيفة الى انه لا يبدون يمين المدعي  
 بل يحلف المدعي عليه وقال اذا وجد قاتل في محلة نحر الامام حسين رجلا من صلحا او اهلبا ويخلفهم على  
 انهم ما قتلوه ولا عرفوا له قاتلا ثم يأخذ الدية من ارباب اخوة فان لم يعرفوا فمن سكانها اذا كانت  
 القاتل من جماعة فحضورين ثبتت وهي خمسون يمينا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فبئر كرم اليهودي خمسين يمينا وهو في الصحيحين من حديث سهل بن ابي حنيفة يخبرهم ولي القاتل والدية  
 ان نكلوا عليه وان حلفوا سقطت لما اخرجهم من حريم من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن  
 بن سليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 اقر القسامه على ما كانت عليه في الجاهلية وقد ثبت انهم في الجاهلية كانوا يجيزون المدعي عليهم بين  
 ان يخلفوا خمسين يمينا او يسلوا الدية كما في القسامه التي كانت في بني هاشم لما اخرجوا من الجاهلية والنسوان  
 من حديث ابن عباس وهي قصه طويلة وفيها ان القاتل كان يمينا وان الطالب قال له اختر منا  
 احدي ثلث ان شئت ان تؤدى مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا وان شئت حلف خمسون  
 من قومك انك لم تقتله فان ابيت قتلناك به فاني قومه فاخبرهم فقالوا اخلف فانت امرأة من بني  
 هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه فقالت يا ابا طالب احب ان تجيز ابني هذا بمهر رجل  
 من المؤمنين ولا تصير يمينيه حيث تصير الايمان ففعل قائم رجل منهم فقال يا ابا طالب اردت خمسين رجلا  
 ان يخلفوا مكان مائة من الابل فيصيب كل رجل منهم بعير ان هذا البعير ان فاقبلها مني ولا تصير  
 يميني حيث تصير الايمان فقبلها وجاء ثمانية واربعون فخلفوا قال ابن عباس هو الذي نفسي بيده

باب القسامه

ما حال الحول من الثمانية والاربعين عين لطف وان التمسك الامر كانت من بيت المال لحيث  
 سهل بن ابي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحبته بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فنفرقا  
 فأتى محبته الى عبد الله بن سهل وهو يشحط في وجهه فقتلوا فدفنوه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن  
 بن سهل ومحبته وجوليتة ابنا مسعود الى البني صلي الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم  
 فقال لكبر كبر وهو احد رشا القوم فسكت فكلمنا فقال تخلفون وتستحقون قاتلكم اوصاحبكم فقالوا كيف  
 تخلف ولم تشموا ولم نر قال فبكرهم اليهوديوسمين ميئنا فقالوا كيف نأخذ ايمانكم كفا ففعل الله البني  
 صلي الله تعالى عليه وآله وسلم من عنده وهو في الصحين وغيرهما في لفظ فأكبره رسول الله صلي الله تعالى  
 عليه وآله وسلم ان يسلط منه فوداه بانه من اهل الصدقة وقد اختلف اهل العلم في كيفية التسمية فختلفوا  
 كثيرا واذكره الماتن هو اقرب الى الحق ووافق لقواعد الشريعة المطردة وقد وقع في رواية من حديث  
 سهل المذكور ان البني صلي الله تعالى عليه وآله وسلم قال تقسمون منكم على رجل منهم فيدفع برئته فقالوا  
 امر لم نشهده كيف تخلف وقد اخرج احمد والبيهقي عن ابي سعيد قال وجده رسول الله صلي الله تعالى عليه  
 وآله وسلم قتيلا من قريتين فامر رسول الله صلي الله تعالى عليه وآله وسلم فذبح باينهما فوجدا قرب الى  
 احد الجانيين ابي شبيب قال في رواية عليم قال البيهقي تفرد به ابو اسرايل عن عتيقة ولا يخرج بها وقال القليل في هذا الحديث  
 ليس له اصل واخرج عبد البراق وابن ابي شيبة والبيهقي عن الشعبي ان قتيلا وجدي من داوود وشاكر  
 فامرهم عنهم الخطاب ان يقيسوا باينهما فوجدوه الى داوود اقرب فاحلفهم خمسين ميئنا كل رجل اقلته  
 ولا علمت قالوا ثم اغرمهم الله فقالوا يا امير المؤمنين لا ايماننا ودفعت عن اسوا الزاد والموالنا ودفعت  
 عن ايماننا فقال عمر كذا كذا الحق واخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن السيب وفيه ان عمر قال  
 انما قضيت عليكم لقيصا بينكم صلي الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيهقي يرفعه الى البني صلي الله تعالى عليه  
 وآله وسلم منكر وفيه عمر بن حبيب الجعفي تركه وقال الشافعي ليس بثابت انما رواه الشعبي عن الحارث الا انه  
 وهذا القوم بجهة لشدته اسناده على فرض فقه واما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد بهما او  
 صحيح وغير صحيح والرجوع الى فتاوى الجاهلية التي قررها البني صلي الله تعالى عليه وآله وسلم هو الصواب فقد قدم  
 فكرها وقد اخرج ابو داود من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن بن سليمان يسارعن رجل من الانصار ان  
 صلي الله تعالى عليه وآله وسلم قال لليهود وابدأهم بحلف منكم خمسون رجلا قالوا فقال للانصار استحقوا  
 فقالوا تخلف على الغيب يا رسول الله فحلفوا رسول الله صلي الله تعالى عليه وآله وسلم على اليهود لا يؤذون  
 بين انهم هم وبنو الاصح لا يخلف ما ذكرناه من وجوب الديعة على التهمين او الميافشا ولكن في الفتاوى لما ثبت  
 في الصحيحين ان كانت هذه القضية هي تلك القضية وقد قال بعض اهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت  
 اليه **كتاب الوصية** تحت من له ما وصي فيه الحارث ابن عمر في الصحيحين

الحارث بن عمر

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امر مسلم بسبع مائة بيت من البيتين ولا شيء يريد ان يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة عند راسه وقد ذهب الى الوجوب عطاء وداود الترمذي وابو حنيفة وطائفة من متأديهم وآخرون وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم وفيه قال سمعت داود وابن عوفان وابن جبير وذهب الجمهور الى ان الوصية مندوبة وليست بواجبة وبجواب حديث الباب فانه يشهد الوجوب وفي المسند وفي العلم قال محمد وهذا ماخذنا حسن حمل قال النووي في الشافعي معنى الحديث الجبرم والاحتياط وان استحباب التحليل الوصية وان يكتبها في تحتها ولا تصح ضمها الى حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الرجل ليعيل او المرأة بطاعة المستعين سنة ثم يخيرها الموت فيضار ان في الوصية فحب لما النازح ثم قرر ابو هريرة من بعد وصيته يوصي بها اذ وبن غير مضار وصيته من الله الى قوله وذلك الفوز العظيم اخرج ابو داود والترمذي وخرج احمد وابن ماجه معناه وقال لا يبعين سنة وقد حسنة الترمذي وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال وقد وثقه ابن حنبل ويحيى بن معين وخرج سعيد بن منصور موقوفا باسناد صحيح عن ابن عباس في الاضطرار في الوصية من الكبراء وخرج النسائي مرفوعا باسناد رجاله ثقات والآية الكريمة مغنية عن غيرها في هذا المقصد الوصية المأذون بها بعد المأذون في الاضطرار وقد روي جماعة من الأئمة الاجماع على بطلان وصيته الضرر ولا تصح لو ارث الحديث عمرو بن قنينة مرفوعا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث اخرج احمد وابن ماجه والنسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي امامة وفي اسناده أسكحل بن عياش وهو قوي اذ روي عن الشافعيين وهذا الحديث من رواية عنه لانه رواه عن شريك بن مسلم وهو شامي ثقة وقد سنده الحافظ ايضا وخرج ايضا الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن حجر رجاله ثقات ولفظه لا يجوز وصيته لوارث الا ان يشاء الورثة وخرج الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا ان يحضر الورثة قال في التلخيص سنده واه وفي الباب عن النبي عن ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وعن علي بن عذرة ايضا وقد قال الشافعي ان هذا المتن متواتر فقال وجبنا اهل الفتيا ومن غفلنا عنهم من اهل العلم بالمغازي من قرئ منهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ويا فرقته عن جعفر بن محمد عن اهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو اقوى من نقل واحد انتهى فيكون هذا الحديث مقبولا بقوله تعالى من بعد وصيته يوصي بها وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال مالك في الموطأ السنة الشاذة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجوز وصية لوارث الا ان يحضر ذلك ورثة الميت قلت وعليه اهل العلم ولا تصح في مصيبة الحديث الى كذا رواه عند احمد والدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله قد صدق عليكم ثلث امور لكم عند وفاءكم زيادة في حسناتكم

باب  
وصية  
الميت



سلمانؓ واخرجه ابن حبان في ثقافته من حديث ابى امامه كتاب الموارث

في الكتاب العزيز قال الماتن لم تعرض هنا الذكر ما وافقنا على ذكر ثابت في السنة والاجماع  
ولم نذكر ما كان لا يستلزم الاخص الذي كما جرت به قاعدتنا في هذا الكتاب فليس محم والراي صحيحا للثبوت  
فان كل عالم راى وجهته مع عدم الدليل والاحتج في اجتهاد بعض اهل العلم على البعض الآخر واذا عرفت هذا اتبع  
لكس في الكتاب العزيز ما ذكرناه هنا جميع علم الفرض الثابت بالكتاب والسنة فان عرض لك من  
السوريات ما لم يكن فيها ما جتهد فيه رايك عملا بحديث معاذ المشهور انتهى وحجب لا يتدل عبد ذي الفرض  
القدر وما بقي فللعصبة لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم قال الحق الفرض باهلها فما بقي فهو لاولي رجل فذكر والمراد بالفرض هنا الانصاف المقيدة واهلها  
يستمسكون لها بالنص ما بقي بعد اقطاع ذوي الفرض فراضهم فهو لاولي رجل ذكره والاخوات مع البنات  
عصبة امي يأخذن بالبقى من غير تقدير كما يأخذ الرجل بعد فرض اهل الفروض لحديث ابن مسعود  
عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن واخت بان لبنت  
النصف ولبنت الابن السدس حكاهما الثلثين وابقى فلما اختلف وقد افاو هذا ان لبنت الابن مع البنت  
السدس حكاهما السدين ولبنت الابن مع البنت السدس تحكيمة الثلثين وقد قيل ان ذلك

مجمع عليه وكذا الأخت لأب صاع الأخت لأبوين وللجدّة أو للجدات السدس من مخرج أمه  
لحديث قبصة بن ذؤيب عندهما والي داود وابن ناجية والتر بن يحيى وابن حبان والحاكم وصححه قال جازت  
الجدّة إلى أبي بكر فسألته ميل شفا فقال لا لك في كتاب السنن وما علمت لك في سنة رسول الله  
فأجبتني حتى سألت الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهما السدس  
فقال بل منك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذهما أبو بكر قال  
ثم جازت الجدّة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثنا فقال مالك في كتاب السنن ولكن ميراث السدس فإن  
اجتمعا فهو بينهما وإكنا فالت به فهو كما قال ابن حجر وسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن بصورته مثل فإن قبصة  
لا يصح سماعه عن الصحابي ولا يمكن شهوده القصة قال ابن عبد البر وقد اختلف في مولده ولا يصح أنه ولد عام  
فبعد شهوده القصة وأخرج عبد السدس أحمد في مسنده أبيه ابن مندة في مسخره والطبراني في الكبير من حديث  
عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجدتين من ميراث السدس بينهما وهو واية  
أختي بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه وأخرج أبو داود والنسائي من حديث برقة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم جعل للجدّة السدس إذا لم يكن ذمها أم وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه  
ابن عدي وفي سناده عبد الله العسكي وهو مختلف فيه وأخرج الدارقطني عن عبد الرحمن بن يزيد سيرا  
قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث بركات السدس ثنتين من قبل الأب واحدة من

قبل الأم وأخرج أيضا البوكاري في الكراسي عن إبراهيم النخعي وأخرج أيضا البيهقي عن مرسى الحسن بن أخيه  
الداودي عن مرسى عن زكريا بن ثابت في الباب آثار غير ما ذكر قال في البحر مسئلة فمر من بني النضر  
السديس ان كثر ان استوين استوي اسم الام وام الاب لا فصل بينهما فان شغل من سقط الاب لا يلزم

ولا يسقط من الاباء والاب يسقط الجدة من جهة والام من الطرفين وهو الجدة مع من لا  
يسقط له الحديث عن ابن بن حنين ان جلالا في النخعي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ابن ابني  
مات فمالي من ميراثه قال لك السديس فلما ادبر وعاه قال لك سديس آخر فلما ادبر وعاه فقال  
ان السديس الآخر طمته رواه احمد والوكاري والترمذي وصححه وأخرج احمد والوكاري والنسائي وابن  
ماجة عن الحسن بن عمر سال عن فضيلة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرجل يقيم معقل بن سيار  
الزني فقال قضى فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا قال السديس قال مع من قال  
للادري قال لا ويرث فما تني اذن وهو منقطع لان الحسن لم يسلح من عمر وقد اخرج البخاري وسلم في جميعها  
حديث الحسن بن عمر عن معقل وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم اختلافا كثيرا ادر ويرث عنهم قضايا متعددة وقد روى  
الدليل على انه يثبتي السديس رانه فرضه فاذا صار اليه زيادة عليه فهو طمته وذلك كما في حديث عمران واما  
فقدنا استحقاقه للسديس لانه سقط لانه اذا كان سديس يسقطه كالب لا شئ له وكذلك اذا كان مع الجدة

يسقط الجدة الميراث كله ولا ميراث للاخوة والاخوات مطبقا مع الابن او ابن الابن او الاب  
والاخلاف في ذلك بين اهل العلم وفي ميراثهم مع الجد خلاف لعدم ورود الدليل الذي تقوم به  
الحجة فذهب جماعة من الصحابة منهم اعلى وابن مسعود وزكريا بن ثابت الى ان الجد يقاسم الاخوة والاخلاف  
في السئلة ليلول من قال انه يسقط الاخوة قال انه يطابق عليه اسم الاب واجاب الآخرون بانه مجاز لقوم  
به الحجة ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما سبهم في كتب الفرائض ويرثون اى الاخوة مع البنات  
الاخوة للام لحديث جابر عند احمد والوكاري وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم قال جابر امرأة  
سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بانيتها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا  
سعد بن الربيع قتل ابوهما معك في احد شهيدا وان عهما اخذاهما فلم يدع لهما مالا ولا تمكان الا بال فقال  
لقضي السديس في ذلك فقلت آية الميراث فاسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى عهما فقال عطا  
ابنتي سعد الشائين عهما الثمن والباقي فهو لك فهذا دليل على ميراث الاخوة مع البنات واما الاخوة  
لام فلا يرثون مع البنات لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الآية وهي في الاخوة لأم كما في بعض  
القرآت ويسقط الاخ لا ب مع الاخ لا بوين لحديث علي قال انكم تقرأون هذه الآية من بعد وصية  
يوصي بها اودين وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان اعيان  
بنى الام يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث اخاه لابييه وامه دون اخيه لابييه أخرجه احمد وابن حبان



والترمذي والحاكم وفي اسناده الحارث الاعور ولكنه قد وقع الاجماع على ذلك والموطا لا يعيان الاخرة  
 لابوين والمراد بنبي العتلات الاخرة لاب ويقال للاخرة لام الاخيات واوولو الاحرام يتوارثون  
 وهم اقدم من بيت المال لقوله تعالى واوولو الاحرام بعضهم اولى ببعض فانها تفيد انه اذا مات  
 ميت ولا وارث له الا من هو من ذوى ارحامه وهو من عدا العصباء وذوى السهام في مصطلح  
 اهل الفرائض وما يؤيد ذلك حديث المقدام بن معديكرب عن احمد وابي داود وابن ماجه والنسائي  
 والحاكم وابن حبان وصحاحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا فلورثته وانا وارث  
 من لا وارث له اعطى عنه وارث والخال وارث من لا وارث له ليقول عنه ويرثه واخرج احمد وابن ماجه  
 والترمذي حقه من حديث عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلقب والخال وارث من وارث له  
 واخرجه بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذي والنسائي والدارقطني وحسنه الترمذي واعلم الدارقطني  
 بالاضطراب واخرجه عبد الرزاق عن جابر بن عبد الله الهذلي واخرجه العقيلي وابن عساكر عن ابني الدردار واخرجه  
 ابن الجار عن ابي هريرة كلها مرفوعة وقد اختلف في ذلك الصحابة ومن بعدهم والى توريث ذوى الارحام  
 ذهب الجمهور وهذه الاولة كلها تفيد اثبات التوارث بين ذوى الارحام تفيدهم على بيت المال  
 وما يؤيد ذلك حديث عائشة عند احمد وابي السنن وحسنه الترمذي ان مولى للنبي صلى الله عليه وسلم  
 وآله وسلم خرج من عندق نخلة فمات فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له من سبب اوسم  
 قالوا قال اعطوا اميرته بعض اهل قريته فقولوا ورحم فيه دليل على تقدم ميراث ذوى الارحام على الصرف الى بيت  
 مال المسلمين واخرج ابو داود من حديث ابن عباس قال كان الرجل ياتي الف رجل ليس منها نسب فيرث  
 احداهم الاخر ففسخ ذلك لانفال فقالوا لو الاحرام بعضهم اولى ببعض وفي اسناده علي بن الحسين بن ابي  
 وفيه قال اخرجه ايضا الدارقطني واخرجه نحوه ابن سعد عن ابني التبريز وفي ذلك دليل على ان الآية في ذوى الارحام  
 محكمة وبها نسخ ما كان من الميراث بالمائة فان توارثت الفرائض فالهول وذلك هو الحق الذي لا يمكن  
 الوفاؤ به امر الله بالاصح اليه وقد افصح المأخوذ ذلك في رسالة مستقلة ودرج جميع ما قاله النافون للقول  
 وكلايرث وللملاعة والزيادة الا من آتاه وقرباته والعكس لم يرث سهل بن سعد في ابن  
 وغيره في حديث الملاعة ان ابنها كان نسب الى امه فبترت السنة ان يرثا ويرث منه ما فرض الله لها واخرج  
 ابو داود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل ميراث ابن  
 الملاعة له ولو ورثتها من بعدهما وفي اسناده ابن لميعة واخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه  
 من حديث وثالثه بن الاستيعان النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تحوز ثلثه ميراث عتيقها  
 ولقيطها ما ولد لها الذي لا عنت عنه قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده عمر بن زبيدة الثقفي وفيه قال  
 وقد صحح الحديث الحاكم واخرجه ابو داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتاب  
الزوضة  
الثانية



اهل الاسلام يستعملون في احوالهم الجاهلية يسبيون وانتم ولي نعمت فذلك ميراثه وان تاهت وتحررت  
 في شئ فخص لقبه ونحوه في بيت المال ويجرم بيعه ولو اء وهبته لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاء وهبته وفي الباب احاديث قد تقدم بعضها  
 منها حديث الولاء لخمعة كلمة النسب للاتباع وللاؤسب وقد صح ابن جابر والبيهقي من حديث ابن عمر  
 ايضا وقد وهبنا لخمعة والى عدم جواز بيع الولاء وهبته وخالف في ذلك مالك وقد قدم بعض الصحابة  
 ولا توارث بين اهل صلتين لما اخرج احمد والبوداوي وابن ماجه والدارقطني وابن السكن من  
 حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا توارث اهل ملتين شتى  
 واخرج الترمذي من حديث جابر مثله بدون لفظ شتى وفي اسناده ابن ابي ليلى واخرج البخاري وغيره  
 من حديث اسامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم  
 وهو ايضا في مسلم واخرج البخاري وغيره حديث دهل ترك لنا عقيل من رباع وكان عقيل وطالب  
 كافرين وقد اجمع اهل العلم انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر المسلم والخلاف في موارث الملل  
 الكفيرة المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمر وجابر ليقضي عدم التوارث وفي السوسى والكفر ملة واحدة  
 يرث اليهودي من النصراني والعكس ولا يرث القاتل من المقتول لحديث عمرو بن شعيب عن  
 ابيه عن بده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئا اخرج البوداوي والنسائي  
 واعلم الدارقطني وقواه ابن عبد البر واخرج مالك في الموطا وابن ماجه والنسائي والشافعي  
 وعبد الرزاق والبيهقي عن عمرو بن عطاء عن اخطاب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس  
 لقاتل ميراث وفيه انتطاع واخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا لا يرث القاتل شيئا  
 وفي اسناده كثير من مسلم وهو ضعيف واخرج البيهقي حديثا آخر بلفظ من قتل قتيلا فانه لا يرثه وان لم يكن  
 له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده او ولده وفي اسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف واخرج الترمذي  
 وابن ماجه من حديث ابي هريرة بلفظ القاتل لا يرث وفي اسناده اسحق بن عبد الله بن ابي فرقة وهو  
 ضعيف ونزه الاحاديث ليقوى بعضها بعضا وهي تدل على انه لا يرث القاتل من غير فرق بين الجاهلية  
 وبين الدية وغيره من المقتول واليه يوجب الشافعي والوحشية واكثر اهل العلم وقال مالك وازيد  
 ان قاتل الخطا يرث من المال ون لدية وهو تخصيص غير مخصص بوجه على النصوص اخرج الطبراني عن عمر بن شبة  
 قتل امرأته خطا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم علقها ولا ترثها واخرج البيهقي ان عبد الحميد كان له امرأته  
 قتلتها فمضى حراما فماتت فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علقها فذكر ذلك فقال لعلمها ولا ترثها  
 واخرج البيهقي ايضا ان جلد مني حجر فاصاب امرأته فماتت فماتت فقال صلى الله عليه وآله وسلم حقك من ثمنها  
 الحجر واخره لدية ولم يخط من ميراثها شيئا وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة مصرحة بذلك ساتها

كذا  
 في  
 نسخة

البينة وغيره قلته وعليه عامة أهل العلم ان من قتل مورثة لا يرثه عمدا كان القتل اخطا والا ان ابا حنيفة  
قال قتل النسب المانع لليراث كذا في المسوى واثارت المال كمن من بعضهم البعض او من مواليتهم قتل  
انه وقع الاجماع على ان الرق من موانع الارث وفي دعوى الاجماع نظر فان الزمان في كونه العبد  
يه مملوك او لا يملك معروف ومقتضى ذلك اثبات اليراث وليس في المقام ما يدل على عدم الارث  
وقد ورد من حديث ابن عباس ان رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
ولم يترك وارثا الا عبدا فاعطاه ميراثه اخرجه احمد وابو السنن وحسنه الترمذي وقد قيل انه صرف اليه  
ذلك صرفا وهو خلاف الظاهر **كتاب الجهاد** والسير الجهاد قد ورد في فضله  
والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد افر ذلك بالتأليف جماعة من أهل العلم وقد  
امر الله بالجهاد بالانفس والاموال وادب على عباده ان ينفروا اليه وحرّم عليهم التشاقل عنه وطرح  
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال لغزوة اوردته في سبيل الله من الدنيا وما  
فيها وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث النسخ وثبت عنه انه قال ان الجنة تحت ظلال السيوف كما  
في الصحيحين وغيرهما من حديث ابى موسى وابن ابي اوفى وثبت في صحيح البخاري وغيره ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال من اغبرت قدرا في سبيل الله حرمه على النار وثبت عنه صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم انه قال باط يوم في سبيل الله من الدنيا وما عليها كما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد  
واخرجه ابو السنن وصححه الترمذي من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من  
قاتل في سبيل الله فواق ناته حبت لاجنته فهايك يعمل لوجب لصاحبه الجنة ويحرمه على النار ويكون  
مجرد الغدو اليه والروح منه خير من الدنيا وما فيها فرض كفاية لما اخرجه ابو داود عن ابن عباس  
قال لا تنفروا ليعذبكم عذاب اليماء ما كان لابل المدينة الى قوله ليعذبكم نسيختها الآية التي تليها وما كان  
المؤمنون وقد حث ابن حجر قال الطبراني يجوز ان يكون الاتفر واليعذبكم عذابا ليا خاصا والمراد به  
من تنفرو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستنع قال ابن حجر والذي لفظها مخصوصة وليست  
بنسوخة وقد اوفق ابن عباس على دعوى النسخ عكسه والحسن البصري كما روى ذلك الطبراني  
عنه من الادلة الدالة على انه فرض كفاية انه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفرق وتارة بنفسه وتارة  
يرسل غيره ليتفني بعض المسلمين وقد كانت سراياه ولبعوثه متعاقبة لمسلمون بعضهم في الفرو وبعضهم في  
اليماء والى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور وقال الماوردي انه كان فرض عين على المهاجرين ورون غيرهم  
وقال السهيلي كان عينا على الانصار وقال ابن السيب انه فرض عين وقال قوم امي في زمن الصحابة  
مع كل بدو فاحر لان الادلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب السنة وعلى فضيلته والترغيب فيه  
وردت غير مقيدة بكون السلطان او امير الجيش عادلا بل هذه فرقة من فرق الفرض الدين وجها للدلالة

س





كتاب  
الروضة

في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وانما تجب طاعة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه اى على الامير مشاورة الرفق بهم وكفهم عن الجرائم  
له نزل ذلك تحت قوله وشاورهم في الامر وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاور  
الغزاة معه في كل ما ينوبه ووقع منه ذلك في غير موطن واخرج مسلم وغيره من حديث النسي ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاور اصحابه حين بلغوا اقبال ابي سفيان والقصة مشهورة واجاب  
عليه يستحسن عبادته بقوله والذي نفسي بيده لو امرتنا ان نخيضها البحر لاختضناها واخرج احمد  
والشافعي من حديث ابيه في قوله ما رايت احدا قط كان اكثر مشورة لاصحابه من رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وآله وسلم ليقول الامم من ولي من امر متي شيئا ففرق بهم فارتفع به واخرج مسلم ايضا من حديث  
معتل بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما من امير على المسلمين ثم لا يجتهد لهم  
ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة واخرج ابو داود من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم يختلف في السيرة فيرجى الضعيف ويردف ويدعولهم واخرج احمد وابوداود من حديث  
سهم بن معاذ عن ابيه قال غزونا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة كذا وكذا  
فضيع الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منا ابانداوى من ضيق  
منزل لا اقطع طريقا فلما جهادله وفي اسناده اسمعيل بن عياش وسهل بن معاذ ضعيف وقد جارت  
الادلة المشقة للقطع بوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واثق الناس بذلك لا في رشح  
للامام اذا اراد غزا وان يوترى بغير ما يريد لا لحديث كعب بن مالك عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم انه كان اذا اراد غزوة وترى بغير ما هو في الصحيحين وغيرهما ويشترع له  
ان يذكي العيدون وليست طلع الاخبار لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم قال يوم الاخر اب من ياتيني بخير القوم قال النبي انما الحديث وثبت في  
صحيح مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث علينا ينظر غير ابي سفيان وثبت انه  
بعث من اياته بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره وكان ايام من يستطلع اخبار العدو ويقف  
في المواضع التي يندى ومنهم من كان في الكتب الموضوعة في السيرة والغزوات ويشترع له  
ان يوترى الجيوش ويختل الروايات والا لوية وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
من ترتيب جيوشه عن ملاقاته العدو وما هو مشهور وكان يامر بعضا يقف في هذا المكان اخرين  
في المكان الآخر وقال للثلاثة يوم احدا منهم يقفون حيث عينه لهم ولا يفتاروا ذلك المكان ولو  
خطفته هو ومن معه الطير وقد كانت له رايات كما في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
قال كانت رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوداء ولواها اميض واخرج ابو داود



من حديث سماك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال رايت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفراء وفي سناده مجهول وأخرج أهل السنن والحاكم وابن جبان من حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولواه أبيض وفي حديث الحارث بن حسان أنه راى في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رايات سوداء أخرجه الترمذي وابن ماجه ورجالهم  
 الصحيح وفي الباب احاديث وتجب الدعوة قبل القتال الى احدى ثلاث خصال اما الاسلام او الجزية او السيف لحديث سليمان بن بريدة عن امية عن سلم وغيره قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اقر امير على جيش او سرية او صاه في خاصته يتقوى ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزو باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالباغز ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تشلوا ولا تقتلوا وليدا واذ الفيت عدوك من الشركين فاوهم الى ثلاث خصال او خلال فاقمين ما اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم اوعم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم اوعم الى التبع من ابرهم الى دار المهاجرين واخبرهم انكم ان فعلوا ذلك نلهم بالمهاجرين وعليهم باعلى المهاجرين فان ابوا ان يتحولوا منها فاخبرهم انهم يكونون كاعراب المسلمين يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين لا يكون لهم في الشيء والغنيمة شيء الا ان يجاهدوا مع المسلمين فان هم ابوا فاسلمهم النجزة فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وان ابوا فاسحقن باللعن عليهم وقاتلهم الحديث وفي الباب حديث قدس بهيول الى جو فقيل الدعوة لمن لم يلقهم الدعوة ولا يجيبون فاقبلت منهم وذو سبب قوم الى الوجوب مطلقا وقوم الى عدم الوجوب مطلقا ويحرم قتل النساء والاطفال والشيوخ الا ان يقاتلوا فغير فعوا بالقتل لضرف سرة  
 لحديث ابن عمر في الصحيحين غيرهما قال وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان واخرج ابو داود من حديث النضر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيئا فانما ولا صغيرا ولا امرأة وفي سناده خالد بن القز وفيه مقال واخرج احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح بن بيج انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقتلوا ذرية ولا عبيدا ولا شيئا الا جبره واخرج احمد من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا الولدان ولا اصحاب الصوامع وفي سناده ابراهيم بن سهيل بن ابي حنيفة وهو ضعيف وقد وثقه احمد واخرج احمد ايضا والبيهقي في صحيحه من حديث كعث بن مالك عن عمه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث الى ابن ابي الحقيق بخبره عن قتل النساء والصبيان رجاله رجال الصحيح واخرج احمد والترمذي وصححه من حديث ثمرة مرفوعا بالفظ اقلوا شيئا من الشركين واستحيوا شريعتهم وقد قيل انه وقع الاتفاق على منع من قتل النساء والصبيان الا اذا كان ذلك

بالحديث

شهوة كان تميز بهم المتألمة اولها تلون وقد اخرج ابو داود في المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم مر بأمة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل انما يا رسول الله غنمتها واربعها  
 خلفي فلما رأت النهرية فيها اليهود الى ثيابهم سبني لتقتلني فقتلتها فلم يشكر عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم ووصله الطبراني في الكبير فقلت قال الشافعي النبي عن قتل نسائهم وصبياهم انما هو في حال التمييز  
 والمقتود اما البليات فيجوز ان كان فيه اصابة ذرايعهم ناسهم والمصلحة لما تقدم قريبا في حديث  
 سليمان بن بريدة عن ابيه وفيه ولا تشلوا واخرج نحو ذلك احمد وابن ماجه من حديث صفوان بن  
 عسال واحاديث النبي عن البليات كثيرة وكالحراق بالنار الحديث بهيثة عن البخاري وغيره وقال بعضنا  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وفلانا فاحرقوا بالناشع  
 قال من اردنا الخروج اني كنت امركم ان تحرقوا فلانا وفلانا وان النار لا يذيب بها الا الله فان وجد  
 تموها فاقادوها واما تحريق الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت الاذن بذلك عن الشارع اذا كان فيه  
 مصلحة ويحرم الفرار من الزحف الا الى فة وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى  
 ومن يولهم يومئذ دبره الا متحذرا للقتال ومتحذرا الى فة فقد باع بفساد الله  
 وثبت في الصحيحين غيرها ان الفرار من الزحف هو من سبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجملة وان  
 اختلفوا في مسوغات الفرار وقبور الله تعالى الفرار الى الفة واما التحرف للقتال فهو وان كان  
 فيه قولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة في السوي قوله متحذرا للقتال هو ان ينصرف من حقيق الى  
 سعة او من سهل الى علو او من مكان منكشف الى مستور ونحو ذلك مما هو ممكن له في القتال قوله او  
 متحذرا الى يصير الى خيفة من المسلمين يستخفونهم ويقال منهم وبالحكمة يجب ثبات المسلمين يوم الزحف  
 في مقابلتهم حتى من الكفار والفراخ كبيرة ويحيى زبديت الكفار لحديث الصعب بن جثالة  
 في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن اهل الدار من المشركين يبيتون  
 فيصايبهم نسائهم وذراريهم ثم قال بهم منهم واخرج احمد وابو داود والشافعي وابن ماجه من حديث  
 سلمة بن الاكوع قال بيتنا هو اذن مع اني تكبر الصديق وكان امره علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم والبليات هو الغارة بالليل قال الترمذي وقد رخص قوم من اهل العلم في الغارة بالليل وان  
 بيتوا وكمرهم بعضهم قال احمد وسحق لابس به ان يبيت العدو وليلا والكذب في الحرب لما ثبت  
 عنه مسلم وغيره من حديث جابر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة  
 لقتل كعب بن الاشرف قال يا رسول الله فاذن لي فاقول قال قد فعلت يعني يا ذن له بان يخبر  
 بمقال ولو كان كذبا كما وقع منه في هذه القصة وهي ايضا في البخاري واخرج مسلم من حديث ابي هريرة  
 بنت عتبة قالت لم سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في شيء من الكذب مما يقول للنار

كتاب  
الفرار

الا في الحرب والاجتماع بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها وهذا المكذب المنكوب  
 هو التبريت والتأويل بوجوب الوجود يخرج عن الكذب الصريح كما قال جماعة من اهل العلم والحنان  
 في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحرب  
 خذته وفيها من حديث امير المؤمنين قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خذته قال النووي  
 والتفتوا على جواز مدح الكفار في الحرب كيف ما لم يكن الا ان يكون فيه تقصير عند فصل وما  
 غنمه الجديش كان له اربعة اخماسه وخمسه يصرفه الامام في مصارفه لقوله تعالى  
 واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين قلت الفتى  
 اهل العلم على ان الغنمة الخمسة في الخمس للاصناف التي ذكرت في القرآن واربعة اخماسها للغانمين وقوله  
 فان وخمسه ذهب عامة اهل العلم الى ان ذكر الله تعالى فيه للتبرك به وازداده المال اليه ثم قدمه بعد  
 ما اضاف جميع الخمس لنفسه من مصارفها وتنفذوا في سهم ذوي القربى قال ابو حنيفة انما يعطون  
 الفقراء وقال الشافعي القربى هم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالميراث فجاءه اعطى القربى  
 والبعدين ذوي القربى ولا يفضل عنده فقير على غني ويعطى الرجل ستمين المرأة سمان من ذلك ما ورد  
 في القرآن في النسيء والغنيمة واخرج ابو داود والنسائي عن حديث عمر بن الخطاب قال صلى بنا رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم الى بغير المغنم فلما سلم اخذ برة من جنب البعير ثم قال لا يحمل لي غنما ثم  
 الا خمس والخمس ذووكم واخرج نحوه احمد والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت وحسن  
 ابن حجر واخرج نحوه ايضا ابو داود والنسائي مالك والشافعي من حديث عمر بن شعيب عن  
 ابيه عن جده وحسنه ايضا ابن حجر وروى نحوه ذلك ايضا من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية  
 وياخذ الفارس من الغنمة ثلاثة اسهم والراجل سهمين والفرس سهمين والراجل سهمين  
 منها حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما وله الفاظ فيها التصحيح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 اسهم للفارس فرسه ثلاثة اسهم وللراجل سهم وفيها معنى ذلك من حديث النضر بن حازم  
 البارقي ومنها حديث الزبير بن جرد عن ذلك عند احمد ورواه رجال الصحيح وحديث ابى رهم عند الدارقطني  
 وابى ليلى الطبراني وحديث امير المؤمنين عند الترمذي والنسائي وحديث جرير عن مسلم وغيره وحديث  
 عتبة بن عبد الله بن داود وحديث جابر واسماء بنت زيد عن احمد وفي الباب ما رواه  
 الى ذلك الجمهور وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الفارس ياخذ له ولفرسه سهمين والراجل سهمين  
 بحديث مجمع بن جارية عند احمد وابى داود وقال انتمت خيبر على اهل المدينة فقتلها رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر سهما وكان الجديش الفا وخمس مائة فيهم ثمانية فارس فاعطى الفارس  
 ستمين والراجل سهما وهذا الحديث في اسناده ضعف وقال ابو داود وان فيه وجها وان قال ثمانية فارس

وانهم كانوا ائمتين ويسبقون في ذلك القوي والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل محمد  
ابن عباس عن عبد الله بن داود الحاكم ونحوه ابو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قسم غنائم بدر بالسوي بعد وقوع الخصام بين من قاتل ومن لم يقاتل وزيد بن  
لقمان سئل عن الافعال واخرج نحوه احمد بن حنبل الصحيح من حديث عباد بن الصامت اخرج  
احمد بن حنبل عن سعد بن مالك قال قلت يا رسول الله الرجل يكون حايته التيمم ويكون معه سهم  
سوار قال ثلثتك اياك ابن ام سعد هل ترزقون وتصرون الا بضعفائكم واخرج البخاري ايضا  
والنسائي عن مصعب بن سواد قال راى سعد بن ابي وقاص ابا عبد الله عليه السلام في مكة  
عليه السلام وسلم هل ترزقون وتصرون الا بضعفائكم واخرج احمد بن داود والنسائي والترمذي  
في الحج ومن بعثه الاسير صلح الجيش كالبريد والطلعة والباسوس ليم له وان لم يحضر الواقعة كما كان  
لعمان يوم بدر ويحجز تفصيل الجيش لما اخرجته سلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
اعطى مكنة بن الاكوع سهم الفارس وسهم الراسل جميعا له واخرج احمد بن داود والترمذي والنسائي وعنه  
المنذري في مختصر السنن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل سعد بن ابي وقاص يوم بدر  
وقد ذهب الى ذلك الجمهور وعنه ايضا ابا الحسن الطوسي في تاريخه في اختلاف العلماء قال هو من اصل الفينة  
او من الخمس وقد ورد في تفصيل السيرة حديث جيب بن مسكن عن احمد بن داود وابن ماجه وعنه  
ابن الجارود وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الربيع بعد الخمس في بداهة  
وفعل الثلث بعد الخمس في حجة واخرج نحوه احمد بن داود وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان من حديث  
عبادة بن الصامت واخرج احمد بن داود ونحوه الطحاوي من حديث معمر بن يزيد قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا نفل الا بعد الخمس في تصحيح من حديث ابن عمر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينفل البعض من بيت من السرايا لنفسه خاصة سوى قسمه  
الجيش والخمس في ذلك كله وفيما انه نفل بعض السرايا لبشير البشير او في الباب احاديث في الحج  
وعنه ان راى الامام ان يزيد لركبان الابل او للراة شيئا او لفضل العرب على البرزوين بشي  
دون السهم فله ذلك بعد ان يشا وراى الراى ويكون امره لا يختلف عليه ولا حله ولا يجمع خلاف  
السيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابه في الباب ولا امام الصفي وسهمه كالحل  
لحديث يزيد بن عبد الله بن الشخير عن ابي داود والنسائي وسكت عنه ابو داود والمنذري قال  
كنا بالمرنداد دخل رجل مع قطعة اديم فقرأنا فاذا فيها من محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ان شئتم ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فتمت الصلاة وآتيت الزكوة وآتيت الخمس من الغنم  
وسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسهم الصفي انتم آمنون يا امان الله ورسوله قلنا من كتب

عن احمد بن حنبل



الكفار من المسلمين كان لما كلفه الحديث عثمان بن حصين عن مسلم وغيره ان العصابة نامة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصببت فركبتها امرأة من المسلمين ووجبت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت نذرت ان تخرب ان يخامها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفار لنذرتي معصية الله ولا فيما لا يملك للعبد واخرج البخاري وغيره عن ابن عمر انه ذهب فرس له فاخذ العدو فظهر عليه المسلمون فردوه عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وابن عبد الله فلتحق بابن الروم وظهر عليه المسلمون فردوه عليه فخاله بن الوليد بن النخعي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية لابن داود ان غلاما لابن عمر ابق الى العدو فظهر عليه المسلمون فردوه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى ابن عمر ولم يقسم وقد ذهب الشافعي وجماعة من اهل العلم ان اهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئا من المسلمين ولا صاحبة اخذه قبل الغنمة وبعد ما دروع عن علي والزهرري وعمر بن دينار والحسن انه لا يرد اصلا ويختص به اهل الغنم وروى عن عمر بن الخطاب بن ربيعة وعطاء والميثم ومالك واحمد واخرين وجه صاحبه قبل القسمة فوافق به وان وجد به القسمة فلا يأخذه الا بالقيمة وقد روى عن ابن عباس الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعا واسناده ضعيف جدا وروى عن الفقهاء السبعة في المسوى وعليه كثيرا اهل العلم في الجملة ولم يفي التفصيل اختلاف ويحرم الا انتفاع بشيء من الغنمة قبل القسمة الا الطعام والعلف لمحدث رواية فيجوز بن ثابت عند احمد والي داود والدرهم والطحاوي وابن حبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمل من يؤمن باليوم الآخر ان يتناول من غنمته قسمة ولا يلبس ثيابا من ثيابهم حتى اذا اختلفت فيه ولا ان يركب اية من ثياب المسلمين حتى اذا اختلفت فيه في اسناده صحيحين سمع في رواية قال ابن حجر ان جال اسناده ثقات قال ايضا ان سناده صحيح واخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في غزائنا العسل الغنم فكانوا لا يرفونه او يودوا ولا يأخذ منها الخمس صحيحه الزيادة ابن حبان واخرج ابو داود والبيهقي وصح من حديث ابن عمر ايضا ان جيشا غنموا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأخذوا منهم الخمس اخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن شغل قال اصببت جرابا من شحم يوم خيبر فالتزمته فقلت لا اعطى اليوم ولدا من هذا شيئا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تنبسا واخرج ابو داود والبيهقي من حديث ابن ابي اوفى قال اصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يحجي فياخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم ينطلق واخرج ابو داود من حديث القاسم بن عبد الرحمن عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنا ناكل الخبز في الغزو ولا نقسمه حتى انا كنا لنخرج الى رجالنا واخرجتنا مملوءة منه قد تكلم في القسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغية قسمة الجهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى ياخذ الا ان يبي





فما تزل الصدور وجل هو الذي كف ايديهم عنكم وايدكم عنهم بطين مكة الآية وقد ذهب الجمهور الى  
 ان الامام لم يقتل ما جوا الاحوط للاسلام وامين في الاسارى فيقتل او ياخذ الفداء او لمن وقال الزهري  
 ونجابه وطاعة لا يجوز اخذ الفداء من اسرى الكفار اصلا وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسير بل تخيير  
 بين الفداء او العتق او العتق لا يجوز لمن لا يغير فداء وعن الحنفية لا يجوز لمن اصلا لا يفداء ولا يغير  
**فصل** ويجوز استرقاق العرب لمحدث ابيهرية وفي الصحيحين وغيرهما انها كانت عند حنة  
 سميته من بني تميم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عتيقها فانها من ولد اسود  
 البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حين جاوره فديها من سلمي فسالوه  
 ان يرد اليهم اسودهم يسيم فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احب الحديث التي اصدق  
 فاختر واحد من الظالمين انا السبي واما المال الحديث وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر  
 جويرية بنت الحارث من سبي بني المصطلق كانت عن نفسها ثم زوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم على ان يقضي كتابها فلما تزوجها قال الناس لهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
 فارسلوا ما يديهم من السبي اخرجوا من حديث عائشة وتقدمت الى جوار استرقاق العرب الجمهور  
 وحكي في البحر عن ابي هريرة انه لا يقتل من مشركي العرب الا الاسلام او السيوف واستدل بقوله تعالى فاذا  
 السلخ الا شهر الحرم فاقتلوا المشركين الآية ولا يخفى انه لا دليل في الآية على المطاوع ولو سلم ذلك  
 ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مخصصا لذلك وقد صرح القرآن الكريم بالتخيير بين الفداء  
 فقال ان امانا بعدوا ما فداء ولم يفرق بين عربي وعجمي واستدلوا ايضا بما اخرج الشافعي والبيهقي ان  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يومئذ لو كان الاسترقاق جائزا على العرب لكان اليوم انما يجر  
 وفي مسنده الواقدي وهو ضعيف جدا ورواه الطبراني في طريق اخرى فيها يزيد بن عياض وهو  
 اشد ضعفا من الواقدي وقد اخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الفدية من ذكور العرب في  
 وهو فرج الاسترقاق وقتل الجاسوس لمحدث سلمة بن الاكوع عند البخاري وغيره قال في البني  
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عيين وهو في سفر فجلس عند بعض اصحابه فحدث ثم نزل فقال النبي صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم اطلبوه فاقتلوه فبقتهم اليه فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته  
 ولما العاهد والذمي فقال مالك والاوزاعي ينقض عهده بذلك واخرج احمد وابوداود وعن فرات بن  
 حيان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امر بقتله وكان عينا لابي سفيان وعليه رجل من الانصاريين  
 فمريم حلة من الانصار فقال اني سلم فقال رجل من الانصار يا رسول الله اني سلم فقال رسول الله  
 تعالى عليه وآله وسلم ان نكح رجلا الحكم الى ايمانهم ثم فرات بن حيان في مسنده ابو حامد الدال محمد بن محبوب  
 بجديته وهو روي عن سفيان ولكنه قد روي الحديث المذكور عن سفيان بن بشر بن السري البصري وهو ما انفق

على الاحتجاج بالخارجي وسلم ورواه عن الثوري ايضا عباد بن الازرق العباداني وهو وثقة واذا  
اسلمه الحرابي قبل القدرة اخبرنا امواله لمحدث صحري بن عيلة ان النبي صلى الله تعالى عليه  
والآله وسلم قال اذا اسلم الرجل فهو احق بارضه وبالاخرجه احمدا وبوداود ورجال ثقات وفي لفظ ان  
القوم اذا اسلموا اخرجوا واما ما رووه واخرج ابو يعلى من حديث ابهريرة مرفوعا عن النبي صلى الله تعالى عليه  
له وضعفه ابن عدي بياسين الزيات الراوي له عن ابهريرة قال البيهقي وانما يروى عن ابن ابي ليكنة  
وعن فردة مرسلا وقد اخرج عن عروة مرسلا سعيد بن منصور ورجال ثقات ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم حاصره بني قريظة فاسلم ثعلبة وسعيد بن شعبة فاحرز لهما اسلامهما واولادهما الصغار  
وتمايل على ذلك الحديث الصحيح الثابت من طريق انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فاذا قالوا  
عصموا مني ما رويهم واموالهم لا يحتجوا وقد ذهب الجمهور الى ان الحرابي اذا اسلم طوعا كانت جميع ماله  
في ملكه ولا فرق بين من اسلم في دار الحرب ودار الاسلام واذا اسلم عبد كافر صار حرا  
لمحدث ابن عباس عن احمدا وابن ابي شيبة قال اعتق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
يوم الطائف من خرج اليه من عبد المشركين واخرج ايضا سعيد بن منصور مرسلا وقصة ابى بكر في  
تدليبه من حصن الطائف المذكورة في صحيح البخاري ورواها بوداود عن الشعبي عن رجل من ثقيف  
قال سألنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرد علينا ابا بكر وكان مملوكا فاسلم قبلنا  
فقال لا هو طليق الله ثم طليق رسول الله واهج ابو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال نسج  
عبدان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليهم فلقوا  
والديا محمدا فخرجوا اليك فغبتني وديك انما خرجوا لبرأسك فقال ناس صدقوا يا رسول الله  
رواه البيهقي فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال ما راكم فتمتمون يا معشر قريش حتى يبعث  
الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وابي ان يردهم وقال هم عشقار الله عز وجل واخرج احمدا عن ابى  
سعيد الاشمي قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العبد اذا جاز فاسلم ثم جاز مولاه  
فاسلم انحر واذ جاز المولى ثم جاز العبد بعد ما اسلم مولاه فهو احق به وهو مملوك والارض المغنوسة  
امرها الى الامام فيفعل الاصلح قسمتها او تركها مشتركة بين الغانمين وبين  
جميع المسلمين لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم ارض قريظة والنضير بين الغانم  
وقسم نصف ارض خيبر بين المسلمين وجعل النصف الآخر لمن ينزل بين الوفود والاسود ونوؤب  
الناس كما اخرج احمدا وبوداود من حديث بشير بن يسار عن رجال من الصحابة واخرج نحوه ايضا  
ابوداود من حديث بهشل بن ابي شمة وقد ترك الصحابة ما غنموه من الارض مشتركة بين جميع المسلمين  
ليقتسموا خراجها بينهم وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم عمل عليه خلفاء الراشدون

وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا قريظة أتيتكم  
فأقيم فيها أنفسكم فيها وأما قريظة عصفت الله ورسوله فإن أنفسها الله ورسوله ثم هي لكم ومن أجهت  
أحدكم المسلمون كسار أمنا الحديث على محمد بن أحمد وابن داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال في المسلمين واحدة يسعي بها أذانهم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه  
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ لا يسلمون على من سواهم وكان في دارهم وغيره  
عليهم أذانهم ويرد عليهم اقتصاصهم وهم يد على من سواهم وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر  
مطولا وأخرج ابن مسلم من حديث معقل بن يسار مخصصا بلفظ المسلمون يد على من سواهم وكان في  
دارهم وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة مخصصا أيضا وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ أن  
لا يسلمون في واحدة من أنصهر مسلما فعليه الله الملكة والناس من حين هبوا إلى الصبح من حديث علي وأخرج البخاري  
من حديث النس في الباب لأحد حديث وقد أجمع أهل العلم على أن من أهدأ المسلمين أهدأ الناس قال ابن المنذر أجمع أهل العلم  
جواز أن المرأة تمشي وأما العهد فاجاز أن لا يجره وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن الصبي غير جائز  
وأما الجنون فلا يصح ما لا خلاف في ذلك إنما يصح إذا كان من أهدأ المسلمين أو من أهدأ الناس فاما عقد الأمان فلا يثبت  
على العموم فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد وخرجه الصلوة لعقد الذمة ولو جعل ذلك حال الناس من أهدأ  
إلى البطلان الجهاد والرسول كالمؤمن من حديث ابن مسعود عندهما وأبو داود والنسائي والحاكم  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرسولي سيلة لو كنت قاتلا رسولاً لقتلتكما وأخرج  
أحمد وأبو داود من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لعماد الله ولولا أن الرسل لقتل لضربت أعناقكم وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان  
وصححه ابن سيرين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبي رافع لما بعثه قريش إليه فقال يا رسول الله  
لا أراجع إليك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا أخيس بالعهد ولا أخيس البر ولكن أراجع  
إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الإسلام فارح وخرجوه منها وقتل الكفار وملككم وقبلكم  
إذا اجتهد الإمام ذوو الرأى من المسلمين فخرجوا نفع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار كمنه  
ولو بشرط وإلى أجل الكثرة عشرين للحديث النس عند مسلم وغيره أن قريشا صالحا نحو النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم فاشترى غلاما عليه أن من جاء منكم لا نرده عليكم من جابر بن عبد الله عليه السلام فقالوا  
يا رسول الله أكتب هذا قال نعم أنه من ذهب منا إيمان فابعد الله ومن جاء منهم سيجعل الله فرجا  
فيهم في التجارة وغيره من حديث السورين مخرجه ومروان مطولا وفيه أن مدة الصلح بينه صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم وعين قريش عشرين وقد اختلف أهل العلم في جواز مصالح الكفار على من جاء منهم  
مسلماً ونفعه صلى الله عليه وآله وسلم قال عليه وآله وسلم قد دل على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي شيئا فإما قد رده الله

قد ذهب الجمهور الى انه لا يجوز ان يكون اكثر من عشرين سنين لان المسححانه قد امرنا بمعاملة الكفار في كتابنا الجليل  
فلا يجوز مصالحتهم بدون شيء من جزية او نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان وليا على الجواز الى المدة التي وقع الصلح عليها ولا يجوز الزيادة عليها رجوعا الى الاصل لوجود وجوب  
مقابلة الكفار ومساخمتهم بالحرب وقد قيل انها لا يجوز مجاوزة اربع سنين وقيل ثلاث سنين ولا يجوز  
مجاوزة سنتين ويجوز تأييد المهادنة بالجزية لما تقدم من امره صلى الله عليه وآله وسلم  
بدعاء الكفار الى احدى ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصلحين وغيرهما  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث ابا عبيدة بن الجراح الى البحرين يا بختها وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه السلام هو صالح اهل البحرين فاعلموا انهم لا يخرجون من الجزية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
تعالى عليه وآله وسلم الجزية من اهل البحرين وكانوا مجموعا واخرج ابو داود وحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم بعث خالد بن الوليد ورواه فاخذه فالتوا بفتحهم في صلحهم على الجزية فخرج ابو عبيد في كتاب المال عن ابن عمر  
ان اول من اعطى الجزية اهل نجران وكانوا نصارى وقد جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على اهل اليمن  
على كل حال دينار كل سنة او قيمة من المعافر يعني اهل الذمة منهم واهل الشام في سنة عن محمد بن  
عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ المشهور عند ابى داود واخرج البخاري وغيره من حديث المغيرة  
بن شعبه انه قال لعائل كسري امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقا نلهم حتى نقدر والله  
وحده او تودوا الجزية واخرج البخاري عن ابن ابي شحج قال قلت لجاهل بائسان اهل الشام علم اربعة  
دنانير واهل اليمن عشرين دينار قال جعل لك من قبيل اليسار وقد وقع الاتفاق على انها تقبل الجزية  
من كفار الجحيم من اليهود والنصارى والمجوس قال مالك والاذن اعني وفقها الشام انها تقبل من  
جميع الكفار من العرب وغيرهم وقد استدلل من لم يجوز اخذها الا من العجم فقط بما وقع في حديث ابن عباس  
عند احمد والترمذي وحديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقرش انه يريد منهم كلمة تدبر بها  
العرب وليودي اليهم بها العجم الجزية يعني كلمة الشهادة وليس هذا ما ينبغي اخذ الجزية من العرب ولا سيما  
مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث سليمان بن بريدة التقدم اذا اقيمت عندك من الكي  
فاوهم الى ثلاث خصال اولها الجزية وفي السوي في باب اخذ الجزية من اهل الكتاب قال  
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ولا يدينون بين الحق  
من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون قلت عليه اهل العلم في الجملة وقال  
الشافعي الجزية على المداين لا على الناس فتوخذ من اهل الكتاب عربا كانوا اوعجا ولا تؤخذ من اهل الكتاب  
والمجوس لهم شبهة كتاب قال ابو حنيفة لا تقبل من العرب الا سيف وفي حديث ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
صلى الله عليه وآله وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين وان عمر بن الخطاب اخذها من البربر

وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن ابيه ان عمر بن الخطاب ذكر الحروب فقال يا ادرى كيف اصنع في  
امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لهم  
سئو ابرهم سنة اهل الكتاب قلت وعليه اهل العلم قال بالاك ماضت السنة ان لاجزية على سائر  
اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان لاجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلت وعليه  
اهل العلم واما قد رما فنسب عمر بن الخطاب لاجزية على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين  
درهما مع ذلك ارضاق المسلمين وصيافة ثلاثة ايام قلت قد يصح من حديثه سائر بعضه النبي صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم الى المين فامر ان ياخذ من كل حال دينار او عدل ما فرافا فاشتا فوا في الجمع بينه  
وبين حديث عمر فقال الشافعي اقل لاجزية دينار كل بالغ في كل سنة ويستحب للمامم الماكسة ليراد  
ولا يجوز ان ينقص من دينار وان الدينار مقبول من الفضي والمتوسط والفقير وتأول ابو حنيفة حديث  
عمر على المومنين وحديث معاوية على الفقراء لان اهل المين اكثرهم فقرا فقال علي كل موسر اربعة دنانير  
على كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينار وعن عمر بن عبد العزيز من ترك من اهل الذمة في جايده  
به من التجارات من كل عشرين دينار ما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرون دينارا فان نقصت ثلث  
دينار فزعهما لا تأخذ منها شيئا وكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من القول قلت عليه ابو حنيفة  
وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما شئوا نحو وقت عقد الذمة وكتب عمر بن  
عبد العزيز الى عماله ان يضعوا لاجزية عمر بن مسلم من اهل لاجزية معين سليمان قلت عليه ابو حنيفة وقال الشافعي  
لا تسقط بالاسلام ولا بالموت لانه يؤمن على كسائر الديون انتهى و يمنع المشركون واهل الذمة  
من السكون من جزيرة العرب لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وآله وسلم اوصى عند موته بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوافدين نحو ما كنت  
اجيزهم وشيئت الثالثة والشاك من سليمان الاحول واخرج مسلم وغيره من حديث عمر انه سمع رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها الاثما  
واخرج احمد من حديث عائشة ان اخرها عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان قال لا تترك  
بحريرة العرب وديان وهو من رواية ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله  
بن عبد الله بن عتبة عنهما والاوله هذه ولدت على اخرج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذميا او  
غير ذمي قيل انما ينعون من الحجاز فقط استل لا بما اخرجوا اخرجوا البقي من حديث ابى عبيدة بن الجراح  
قال اخرها بتكبير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اخرجوا يهود اهل الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب  
وبهذا لا يصلح التفصيل العام لما اقرر في الاصول من ان التفصيل هو افاق العام لا يصلح وقد حكى ابن حجر  
في فتح الباري عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو مكة

الاسد في تاريخ العرب

والنورية واليهاتمة واوالا بالافها سوني لك مما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن الحنفية يجوز مطلقا الا سجد الحرام عن  
مالك يجوز دخوله الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا باذن الامام وفي المسوني باب فيل المسجد الحرام  
كما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقبلوا المسبحات الحرم بعد عامهم وان ختمت عليه فسوف  
ليسكنكم الله من فضله قلته فلا يدخلوا المسبحات الحرم منتهاه المسبح الحرام واجوله من الحرم يدل عليه قوله تعالى ان ختم  
عليه وعليه كل العلم قالوا لا يجوز لك ان يدخل الحرم بحال سواء كان ذميا او لم يكن اذا جاز رسول من الكفر الى  
الامام وهو في الحرم فلا ياذن في دخوله بل يخرج الامام اليه او يعيث من يسمع رسالته فقلت قد صح في غير حديث  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكفار في مسجده من ذلك ربط ثيابه من اثار بسارية  
من سوارى المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد الا باذن سلم وقال آخرون يجوز له الدخول ولو لم يكن  
اذن وتاويل الآية على قولهم انهم اخيفوا بالجزيرة قال مالك قال ابن شهاب ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وآله وسلم اجلى يهود خيبر قال مالك وقد اجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وذكرنا ما يرويه خيبر  
فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شئ واما يهود فذكر فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض  
لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان صاهمهم على نصف الثمر ونصف الارض فاقام لهم من الثمر  
نصف الثمر ونصف الارض قيمة من ذهب وورق وابل وجبال اذ تاب ثم اعطاهم القيمة واجلاهم منها  
قلت عليه كل العلم قالوا لا يجوز لك ان تدخلوا بالاذن ولا يقيم بها اكثر من مقام السفر فان  
رضي الله تعالى عنه لما اجلاهم اجل لمن يقدر منهم تاجر اثلثا انتهى **فصل** ويجب قتال البغاة  
حتى يرجعوا الى الحق لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اتقتلوا فاصحابهما بينهما فان لغت  
احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيى الى امر الله فوجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى  
ترجع الى امر الله ولا فرق بين ان يكون البغي من بعض المسلمين على امامهم وعلى طائفة منهم في السوء  
قال الواحدي والبغى وغيرهما تزلت هذه الآية في ضرب كان بينهم بالجرى والايدي والغال فاصلى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهم والطائفة الباغية في قتال مضاربة يكون في الغضب بين المسلمين  
حيث يكون حكم الله تعالى معلوما لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيى الى امر الله وليست في البناء  
وبهم الذين لم يمنعوا وشبهته فنصبوا رئيسا وخرجوا على الامام العدل اذ ليس هناك قاطع يطلب منهم  
الفيتى اليه بل كل فرقة منهم تدعى ان ما ذهب اليه هو الحق الموافق لكتاب الله وانما يتفاد حكم الله  
من آثار على رضي الله تعالى عنه معين قاتل اهل البصرة واهل الشام واهل الهند وان وهذا حسن ما فهمت  
في هذه الآية والعلم عند الله تعالى انتهى ولا يقتل سيرةهم ولا يتعمد بدهم ولا يجاز على حرمهم  
ولا يغفروا لهم لما اخرجوا الحاكم واليه يفتى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لابن مسعود يا ابن ام عبد احكم من لقي من امتي قال الله ورسوله اعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه وآله وسلم لا يتبع مدبرهم ولا يسير على جريهم ولا يقتل أسيرهم وفي لفظ ولا يذنب على جريحهم ولا يفتنهم  
سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضعيف وقال صاحب بلوغ المراد  
يقال ان الحاكم صححه فذهبهم لان في اسناده كثر بن جهم وهو متروك وصح عن علي من طرق نحوه وثقه  
واخرج ابن ابى شبيبته والحاكم والبيهقي عن طريق عبد خير عن علي بلفظ نادى منادى على يوم الجمل الا  
لا يتبع مدبرهم ولا يذنب على جريحهم واخرج سعد بن منصور عن مروان بن الحكم قال صرخ صاخ على يوم  
الجمل لا يقتل من يدبر ولا يذنب على جريح ومن اغلق بابيه فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن واخرج  
احمد في روايته الاثر من احتجاج ابن الزبير قال هاجت الفتنه وهاجأ رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وآله وسلم متوافرون فاجمعوا ان لا يقاد واحد ولا يؤخذ مال على تاويل القرآن الا ما وجد بعينه واخرج البيهقي  
عن ابى امامة قال شهدت صفين فكانوا لا يميزون على جريح ولا يقتلون سوليا ولا يسلبون قتيلا  
واخرج البيهقي عن علي انه قال يوم الجمل ان ظفر تم على القوم فلما طلبوا ادبروا ولا تجيزوا على سبي  
والنظر الى حاضر وابي الحرب من آله فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لو شئتم قال البيهقي هذا منقطع وروى  
انه لم يات خبر شيئا ولم يسلب قتيلا ويؤيد جميع هذه الآثار ان الاصل في دار المسلمين واموالهم حرمة فلا يكل  
شيئا منها الا بديل شرعى والمراد بالاجازة على الجريح والاجازة والتذنيب ان يقيم قتله ويسير  
فيه وما حكاه الزبير عن من الاجتماع على عدم القود يدل على انه لا قصاص في ايام الفتنه وقد اخرج  
هذا الاثر عن الزبير عن البيهقي بلفظ هاجت الفتنه الاولى فاوكت يعني الفتنه رجالا وادي عدو من صحاب  
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من شهد معه بدرا وبلغنا انهم يرون ان هذا امر الفتنه لا يقام فيها على  
رجل قاتل في تاويل القرآن قصاص فمن قتل واحدا في سبا وامارة سببت ولا يرى عليها احد ولا ينها  
وبين زوجها ملاعنة ولا يرى ان تقتل عدتها من زوجها الآخر ويرى ان يرثها زوجها الاول انتهى  
قال في البحر ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام ما لم يلبسوا بالاجماع البقاء ثم على الملة وحكي عن النفس البركية وانفقت  
والشافية انه لا يفتن منهم شي **فصل** وطاعة الامنة واجبة الا في معصية الله بانها  
السلف الصالح لقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ولما حاديت المتواترة في  
وجوب طاعة الامنة بهما ما اخرج البخاري من حديث النضر بن مرفوعا اسمعوا واطيعوا وان استقل  
عبد جشيشي راسه زبيبة ما قام فكم كتاب الله وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة عن علي رضي الله تعالى عليه  
وآله وسلم من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن طيع الله لم يضرني ومن طيعني لم يضر الله  
الا من طيعني في غير ما امرت به من غير ما امرت به فلا يضرني ولا طاعة ولا طاعة في هذا الباب  
كثيرة جدا ولا يجوز الاحتجاج بها ما حصل الاتفاق عليه مما قاموا بالصلوة ولم يظهر الاحتجاج بها

هذا الحديث



لحديث عوف بن مالك عنده سلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول خيار  
 انتم الذين تشبهونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرا انتم الذين تبغضونهم وينبغضونكم  
 وتلعنونهم ولا ينعونكم قال قلنا يا رسول الله لا تناههم عن ذلك قال لا ما اقاموا فيكم الصلوة  
 الا من دلى عليه ال فراه ياتي شيئا من محبة الله فليكره ما ياتي من محبة ولا ينزع يدا عن طاعة  
 واخرج مسلم ايضا وغيره من حديث حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال  
 يكون بعدى ائمة لا يتبدلن بهديي ولا يتنزلن بنبيي وسيقيم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين  
 في جثمان انسان قال قلت كيف اصنع يا رسول الله ان ادركت ذلك قال للسمع وقطيع وا  
 ضرب ظهرك واخذ مالك فاسمع واطع واخرج مسلم ايضا وغيره من حديث عرقبة الاشجعي قال سمعت  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اتاكم وامركم جميع على حل واحد يريد ان يشق عصم  
 او يفرق جماعتكم فاقبلوه وفي الصحيحين من حديث عثمان بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى  
 تعالى عليه وآله وسلم في منشطنا وكبرهنا وعسنا وليسنا واثره علينا وان لا تنازع الامر واهله الا ان  
 تركوا فابوا احادكم فبينما يدبران والابواب بالموحدة والمعلمة قال الخطابي معنى قوله بواحد يريد  
 ظاهرا واخرج مسلم من حديث ابهريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة  
 فميتة جاهلية واخرج نحوه ايضا عن ابن عمر وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن رجل علينا السلاح فليس  
 منا واخرجه ايضا من حديث ابني موسى واخرجه مسلم من حديث ابهريرة وسلمة بن الاكوع والاشعث  
 في هذا الباب لا يتبع المقام لبسطها وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور اهل العلم وذو هب بعض اهل العلم  
 الى جواز الخروج على الظلمة او جوبه بتسكا باحاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي عام مطلقة  
 احاديث الباب والافاض بين عام وخاص محل وقوع من جماعة من افاضل السلف على اجتهادهم وهم  
 بعد واطوع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جاهد بعدهم من اهل العلم وفي الحجة البالغة ثم ان  
 استولى من لم يجمع الشرط لا ينبغي ان يبادر الى المخالفة لان خلعة لا يتصور غالبا الا بحروب ومضائق  
 وفيها من الفسدة الشديدة يارحى من الصلوة والحجلة فاذا كفر الخليفة بانكاره من ضرورات الدين حل  
 قتاله بل وجب والا لا ذلك لانج فانت مصلحة نصيبل نجات مفسدة على القوم قتاله من الجهاد في سبيل الله  
 انتهى وعيب الصبر على جوده لما تقدم من الاحاديث وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال  
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من راي من اميرة شيئا يكرهه فليصبر فانه ممن فارق الجماعة بشرا  
 فمات فميتة جاهلية وفيها من حديث ابهريرة مرفوعا اعطوهم حقه فان الله سائلكم عما استعابهم اخرج  
 احمد من حديث ابني ذر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا ابا ذر كيف بك عند ذلة المستأثرين  
 عليك بهذا الفئ قال الذي لو شئت لاجتهدت في دفعه عن عاتقك واغضب حتى التحك قال ولا ادلك على

ما هو غير لك من ذلك تصبر حتى تلحقني وفي الباب احاديث كثيرة وبذل النصيحة طمعا لما ثبت  
 الصحيح من حديث ان الدين النصيحة لله ولرسوله ولائمة المسلمين من حديث ائمة الدار في هذا اللفظ  
 والاحاديث الواردة في مطلق النصيحة متواترة واثبت الناس بها الائمة وعليهم اى على الائمة الذي عين  
 المسلمين كنف بيد الظالم وحفظ نفوسهم وقد بصرهم بالشرع في الايمان والادب والادب  
 وتفرق اموال الله في مصارفها وعدم الاستيثار بها فوق الكفاية بالمعروف والمعتاد  
 في اصلاح اليسيرة والسريرة وذلك معلوم من اوله الكتاب السنة التي لا يتبع المقام  
 لبسطها ولا خلاف في وجوبها جميعا على الامام وبهذا المسمى التي شرع الله تعالى لفصل الائمة  
 لما من اخل من الائمة والسلاطين في شئ منها فهو غير معتبر لرعيته ولا ناصر لهم بل غاش خائن قبيح  
 في الصحيحين وغيرهما من حديث عقیل بن يسار قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقول ما من عبد لم يترك رعيته يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة وفي لفظ  
 مسلم ما من امير على مؤمنين ثم لا يجتهد لهم ولا يصح لهم الا لم يدخل الجنة واخرجه مسلم وغيره من حديث  
 عائشة ا قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم من ولي من امر امتي شيئا  
 فرفق بهم فارقه يفعلى الامام والسلطان ان يقتدى برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وبانحافاء الراشدين في جميع ما ياتي وبذرفانه ان فعل ذلك كان له بالائمة العدل من الترغيبات  
 الثابتة في الكتاب السنة وتمام الفوز بغير الدنيا والآخرة واخر دعوانا ان الحمد لله الذي جعله متم الصالحين

صلى الله عليه وسلم

مت

**خاتمة الطبع** ان احسن ما يوضح بعد الكلام محمد الله الملك العالم وابهر ما يشي به الصلوة على رسول  
 سيد الانام وعلى الله وصحة النظام صلوة دائمة بدوام تقارن الصلوات والاقامات العبدان بحر العلوم  
 نه القوم المحمدي التمام المفسر لها من السن النبوية باشر الاحاديث المصطفية التي اطلقها بالنبوة الاحاء  
 امير الملك مولانا سيد محمد صديق حسن خان بهادر لازلتم شمس قباله بالعلمه من كتابا بالانكا  
 سماه الروضة النورية شرح الدرر البهية مشتملا على السائل الفقير الدلالة بالاحاديث الشريفة  
 ولما مضى ختامه بالانتقام لمسر طبعه ليتبع به الخواص والعوام فطبعه بمتر المطبع العلوي محمد علي بخش خان  
 الكائن في صابنا المعين شرع في تصحيح الفاضل الجليل العالم النبيل بالسر والجلو سيد محمد مشهور  
 سلمه الله العلي محمد احمده الله في الطبع مجاز وبق النواظر  
 ويكمل البصائر وكان ذلك في الشهر الحرام الحبيب بالرجاء  
 من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥ هـ



# صحيح كمال الروضتين شرح الدال عليه

صنفه	سطر	خطا	صواب	صنفه	سطر	خطا	صواب	صنفه	سطر	خطا	صواب
٢	٢	شئت	شئت	١٣	١	الحج	الحج	٢٤	٢٤	خطا	صواب
٣	٢	ولسته	ولسته	١٤	١٤	اتيمم	اتيمم	٢٨	٥	اخبر	اخبرناه
٣	٣	الثانين العائنين	الثانين العائنين	١٥	١٩	بحري	بحري	٢٢	٢٢	زهد	زهد الرزقي
٦	٦	فيهما وفيه	فيهما وفيه	١٦	١٦	للتلويل	للتلويل	٢٩	١٤	يخب	خ
٩	٩	الاولية	الاولية	٢٥	٢٥	ان محو	ان محو	٢٥	٢٥	عائشة	عائشة
١١	١١	الكدن	الكدن	١٤	٢٤	بذكا	بذكا	٢٠	٥	جيش	جيش
١٣	١٣	السننة	السننة	١٨	٢٣	منها	منها	٢٣	٢٣	ظاهر	ظاهر
٢١	٢١	للاول	للاول	٢٠	٢٠	عائشة	عائشة	٢٣	٢٣	يحبسها	يحبسها
٢٢	٢٢	للسيا	للسيا	٢١	٢٥	حي	حي	٢٦	٢٦	فلما	لما
١٥	١٥	منها	منها	٢٢	٢٢	عن	عن	٢١	٤	يؤمنون	يؤمنون
١٢	١٢	سالم	سالم	١٣	١٣	بدر	بدر	١٦	١٦	النفاس	النفاس
١٥	١٥	الحبيبة	الحبيبة	١٥	١٥	بالسنة	بالسنة	١٦	١٦	اجماع	اجماع
٢٠	٢٠	سبح	سبح	٢٣	٢٣	سماوي	سماوي	٢٢	٢٢	انه	انه
١٠	١٠	الا اذا	الا اذا	٢٠	٢٠	منه	منه	٢٢	١	لكنين	لكنين في الكنين
٢٠	٢٠	الكشر	الكشر	٢٣	١٢	بالسنة	بالسنة	٢٢	٢٠	لعم	لعم
٢٠	٢٠	لنقل	لنقل	١٦	١٦	ختمه	ختمه	٢٠	٢٠	مخاطبا	مخاطبا
١٠	١٠	يناه	يناه	١٩	١٩	بالجماع	بالجماع	٢١	٢١	تقية	تقية
٢٥	٢٥	السفوح	السفوح	٢٥	٢٥	لا يكون	لا يكون	٢٢	٢٢	ينسك	ينسك
٩	٩	فال	فال	٢٠	٢٠	مراشدة	مراشدة	٢٢	٢٢	تقينا	تقينا
١١	١١	تجسست	تجسست	٩	٩	للقبض	للقبض	٢٢	٢٢	قرني	قرني
٢٥	٢٥	قرينة	قرينة	١٢	١٢	يتمثل	يتمثل	٢٢	٢٢	تأمرني	تأمرني
١٢	١٢	بايقية	بايقية	٢٤	١٩	فيها	فيها	٢٥	٢٥	لما	لما
٢٤	٢٤	لظهير	لظهير	٢٤	١٦	وان	وان	٢٥	٢٥	لما	لما
١٢	١٢	التجسست	التجسست	٢٤	٢٤	سنته	سنته	٢٥	٢٥	لما	لما

هذا هو الكتاب الذي كتبه في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٢ هـ في مدينة مكة المكرمة

صغرى	سطر	خطا	صواب
٣٦	٢	تيل	تيل
٣٧	٢٣	ينيه	ينيه
٣٨	١٤	للغل	للغل
٣٩	٢٢	عليه	عليه
٤٠	٣٤	الخط	الخط
٤١	٤	يكن	يكن
٤٢	١٥	يومي	يومي
٤٣	١٥	والتشهد	والتشهد
٤٤	٢	استجابا	استجابا
٤٥	٩	استش	استش
٤٦	٢٣	والحسن	والحسن
٤٧	٢٤	الذين	الذين
٤٨	٢٤	فالوا	فالوا
٤٩	٢	في	في
٥٠	٤	صالحا	صالحا
٥١	٢٤	سلي	سلي
٥٢	٣	والحمد	والحمد
٥٣	١٤	بسم	بسم
٥٤	٣	فأستوا	فأستوا
٥٥	٢	انفا	انفا
٥٦	٥	حذكم	حذكم
٥٧	٤	باسمين	باسمين
٥٨	٢	آمن	آمن
٥٩	٨	غيس	غيس
٦٠	١٠	موت	موت
٦١	١٥	رغوا	رغوا

صغرى	سطر	خطا	صواب
٦٢	١٢	تركاه	تركاه
٦٣	١٤	الغار	الغار
٦٤	١٤	وجوب	وجوب
٦٥	١٦	بقرة	بقرة
٦٦	٢١	القوة	القوة
٦٧	٤	وبر	وبر
٦٨	٤	دنا	دنا
٦٩	٩	لشيع	لشيع
٧٠	٤	قد	قد
٧١	٤	الغابة	الغابة
٧٢	٣	والنفس	والنفس
٧٣	١٠	سبح	سبح
٧٤	١٩	اشي	اشي
٧٥	٢٠	النبي	النبي
٧٦	٢٢	ودهم	ودهم
٧٧	١٠	وليتيم	وليتيم
٧٨	١٣	يجب	يجب
٧٩	٢٤	انه	انه
٨٠	٢١	قبل	قبل
٨١	٤	لستين	لستين
٨٢	١	انه	انه
٨٣	٢١	بسطا	بسطا
٨٤	٢٤	ترغيم	ترغيم
٨٥	٢٢	عمدا	عمدا
٨٦	٢	يجب	يجب
٨٧	٩	بمرض	بمرض
٨٨	١٣	سارم	سارم
٨٩	٢٠	سنة	سنة

صغرى	سطر	خطا	صواب
٩٠	٢١	غبره	غبره
٩١	٢٥	يخدر	يخدر
٩٢	٢٤	الجزا	الجزا
٩٣	٢٠	ومن	ومن
٩٤	٢٢	بقرة	بقرة
٩٥	٢٤	اخبره	اخبره
٩٦	١٤	ليظ	ليظ
٩٧	١	برد	برد
٩٨	٢	ومن	ومن
٩٩	١٣	تتم	تتم
١٠٠	٢٤	البحر	البحر
١٠١	١٤	البرد	البرد
١٠٢	٢٤	مكته	مكته
١٠٣	١	عشرة	عشرة
١٠٤	٢٤	بديث	بديث
١٠٥	٩	حديث	حديث
١٠٦	٢٥	من	من
١٠٧	١٣	غذا	غذا
١٠٨	١٢	التحضر	التحضر
١٠٩	٢٤	الرحن	الرحن
١١٠	١٤	الابن	الابن
١١١	٣	مضل	مضل
١١٢	٢	الفضله	الفضله
١١٣	٨	خطا	خطا
١١٤	١٢	تغربه	تغربه

صواب	خطا	صغى	سطر	خطا	صواب	صواب	خطا	صغى	سطر	خطا	صواب
تجراة	تجراة	١١٤	١٣	اندلسي	اندلسي	١٨	١٤	١٨	١٤	خفيف	خفيف
عشبة	عشبة	١١٤	١٩	الزكوة	الزكوة	٤	٤	٤	٤	الآخيرة	الآخيرة
آخره	آخره	١٢٠	١١	ينقل	ينقل	١٩	٢	١٩	٢	نغم في	نغم في
في الغنية	في الغنية	١٢١	١٢	يكربها	يكربها	١٥	١٥	١٥	١٥	جنات	جنات
ناقته	ناقته	٢٣	٢٣	استقلال	استقلال	١٤	١٤	١٤	١٤	جدو	جدو
علمت	علمت	١٢٥	٢٢	ماخرج	ماخرج	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	زبلوم	زبلوم
يتباع	يتباع	٢٤	٢٤	بسة	بسة	٩٠	١٠	٩٠	١٠	في	في
سمعت	سمعت	١٢٤	٥٠	مادل	مادل	١٤	١٤	١٤	١٤	لتعلموا	لتعلموا
سرد	سرد	١٤	١٤	الرفيق	الرفيق	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	اجزو	اجزو
ينكح	ينكح	١٢٨	٥	القضيب	القضيب	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	عليها	عليها
المؤمنون	المؤمنون	١٢٩	٣	العم	العم	٩٢	١٩	٩٢	١٩	اني	اني
ضنخ	ضنخ	٢	٢	دينو	دينو	٩٣	١١	٩٣	١١	يمنه	يمنه
غربها	غربها	١٣	١٢	تخص	تخص	٩٥	١٨	٩٥	١٨	يخرجه	يخرجه
الواحدى	الواحدى	٢٤	٢٤	تخص	تخص	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	تفصل	تفصل
ترو	ترو	٩٦	١٤	أخطى	أخطى	٩٦	١٤	٩٦	١٤	حتى	حتى
فوضع	فوضع	١٣٣	١٨	كرب	كرب	٩٩	١	٩٩	١	لشغل	لشغل
القياس	القياس	١٣٣	١١	لايفر	لايفر	١٠٣	٢٠	١٠٣	٢٠	نباته	نباته
وكرهه	وكرهه	١٣٩	٥	لاخضو	لاخضو	١٠٣	١	١٠٣	١	قال	قال
عن ان	عن ان	٨	٨	فادف	فادف	١٤	١٤	١٤	١٤	واى	واى
استناده	استناده	٢٥	٢٥	عدة	عدة	١٠٨	٨	١٠٨	٨	هو	هو
الولد	الولد	١٢٠	١٤	اصدى	اصدى	١٠٨	١٩	١٠٨	١٩	طلب	طلب
مايس	مايس	١٣١	١	للروات	للروات	١٠٩	١	١٠٩	١	الاربع	الاربع
اعباد	اعباد	٩	٩	بصدوبه	بصدوبه	١١٢	١١	١١٢	١١	لتطهير	لتطهير
تدشيرين	تدشيرين	١٢	١٢	يريد	يريد	١١٢	١٢	١١٢	١٢	يتصبع	يتصبع
واين اهوى	واين اهوى	٢٤	٢٤	سيما	سيما	١١٣	٨	١١٣	٨	ثم	ثم
استعمل	استعمل	١٣٣	٢	افتحه	افتحه	١١٣	١٥	١١٣	١٥	منها	منها
عبد الرحمن	عبد الرحمن	٢٤	٢٤	ان	ان	١١٥	٥	١١٥	٥	الامال	الامال

صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب
۱۳۳	۲۱	الرفان	الرفان	۱۳۳	۲۴	الرفان	الرفان	۱۳۳	۲۱	الرفان	الرفان
۱۳۴	۲۵	ذکر زاء	ذکر زاء	۱۳۴	۱۴	یضرب	یضرب	۱۳۴	۲۵	ذکر زاء	ذکر زاء
۱۳۵	۴	ولا الیک	ولا الیک	۱۳۵	۱	الفر	الفر	۱۳۵	۴	ولا الیک	ولا الیک
۱۳۸	۲	ینہا	ینہا	۱۳۸	۲۴	نقشہ	نقشہ	۱۳۸	۲	ینہا	ینہا
۱۳۹	۲۰	یسع	یسع	۱۳۹	۱۸	فاجزه	فاجزه	۱۳۹	۲۰	یسع	یسع
۱۴۱	۲	ینکو	ینکو	۱۴۱	۱۲	ہزہ	ہزہ	۱۴۱	۲	ینکو	ینکو
۱۴۲	۱۶	ورثہ	ورثہ	۱۴۲	۱۵	قانا	قانا	۱۴۲	۱۶	ورثہ	ورثہ
۱۴۳	۴	اخونی	اخونی	۱۴۳	۲۲	إحاطہ	إحاطہ	۱۴۳	۴	اخونی	اخونی
۱۴۴	۱۱	سختہ	سختہ	۱۴۴	۲۲	الادویۃ	الادویۃ	۱۴۴	۱۱	سختہ	سختہ
۱۴۵	۱۹	الجتہ	الجتہ	۱۴۵	۱۳	ہزہ	ہزہ	۱۴۵	۱۹	الجتہ	الجتہ
۱۴۶	۴	ینیاکون	ینیاکون	۱۴۶	۴	خزام	خزام	۱۴۶	۴	ینیاکون	ینیاکون
۱۴۷	۲۴	شہرین	شہرین	۱۴۷	۲۹	نخلہ	نخلہ	۱۴۷	۲۴	شہرین	شہرین
۱۴۸	۵	انسانہ	انسانہ	۱۴۸	۱	فہبہ	فہبہ	۱۴۸	۵	انسانہ	انسانہ
۱۴۹	۱۴	الخزیز	الخزیز	۱۴۹	۴	امرارہ	امرارہ	۱۴۹	۱۴	الخزیز	الخزیز
۱۵۰	۲۵	یوزن	یوزن	۱۵۰	۱۴	بجلاکہ	بجلاکہ	۱۵۰	۲۵	یوزن	یوزن
۱۵۱	۱۲	تتمتہ	تتمتہ	۱۵۱	۲۲	اکثمین	اکثمین	۱۵۱	۱۲	تتمتہ	تتمتہ
۱۵۲	۱۲	الزانیۃ	الزانیۃ	۱۵۲	۱	مستغرب	مستغرب	۱۵۲	۱۲	الزانیۃ	الزانیۃ
۱۵۳	۱۰	کلمہ	کلمہ	۱۵۳	۱۸	نیشکر	نیشکر	۱۵۳	۱۰	کلمہ	کلمہ
۱۵۴	۱۹	بنہر	بنہر	۱۵۴	۲	فتیل	فتیل	۱۵۴	۱۹	بنہر	بنہر
۱۵۵	۶	شیار	شیار	۱۵۵	۲	نولات	نولات	۱۵۵	۶	شیار	شیار
۱۵۶	۴	یغیر	یغیر	۱۵۶	۹	المنیر	المنیر	۱۵۶	۴	یغیر	یغیر
۱۵۷	۱	بنا	بنا	۱۵۷	۲۹	انصا	انصا	۱۵۷	۱	بنا	بنا
۱۵۸	۱۱	حرام	حرام	۱۵۸	۱۵	یخضہا	یخضہا	۱۵۸	۱۱	حرام	حرام
۱۵۹	۵	رولس	رولس	۱۵۹	۱۱	فانثیۃ	فانثیۃ	۱۵۹	۵	رولس	رولس
۱۶۰	۱۹	الادویۃ	الادویۃ	۱۶۰	۲۲	النس	النس	۱۶۰	۱۹	الادویۃ	الادویۃ
۱۶۱	۲۲	الافان	الافان	۱۶۱	۵	البحر	البحر	۱۶۱	۲۲	الافان	الافان
۱۶۲	۲۵	بریب	بریب	۱۶۲	۵	البحر	البحر	۱۶۲	۲۵	بریب	بریب

صنفه	سطر	خطا	صواب	صنفه	سطر	خطا	صواب	صنفه	سطر	خطا	صواب
٢٤٦	١٧	عمرود	عمرود	٢٥٧	٢٠	لاغر	لماغر	٢٢٤	١٨	عفود	عفود
"	٢٣	الانجين	الانجين	٢٥٤	١٤	كر الاقرا	كر الاقرا	"	١٩	ل	ل
٢٤٥	٢	الخزفي	الخزفي	"	٢٤	فاسكون	فاسكون	"	"	العفود	العفود
"	١٠	الربيع	الربيع	"	٢٤	بالفرج	بالفرج	"	"	العفود	العفود
٢٤٨	٢٤	النس	النس	٢٥٨	٥	بمذا	بمذا	٢٣١	٣	نجق	نجق
٢٤٩	٨	وانر	وانر	"	١٢	لعجاني	لعجاني	٢٣٣	٢٢	اختار	اختار
٢٥٠	١٠	سبع	سبع	"	١٤	رودني	رودني	٢٣٤	٢٠	نقيها	نقيها
"	٢٠	فيادو	فيادو	"	٢١	غنيا	غنيا	٢٣٥	١٩	يارى	يارى
٢٥١	٢٢	امرد	امرد	"	٢٢	قطعا	قطعا	٢٣٦	٣	نحوهم	نحوهم
٢٤٢	٥	مغرب	مغرب	٢٥٩	١	قصة	قصة	"	١٢	بنية	بنية
"	١٩	قتل	قتل	"	٩	هرا	هرا	٢٣١	٢	بدان	بدان
"	٢١	بخير	بخير	"	١٧	الحفرة	الحفرة	٢٣٣	٢	لاتين	لاتين
"	٢٣	فقدو	فقدو	٢٤٠	١	رويكل	رويكل	٢٣٤	١٠	وعما	وعما
٢٤٣	١٣	برك	برك	"	"	فحج	فحج	"	١٩	عوما	عوما
"	٢٥	جبان	جبان	٢٤٢	١٣	اني	اني	٢٣٥	٢٢	بفازة	بفازة
٢٤٧	٥	راسه	راسه	"	١١	قبينه	قبينه	٢٣٦	١٤	اللثة	اللثة
"	١٢	المبتون	المبتون	٢٤٣	٢٣	افهم	افهم	٢٣٦	١٢	جبر	جبر
"	٢٢	جبر	جبر	٢٤٣	١٥	الانجين	الانجين	"	٢٤	البر	البر
٢٤٥	١١	بالان	بالان	٢٤٤	١	يعزر	يعزر	"	"	شهران	شهران
٢٤٦	٤	صغير	صغير	"	١١	وحسم	وحسم	٢٥٢	٢٢	بجايه	بجايه
"	٢٢	مخدة	مخدة	٢٤٥	٢	نحو	نحو	٢٥٣	٢٣	قندنا	قندنا
٢٤٤	١٤	بالا	بالا	"	٤	جاده	جاده	٢٥٤	١٤	او	او
				"	٤	سارق	سارق	"	١٩	لان	لان
				٢٤٦	٥	شهادة	شهادة	٢٥٥	٩	نفذا	نفذا



صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب
۲۷۷	۲۱	الابل	الابل	۲۸۱	۲۳	لوورثما	لوورثما	۲۹۸	۲	شرط	شرط
۲۷۸	۲۳	نيزوا	نيزوا	۲۱۹	۵	كان	كانوا	۳۰۰	۳۳	السيرى	السيرى
۲۸۰	۲۴	الواضع	الواضع	۲۲۰	۱۵	بالصبا	بالصبا	۲۹۹	۱۶	تناول	تناول
۲۸۱	۸	يتزل	يتزل	۲۲۱	۲۳	الحمره	الحمره	۳۰۱	۲۵	لترج	لترج
۲۸۲	۱۳	ثلثه	ثلثه	۲۲۲	۱	فذلك	فذلك	۳۰۲	۱۳	الويل	الويل
۲۸۳	۲۱	الجبين	الجبين	۲۲۳	۲۲	عدى	عدى	۳۰۳	۹	خضر	خضر
۲۸۴	۲۱	سعييا	سعييا	۲۲۴	۳	الارت	الارت	۳۰۴	۱۰	الامارث	الامارث
۲۸۵	۲۳	فائيه	فائيه	۲۲۵	۲۱	ادوق	ادوق	۳۰۵	۱۶	يقال	يقال
۲۸۶	۲۵	طالب	طالب	۲۲۶	۱۶	استشرك	استشرك	۳۰۶	۱۷	احيان	احيان
۲۸۷	۱۸	بنكم	بنكم	۲۲۷	۲	بنينا	بنينا	۳۰۷	۲۵	فرجا	فرجا
۲۸۸	۲۱	قسامه	قسامه	۲۲۸	۲۱	بنينا	بنينا	۳۰۸	۷	بجزئتها	بجزئتها
۲۸۹	۲۲	بن سليمان	بن سليمان	۲۲۹	۲	لضروة	لضروة	۳۰۹	۲۱	الشه	الشه
۲۹۰	۲۱	القياد	القياد	۲۳۰	۱۳	باني	باني	۳۱۰	۱۵	الثابته	الثابته
۲۹۱	۲۵	الثابته	الثابته	۲۳۱	۱۶	لضروة	لضروة	<p>تخرجون الله عز وجل</p>			
۲۹۲	۲	صحته	صحته	۲۳۲	۲۱	سيره	سيره				
۲۹۳	۱۱	يلكنون	يلكنون	۲۳۳	۲۲	لبشت	لبشت				
۲۹۴	۱۵	سنته	سنته	۲۳۴	۱۸	يزكى	يزكى				
۲۹۵	۱۰	قروض	قروض	۲۳۵	۲۰	غير	غير				
۲۹۶	۱۳	السكين	السكين	۲۳۶	۲۳	وماهو	وماهو				
۲۹۷	۸	عن عمر	عن عمر	۲۳۷	۷	تبتوى	تبتوى				
۲۹۸	۵	وما	وما	۲۳۸	۸	ولاقدرا	ولاقدرا				
۲۹۹	۸	ثلاثه	ثلاثه	۲۳۹	۳	الزهره	الزهره				
۳۰۰	۲۳	ويرث	ويرث	۲۴۰	۱	فاحرقوها	فاحرقوها				
۳۰۱	۲۴	ويرث	ويرث	۲۴۱	۱۱	غبرانه	غبرانه				

